



GN:8310

ق.ك. 414.3

59

السلامة العربية - علم

جامعة الفيوم
مكتبة دار العلوم - المكتبة
العام ١٣١٠ هـ



٦٠٥
عم. بيان

الكتابية

مفهومها

وقيمتها

البلاغية



١٩٩٢

تقديم

لقد تعلقت نفسي بالكتابة ، واستمعت بجمال صورها ، منذ أن استمعت أذني إلى أساليبها المختلفة ، وصافحت عيني نماذجها الفريدة ، وذلك عند بدء التعرف عليها ، ودراستها في المرحلة الثانوية .

ولما أنهيت دراستي الجامعية ، وعملت فترة من الزمن في تدريس اللغة العربية بالتعليم الثانوي ، أزدت قربا من الكتابة وأساليبها المتعددة ، فازداد شغفي بها ، وحبى لها ، وقوى إحساسي بتفردا عن سائر الصور البيانية ، وتميزها عن بقية الفنون البلاغية المعاصرة .

حتى إذا شاء الله لي أن التحق بالدراسات العليا في قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، كان موضوع رسالة الماجستير هو تحقيق ودراسة مخطوطة نفيسة بعنوان : كُنَايَاتُ الْأَدْبَاءِ وَإِشَارَاتُ الْبُلْغَاءِ ، للقاظم أبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٨٢ هـ ، والتي تدور مادتها العلمية حول الكُنَايَاتِ ، ومواضع استعمالها العديدة في شئون الحياة المختلفة ، والتي تكاد تغطي بكل أغراض الأدباء ، وتساعدهم على تصوير مشاعرهم ، وتوضيح خواطرهم .

وما إن انتهيت من تحقيق هذه المخطوطة ، وما تبع ذلك من دراسة ما ورد فيها من كُنَايَاتٍ رائعة ، ومن رجوع إلى المصادر البلاغية والأدبية ، التي تناثرت فيها هذه الكُنَايَاتِ ، ودرست تلك الأساليب . ما إن انتهيت من هذا العمل الشاق ، والذي استغرق من جهدي ووقتي ما ينيف على الأربع سنوات ، حتى ترسخت صور هذه الكُنَايَاتِ الكثيرة في ذهني ، وتشربتها نفسي ، وأصبحت أتمنى لو قدر لي أن أدرس هذا التعبير الكُنَاسِي ، والأسلوب التصويري ، ولكن بطريقة متأنية ، ومنهج تطوري .

فكان هذا البحث الذي عكفت فيه على دراسة الكُنَايَةِ دراسة تاريخية ، فنية .

فأما من الناحية التاريخية فقد صحبت هذا اللون من التعبير منذ أن تكلم عنه سيبويه ، وعنى به الضمير ، وإلى أن وصل إلى مفهومه النهائي على يد السكاكي حيث استقر في صورته الثلاث : الكُنَايَةِ عن صفة ، والكُنَايَةِ عن موصوف ، والكُنَايَةِ عن نسبة .

فنضرب جمالها ، ونذهب بهاؤها ، وغابت دراستها الفنية وراء هذه الدراسة التي جاءت أشبه ما تكون بالدراسة الفلسفية العلمية .

وأما الشق الآخر من هذه الدراسة ، فقد اتسم بالفنية ، حيث ذكرنا التعريف الذي نرتضيه للكناية ، ودرسنا أقسامها الثلاثة . والتي باتت مغلما من معالمها . دراسة فنية تدوقية ، فأكثرنا من النماذج والشواهد الرفيعة ورحنا تحليلها ونبين مواطن الجمال فيها ، ثم بيننا قيمة التعبير الكنائس البلاغية ، وأثره في التعبير ؛ وذلك من أجل تخفيف الحدة في القوانين ، والدقة في التعريفات والتقسيمات .

كما تناولت في هذا الجزء دراسة أقرب فن بياني إلى الكتابة ، وهو التعريض ، فوَقفت عند معناه اللغوي والاصطلاحي ، وعرجت على بيان الفرق بينه وبين الكناية ، ثم تكلمت عن وجه الحسن في استعمال التعريض ، ومواضع ذلك الاستعمال ، وجاء هذا كله في ظلال الأمثلة والشواهد ، وتحت جناح التحليل والتدقيق لتلك الأمثلة .

وكان الدافع إلى هذا البحث ، وتحمل مشاقه ، والتصير على لأوانه هو تجلية صورة الكناية الفنية وإظهار قيمتها البلاغية ، ومن قبل ذلك بيان ما قام به ثلثة من علماء البلاغة على مدى العصور من دور في هذا الميدان .

فأرجو أن أكون قد وفقت إلى شيء من ذلك ، ومن الله العون .

في رحاب المدينة المنورة

يوم الجمعة ٢ من ذي القعدة ١٤١٣ هـ .

الموافق ٢٣ من أبريل ١٩٩٣ م .

دكتور محمود شاكر القطان

كلية التربية جامعة الملك عبد العزيز

فرع المدينة المنورة

وبين هذين الطرفين مرت دراسة الكناية في مراحل مختلفة ، كان تناولها فيها يتراوح بين النظرة اللغوية التي تعنى السطر والخفاء ، وبين التعريف البلاغي الاصطلاحي ، الذي استقر لدى المتأخرين من علماء البلاغة كما سنقف عليه في مكانه من هذه الدراسة .

وكان من أبرز العلماء الذين أسهموا في إبراز الكناية ، وتحديد ملامحها ، الجاحظ ، وابن قتيبة ، وقدامة بن جعفر ، وابن سنان الخفاجي ، وعبد القاهر ، والسكاكي ...

وقد اختلفت مناهج التناول لهذه الصورة البيانية ، والتعبير الكنائس لدى هؤلاء العلماء ، وغيرهم ممن لم نذكرهم ، فمنهم من وقف عند المعنى اللغوي للكناية ، ونقل بعض الكنايات عن الغير ، وعلق على بعض آخر ، وذكر شيئا من المواضع التي يُعبر عنها بالكناية دون التصريح ، كالجاحظ .

ومنهم من عرّف الكتابة بالإرداف ، وذكر بعض الشواهد ، مطلقا عليها ، ومبيناً أثر الكناية على التعبير ، كقدامة بن جعفر .

ومنهم من تقدمت دراستهم للكناية خطوة عن سابقتها ، فبدأت مواطن الجمال في شواهد الكناية وأمثلتها تظهر ، كما ظهرت الموازنة بين التعبير الكنائس ، وبين التعبير الصريح ، كما وجدنا عند ابن سنان .

وجاء عبد القاهر الجرجاني ، فعرّف الكناية بالتعريف الأمثل الملائم لصورتها التعبيرية ، وحلّل أمثلتها ، وأبرز القيمة الفنية لكل ، كما بين مواطن الجمال فيها ، وسبب تفوق التعبير الكنائس على الصريح ، لوجود الدليل في الأول ، وخلو الثاني منه .

وبالإضافة إلى اكتمال أقسام الكناية الثلاثة على يد الزمخشري ، فإنه قد قام بالتطبيق العملي لصورها المختلفة على آي القرآن الكريم التي اتخذت هذا المنحى من التعبير أسلوبا لها .

وعلى أيدي هذين الرجلين : عبد القاهر ، والزمخشري ، وصلت الكتابة إلى مرحلة نضجها الكامل : تنظيرا ، وتطبيقا .

وكان المظنون أن تواصل الكتابة مسيرتها التحليلية التدوقية ، ومنهجها التطبيقي ، كما رأيناها عند فارسي حذبها : عبد القاهر والزمخشري ، ولكن ظهور فخر الدين الرازي ، والسكاكي كان إيذانا بتغيير المنهج ، واختلاف أسلوب المعالجة ، فبدأ المنهج التقني ، والأسلوب التقني في دراسة الكناية يأخذ طريقه إليها على يد الرازي . وعند السكاكي استقر هذا الأسلوب ، وتأسل ذلك المنهج ، حتى تحولت الكتابة إلى قوانين صارمة ، وتعريفات محددة ، وتقسيمات منفصلة ،

مفهوم الكناية في اللغة

- من المعروف أن المعنى الذي وضعه العرب الأقدمون للكلمة ، هو المرتكز الذي يقوم عليه المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ، وذلك عند الانتقال بها من معناها الأصلي إلى ذلك المعنى الجديد .
وقد تكلم غَيْرُ واحدٍ من اللغويين في معنى « الكناية » اللغوي :

فهذا ابن حمزة العلوي (ت ٧٠٩ هـ) يقول : « الكناية مقولة على ما يتكلم به الإنسان ، ويريد به غيره .

واشتقاقها من السُّنَر ، يقال : كنيث الشيء إذا سترته ، وإنما أُجرى هذا الاسم على هذا النوع من الكلام ، لأنه يَسْتُرُ معنى ، ويُظهِرُ غيره » (١) .

فالعُلوي يرى أن الكناية تعني تلك العبارة التي ينطق بها المتكلم ، ولكنه يريد بها معنى آخر غير ذلك المعنى الذي تدل عليه بالفاظها ، وقد أعاد اشتقاقها إلى السُّنَر ، حيث يستر الكلام المنطوق ذلك المعنى المخفي وراءه .

أما ابن منظور (ت ٧١١ هـ) فيقول : « والكناية : أن تتكلم بشيء ، وتريد غيره » (٢) .
ويقول بعد ذلك : « وكنى عن الأمر بغيره ، بكنى كناية : يعني إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه نحو الرُّفْت والغائط وتحوه » (٣) .

وبلاحظ أن ابن منظور يتفق في عبارته الأولى مع العلوي ، حيث يرى أن الكناية هو الكلام بشيء وإرادة شيء آخر . إلا أنه يزيد في عبارته الثانية أمراً ، وهو أن يكون في الكلام ما يستدل به على المعنى المراد من هذا الكلام ، كما أنه يضرب أمثلة على ذلك كالرفث (٤) والغائط (٥) .

ولا يزيد الفيروز ابادي (ت ٨١٧ هـ) شيئاً عما قاله ابن منظور إذ يقول : « كنى به عن كذا بكنى ويكنو كنايةً : تكلم بما يستدل به عليه ، أو أن تتكلم بشيء وأنت تريد غيره » (٦) .

(١) الطراز ج ١ / ٣٦٥ .

(٢) لسان العرب : كنى .

(٣) لسان العرب : كنى .

(٤) الرُّفْت محرّكة : الجماع ، والقعش : القاموس المحيط : رفث .

(٥) الغائط : المنخفض الواسع من الأرض ، وهو كناية عن التبرز أو العفرة .

(٦) القاموس المحيط : كنى .

غير أن تصريف الفعل كنى ، قد جاء على هذا الوجه : يكنى ويكنو كناية .
وبالنظر إليه نجد أن لامة تتأرجح بين الياء والوار ، إلا أن التزام الياء في المصدر يدل
على أن اللام ياء ، وأن الوار في كنوت فُتبت من الياء سماعاً (٧) .

إلا أن هناك من يرى أن الياء أصلها النون ، إذ يقول ابن الأثير الحلبي (٨) : « والكناية من
الاكتنان ، وهو الستر . وأصلها كنانة ، وإنما فُتبت النون ياءً هرباً من تكرار نونين » .

كما أن هناك من يرى أن الكاف والنون والحرف المعقل يدل على نورية عن اسم بغيره :
يقال : كنييت عن كذا : إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه (٩) .

وواضح من هذا الكلام أن ابن فارس يرى أن العادة الأصلية للكلمة التي تدل على النورية
عن اسم بغيره ، هي التي تدل في نفس الوقت على أن الكناية هي الكلام بشيء وإرادة تسمية آخر ،
على أن يكون في الكلام ما يستدل به على المعنى المراد .

وقد فهم بعض الباحثين من كلام ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) السابق أن النورية تعنى الإخفاء
والغموض ، فقال : « أما العموري عنه فمكسو بكساء سائر ، بستره وبخفيه ، ولهذا يعمد إلى النورية
عند إرادة الإخفاء والإبهام والتضليل » (١٠) .

وأخذ هذا الباحث بفرق بين النورية التي تحمل بين طياتها الإخفاء والإبهام والتضليل - في
نظره - وبين الكناية التي تعنى العدول عن لفظ إلى آخر دال عليه ، فقال :

« إن الكناية لغة إنما هي العدول عن لفظ إلى آخر دال عليه ، وهذا العدول عنه لا يعنى
ستره وإخفائه ، كما لا يعنى إبرازه وإظهاره ، وإنما هو مجرد تركه ، والإعراض عنه ، لا أكثر ،
فالمكنى عنه ليس بالواضح وضوح المذكور صراحة ، ولا هو بالخفي الذي لا تكاد تتبينه إلا
بتدقيق ، وإيمان نظر . فهو أشبه ما يكون بالمكسو بثوب رفيع شفاف ، فلا هو عارٍ ، ولا هو
مستور ستر العموري عنه ، وأية دلالة أخرى إنما هي مقحمة دخيلة على مادة اللفظ كلها لا الكناية
وحدها » (١١) .

فهو يرى أن الكناية أقرب إلى الوضوح من النورية التي تجارزت حد الخفاء إلى الإبهام
والتضليل .

ونحن لا نستطيع أن نوافق هذا الباحث على ما ذهب إليه ، وذلك لأن كلمة النورية في

قول ابن فارس السابق لا تعنى أكثر من الدلالة ، أو الكناية ، وذلك لأنه قال بعد ذلك ، وكأنه
يشرح المراد بالنورية هنا : « يقال : كنييت عن كذا : إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه ، وكان
هذا الكلام قد جاء بعد قوله : الكاف والنون والحرف المعقل يدل على نورية عن اسم بغيره » .

وواضح أن النورية هنا يقصد بها الكناية ، إذ جاءت الجملتان مفصولة كل منهما عن
الأخرى ، والفصل بين الجمل يدل في بعض مواضعه على بيان الجملة الثانية لمعنى الجملة
الأولى ، وتوضيح المراد منها .

وأعتقد أن اللغويين عند استعمالهم للنورية في كلامهم عن الكناية - لم يكونوا يقصدون معناها
البلاغي ، وإنما كانوا يريدون المعنى اللغوي فقط ، وهو الذي يقف عند السطر ، أو الدلالة ، كما
هو ظاهر في كلام ابن فارس السابق ، وقول مجد الدين أبي السعادات (ت ٦٠٦ هـ) : « الكنى :
جمع كنية ، من فولك : كنييت عن الأمر ، وكنوت عنه : إذا وُزيت عنه بغيره » (١٢) .

فقول أبي السعادات هنا : « وريت عنه بغيره ، يعنى به دللت عنه بغيره ، أو كنييت ، أو
نسترت ، ولم يرد المعنى البلاغي للنورية .

ومما يؤكد ذلك ما جاء بعد العبارة السابقة حيث قال أبو السعادات : « وفي حديث بعضهم :
رأيت علجا يوم القادسية ، وقد تكنى وتحجى ، أى ستر . من : كنى عنه ، إذا وُزى » (١٣) .

وإذا كنا قد عرفنا أن وُزى ، تعنى في اللغة ستر وأخفى ، فإنها تعنى أيضا أظهر أوبرز ،
فقد جاء في القاموس المحيط : وُزى الزند كَوُغى ، وولّى وُزياً ، فهو وارٍ : خرجت ناره .

كما جاء في المعجم الوسيط : وُزت النارُ وُزياً : انقدت .

ولا شك أن ورى الزند والنار بصحبه الظهور والبروز .

ومن هذا يتضح أن المادة اللغوية : الواو والراء والألف المقصورة ، وما اشتق منها تدل على
الستر والإخفاء ، كما تدل على الإبراز والإظهار كذلك وعليهما مجتمعين في وقت واحد .

وبذلك نترك أن التدرية هي إخفاء شيء مع إظهار غيره ليدل على ذلك الشيء المخفي .

فمن أين جاء هذا الإخفاء والإبهام والتضليل ؟

وهكذا نخلص إلى أن الكناية تعنى في اللغة أن يتكلم الإنسان بشيء ، وهو يريد غيره ، على
أن يكون هذا الغير دالاً على ذلك الشيء المتكلم به . أو هي باختصار : عدول عن لفظ إلى آخر
دال عليه (١٤) .

(٧) مواهب القناع في شرح تلخيص المفتاح ٢٣٧ .

(٨) صاحب جوهر الكنز ١٠٠ .

(٩) معجم مقاييس اللغة ج ٥ / ١٣٩ .

(١٠) كناية : د . محمد جابر فياض ٩ .

(١١) المصدر السابق ٧٨ .

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤ / ٢٠٧ .

(١٣) المرجع السابق : نفس الجزء والصحة .

(١٤) الكناية : للدكتور محمد جابر فياض ١٠ .

ويزيد أن ننبه إلى أنه لا غشاضة من استعمال كلمة التورية في شرح معنى الكناية عند بعض اللغويين ؛ وذلك لأن معنى التورية في هذا المجال لا يخرج عن ذلك المعنى الذي وقفنا عنده للكناية ، دون الوصول به إلى حالة الإبهام والغموض والتضليل .

ولا يفوتنا . وقد انتهينا من الكلام عن الكناية في العرف اللغوي . أن نتعرض للحديث عن كلمة هي من الكناية بسبب ، وقد شهرت بين العرب من قديم الزمن . وهذه الكلمة هي :

الكناية :

وهي : ما يجعل علما على الشخص غير الاسم واللقب ، نحو : أبو الحسن ، وأم الخير ، وتكون منصرفة بلفظ أب ، أو ابن ، أو بنت ، أو أخ ، أو أخت ، أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة ، وتعمل مع الاسم واللقب ، أو بدونهما ، (١٥) .

وكما تستعمل الكناية مع الأشخاص ، فقد استعملها العرب كذلك في الحيوان ، والجماد ، وغير ذلك من الأشياء التي شاعت بينهم ، كما سنرى فيما بعد .

ومن المواضيع التي استعملت فيها الكناية مع الاسم واللقب ما يتردد على ألسنتنا في دراسة الأدب ونقده من قولنا : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، أبو الطيب أحمد بن الحسين المعتزلي .

أما المواضيع التي شاعت فيها الكناية ، واشتهرت دون الاسم واللقب فهي : أبو بكر وأبو هريرة ، وأبو المناهية ، وابن الرومي ، وأم كلثوم ، وأم القرى .

ويرى ابن فارس (ن ٣٩٥ هـ) أن الكنى مما كان للعرب خصوصا ، ثم تشبه غيرهم بهم في ذلك ، (١٦) .

وهذا يدل على اهتمام العرب بالكنى ، وحرصهم عليها .

وبحسن في هذا الموضوع أن نأتي بطرف من هذه الكنى التي شاعت بين العرب :

فمما جاء من ذلك من الآباء :

قولهم : أبو حياحب ، كنية للنار التي لا يُنفع بها ، مثل النار التي تخرج من حوافر الخيل ، ويقال لها : حياحب .

قال الناهية :

نَقَدُ السُّلُومِيَّ الْمُضَاعَفَ نَمِجُهُ

وَبُوقِنَنَّ بِالصُّفَّاحِ نَارَ الْخِيَابِ حِبِّ

أراد أن السيوف نقد الرجال ، وعليهم الذروع المنلوقية (١٧) ، فقطعها حتى تصل إلى الأرض ، فتصيب الحجارة ، فتقدح نار الحياحب .

ويقال : أو غُذْرُها ، وأبو عُذْرُتها : لأول زوج للمرأة . ويكنون به عن المبتكر للأمور ، المخترع لها ، (١٨) .

وأبو جَعْدَة : الذئب . والجمعة : الرُخلة من أولاد العنز . وسمى الذئب أباهما ، لأنه يقصدها لضعفها وطيبها .

وفي الحديث أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما سئل عن المنعة فقال : الذئب يكلو أبا جعدة . أي : كنيته حسنة ، والذئب خبيث . وكذلك المنعة تحسن باسم التزويج ، وهو فاسدة ، (١٩) .

ومما جاء من ذلك في الأمهات :

أم الدماغ : جلدة رفيقة لها بشرة رقيقة ، أليست الدماغ .

وأم الطعام : المعدة .

وأم كل ناحية : أعظم بلدة فيها ، وأكثرها أهلا .

وأم القرى : مكة .

وأم الكتاب : الحمد .

وأم الخل : الخمر (٢٠) .

ومما جاء من ذلك في البنين :

قولهم : هو ابن جلا (٢١) . للرجل المكتشف الأمر ، الذي ليس به خفاء .

قال سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّبَاحِيِّ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاغُ الثَّنَائِيَا
مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

(١٧) الذروع المنلوقية : منسوبة إلى منلوق ، قرية باليمن : معجم البلدان ج ٥ / ١٥٥ .

(١٨) كتابات الأبناء وإشارات البلغاء : ورقة ٨٩ ي .

(١٩) المصدر السابق : ورقة ٩٠ ش .

(٢٠) كتابات الأبناء وإشارات البلغاء : ورقة ٩٢ ي .

(٢١) جلا : معنى جلا وضع وانكشف . وتقديره : أنا ابن الذي جلا . ولكنه جاء كذلك .

(١٥) المعجم الوسيط : كنى .

(١٦) لصاحبي ١٢٩ .

وابن نُكَّاء : الصحيح . منسوب إلى نُكَّاء ، وهي الشمس^(٢٢) ؛ لأنه يتولد منها^(٢٣) ، وابن الطَّود : كتابة عن الصَّدَى الذي يجيبك في الجبل^(٢٤) .

ومما جاء من ذلك في البنات .

قولهم : بنات الدهر : حوائثه .

وبنات السحاب : البرد .

قال عدى بن الرِّقَاع :

كأن ثناياها بناتٌ سحابةٌ

وبنات غَيْرٍ : الكذب .

أنشد ثعلب عن ابن الأعرابي :

إذا ما جئتُ جاء بناتٌ غَيْرٍ

وبنات الليل : الأحلام . وهي أيضا أهواله .

وبنات القلب : الأفكار .

وبنات الصدر : الهموم .

وبنات الطريق : الطرق الصغار تنشعب من معظم الطرق^(٢٥) .

غلبة الكنية على الأسم

وقد يكون للرجل الاسم ، وتكون له الكنية ، فتغلب الكنية على الاسم^(٢٦) ، فلم يُعرف إلا بها كابي سفيان^(٢٧) ، وأبي طالب^(٢٨) ، وأبي ذر^(٢٩) ، وأبي هريرة^(٣٠) .

(٢٢) سميت الشمس نكاء ، لأنها تنكو ، كما تنكو النار .

(٢٣) كتابات الأنبياء وإشارات البلاغ : ورقة ٩٤ ش .

(٢٤) المصدر السابق : ورقة ٩٦ ص .

(٢٥) الشُّرُوب : الدفعة من المطر . جمع شأبيب .

(٢٦) كتابات الأنبياء وإشارات البلاغ : ورقة ٩٧ ص .

(٢٧) المصدر السابق : ورقة ٩٧ ش .

(٢٨) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥٧ .

(٢٩) أبو سفيان : اسمه صخر بن حرب .

(٣٠) أبو طالب : اسمه عبد مناف .

(٣١) أبو ذر : اسمه جندب .

(٣٢) أبو هريرة : اسمه عبد الله ، أو عبد الرحمن .

وقد يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك ، فتكون الأسماء هي الكنى ، كما روى عن الأصمعي ، أن أبا عمرو بن العلاء ، وأبا سفيان بن العلاء أسماؤهما كناهما^(٣٣) .

فلا اسم لكل واحد منهما ، بل كنيته هي اسمه ، وكل منهما لا يُعرف إلا بها .

وعندما تغلب الكنية على الاسم ، فإنه يجوز أن نكتب : علي بن أبو طالب ، ومما روى ابن أبو سفيان ؛ لأن الكنية بكاملها صارت اسما .

رُحِطَ كل حرف الرفع ما لم ينصبه ، أو بحرف من الأدوات أو الأفعال . فكله حين كنى قيل : أبو طالب ، ثم ترك ذلك كهيئته ، وجعل الاسمان واحدا^(٣٤) .

وهكذا تخفى الكنى وراءها تلك الأسماء الدالة على أشخاصها .

فهى إذن من محيط الكتابة التي تقوم على السر والإخفاء .

والدليل على ذلك ما جاء في حديث بعضهم : رأيت عُلْجاً^(٣٥) يوم القاسمية^(٣٦) ، وقد تكنى ، وُخِجِي ، أى : نسر . من : كنى عنه إذا وُزِيَ . أو من الكنية ، كأنه ذكر كنيته عند الحرب يُعرف ، وهو من شعار المبارزين في الحرب . يقول أحدهم : أنا فلان ، وأنا أبو فلان .

ومنه قول علي : أنا أبو حسن^(٣٧) القُرْمِ^(٣٨) .

رواضح من هذا الكلام . كما ذكرنا آنفا . أن الكنية تدل على السر ؛ وذلك لأنها تستر وراءها الاسم الذي تدل عليه ، فالكنية ، أبو فلان ، تخفى وراءها الاسم وهو ، فلان ، كما أن الكنية وهي ، أبو حسن ، تخفى وراءها الاسم وهو ، علي . فإذا أطلقت الكنية عُرف الاسم الذي تدل عليه .

وهذا هو معنى الكتابة اللغوية بعينه .

والغريب . بعد هذا كله . أن يكون هناك من الباحثين من ينكر أن تكون الكنية ذات علاقة بالكتابة ، أو تتصل بها بسبب ؛ وذلك حيث يقول : أما الكنية ، وهي المبدوءة بـأب ، أو أم كابي الشهداء ، وأم كثوم ، فليست من الكتابة ؛ لأن الكنية نوع من العلم ، والعلم الصريح في مسماه ، فلا فرق بين دلالة الكنية وما دلت عليه من اسم^(٣٩) .

وللرد على هذا الرأي .

(٣٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥٧ .

(٣٤) الكتابة للكتور محمد جابر لياض ٢٢ .

(٣٥) المصدر السابق : ٩ .

(٣٦) العُلْج : بالكسر الرجل من كفار تعجم جمع عُلُوج وأعلاج وعُلْجَة .

(٣٧) القُرْم : السيد المعظم ، جمع قُرُوم .

(٣٨) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ٢٠٧ .

(٣٩) القرآن والصور البيانية . للكتور عبد القادر حسين ٢١٤ .

نقول - ابتداءً - إن هناك قصورا في فهم معنى الكنية ، حيث ذكر أنها المبدوءة بأب ، أو أم فقط .

والكنية لا تقف عند البدء بأب ، أو أم ، ولكنها تتعدى ذلك إلى تصدير الاسم - زيادة على هاتين الكلمتين - بكلمات آخر مثل : ابن ، أو بنت ، أو أخ ، أو أخت ... أو غيرها مما سبق ذكره (٤٠) .

كما أن هناك تغافلا عن المادة اللغوية الواحدة لكل من الكناية ، والكنية ، وهي كنى ، والتي تشير إلى المعنى المشترك بينهما ، وهو المنز والخفاء .

فكيف يقال : إن الكنية ليست من الكناية ؟!

وأما القول بأن الكنية نوع من العلم ، والعلم الصريح في مسماه .

فإنه لا يؤخذ على إطلاقه ؛ إذ إن الكنية لا تطلق على الشخص منذ بدء حياته ، بل إنها تظهر في ظروف معينة ، وتستعمل في أغراض خاصة ، كما سنعرف فيما بعد ، في حين يفهم من هذا القول أن الكنية ملازمة للشخص منذ الولادة وإلى الموت مثل الاسم .

وهو ما ليس بصحيح .

وهكذا لا يسلم لباحثنا رأيه من أن الكنية ليست من الكناية .

الغرض من استعمال الكنية :

تستعمل الكنية مع الاسم ؛ واللقب ، أو بنونهما تفخيما لشأن صاحبها أن يُذكر باسمه مجردا ، وتكون لأشرف الناس (٤١) .

وكذلك يكون استعمال الكنية صيانة للاسم عن الابتذال (٤٢) .

ولعل تعظيم الاسم باستعمال الكنية قد جاء من أنها تنل على الحكمة ، وتُخبر عن (٤٣) الاكتئال (٤٤) وهو سن اكتساب الخبرة ، ونضج العقل .

ويرى ابن رشيقي أننا نكنى عن الرجل بالأبوة ، فنقول : أبو فلان ، باسم ابنه ، أو ما تُعورف في مثله ، أو ما اختار لنفسه (٤٥) .

ويدل كلام ابن رشيقي على أن الظروف التي تطلق فيها الكنية على الشخص هي : الأبوة ، أو ما تعارفت عليه بعض المجتمعات ، أو ما يختاره الإنسان لنفسه .

وإن كنا نلاحظ على كلام ابن رشيقي أنه يقصر الكنية على الرجل ، ويخصها بالأبوة . والحقيقة أنها تشمل الرجل والمرأة ، والفتى والفتاة ، وهي كذلك لا تقف عند الأبوة ، ولكنها تتعداها إلى البنوة والأمومة والأخوة ، والعمومة ، والخثولة .

وبمناسبة الكلام عن تعظيم الكنية للشخص ، وتبجيلها له ، فإنه يثور سؤال وهو : إن كانت الكناية للتعظيم ، فما بال الله سبحانه وتعالى كنى أبا لهب (٤٦) ، وهو عدوه ، وسمى محمدا ﷺ ، وهو وليه ونبيه ؟

ويتولى الإجابة عن هذا السؤال ابن قتيبة حيث يقول : إن العرب كانت ربما جعلت اسم الرجل كنيته ، فكانت الكنية هي الاسم .. وربما كان للرجل الاسم والكنية ، فغلبت الكنية على الاسم ، فلم يُعرف إلا بها ... وإن كان اسم أبي لهب كنيته ، فإنما ذكره [الله تعالى] بما لا يُعرف إلا به ، والاسم والكنية علمان يميزان بين الأعيان والأشخاص ، ولا يقعان لعلة في المسمى كما تقع الأوصاف ، فبأي شيء عُرف الرجل جاز أن تذكره به (٤٧) .

فلا تعظيم إذن ، ولا تبجيل لأبي لهب بكنيته في القرآن الكريم .

وهذا غرض آخر من أغراض استعمال الكنية يمكن أن نلتقطه من كلام ابن قتيبة السابق ، وهو أن الكنية قد تقوم مقام الاسم ، فيعرف بها صاحبها ، كما يُعرف باسمه .

أما الغرض الثالث من أغراض اللجوء إلى الكنية فهو : أن تكنى عن اسم الرجل ؛ لتزيد في الدلالة عليه ؛ إذا أنت راسلته ، أو كتبت إليه ؛ إذ كانت الأسماء قد تتفق (٤٨) .

فاتفاق الأسماء في بعض الأحيان قد يدعو إلى الكنى ؛ وذلك ليتمكن التمييز بها بين شخص وآخر .

وآخر الأسباب التي نلجأ إلى استعمال الكنى من أجلها هو أنه قد تتخذ كنية للصبي ، على التفاؤل بأن يعيش ، ويكون له ولد (٤٩) .

(٤٠) ارجع إلى ٨ من هذا البحث .

(٤١) المعجم الوسيط : كنى .

(٤٢) الصحابي لابن فارس ٤٣٩ .

(٤٣) الاكتئال : هو تجاوز الثلاثين ، أو الأربع والثلاثين إلى إحدى وخمسين .

(٤٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥٦ .

(٤٥) العمدة ج ١ / ٢٢٠ تحقيق د . مفيد محمد فميمة . دار الكتب العلمية .

(٤٦) إشارة إلى قوله تعالى : ثبت يدا أبي لهب وثب . المسد ١ .

(٤٧) تأويل مشكل القرآن ٢٥٦ - ٢٦٠ ، وانظر كذلك اللسان : كنى .

(٤٨) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥٦ .

(٤٩) العمدة لابن رشيقي . تحقيق د . مفيد محمد فميمة ج ٢ / ٢٢٠ ، وانظر كذلك المعجم الوسيط (كنى) .

كما يمكن اتخاذ كنية لامرأة حامل تفاؤلاً بأن يرزقها الله بمولود ؛ على عادة بعض بيئاتنا الاجتماعية .

وهكذا نخلص إلى أن الكنية تفيد لغوياً ما أفادته الكناية من الستر والخفاء ؛ حيث تخفى الكنية وراءها اسماً تدل عليه ، وتشير إليه .

مفهوم الكناية الاصطلاحي عبر العصور

لم تؤد الكناية في مفهومها الاصطلاحي معنى واحداً في مختلف العصور ، ولكنها انتقلت من معنى إلى معنى ، وتناولها التغيير من جيل إلى جيل .

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نقسم مراحل التغيير الذي طرأ على هذا المصطلح إلى ما يلي :

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة المفهوم اللغوي لمصطلح الكناية .

وقد أسهم في إبراز الكناية على هذا الأساس نخبة من علماء النحو واللغة .
ومن أشهرهم :

سيبويه ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ؛ وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة المفهوم البلاغي للكناية .

وقد قام بدور بارز فيها كل من .

ابن المعتز ، وقدامة بن جعفر ، وأبي هلال العسكري ، وابن رشيق القيرواني ، وابن سنان الخفاجي .

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة التأليف المتخصص في الكناية .

وهي تضم : أبا منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ . وأبا العباس أحمد بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٨٢ هـ .

المرحلة الرابعة :

مرحلة النضج والتطبيق .

والعالمان المبرزان فيها هما : عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

المرحلة الخامسة :

مرحلة التفعيد والتلخيص .

وتضم : فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ ، وأبا يعقوب يوسف بن محمد السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

المرحلة السادسة :

مرحلة التقليد والشرح .

وتضم هذه المرحلة : ضياء الدين بن الأثير المتوفى سنة ٦٢٧ هـ ، والخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

الكناية والفنون الملحقة بها :

وقد ضم هذا الباب ما ارتضيناه من تعريف للكناية ، والتقسيم الثلاثي للكناية ، مع الاستشهاد على كل قسم بالعديد من الأمثلة ، وإلقاء الضوء على كل مثال .

ثم تكلمنا عن قيمة الكناية البلاغية ، والكناية في العصر الحديث ، وعن التعريض وهو أشهر فن يرتبط بالكناية .

المرحلة الأولى المفهوم اللغوي لمصطلح الكناية

لم يتعد المفهوم الخاص بمصطلح الكناية في هذه المرحلة عن المعنى اللغوي لكلمة الكناية ، كما عرفناه سابقا ، وهو الستر والإخفاء ؛ وذلك لأن العلماء الذين استعملوا هذا المصطلح في هذه الفترة كان أغلبهم من اللغويين وعلماء النحو .

وكان :

سيبويه (ت ١٨٠ هـ) :

قد استعمل هذا المصطلح - كما قال ابن سيده - في علامة المضمر (٥٠) . وهو ذلك الضمير الذي يقابل الاسم الظاهر ، سواء كان هذا الضمير متصلا ، أو منفصلا . مستترا ، أو ظاهرا ؛ وذلك لأنه يخفي وراءه اسما مناسبا .

وقد سموا التاء في قولهم : أنت ، والهاء في قولهم : إنه ، حرف كناية ، وكذا قولهم : هو . وهو مأخوذ من قولهم : كنوت الشيء ، وكنيته ، أي : سترته (٥١) .

وهذا هو مذهب الكوفيين في إطلاق مصطلح الكناية على ما أطلق عليه البصريون الضمير ، أو المضمر (٥٢) .

وواضح أن مصطلح الكناية هنا بعيد عن عالم البلاغة ، وداخل في دنيا النحو .

وبذلك يمكن أن نقول : إن الكناية - بناء على هذا الرأي - اصطلاح نحوي يطلق على الاسم الدال على المتكلم والمخاطب والغائب في مقابل الاسم الظاهر .

فهى لا تزال دائرة في الفلك اللغوي الذي يعنى الستر والإخفاء ، وذلك لأن الضمير يخفي وراءه اسما .

(٥٠) لسان العرب : كنى .

(٥١) التعريفات : للترهف الجرجاني ١٨٧ .

(٥٢) الموسوعة العربية الميسرة ١١٤٤ .

وأما :

أبو عبيدة ، مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت ٢١٠ هـ) :

فقد أخذ مصطلح الكناية يسير عنده في أكثر من اتجاه ، ويندل على معان عدة .
ومن هذه المعاني ذلك المفهوم التخوي للكناية ، وهو الستر والإخفاء ؛ وذلك لأن أبا عبيدة
عنى الكناية ، الضمير ، الذي يستر وراءه الأسماء التي يدل عليها .
والدليل على ذلك ما أورده أبو عبيدة في كتابه ، مجاز القرآن ، من استعمال مصطلح الكناية
في معنى الضمير ، حيث قال : « ومجاز ، إياك نعبد » (٥٣) : إذا بدىء بكناية المفعول قبل الفعل
جاز الكلام ، فإن بدأت بالفعل لم يجز ، كقولك : نعبد إياك .

قال العجاج :

إياك أدعو فتقبل ملقى .

فإن زدت الكناية في آخر الفعل جاز الكلام : أدعوك إياك .. (٥٤) .

فأبو عبيدة يريد بالكناية هنا الضمير .

إلا أنه لا يريد بالضمير أنواعه الثلاثة : المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، ولكنه يقصره على
الضمير الغائب فقط ؛ وذلك لأنه بعد أن ذكر قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم
بريح طيبة » (٥٥) ، علق عليه بقوله : « إنه رجوع من المخاطبة إلى الكناية .
والعرب تفعل ذلك .

كقول النابغة الذبياني :

بادازمينة بالغلياء فالمنشد أقوت وطال عليها سالف الأمد

فقال : « بادارمية » ، ثم قال : « أقوت » .

وقد تنتقل من الكناية إلى المخاطبة ، كقوله تعالى (٥٦) : « الحمد لله رب العالمين الرحمن
الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين » (٥٧) .

وواضح من الأمثلة السابقة أن أبا عبيدة يُعنى بالكناية ضمير الغائب دون النوعين الآخرين .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نلفت نظر القارىء إلى أن الأمثلة السابقة قد تغير فيها الضمير
من المخاطب إلى الغائب ، كما في قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم .. » وذلك
بدلاً من « وجرين بهم » .

وتغير الضمير كذلك من المخاطب إلى الغائب في قول النابغة : بادارمية ... أقوت ... وكان
حقه أن يقول : أقويت وطال عليك ؛ لأنه ينادى دارمية ، ويوجه الخطاب لها .

كما أن الضمير في آيات الحمد قد تغير من الغائب : « الحمد لله ... إلى المخاطب .. إياك
نعبد ... » .

وقد عُرف مثل هذا الفن البلاغي فيما بعد بالالتفات .

ولا يزال معنى الكناية في هذا الرأي بعيداً عن صورة الكناية في البلاغة .

وهناك معنى آخر قد استعمل أبو عبيدة فيه مصطلح الكناية ، وهو : « كل ما فهم من الكلام ،
ومن السياق ، ومن غير أن يُذكر اسمه صريحاً في العبارة » (٥٨) .

ومن الأمثلة على ذلك أنه بعد أن ذكر في مجاز القرآن قوله تعالى : « كل من عليها
فأن » (٥٩) ، وقوله : « حتى توارث بالحجاب » (٦٠) ، وقوله : « كلاً إذا بلغت التراقي » (٦١) ،
علق على هذه الآيات ، بأن الله كنى في الأولى عن الأرض ، وفي الثانية عن الشمس ، وفي الثالثة
عن الروح ، من غير أن أجرى ذكرها .

كما قال حاتم الطائي :

أما دى ما يفتنى الشراء عن النفس إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصخر

بمعنى حشرجت النفس .

فاللفظ الصريح الموضوع للمعنى مستور ومُخْتَفٍ وراء هذا اللفظ المذكور الذي كنى به
عنه (٦٢) .

وإذا تأملنا في الأمثلة السابقة الممنشدة بها على هذا المعنى للكناية عند أبي عبيدة ، فإننا
نجد أن هذه الألفاظ الصريحة الموضوع للمعنى المرادة ، قد استترت واختفت من الكلام ، ودل

(٥٨) البلاغة العربية : المعاني والبيان والبيوع : للتكتور أحمد مطلوب ٢٣١ .

(٥٩) الرحمن ٢٦ .

(٦٠) ص ٣٢ .

(٦١) القيامة ٢٦ .

(٦٢) البيان في ضوء أساليب القرآن : د . عبد الفتاح لاشين ٢٥٢ .

(٥٣) الفاتحة ٥ .

(٥٤) مجاز القرآن ج ١ / ٢٤ .

(٥٥) يونس ٢٦ .

(٥٦) الفاتحة ٢ .

(٥٧) مجاز القرآن ، نقل عن : البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٥٢ .

عليها ضمير ، دون أن يكون قد وقع لها ذكر قبله ، أو وجدت قرينة تدل عليها اللهم إلا ذلك السياق الذي يوحى باللفظ المراد في كل مثال من هذه الأمثلة الأربعة السابقة .

ولا شك أن هذا المعنى للكناية - كما رأه أبو عبيدة - يقترب ، من المعنى البلاغي (٦٣) لذلك المصطلح ، كما عُرف فيما بعد .

وأما المعنى الثالث لكلمة الكناية الذي رأيناه في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ، فهو أدخل في معناها البلاغي .

وقد ظهر ذلك المعنى ، عندما كان أبو عبيدة يلقي الضوء على بعض الآيات القرآنية الكريمة ؛ وذلك حيث قال في تعليقه على قوله تعالى : « نساؤكم حرث لكم » (٦٤) ، كناية وتشبيه (٦٥) .

وقال أيضا وهو يعقب على قوله تعالى : « أو جاء أحد منكم من الغائط » (٦٦) ؛ كناية عن حاجة ذي البطن (٦٧) .

وقال في تعليقه على قوله تعالى : « أو لامستم النساء » (٦٨) ؛ كناية عن الغشيان (٦٩) .

والمتمثل في تعليقات أبي عبيدة على هذه الآيات الكريمة الثلاث يجد نفسه أمام ثلاث كنايات بالمعهوم الذي عُرفت به الكناية فيما بعد .

وبهذا نجد أن مصطلح الكناية قد بدأ يأخذ شكله البلاغي في تعليقات أبي عبيدة على بعض الآيات الكريمة في كتابه مجاز القرآن .

وهكذا ندرك أن معالجة أبي عبيدة لمصطلح الكناية قد تراوح بين المعنى النحوي للكلمة ، حيث تعني الستر والإخفاء ممتثلا في إطلاقه على الضمير بمعناه النحوي حيث يستر وراءه أسما خاصا ، وبين المعنى البلاغي لها ؛ وذلك حين أخذ يقترب من هذا المعنى ، فأطلقه على كل ما فهم من الكلام ، ومن السياق من غير أن يُذكر اسمه صريحا في العبارة ، إلى أن استطاع أن يصل إلى المعنى البلاغي للمصطلح في تعليقاته الأخيرة على تلك الآيات القرآنية الكريمة ، حيث ظهر مصطلح الكناية في أجلي صورة بيانية عُرف بها بعد ذلك .

(٦٣) البلاغة العربية : د . أحمد مطلوب ٢٤١ .

(٦٤) البقرة ٢٢٣ .

(٦٥) مجاز القرآن ج ١ / ٧٣ .

(٦٦) النساء ٤٣ ، المائدة ٦ .

(٦٧) مجاز القرآن ج ١ / ١٢٨ .

(٦٨) النساء ٤٣ ، المائدة ٦ .

(٦٩) مجاز القرآن ج ١ / ١٥٥ .

وصحيح أن أبا عبيدة لم يتوسع في هذا المفهوم البلاغي لمعنى الكناية ، ولكن خصبه أنه اهتدى إليه في هذه الفترة المبكرة ، فحق له أن يكون رائدا من رواد البحث البلاغي في هذا الفن .

وأما :

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) :

فقد أورد عن الكناية آراء متعددة ، ونظر إليها من زوايا مختلفة في مصنفاته الأدبية .

ومن هذه الآراء أن الجاحظ كان ينقل في كتيبه ما قاله غيره من العلماء عن الكنايات .

ومن هذه النقول : « قال شريح : الحدة كناية عن الجهل .

وقال أبو عبيدة : العارضة (٧٠) كناية عن البذاء (٧١) .

قال : « وإذا قالوا : فلان مُفْتَصِد ، فذلك كناية عن البخل . وإذا قالوا للعامل مُسْتَقْصِر ، فذلك كناية عن الجور » (٧٢) .

وقالوا في قوله تعالى : « وثيابك فطهر » (٧٣) : إنه إنما عنى قلبه (٧٤) .

وبلاحظ هنا أن الجاحظ كان مجرد ناقل فقط لهذه الكنايات التي ذكرها ، ولم يحاول أن يعلق عليها ، أو يبدي رأيا فيها ، ولكنه لم يقف عند حد النقل لأمثال هذه الكنايات ، بل كان يعرض ما قاله غيره في الكناية ، ثم ينظر فيها ، ويرى رأيه فيها .

ويتضح ذلك في تعليقه على من رأوا في قوله تعالى : « وقالوا لجُلُودِهِمْ لِمَ شهدتم علينا » (٧٥) بأن الجلود كناية عن الفروج (٧٦) . حيث يقول : « كأنه كان لا يرى أن كلام الجلد من أعجب العجب » (٧٧) .

فالجاحظ لا يريد الوقوف عند رأى من قال إن الجلود في هذه الآية الكريمة كناية عن الفروج ، بل إنه يوسع دائرة معنى ، الجلود ، هنا الذي حُصر في هذا المعنى الضيق ليشمل جوارح الإنسان كلها ، التي تستجيب لأمر الله سبحانه وتعالى ، فتشهد على أصحابها بما اقترفوا من ذنوب ، وتنطق بما ارتكبوا من أثام .

(٧٠) العارضة : الفقرة على الكلام .

(٧١) البذاء : الفحش .

(٧٢) البيان والتبيين ج ١ / ٢٦٣ .

(٧٣) المنشأ ٤ .

(٧٤) الحيوان ج ١ / ٣٤٥ .

(٧٥) فصلت ٢١ .

(٧٦) الحيوان ج ١ / ٣٤٤ .

(٧٧) المعسر : السابق : نفس الجزء والصفحة .

أنهما مخلوقان لله القادر الحكيم ، بل تجاوز عن هذا المعنى الواضح . للآية الكريمة بالدليل على المراد ، وراح يبحث عن الربط بين الأكل للطعام والتغوط ، فوجدها في تلك الكناية السابعة .

وإذا صح هذا الربط ، وقُبلت هذه الكناية ، فإنها لا تكون هي المعنى الأولى الذي يفهم من ذلك القول الكريم .

وتأييدا لهذا المعنى في فهم ما نُقضى به الآية الكريمة من معنى بقول سيد قطب : ، وأكل الطعام مسألة واقعية في حياة المسيح ، عليه السلام ، وأمه الصديقة . وهي خصيصة من خصائص الأحياء الحادئين ، ودليل على بشرية المسيح وأمه ، أو على ناسوته بتعبيرهم الاهوتي ، فأكل الطعام تلبية لحاجة جسدية لا مراء فيها . ولا يكون لها من احتياج إلى الطعام ليعيش . فالله حي بذاته ، قائم بذاته ، باق بذاته ، لا يحتاج ، ولا يدخل إلى ذاته . سبحانه . أو يخرج منها شيء . حادث كالطعام ، (٨١) .

وبهذا نرى أن الجاحظ كان يكتفى أحيانا بنقل ما قاله غيره من الكنايات ، وأحيانا أخرى كان يبدى رأيه في بعض هذه الكنايات .

ومن مواقف الجاحظ الأخرى من الكناية : أنه لاحظ أن العرب كانت تطلق أحيانا الكلمة لتكنى بها عن معنى معين ، فإذا طال استعمالهم لتلك الكلمة في هذا المعنى ، فإنهم كانوا يستخدمون اللفظ المكنى به بدلا من المكنى عنه .

وهذا هو المعنى اللغوي لمصطلح الكناية ، حيث يخفى اللفظ ، ويستتر وراءه المعنى المراد .

ومن أمثلة ذلك : .. التيمم . قال الله تعالى : ، فَتَتِمُّوْا صُغُوْبًا طَيِّبًا ، (٨٥) أى : تحروا ذلك وتوخؤوه . وقال : ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، . فكثر هذا في الكلام حتى صار التيمم هو المسح نفسه .

وكذلك عانئهم وصنئعهم في الشيء إذا طالت صنئتهم ، وملايمئهم له ، (٨٦) .

ولم ننف ملاحظة الجاحظ عند مجرد استعمال المكنى به نيابة عن المكنى عنه ، كما لاحظنا في المثال الذي ذكره آنفا ، بل إنه تنبه إلى الغرض الذي يدفع المتكلم إلى هذا التبديل ، فقد خفى اللفظ المستعمل (المكنى به) وراءه معنى (المكنى عنه) يتناقى مع الذوق السليم ، والحس المعرف .

ومن ذلك ما قاله الجاحظ : .. وكما سئوا زجيج الإنسان الغائط .

وقد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق آيات تبين حال أعداء الله ، وحشرهم إلى النار يوم القيامة حيث يقول الله تعالى : ، وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ . حتى إذا ماجأوها شهد عليهم سنمفهم وأبصارهم وجلؤدهم بما كانوا يفعلون . وقالوا لجلؤدهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم أول مرة وإليه ترجعون ، (٧٨) .

ويعلق سيد قطب على هذه الآيات بما يفيد تأييده لما ذهب إليه الجاحظ من أن كلام الجلد من أعجب العجب ، ولا يتأني ذلك إلا إذا شملت كلمة الجلود لمعنى جوارح الإنسان كلها إذ يقول : ، إنها المفاجأة الهائلة في المرفق العصيب . وسلطان الله الذي تطبعه جوارحهم وتسجيب . وهم يؤصمون بأنهم أعداء الله . فما مصير أعداء الله ؟ إنهم يحشرون ، ويجمع أولهم على آخرهم ، وآخرهم على أولهم كالقطيع ! إلى أين ؟ إلى النار ! حتى إذا كانوا حيالها وقام الحساب ، إذا شهود عليهم لم يكونوا لهم في حساب . إن أسنتهم معقودة لا تنطق ، وقد كانت تكذب وتفترى وشتهزىء . وإن أسماعهم وأبصارهم وجلودهم تخرج عليهم لتسجيب لربها طائعة مستسلمة ، تزوى عنهم ما حسبه سرا ، (٧٩) .

فالجلود هنا لا تنف عند الفروج ، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل الجوارح كلها ، حيث تنطق بما ارتكبت ، وهذا من أعجب العجب ، كما ذهب إليه الجاحظ .

وإلى هذا المعنى ذهب أيضا الزمخشري في أحد رأيه ، حيث قال : ، وقيل المراد بالجلود الجوارح ، وقيل هي كناية عن الفروج ، (٨٠) .

ويظهر تدخل الجاحظ برأيه في الكنايات التي ينقلها عن غيره في موضع آخر ؛ وذلك حين يعلق على ما ذهب إلى أن في قوله تعالى في حق عيسى بن مريم وأمه : ، كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ، (٨١) . ، كناية عن الغائط ، (٨٢) .

وذلك حيث يقول في الرد على صاحب هذا الرأي : ، كأنه لا يرى أن في الجوع ، وما ينال أهله من الذلة والعجز والفاقة ، وأنه ليس في الحاجة إلى الغذاء . ما يكتفى به في الدلالة على أنها مخلوقان ، حتى يدعى على الكلام ، ويدعى له شيئا قد أغناه الله تعالى عنه ، (٨٣) .

ومعنى كلام الجاحظ هو أن صاحب هذا الرأي لا يكفيهِ إحساس عيسى عليه السلام وأمه مريم بالجوع ، وما يتبع ذلك للجائع من ذلة وعجز ، وحاجة إلى الطعام ، لا يكفيهِ ذلك دليلا على

(٧٨) فصلت ١٩ - ٢١ .

(٧٩) لم خلال القرآن ج ٥ / ٣١٦٨ .

(٨٠) الكشف ج ٣ / ٣٨٩ .

(٨١) المائدة ٧٥ .

(٨٢) الحIRON ج ١ / ٣٤٤ .

(٨٣) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .

(٨٤) لم خلال القرآن ج ٢ / ٩٤٥ .

(٨٥) النساء ٤٣ ، المائدة ٦ .

(٨٦) الحيون ج ١ / ٣٣٢ .

وإنما الغيطان البطون التي كانوا يحدرون فيها إذا أرادوا قضاء الحاجة للستر . ومنه الغيرة .^{٨٧}

وإنما العذرة الفناء ، والأفنية هي العذرات ، ولكن لما طال إقازم النجو والزبل في أفئنتهم سُميت تلك الأشياء التي رموا بها باسم المكان الذي رميت به .
ومنه النجو :

وذلك أن الرجل كان إذا أراد قضاء الحاجة ستر بنجوة .

والنجو : الارتفاع من الأرض ، قالوا من ذلك : ذهب بنجو ، كما قالوا : ذهب ينفوط ، إذا ذهب إلى الغائط لذلك الأمر ، ثم اشتقوا منه فقالوا إذا غسل موضع النجو : قد استنجى .
.. كل ذلك هرباً من أن يقولوا : ذهب للخزء ؛ لأن الاسم الخزء ، وكل شيء سواه من رجيع وجرار وزبل وغائط ، فكله كناية .^(٨٧)

كما تنبه الجاحظ كذلك إلى أن المكنى به ، وهو اللفظ المذكور ، قد يخفى الخسيس من الألفاظ ، الذي قد يندش الحياء ، ويسمى إلى العفة .

وفي هذا يقول الجاحظ : « ومن ذلك قولهم في اليمنى المكتسبة بالفجور : فحبة ، وإنما الفحاب السعال . وكانوا إذا أرادوا الكناية عن من زنت وتكسبت بالزنى ، قالوا : فحبت ، أي : سعلت ، كناية .

وقال الشاعر :

إن السعال هو الفحاب

وقال :

وإذا ما فحبت واحدة جارب المبعثُ فحُضفُ^(٨٨)

وكذلك كان كنايةهم في انكشاف عورة الرجل ، يقال : كشف علينا متاعه وعورته وشواره . والشوار المتاع . وكذلك الفرج ، وإنما يعنون الأبر والجزر والامت^(٨٩) .

وبهذه الملاحظة يشقيها . ذكر اللفظ لستر معنى ينفر منه الذوق السليم ، أو يباه العفاف . يدلف الجاحظ إلى ساحة الكناية الفسيحة بمعناها القوي ، الذي يعود على اللغة بالثراء والتعماء ، وعلى الناس بالبعد عن الخسيس من الألفاظ .

وقد تنبه الجاحظ إلى نقطة مهمة في استعمال العرب للكناية فيما هو أنسب ، فقد رآهم

(٨٧) الحيوان ج ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٨٨) خضف : أي خرط .

(٨٩) الحيوان ج ١ / ٣٣٤ .

يضعون كلمة بدل كلمة لإظهار المعنى بألين اللفظ تنزيهاً وتفضلاً ، أي : هي عدول عما لا يليق إلى ما يليق ، وعما يليق إلى ما هو أليق .^(٩٠)

وفي هذا المعنى يقول أبو عثمان : « من البرصان الأشراف من الملوك جذيمة بن مالك ، صاحب الزباه ، وقصير ، وكان يقال له : جذيمة الأبرص ، فلما ملك ، قالوا على وجه الكناية : من جذيمة الأبرش . فلما عظم شأنه قالوا : جذيمة الوضاح ، ولم يقولوا : جذيمة الأوضح ؛ لأنهم يضعون هذا الاسم في موضع الكناية عن الأبرص ، وذلك كثير .^(٩١) .

وواضح من هذا الكلام أن الجاحظ أدرك أن العرب كانت تتلطف في كلامها ، فلا تذكر كلمة الأبرص ، في حق من يصاب بهذا المرض الجلدي ، بل تكني عن ذلك بكلمة الأبرش ، أو الأوضح .^(٩٢) وذلك لأن كلا من هاتين الكلمتين أخف وقعا على النص من كلمة الأبرص .

وفي ذلك عدول عما لا يليق إلى ما يليق ؛ وذلك لأن البرص يباض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج^(٩٣) ، أو لعلة^(٩٤) ، في حين أن البرش يباض يظهر على الأنف^(٩٥) ، فكان من الأثيق ، والأخف على النفس الكناية بالبرش عن هذا المرض ، إذا كان الأمر يتعلق بعمامة الناس .

أما إذا لحق هذا المرض بواحد من من عليه القوم ، أو رؤوسهم ، فإن العرب كانت تنتقل من اللفظ الذي يليق وهو الأبرش ، أو الأوضح إلى ما هو الأثيق وأنسب وهو الوضاح ، والذي يعنى في اللغة الأبيض اللون الحسن^(٩٦) ، أو الحسن الوجه البسام^(٩٧) .

والكناية بذلك العمل تؤدي واجباً اجتماعياً كبيراً ؛ حيث تمد المتكلمين بالألفاظ اللائقة ، والكلمات المناسبة ، التي تدفع عنهم الحرج ز ، وتبعدهم عن المواقف التي قد تصعب على بعض النفوس .

ولم يقف جهد الجاحظ في حقل الكناية عند تلك الملاحظات التي تنبه لها في كلام العرب ، ولكنه تجاوز ذلك الحد إلى أن عقد في حيوانه باباً بعنوان : من الفطن وفهم الرطانات والكنايات والفهم والإفهام .

والكناية عند الجاحظ من هذه الزاوية ، أسلوب يقتضيه الضرورة ، فهو عنده أبلغ من التصريح ، إذا كان التصريح لا يحسن ، أو كان متعذراً .^(٩٧) .

(٩٠) الكناية : د . محمد جابر فواض ٢٦ .

(٩١) البرصان ٧٣ .

(٩٢) القاموس المحيط : برص .

(٩٣) المعجم الوسيط : برص .

(٩٤) القاموس المحيط : برص .

(٩٥) القاموس المحيط : وضع .

(٩٦) المعجم الوسيط : وضع .

(٩٧) الكناية : معمد الحسن على الأمين ١٩ .

ومما ذكره أبو عثمان تحت هذا الباب أن رجلاً تزوج امرأة ، فساق إليها مهرها ثلاثين شاة ، وبعث بها رسولاً ، وبعث بزق خمر . فعمد الرسول فنبج شاة في الطريق فأكلها ، وشرب بعض الزق . فلما أتى المرأة نظرت إلى نسع وعشرين ، ورأت الزق ناقصاً ، فعلمت أن الرجل لا يبعث إلا بثلاثين ، وزق مملوء ، فقالت للرسول : قل لصاحبك : إن سخيماً قد رُمْتُ (٩٩) ، وإن رسولك جاءنا في المحاق . فلما أتاه الرسول بالرسالة قال : باعدوا الله ، أكلت من الثلاثين شاة ، وشربت من رأس الزق ! فاعترف بذلك (٩٩) .

وقد أرادت المرأة في هذا الخبر أن ترسل إلى زوجها رسالة سرية عبر غلامه ، تخبره فيها بما ارتكب هذا الغلام في حق هديتها ، وبشرط ألا يدرك الرسول فحوى هذه الرسالة ، فلجأت إلى هذين التعبيرين الكنايين ، إن سخيماً قد رُمْتُ ، وإن رسولك جاءنا في المحاق ، وكانت تقصد بذلك أن الغلام قد شرب شيئاً من زق الخمر ، وقد أكل واحدة من الشياه الثلاثين .

ونظرا لما يلف هذين التعبيرين من غموض ، ويحيط بهما من خفاء ، فقد نقلهما الغلام . دون أن يقدر على فهم ما يرمان إليه من معنى - إلى سيده ، الذي أدرك ما يقصده زوجة بهما ، والذي كان هدفها من ذلك هو إخفاء شكواها إلى زوجها عن الغلام .

ولكنني أرى أن هذين التعبيرين يبعدان بُعداً كبيراً عن حقل الكناية ، وبدخلان ميدان الرطانة . كما ذكر الجاحظ في عنوان ذلك الباب الذي عقده لأمثال هذه الأخبار - الذي يقصد بها الكلام الذي لا يفهمه الجمهور ، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة (١٠٠) .

من هذه الأخبار التي ذكرها أبو عثمان كذلك في هذا الباب : أن شيخاً ، من بني العنبر قال : أسز بنو شيبان رجلاً من بني العنبر ، قال : دعوني حتى أرسل إلى أهلي ليقدموني . قالوا : على ألا تكلم الرسول إلا بين أيدينا . قال : نعم . قال : فقال للرسول : انت أهلي فقل : إن الشجر قد أورق . وقل : إن النساء قد اشتكت وخرزت (١٠١) القرب . ثم قال له : أتعقل ؟ قال : نعم ، قال : إن كنت تعقل فما هذا ؟ قال : الليل . قال : أراك تعقل . انطلق إلى أهلي فقل لهم : عزوا جملي الأصهب (١٠٢) ، واركبوا ناقتي الحمراء ، وسلوا حارثاً عن أمرى . وكان حارث صديقاً له . فذهب الرسول فأخبرهم ، فدعوا حارثاً ، فقص عليه الرسول القصة ، فقال : أما قوله : « إن الشجر قد أورق » فقد نسلخ القوم . وأما قوله : « إن النساء قد اشتكت وخرزت القرب » فيقول : قد اتخذت الشكا (١٠٣) ، وخرزت القرب للغزو . وأما قوله : « هذا الليل » فإنه يقول : أتاكم جيش مثل الليل .

(٩٩) سخيماً : تصغير اسخم ، أرادت به الزق ، لأنه أسود ، لسان العرب : سخم : رُمْتُ ، يقال : رُمْتُ نفعه وفاء برثمه رُمْتُما إذا كسره حتى تنظر منه لكم .

(٩٩) العميون ج ٣ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(١٠٠) المعجم الوسيط : رطن .

(١٠١) خرزت : المرأة بالخرز هنا الإصلاح استعداداً للحرب .

(١٠٢) الأصهب : ذو اللون الأصفر الضارب إلى شيء من الحمرة والبياض : المعجم الوسيط .

(١٠٣) الشكا : بالكسر ، جمع شكوة بالفتح : وعاء للماء أو اللبن من أدم .

وأما قوله : « عزوا جملي الأصهب » فيقول : ارتحلوا عن الصنمان (١٠٤) . وأما قوله : « واركبوا ناقتي الحمراء » فيقول : انزلوا الأذهناء (١٠٥) .

وكان القوم قد تهيأوا لغزوهم ، فخافوا أن ينزروهم ، فأنزروهم ، وهم لا يشعرون ، فجاء القوم يطلبونهم ، فلم يجدوهم (١٠٦) .

وواضح أن هذا الخبر - كسابقه - فيه الكثير من الغموض والإبهام ، بل لقد وصل الأمر إلى التعمية التي تخرج عن حد البلاغة ، ويعجز العرب عن إدراك المراد من بعض التعبيرات الواردة فيه ، إلا أن يكون هناك مواضعة بين صاحب الكلام ، وبين من يريد إيصاله إليه ، وكان غرض الرجل من ذلك هو إخفاء هذا التحذير عن أعداء قبيلته .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه هنا هو أن رسالة العنبري هذه التي أرسلها إلى أهله ، يحذرهم فيها من غزو بني شيبان لهم - لم يستطع قومه أن يحيطوا علماً بما جاء فيها من تحذيرات وإرشادات ، رغم أنهم كانوا من العرب الخُلص ، وأبناء العربية الفصحاء وكذلك كان موقف بني شيبان منها ، ولم يقدر على فهم ذلك سوى صديقه الحارث ، لما بينهما من اتفاق مشارب ومواضعات ، وذلك لأن إبراق الشجر ليس بكناية عند العرب عن نسلخ القوم ، وأن اتخاذ النساء للشكا وخرز القرب ليس كناية عن الغزو ، وأن الليل ليس كناية عن مجيء الجيش ، وأن تعرية الجمال الأصهب ليس كناية عن الارتحال عن الصنمان ، وأن ركوب الناقة الحمراء ليس كناية عن النزول إلى الأذهناء .

والمعتمد في تراث العرب الأدبي والبلاغي يدرك أن هذه العبارات التي ذكرها العنبري في رسالته لم تُعرف عند العرب على أنها كنايات ، ولم تشع بينهم .

والغريب أن هناك من الباحثين من يرى أن هذه العبارات كنايات عند الجاحظ (١٠٧) .

أما أن هذه العبارات كنايات ، فقد سبق أن قلنا أننا لا نستطيع أن نسلكها في سلك الكنايات في حين أن هناك الكثير من العرب لم يفهموا معناها سواء الذين قبلت أمامهم من بني شيبان ، أو الذين نُقلت إليهم من بني العنبر ، ولم يستطع تفسيرها سوى الحارث صديق العنبري صاحب الرسالة .

وأما أن يقول الباحث إن هذه العبارات كنايات عند الجاحظ !

فهذا أمر غريب آخر ، بعيد عن الصحة ، وذلك لأن الجاحظ لم يقل هذا الكلام ، ولم يتدخل في توجيه وشرح هذه الجمل ، وإنما الذي فعل ذلك هو الحارث صديق الرجل العنبري ، الذي

(١٠٤) الصنمان : بلد لبني تميم ، وهي أرض غليظة صلبة : كتابات الأنبياء ورقة ٦٩ ي .

(١٠٥) الأذهناء : أرض لبني تميم ، وهي أرض لضاء سهلة : كتابات الأنبياء ورقة ٦٩ ي .

(١٠٦) العميون ج ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(١٠٧) هو محمد الحسن علي ، في الكناية ١٩ .

استدعاء أهل هذا الرجل بناء على طلبه ؛ لثقلته بأنه هو وحده القادر على حل هذه المصاعق ، وفهم ما تدل عليه من معان .

والذي يعيد قراءة الخبر يستطيع أن يتحقق من صحة ما ذهبنا إليه .

وبذا يبين لنا أن هذه التعبيرات لا ترقى إلى مستوى الكتابات ؛ فالجاحظ لم يذكر أن واحدا منها كناية ، كما أننا لا نستطيع أن نحكم على أي منها بأنه كناية كما سبق أن عرفنا .

صحيح أن الجاحظ قد ذكر كلمة ، الكتابات ، ضمن عنوان هذا الباب الذي عقده ، وذكر نحوه الخيزين السابقين ، وأخزين على شاكلتهما ، ولكنه عطف هذه الكلمة على كلمة أخرى هي ، الرطانات ، ، والتي تعني تلك المواضع التي تكون بين شخص وآخر أو آخرين ، وهي التي تنوam مع تلك التعبيرات العسيرة الفهم ، التي يصعب الوقوف على معناها ومعرفة المراد منها ، إلا أن كلمة الكنايات هنا لا تدل على المعنى البلاغي المعروف .

استعمال الكناية عند الجاحظ :

ولم يفت الجاحظ أن يطرق باب الحديث عن المواضع التي يحسن أن يلجأ المتكلم أو الكاتب فيها إلى الأساليب الكنائية ، أو ترك هذه الكنايات والقصد إلى التعبير الصريح ، واللجوء إلى الإفصاح عن المعنى المراد بالتعبير عنه .

فقد ذكر أبو عثمان في بيانه قول بعض أهل الهند فيما تجتمع فيه البلاغة وهو : « جماع البلاغة البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة . ومن البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها ، إذا كان الإفصاح أوعز طريقة .

وربما كان الإضراب عنها صفعاً أبلغ في التذكير ، وأحق بالظفر » (١٠٨) .

فالجاحظ يرى - وإن كان قد أتى بالكلام على لسان بعض أهل الهند - أن الذي تجتمع لديه آلة البلاغة ، والذي يمسك بناصية الكلام ، هو من يعرف متى يحسن استعمال الكناية ، ومتى يكون اللجوء إلى الصريح من الكلام أفضل ؟

فالبليغ - عند الجاحظ - هو من يلجأ إلى استعمال الأسلوب الكنائي .

للتعبير عن المعنى المراد بالتعبير عنه ، ويعرض صفعاً عن الكلام الصريح الدال على هذا المعنى ؛ وذلك متى كان الإفصاح عن هذا المعنى أصعب مراما ، وأوعز طريقة ؛ فإذا كان الإفصاح عن المعنى ، والتصريح بالفاظه الأصلية ، فاذرين على نقل هذا المعنى إلى المتلقى دون أدنى صعوبة ، فإن منشىء الكلام يصبح في غير حاجة إلى استعمال الكناية ، ويكون مع ذلك بليغا .

وواضح أن معنى الكناية في هذا الموضوع يدور حول المعنى اللغوي العام ، وهو استعمال اللفظ الذي يخفى وراءه المعنى المعبر عنه ، وبسنره .

وإذا كان الجاحظ قد تعرض لاستعمال الكناية في موضع آخر من أحد مصنفاته في مجال كلامه عن تناسب الألفاظ مع الأغراض ، وسالكا إياها مع بعض الأساليب البلاغية التي تتطلبها مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وذلك حين يكون لكل نوع من المعاني نوع مناسب من الألفاظ علواً أو نزولاً ، إلا أنه لم يخرج بها عن الاستعمال الأول لها من الستر والإخفاء ، وأن لها موضعاً من الكلام يحسن استعمالها فيه في مقابل مواضع الإفصاح التي نحتاج إلى التصريح بالمعاني ، ويذكر الألفاظ في معانيها الأصلية ، حين يحتاج المقام إلى ذلك .

وإذا حدث العكس ، واستعملنا الكناية في مقام الحاجة إلى الإفصاح ، أو الإفصاح في مقام يتطلب استعمال الكناية ، كان الكلام مبانياً لأصول البلاغة ، فكل نوع من المعاني نوع من الألفاظ يتناسب معه ، ويوائم ، ولكل موقف من المواقف أسلوب من أساليب البلاغة يتطابق معه ، ولو أدبت معان معينة في أساليب لا تتلاءم معها ، أو صيغت بطرق لا توافقها ، لاختل ميزان البلاغة .

وفي ذلك يقول الجاحظ : « ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ؛ فالسخيف للسخيف ، والخفيف للخفيف ، والجزل للجزل ، والإفصاح في موضع الإفصاح ، والكناية في موضع الكناية ، والامترسال في موضع الامترسال » (١٠٩) .

وكلام الجاحظ أوضح من أن يحتاج إلى بيان وإيضاح حيث يرى أن مواضع الإفصاح لا تؤدى إلا بالكلام الصريح المكشوف ، وأن مواضع الكناية يستعمل في التعبير عنها الكناية التي تخفى وتستر .

وهذا هو لب رأي الجاحظ في استعمال الكناية .

ولكن ماذا لو طال استعمال العرب للكناية ؟

هل تبقى على معناها دالة على الستر والإخفاء ، أو أنها تصبح مكشوفة الأمر ، صريحة المعنى ؟ ومن ثم نحتاج إلى كناية أخرى تخفى ذلك المعنى الذي ظهر وانكشف .

يجيب الجاحظ على هنا التساؤل بقوله : « والكناية إذا طال استعمالهم لها صارت كالأوضاع . فمن ذلك أنهم كانوا عن الفرج فقالوا : كشف علينا متاعه ، فصار المتاع والفرج سواء » (١١٠) .

ويتضح من كلام الجاحظ أن العرب إذا استعملت الكناية فترة طويلة من الزمن ، فإن المعنى

(١٠٩) الحيوان ج ٢ / ٣٩ .

(١١٠) الرسائل ٧٣ .

(١٠٨) البيان والتبيين ج ١ / ٨٨ .

الذي تكلم بها عنه ينكشف ، وتباينها دلالة السطر والاختفاء التي كانت كامنة فيها ، وتصبح في حاجة إلى كناية أخرى ، تخفي ما بان وتوضح من الكناية الأولى .

ويضرب أبو عثمان مثالا على ذلك هو كلمة « الفرج » التي كان العرب يستحيون من ذكرها صريحة ، فاحتاجوا إلى أن يكونوا عنها بكلمة أخرى هي المتاع تخفيها وراءها ، منها للخرج من استعمالها ، فوجدوا أن كلمة « المتاع » تعفيهم من ذلك الحرج ، فاستعملوها كناية عن الفرج ، فلما كثر استعمالها ، أصبحت كلمتنا « الفرج » و « المتاع » سواء ، وزال عن الكلمة الثانية دلالة الكناية في السطر .

الجاحظ والكناية :

إذا كنا قد أسلفنا القول عن الكناية عند العرب ، وعرفنا أنهم كانوا يلجأون إليها تقيماً لشأن صاحبها ، وصيانة لاسمه عن الابتدال ، وتفاوتاً ، فإن للجاحظ رأياً في تكتيبتهم للبنات ، إذ يقول : « وربما كان اسم الجارية غُلِيم ، أو صَبِيَّة ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا صارت كهلة جَزَلَة ، وعجوزاً شَهْلَة ، وحملت اللحم ، وتراكم عليها الشحم ، وصار بنوها رجالاً ، وبناتها نساء ، فما أقيح حينئذ أن يقال لها : ياغليم ، كيف أصبحت ؟ وياصبيبة ، كيف أمسيت ؟ »

ولأمر ما كتبت العرب البنات ، فقالوا : فعلت أم الفضل ، وقالت أم عمرو ، وذهبت أم حكيم . نعم حتى دعاهم ذلك إلى التقدم في تلك التكني ، (١١١) .

ويتلخص رأي الجاحظ في تكتيبتهم العرب للبنات في أن بعضهم كان يطلق على بناتهم عند الولادة أسماء قد يكون الغرض منها التذليل والتلميح ، وذلك مثل : غُلِيم ، أو صَبِيَّة ، أو ما شاكل ذلك ، حتى إذا تقدم سن هذه البنات ، وأنجبت البنين والبنات ، ثم أصبح هؤلاء الأبناء رجالاً ونساء ، لم يعد من المناسب إبقاء هذه الأسماء أعلاماً على أولئك النسوة ، ولزم أن تتغير تلك الأسماء لتلائم حال النساء ، وقد كبر سنهن ، وتقدم بهن العمر ، ويصبح من القبح حينئذ . في رأي الجاحظ . أن يقال لأمثال هؤلاء النساء : ياغليم ، كيف أصبحت ؟ وياصبيبة ، كيف أمسيت ؟

ومن هنا جاء دور الكناية في هذه الحال ، وأصبح من اللائق أن تستبدل بهذه الأسماء غير اللائقة تلك الكنى المناسبة ، فقالوا : فعلت أم الفضل ، وقالت أم عمرو ، وذهبت أم حكيم .

وهكذا تستطيع الكناية . من خلال كلام الجاحظ . أن تبعد الحرج عن المتكلم في بعض المواقف التي لا يحسن فيها ذكر أسماء البنات أو النساء ، وتكون الكنى هي المعمول عليها في هذه الأحوال .

وبهذا يبرز دور الجاحظ في معالجة الكناية في مفهومها اللغوي ، في هذا الوقت الباكر من أوقات دراسة الفنون البلاغية .

ولا شك أن الجاحظ كان رائداً لأقرانه في هذا المجال ، حيث أشار إلى الكناية في العديد من مصنفاته ، ناقلاً عن غيره أحياناً ، وموجهاً لبعض شواهدهما في أحيان أخرى ، كما أنه ذكر بعض المواضع التي ينبغي أن يلجأ فيها إلى الكناية دون التعبير الصريح . وكذلك زاد الجاحظ على من سبقه في الكلام عن هذا الفن البلاغي ، بأن عقد في حيوانه باباً خاصاً به ، كما أشار إلى الكناية عند البنات ، وبعض مواضع استخدامهما .

وحقيق بنا أن نقول : إن هذه المعالجة لذلك الفن البلاغي تعد ، نقلة كبيرة انتقل فيها الجاحظ بأسلوب الكناية حيث سار بها في مسالك مختلفة مع تبيين قيمتها التعبيرية ، ومواضع صلاحيتها ، وعدم صلاحيتها في الاستعمال ، (١١٢) .

وكذلك فعل .

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ . ٢٧٦ هـ) :

حيث عالج هو الآخر موضوع الكناية من الناحية اللغوية ، وسار على نفس الطريق الذي سار فيه الجاحظ ، فدرس الكناية ، والكناية ، والتعريض في كتابه : « تأويل مشكل القرآن » . وإن كان الجاحظ لم يتناول التعريض بالكلام في كتبه التي أتت لنا الاطلاع عليها .

وقد جاء كلام ابن قتيبة عن الكناية في قوله : « الكناية أنواع ، ولها مواضع :

فمنها أن تكتنى عن اسم الرجل بالأبوة ، لتزيد في الدلالة عليه إذا أنت راسلته أو كتبت إليه ، إذ كانت الأسماء قد تنفق .

أو لتعظمه في المخاطبة بالكناية ، لأنها تدل على الحنكة ، وتخبر عن الاكتهال ، (١١٣) .

فإن قتيبة يرى أن الناس يلجأون إلى الكناية في مخاطبة الرجال لسببين :

الأول : التمييز بين الرجال عند مراسلتهم ، أو الكناية إليهم ؛ وذلك في حال اتفاق الأسماء ، فتأتي الكناية للدلالة على الشخص المراد ، فلا تختلط أسماء الرجال بعضها مع البعض الآخر ، ويسهل التفريق بينها .

والثاني : هو تعظيم المخاطب عند تكتيبتهم ؛ حيث تقع الكناية للرجل باسم ولد يكون قد ولد له ، ولا يكون للرجل ولد إلا إذا كان قد حنكته التجارب ، وعركته الحياة ، كما ذهب إلى ذلك ابن قتيبة .

وينقل ابن قتيبة بعد ذلك رأياً لقوم يحرصون من تكتيبتهم الرجل باسم ولد لم يكن له ، ويعتدون

(١١٢) الكناية : لمحمد العسن على ٢٠ .

(١١٣) تأويل مشكل القرآن ٢٥٦ .

(١١١) البيان والتبيين ج ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ .

ذلك نوعاً من الكذب ، فيقول : ، وقد ذهب هؤلاء إلى أن الكنية كذب مالم يكن الولد مسمى بالاسم الذي كنى به عن الأب ، وتقع للرجل بعد الولادة (١١٤) .

إلا أن رأى ابن قتيبة في قضية الكذب في الكنية مضطرب وغير واضح ، فهو نارة يؤيد من رأوا عدم الكذب في الكنية ، ويظهر ذلك من خلال كلامه رداً على من قالوا : ، إن كانت الكنية للتعظيم ، فما باله كنى أبا لهب ، وهو عدوه ، وسعى محمداً ﷺ وهو وليه ونيبه ؟ (١١٥) .

فيجيب ابن قتيبة عن هذا التساؤل بقوله : ، إن العرب كانت ربما جعلت اسم الرجل كنيته ، فكانت الكنية هي الاسم (١١٦) .

ويردف أبو محمد على ما سبق بقوله : ، خبرني غير واحد عن الأصمعي : أن أبا عمرو ابن العلاء ، وأبا سفيان بن العلاء أسماهما كناهما .

وربما كان للرجل الاسم والكنية ، فغلبت الكنية على الاسم ، فلم يُعرف إلا بها كأبي سفيان ، وأبي طالب ، وأبي ذر ، وأبي هريرة (١١٧) .

، وإن كان اسم أبي لهب كنيته ، فإنما ذكره بما لا يُعرف إلا به ، والاسم والكنية علمان يميزان بين الأعيان والأشخاص ، ولا يقعان لعله في المسمى كما تقع الأوصاف ، فيأى شيء عُرف الرجل جاز أن تذكره غير أن تكذب في ذلك (١١٨) .

فقول ابن قتيبة في آخر الكلام السابق : ، غير أن تكذب في ذلك ، يدل على أنه يؤيد من يذهب إلى عدم الكذب في الكنية ، وأنه يلزم عند إطلاقها على الرجل أن يكون ذا ولد بالاسم الذي تطلق به .

ونارة أخرى نجد ابن قتيبة لا يعير الكذب في الكنية أي اهتمام ، شأنها في ذلك شأن الأسماء التي تكون لحيوان أو لطائر ثم تطلق على إنسان ، وذلك في قوله : ، ولو كان من دعا أبا القاسم بأبي القاسم ، ولا قاسم له ، كان كاذباً ، لكان من دعا العمى بكلب وفرد وخراب ونجاب كاذباً ، لأنه ليس كما ذكر (١١٩) .

فإن قتيبة يشير في كلامه هذا إلى أنه ليس يلزم أن كل من تكنى باسم ، يكون هذا الاسم لولده .

(١١٤) تأويل مشكل القرآن ٢٥٦ .

(١١٥) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١١٦) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١١٧) المصدر السابق ٢٥٧ .

(١١٨) المصدر السابق ٢٦٠ .

(١١٩) تأويل مشكل القرآن ٢٦٠ .

ويلاحظ أن هناك تناقضاً بين رأى ابن قتيبة هنا ، وبين رأيه الذي ذكرناه له آنفاً .

وقد ذكر ابن قتيبة كلامه هذا عن الكنية في صدر الباب الذي عقده في كتابه ، تأويل مشكل القرآن ، تحت عنوان : ، الكناية والتعريض ، ، والذي يدل على اهتمامه بهذا الفن البلاغي ، وذلك لإفراد هذا الباب له .

ولما أراد ابن قتيبة الانتقال للكلام عن الكناية في هذا الباب ، لم ينكر لها معنى ، أو تعريفاً ، وإنما اكتفى بذكر آية قرآنية كشاهد لها ، وراح ينكر آراء بعض المفسرين في معنى الكناية الواردة فيها ، ويعقب بعد ذلك على الآية ببيان قيمة هذه الكناية فيها .

وهذا أظهر ما قاله ابن قتيبة في هذا الموضوع : ، ومن الكناية قول الله عز وجل : ، ياويلتى ليتنى لم اتخذ فلاناً خليلاً (١٢٠) .

ذهب هؤلاء وفريق من المُفسِّمين بالمسلمين إلى أنه رجل بعينه ، وقالوا : لم كنى عنه ؛ وإنما يكنى هذه الكناية من يخاف المبادأة ، ويحتاج إلى المداجاة .

وقال آخرون : بل كان هذا الرجل مُسمى في هذا الموضوع ، فخير وكنى عنه . وذهبوا إلى أنه عمر ، وتأولوا الآية فتأولوا : ، ويوم بغض الظالم على يديه ، . يعني أبا بكر رضى الله عنه .

قال أبو محمد : ونقول في الرد على أولئك إذا كان غلطهم من وجهة قد يغلط في مثلها من رق علمه . فأما هؤلاء ففى قولهم ما أنبأ عن نفسه ، يدل على جهل متأوله .

وليس هذا التفسير ينكر من تفسيرهم ، وما يدعونه من علم الباطن ، كادعائهم في الجبث والطاغوت أنهما رجلان .

وأن الخمر والميسر رجلان آخران .

وأن العنكبوت غير العنكبوت ، والنحل غير النحل . في أشياء كثيرة من سخفهم وجهالاتهم .

وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية : إن عقيب بن أبي معيط صنع طعاماً ، ودعا أشراف أهل مكة ، فكان رسول الله ﷺ فيهم ، فامتنع من أن يطعم أو يشهد عقيب بشهادة الحق ، ففعل ذلك ، فأناه أبى بن خلف ، وكان خليله ، فقال : صباوت ، فقال : لا ، ولكن دخل على رجل من قريش ، فاستحييت من أن يخرج من منزلي ولم يطعم .

فقال : ما كنت لأرضى حتى ... وتعمل به وتعمل ، ففعل ذلك ، فأنزل الله هذه الآية عامة ، وهذان الرجلان سبب نزولها .

فأراد الله سبحانه بالظالم كل ظالم في العالم ، وأراد بفلان كل من أطبع بمعصية الله ، وأرضى بإسقاط الله .

(١٢٠) الفرقان ٨ .

ولو نزلت هذه الآية على تقديرهم فقال : ويوم بعض الظالم - فارون ، وهاملن ، وعقبة بن أبي معيط ، وأبي بن خلف ، وعقبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، والمغيرة ، وفلان وفلان ، بالأسماء - على أيديهم يقولون : باليقنا لم نخذ فرعون ، وأمرود ، وعقبة بن أبي معيط ، وأبا جهل ، والأسود ، وفلانا ، وفلانا بالأسماء - لطلال هذا ، وكثر ، ونقل ، ولم يدخل فيه من تأخر بعد نزول القرآن من هذا الصنف ، وخرج عن مذاهب العرب ، بل عن مذاهب الناس جميعا في كلامهم .

فكان ، فلان ، كناية عن جماعة هذه الأسماء (١٢١) .

وواضح من هذا المثال الذي ذكره ابن قتيبة للكناية ، ومن طريقة معالجته له ، وتعليقه عليه ، أنه لا يزال سائرا - كما سبقه من العلماء - على النهج اللغوي في دراسة الكناية ، حيث يذكر لفظا خاصا ، ولكنهم لا يريدون معناه الذي يدل عليه ، بل يريدون معنى آخر مستترا وراء هذا اللفظ المذكور .

وليس معنى أن ابن قتيبة اكتفى بذكر شاهد واحد للكناية في باب عقده لدراسها هي والتعريض - أن هذا هو كل ما في جعبته خاصة بهذا الفن البلاغي .

فقد رأيناه - في صدر كتابه : التأويل - يذكر الكناية على أنها طريق من طرق التعبير ، بلجأ إليها المتكلم ، في حال يستدعيها ، وموقف يتطلبها ، وذلك حيث يقول : « فالخطيب من العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح ، أو خمالة ، أو تحريض ، أو صلح ، أو ما أشبه ذلك ، لم يأت به من واد واحد ، بل يقنن : فيختصر نارة إرادة التخفيف ، ويطول نارة إرادة الإقحام ، ويكرر نارة إرادة التوكيد ، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين ، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجمين ، ويشير إلى الشيء ، ويكنى عن الشيء ، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال ، وقدر الحفل ، وكثرة الحشد ، وجلالة المقام » (١٢٢) .

ولا شك أن هذا النص الذي ذكره ابن قتيبة فيه الكثير من الآراء ، والنظرات البلاغية التي يحسن ذكرها ، والإشارة إليها :

فالعربي - اعتمادا على سلفه اللغوية - كان يقصد إلى الكلام ارتجالا ، وبلجأ إليه دون إعداد سابق ، فيأتيه طواعية ، وينثال على خاطره انثيالا ، بلاجهد ، أو إغاث .

كما أنه كان قادرا على الكلام في الموضوعات المختلفة ، والتعبير عن الأغراض المتعددة ، كذلك الخطبة التي سبق عقد الزواج ، أو التي يطالب الخطيب فيها بالدية ، أو الغرامة التي يحملها قوم عن قوم ، أو ما يقال حضا على الدفاع عن القوم ، أو حثا على صد العدو ، أو في الصلح بين المتخاصمين ، أو ما شاكل ذلك من موضوعات .

(١٢١) تأويل مشكل القرآن ، ٢٦ ، ٢٦٤ .
(١٢٢) المصدر السابق ، ٦٣ .

ولم يكن العربي يسير في تعبيره عن هذه الأغراض على وثيرة واحدة ، أو طريقة لا يعدوها ، إذ كان يوجز أو يطنب ، ويكرر ، ويخفي أو يظهر ، ويشير ويكنى ، كل ذلك على حسب الحال التي يراها ، والموقف الذي يدركه .

وكأنى بابتن قتيبة بعد الكناية وانبا من أودية الكلام ، أو فنا من فنون التعبير ، أو طريقا من طرق الأداء اللغوي ، مثلها في ذلك مثل الإيجاز ، والإطناب والتكرار ، ولكنها لا تزال سائرة وراءها معنى غير ذلك المعنى الظاهر للكلمة العكنى بها .

ويأخذ ابن قتيبة بعد ذلك - في غير الباب الذي عقده للكناية والتعريض - في ذكر أمثلة للكناية من الكلام العربي الرقيق كالأيات القرآنية ، والأبيات الشعرية ، وكلام العرب .

وهناك نماذج مما أتى بها أبو محمد :

« ومنه قوله : « وثيابك فطهر » (١٢٣) . أي : طهر نفسك من الذنوب .

فكنى عن الجسم بالثياب ، لأنها تشتمل عليه .

قالت ليلى الأخيلية ، وذكرت ابلا :

رموها بأثواب خفاف فلا ترى لها شيئا إلا التمام المنفرا

أي : ركبوها ، فرموها بأنفسهم .

وقال آخر :

لا هم إن عامر بن جهم أؤذم حجا في ثياب نسم (١٢٤)

أي : هو متدنس بالذنوب .

والعرب تقول : قوم لطاف الأزر .

أي : خصاص البطون ؛ لأن الأزر ثلاث عليها (١٢٥) .

ويقولون : فدى لك إزارى .

يريدون بنى ، فنضع الإزار موضع النفس .

قال الشاعر :

ألا أبلغ أبا حفص رسولا فدى لك من أخی ثقة إزارى

(١٢٣) المصدر ١ .

(١٢٤) أؤذم : أوجب وعقد . في ثياب نسم : في جسم غير طاهر .

(١٢٥) ثلاث عليها : ثلث عليها .

ويقولون للعفاف إزار ؛ لأن العفيف كأنه استتر لما عفا .

قال عدى بن زيد :

أجل أن الله قد فضلكم فوق ما أحكى بصلب وإزار^(١٢٦)

فالصلب : الحصب ، سماه صلباً لأن الحصب : العشيبة . والخلق من ماء الصلب .

والإزار : العفاف .

وقد يكون باللباس والثوب عما ستر ووفى ؛ لأن اللباس والثوب واقبان ساتران .

وقال الشاعر :

كثوب ابن بيض وقاهم به فسد على السالكين السبيل

قال الأصمعي : ابن بيض : رجل نحر بعبيراً له على ثنية فسدّها ، فلم يقدر أحد أن يجوز ، فضرب به المثل ، فقيل : سد ابن بيض الطريق .

وقال غير الأصمعي : ابن بيض : رجل كانت عليه إتارة ، فهرب بها ، فاتبعه مطالبه ، فما خشي لحاقه ، وضع ما يطالبه به على الطريق ومضى ، فلما أخذ الإتارة رجع وقال : سد ابن بيض الطريق . أي : منعنا من اتباعه حين وفى بما عليه ، فكأنه سد الطريق .

فكنى الشاعر عن البعير . إن كان التفسير على ما ذكر الأصمعي ، أو عن الإتارة إن كان التفسير على ما ذكره غيره . بالثوب ؛ لأنها وقيا كما يقى الثوب^(١٢٧) .

والعرب تقول : أخی وأخوك أينأ أبطش ؟

بريدون : أنا وأنت نصطرع ، فننظر أينأ أشد ؟ فيكنى عن نفسه بأخيه ؛ لأن أخاه كنفسه .

وقال العبيدي :

أخی وأخوك ببطن الشؤير ليس به من معد غريب^(١٢٨)

ويكنى عن أخيه بنفسه .

قال الله تعالى : ولا تلمزوا أنفسكم^(١٢٩) .

أي : لا تعيبوا إخوانكم من المسلمين ؛ لأنهم كأنفسكم .

وقال : ، لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً^(١٣٠) .

أي : بأمثالهم من المسلمين .

وقوله : ، أم تأمرهم أخلامهم بهذا^(١٣١) .

أي : تدلهم عقولهم عليه ؛ لأن الحلم يكون من العقل ، فكنى عنه به^(١٣٢) .

وقوله سبحانه : ، لو أردنا أن نتخذ لهم آياتنا من لذنا إن كنا فاعلين^(١٣٣) .

قال قتادة والحسن : اللهو : المرأة . وقال ابن عباس : هو الولد .

والتفسيران متقاربان ؛ لأن المرأة الرجل لهوه ، وولده لهوه ؛ ولذلك يقال : امرأة الرجل وولده ربحاناه .

وأصل اللهو الجماع ، فكنى عنه باللهو ، كما كنى عنه بالسُر . ثم قيل للمرأة لهو لأنها تجامع .

قال امرؤ القيس :

ألا زعمت بشبابة اليوم أنسى كبرث وألا يحسن اللهو أمثالي

أي : النكاح .

ويروى أيضا : وألا يحسن السُر أمثالي .

أي النكاح :

وتأويل الآية : أن النصراني لما قالت في المسيح وأمه ما قالت ، قال الله جل وعز : لو أردنا أن نتخذ لهموا ، أي صاحبة وولدا . كما يقولون . لا نتخذنا ذلك من لذنا ، أي من عندنا ، ولم نتخذ من عندكم ، لو كنا فاعلين ذلك ؛ لأنكم تعلمون أن ولد الرجل وزوجه يكونان عنده ، ويحضرته ، لا عند غيره^(١٣٤) .

وبالنظر إلى تلك النماذج التي سردتها ابن قتيبة للكتابة نجد أنه لم يتجاوز ذكر التعبير الكناني . وبيان موضع الكتابة فيه ، معتمدا في ذلك على رأى بعض اللغويين تارة ، أو على رأيه الخاص

(١٣٠) التور ١٢ .

(١٣١) الطور ٣٢ .

(١٣٢) تأويل مشكل القرآن ١٥٠ - ١٥٢ .

(١٣٣) الأنبياء ١٧ .

(١٣٤) تأويل مشكل القرآن ١٦٢ - ١٦٤ .

(١٢٦) أجل أن : أي من أجل أن . والعرب قد حذف من : اللسان : أجل .

(١٢٧) تأويل مشكل القرآن ١٤٢ - ١٤٥ .

(١٢٨) بطن النسير : موضع . ليس به غريب : ليس به أحد ، ولا تستعمل في غير النقي .

(١٢٩) الحجرات ١١ .

نارة أخرى ، أو على آراء بعض المفسرين مرة ثالثة ، ولم يهمل كذلك أقوال العرب في هذا المجال .

وكان ابن قتيبة يراوح في نماذج تلك بين الآية القرآنية الكريمة ، والبيت من الشعر ، وأقوال العرب ، ولكنه لم يستطع أن يصل إلى معنى محدد للكناية بعيدا عن المعنى اللغوي لها ، وكذلك فإنه ظل بعيدا عن محاولة تلمس مظاهر الجمال في هذه الصور البيانية .

ولعل ذلك كان راجعا إلى أن الوقت في ذلك العصر لم يكن قد حان لكي تظهر التحديدات والتعريفات البلاغية ، أو لكي تنشأ النظرات الفنية الجمالية .

وعلى ذلك فإن ابن قتيبة ، لم يوفق إلى تحديد مدلول بلاغي محدد للكناية ، وظل يستعملها بمعناها اللغوي الواسع . يضاف إلى هذا أنه كان لغويا في الأساس ، ولم يكن بلاغيا ، ولقد كان ذوقه اللغوي كثيرا ما يغلبه حتى في تناوله للقضايا البلاغية ، فيحلل الصور البلاغية تحليلا لغويا مغفلا الجوانب الجمالية الفنية فيها ، (١٣٥) .

ابن قتيبة والتعريض :

وإذا كان ابن قتيبة قد تكلم عن الكنية والكناية ، فإنه لم ينس أن يتكلم عن التعريض ، وهو منهما بسبب ، وبينه وبينهما صلة . وإن كان يفترق عنهما في بعض الأمور .

ولا شك أن العرب قد عرفت كل هذه الفنون في كلامها منذ القديم ، ولذلك فقد قال ابن قتيبة عن التعريض : « والعرب تستعمله في كلامها كثيرا ، فتبلغ إرادتها بوجه هو اللفظ وأحسن من الكشف والتصريح ، ويعيرون الرجل إذا كان يكاشف في كل شيء . »

وقد جعله الله في خطبة النساء في عذتهن جائزا فقال : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » (١٣٦) . ولم يجز التصريح .

والتعريض في الخطبة : أن يقول الرجل للمرأة : والله إنك لجميلة ، ولعل الله أن يرزقك بغلا صالحا ، وإن النساء لمن حاجتى (١٣٧) .

ولم يزد ابن قتيبة في صدر كلامه عن التعريض على أن ذكر أن العرب كانت تلجأ إليه في كلامها كثيرا ، وذلك هروبا من التصريح بالكلام ، ولأن التعريض باب لطيف حسن ، كما ذكر إجازة الله له في خطبة المرأة المعتدة ، وأشار إلى نوع من الكلام الذي يمكن أن يقال في مثل هذا المجال .

وهو بذلك لم يحاول أن يحدد للتعريض معنى ، أو يذكر له تعريفا يميزه عن غيره من الفنون المقاربة له ، كما أنه لم يطرأ على ذهنه أن يوازن بينه وبين الكناية .

وكل ما فعله ابن قتيبة بعد ذلك هو أنه أخذ في ذكر أمثلة للتعريض من القرآن الكريم ، والشعر العربي .

واليك شيئا مما ذكر أبو محمد من هذه الأمثلة :

ومن هذا الباب قول الله عز وجل : « وإنا أو إنكُم لعلى هدى أو في ضلال مبين » (١٣٨) .

والمعنى : إنا لضالون أو مهتدون ، وإنكم أيضا لضالون أو مهتدون ، وهو جل وعز يعلم أن رسوله المهتدى ، وأن مخالفه الضال ، وهذا كما تقول للرجل يكتبك ويخالفك : إن أهدنا لكاذب . وأنت تعنيه ، فكنتبه من وجه هو أحسن من التصريح .

وأما قوله سبحانه : « فإن كنت في شك مما أُرسلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك » (١٣٩) .

ففيه تأويلان :

أحدهما أن تكون المخاطبة لرسول الله ﷺ ، والمراد غيره من الشكاك ؛ لأن القرآن نزل عليه بمذاهب العرب كلهم ، وهم قد يخاطبون الرجل بالنسبة ، ويريدون غيره ، ولذلك يقول متمثلهم : إليك أعنى واسمعي بإجارة .

ومثله قوله : « يأتيها النبي أتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان عليما خبيما » (١٤٠) .

الخطاب للنبي ﷺ ، والمراد بالوصية والعظة المؤمنون ؛ بذلك على ذلك أنه قال : « وأنتع ما يوحى إليك من ربك إن الله كان بما تعملون خبيرا » (١٤١) . ولم يقل : .. بما تعمل خبيرا .

ومثل هذه الآية قوله : « وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجمعنا من ذون الرُخمن آلهة يُغفون » (١٤٢) .

أي : سل من أرسلنا إليه من قبلك رسلا من رسلنا ، يعنى أهل الكتاب . فالخطاب للنبي ﷺ ، والمراد المشركون .

(١٣٨) سبأ ٢٤ .

(١٣٩) يونس ٩٤ .

(١٤٠) الأحزاب ١ .

(١٤١) الأحزاب ٢ .

(١٤٢) الزخرف ٤٥ .

(١٣٥) البلاغة العربية : تاريخها . مصادرنا منهاجها : د . على عشري زايد ١٦٩ : ٧٠ .

(١٣٦) البقرة ٢٣٥ .

(١٣٧) تأويل مشكل القرآن ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

ومثل هذا قول الكعبية في مدح رسول الله ﷺ :

إلى الشراج المنير أحمدا لا
عنه إلى غيره ولو رفع الله
وقيل أفرطك بل قصدت ولو
لجج بتفضيلك اللسان ولو
أنت المصطفى المحض المهذب في السنن
يغدقني رغبة ولا زغب
نامن إلى العيون وارتقبوا
عنقني القائلون أو نلبوا
أكثر قبك اللجاج واللجب
به إن نصن قومك النسب^(١١٣)

فالخطاب للنبي ﷺ ، والمراد أهل بيته ، فورى عن ذكرهم به ، وأراد بالعائنين واللامنين بنى أمية .

وليس يجوز أن يكون هذا للنبي ﷺ ، لأنه ليس أحد من المسلمين بسوره مدح رسول الله ﷺ ، ولا بعنق قائلا عليه ، ومن يساوى به ، ويفضل عليه ، حتى يكثر في مدحه الضجاج واللجب ؟

وإن الشعراء ليمدحون الرجل من أوساط الناس فيفطرون ويفرطون ، فيغنون ، وما يرفع الناس إليهم العيون ولا يرتقبون ، فكيف يلام هذا على الاقتصاد في مدح من الإفراط في مدحه غير تفريط ، ولكنه أراد أهل بيته .

والتأويل الآخر :

إن الناس كانوا في عصر النبي ﷺ أصنافا :

منهم كافر مكذب ، لا يرى إلا أن ما جاء به الباطل .

وآخر مؤمن به مصدق ، يعلم أن ما جاء به الحق .

وشاك في الأمر لا يدري كيف هو ، فهو يقدم رجلا ، ويؤخر أخرى .

فخاطب الله سبحانه هذا الصنف من الناس فقال : فإن كنت أيها الإنسان في شك مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان محمد ﷺ ، فسل الأكابر من أهل الكتاب والعلماء الذين يقرعون الكتاب من قبلك ، مثل : عبد الله بن سلام ، وسلمان الفارسي ، وتميم الداري وأشباههم ، ولم يرد المعاندين منهم فيشهدون على صدقه ، ويخبرونك بنبوته ، وما قدمه الله في الكتاب من ذكره فقال : ، إنا أنزلنا إليك ، وهو يريد غير النبي ﷺ .

كما قال في موضع آخر : ، لقد أنزلنا إليك كتابا فيه ذكركم ،^(١١٤)

وخذ ، وهو يريد الجمع ، كما قال : ، أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم ،^(١١٥) و ، أيها الإنسان إنك كادخ إلى ربك كذبا فغلاقيه ،^(١١٦) .

وقال : ، وإذا من الإنسان ضرر دعا ربه ،^(١١٧) .

ولم يرد في جميع هذا إنسانا بعينه ، إنما هو لجماعة الناس .

ومثله قول الشاعر :

إذا كنت متخذاً صاحبياً فلا تصخبن فني دارميا

لم يرد بالخطاب رجلا بعينه ، إنما أراد : من كان متخذاً صاحبياً فلا يجعله من دارم .

وهذا ، وإن كان جائزا حسنا ، فإن المذهب الأول أعجب إلى ، لأن الكلام اتصل حتى قال : ، أفأنت شكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ،^(١١٨) .

وهذا لا يجوز أن يكون إلا لرسول الله ﷺ^(١١٩) .

وبمعاودة قراءة الأمثلة التي ذكرها ابن قتيبة للتعريض نجد أنها تدور حول معناه اللغوي الذي يعنى (ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح)^(١٢٠) ، وذلك دون أن يحاول الاقترب من النظرة الفنية ، والتذوق الجمالي من هذه الفنون البلاغية .

وكانه . وهو العالم اللغوي . لم يشأ أن يتعدى دائرة تخصصه ، ويخوض فيما لا علاقة له به ، حتى لا يقول شيئا في غير مجاله ، فيحسب عليه .

وبذلك ندرك أن النظرة اللغوية للبلاغة وفنونها لا تزال هي المسيطرة على ما يتكرر من الشذرات البلاغية التي تنتثر في الكتب غير المتخصصة ، والتي تضم بين دفتيها العديد من العلوم العربية المختلفة التي ما فتئت تحبو في طور نشأتها .

واستمراراً في معالجة الكتابة من خلال المعنى اللغوي ، يتلى :

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) :

بلوه في هذا المجال ، ولكنه قبل أن يتكلم في الكتابة يأتي بتمهيد قصير بين يديها بين فيه

(١١٥) الانتظار ٦ .

(١١٦) الانشاق ٦ .

(١١٧) الزمر ٨ .

(١١٨) يونس ٩٩ .

(١١٩) تأويل مشكل القرآن ٢٦٩ - ٢٧٤ .

(١٢٠) التعريفات : لتتريف الجرجاني .

(١١٣) نص : نص هنا بمعنى حذو وعين .

(١١٤) الأنبياء ١٠ .

ضروب الكلام ، فيقول : ، والكلام يجزى على ضروب : فمنه ما يكون في الأصل لنفسه ، ومنه ما يُكنى عنه بغيره ، ومنه ما يقع مثلا ، فيكون أبلغ في الوصف ، (١٥١) .

وبمراجعة ما قاله المبرد في ضروب الكلام نجد أن :

أولها : يراد به المعنى الحقيقي الذي تعبر عنه الألفاظ ، أو هو المعنى الأصلي للكلام .

وثاني هذه الضروب : هي الكناية ، وذلك حيث يكتفى عنها بغير الألفاظ التي تدل عليها .

أما ثالث هذه الضروب ، والذي يقول عنه المبرد إنه ، ما يقع مثلا ، ، فلعلة يقصد به المجاز ، وهو ، الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ، مع وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ، (١٥٢) .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه في معنى المثل الذي أراده المبرد هو قوله عنه . كما مر في العبارة السابقة - : ، فيكون أبلغ في الوصف ، ، والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة ، وأحسن موقفا في القلوب والأسماع ، (١٥٣) .

فالمبرد لا يقصد بالمثل هنا تلك القول السائر المعروف عند الأمم المختلفة ؛ لأنه لا يعد ضربا من ضروب الكلام ، وإنما هو فن من فنون النثر كالخطبة والوصية والحكمة .

ثم إن المبرد قد جرى على استعمال كلمة ، مثل ، في نفس المعنى الذي وجهناه إليه .

ومما قاله في ذلك وهو يلقي الضوء على معنى قول رسول الله ﷺ : ، .. الموطأون أكتافا .. : ، وتأويل الأكتاف : الجوانب : يقال في المثل : فلان في كنف فلان ، كما يقال : فلان في ظل فلان ، وفي نزي فلان ، وفي ناحية فلان ، وفي خيزر فلان ، (١٥٤) .

وواضح أن العبارات التي ذكرها المبرد كتماذج للمثل هي عبارات مجازية .

وبعد أن عدا أبو العباس الكناية ضربا من ضروب الكلام ، أخذ يتكلم عنها ، ولكنه لم يُعرّفها ، ولم يشرح معناها ، واكتفى بتقسيمها ، وذكر الشواهد على كل قسم من أقسامها ، ما عدا القسم الثالث ، مع توجيه هذه الشواهد إلى المعاني التي تكتفى عنها .

وفي هذه الأقسام الخاصة بالكناية يقول المبرد : ، والكناية تقع على ثلاثة أصرب :

أحدها : التعمية والتغطية :

كقول النابغة الجعدي :

أكتفى بغير اسمها وقد علم الك
هُ خَيْبَاتِ كُلِّ مُكْتَنِمٍ

وقال ذو الرمة ، استراحة إلى التصريح من الكناية :

أحبّ المكان القفر من أجل أنني
به أتغنى باسمها غير مُعْجَمٍ

وقال أحد القرشيين :

وقد أريث في السرُّ أن قد فضحتني
وقد بخت باسمي في التسيب وما تكتي (١٥٥)

وهذا الضرب من الكناية عند المبرد يقوم على المعنى اللغوي الذي يعني السر وال إخفاء ، وعدم التصريح ، ويُلمح هذا في الشواهد الثلاثة التي ذكرها له ؛ فالنابغة الجعدي يقول في الشاهد الأول : ، أكتفى بغير اسمها ، ، فهو يخفي اسمها وراء اسم آخر حين يتكلم عنها ، ويكتفى عنه بغيره ، مع كتمانها في نفسه صيانة له ، وحفاظا على سمعتها .

أما ذو الرمة فهو يفضل المكان البعيد عن الناس ، المقفر ؛ لأنه يستطيع فيه أن يذكر اسمها الصريح ، دون أن يكتفى عنه ، وفي ذلك لذة لا تعدلها لذة عند المحبين .

أما القرشي فإنه ينقل لنا في الشاهد الثالث عتاب محبوبته له ، حيث باح باسمها ، وهو يتغزل بها ، فسبب لها الفضيحة بين القوم ، وكان الأولى به والأجدر أن يكتفى عن اسمها باسم آخر .

ويذكر المبرد الضرب الثاني من الكناية إذ يقول : ، ويكون من الكناية . وذلك أحسنها . الرغبة عن اللفظ الخسيس المعفش إلى ما يدل على معناه من غيره .

قال الله ، وله المثل الأعلى : ، أجل لكم ليلة الصيام الرُفَّتْ إلى نساءكم ، (١٥٦) .

وقال : ، أو لامتمنتم النساء ، (١٥٧) .

والملامسة في قول أهل المدينة - مالك وأصحابه - غير كناية ، إنما هو التمس بعينه . يقولون في الرجل تقع يده على امرأته ، أو على جاريتيه بشهوة : إن وضوءه قد انتفض .

وكذلك قولهم في قضاء الحاجة : جاء فلان من الغائط ، وإنما الغائط الوادي .

وقال الله جل وعز في المسيح بن مريم وأمه صلى الله عليهما : ، كانا يأكلان الطعام ، (١٥٨) .

(١٥٥) الكامل ج ٢ / ٢٩٠ .

(١٥٦) البقرة ١٨٧ .

(١٥٧) النساء ٤٣ ، والمائدة ٦ .

(١٥٨) المائدة ٧٥ .

(١٥١) الكامل ج ٢ / ٢٩٠ .

(١٥٢) معجم للمصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٣٤ .

(١٥٣) معجم البلاغة العربية : ١ . بنو طيبة ١٤٦ .

(١٥٤) الكامل ج ١ / ٤ .

وإنما هو كناية عن فضاء الحاجة .
 وقال : « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا » (١٥٩) .
 وإنما هي كناية عن الفروج (١٦٠) .

وبعد المبرد هذا الضرب من أحسن أضرب الكناية ، لأنه ينبعد عن ذكر اللفظ الفاحش الخسيس ، ويستعمل بدلا منه ذلك اللفظ العفيف ، معبرا به عن نفس المعنى المراد .

وقد يكون اليباعث لمن يهجر هذه الألفاظ الفاحشة الخسيسة هو : الأشمزاز ، الإشمزاز مما تولده في النفس من مشاعر وانفعالات غير سارة ، وقد يكون باعثه الخوف ، الخوف من اللوم والنقد والتعنيف ، والخوف من أن يُذمغ المرء بالخروج على آداب المجتمع الذي يعيش فيه (١٦١) .

ولذلك فإن التعبير بالكناية عما يجول في النفس من خواطر ومعان ، قد يكون التصريح بألفاظها الأصلية مما يחדس الحياء ، أو يجرح العفاف ، هو الطريقة المثلى ، والضرب الأولي بالاتباع .

وإذا كان المبرد قد أشار إلى رأى أهل المدينة المنورة - ممثلا في مالك وأصحابه - في جعل الملامسة في قوله تعالى : « أو لا مستم السماء » على الحقيقة ، في حين يراها هو أنها على الكناية ، وأنها بمعنى المباشرة ، فإنه يمكن أن نعد هذا الخلاف ، أول بذرة حول موضوع الكناية : أهو حقيقة أم مجاز ، أم حالة وسطى ، كما أنه يشير إلى حقيقة جوهرية انتهى إليها المتأخرون ، وعدوها أصل الفروق ، وهي أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي بخلاف المجاز الذي لا يجوز فيه ذلك (١٦٢) .

ولا شك أن هذا الضرب الذي توصل إليه المبرد في هذا الوقت الباكر من تاريخ البلاغة العربية ، يُعد نقطة مضيئة ، وعلامة واضحة في البحث البلاغي ، وهو وإن لم يحسب ضمن أقسام الكناية التي عُرِفَت فيما بعد ، إلا أنه يمثل غرضا من أغراضها الأساسية ، وسببا مهما من أسباب اللجوء إليها في التعبير الأدبي .

ويصل المبرد إلى ثالث أقسامه لهذا الفن البلاغي ، فيقول عنه : « والضرب الثالث من الكناية : التفضيم والتعظيم ، ومنه اشتقت الكنية ، وهو أن يعظم الرجل أن يُدعى باسمه .

ووقعت في الكلام على ضربين : وقعت في الصبي على جهة التفاؤل ، بأن يكون له ولد ، ويُدعى بولده ؛ كناية عن اسمه . وفي الكبير أن يُنادى باسم ولده صيانة لاسمه .
 وإنما يقال : كنى عن كذا بكذا ، أى : تُرك كذا إلى كذا (١٦٣) .

(١٥٩) فصلت ٣١ .
 (١٦٠) الكامل ج ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .
 (١٦١) علم البيان : د . عبد العزيز عتيق ٢٢٦ .
 (١٦٢) الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٢ .
 (١٦٣) الكامل ج ٢ / ٢٩٢ .

وواضح أن هذا الضرب من أضرب الكناية يقوم كذلك على المفهوم اللغوي للفظ الكناية ، والذي يعنى المستر والإخفاء ؛ وذلك لأن الكنية تخفى وراءها علما معينا ، ويكون الغرض منها هو التفاؤل عند إطلاقها على الصبي ، بأن يشب ويكبر ، ويكون له ولد ، فيكنى باسمه .

أما إذا وقعت الكنية للرجل الكبير ، فيكون الغرض منها هو أن ينادى هذا الرجل باسم ولده صيانة لاسمه عن الابتذال .

ولم يأت المبرد سابقا في الكلام عن الكنية والغرض من استعمالها ، ولكن ابن قتيبة هو المعلى في هذا الميدان ؛ حيث تكلم عن الكنية قبله ، وذكر الغرض من استعمالها ؛ حيث يلجأ الناس إليها عند التمييز بين الرجال في حال مراسلتهم ، ولتفاق الأسماء ، كما يلجأون إليها عند تعظيم المخاطب (١٦٤) .

أما المبرد فقد ذكر التعظيم والتفضيم سببا لاستعمال الكنية للرجال ، والتفاؤل عند استعمالها للصبيان .

وقد علق بعض الباحثين على معالجة المبرد للشواهد التي ذكرها لأضرب الكناية الثلاثة ، فنذكر أنه ، لم يترك مواضع الاستشهاد بلا تبين وشرح ، بل حللها ، ووجه معانيها حسب المراد منها (١٦٥) .

وأنا اتساءل : أين هو تبين الشواهد ، وشرحها ، وتحليلها ، وتوجيه معانيها حسب المراد منها ؟ إذا كان المبرد لم يذكر بعد شواهد الضرب الأول كلمة واحدة ، في حين أنه اكتفى بالنسبة لشواهد الضرب الثاني بذكر ما تكتفى عنه الشواهد الثلاثة الأخيرة ، دون شرح أو تحليل أو توجيه ..

أما الضرب الثالث من أضرب الكناية ، فلم يزد على أن ذكر أن الكنية قد اشتقت من الكناية التي تكون هنا بمعنى التفضيم والتعظيم ، وأن الكنية تقع على ضربين هما التفاؤل في حال تكتية الصبي ، وصيانة الاسم في حال الكبير .

فأين - ياترى - نجد التبيين والشرح والتحليل والتوجيه لشواهد الكناية التي ذكرها المبرد لأضربها الثلاثة ؟

ولا جدال أن ما قام به المبرد في دراسته للكناية يُعد خطوة على الطريق القويم في معالجة فنون بلاغتنا العربية .

صحيح أن المبرد لم يُعرف الكناية تعريفا اصطلاحيا ، ولا قدم لها معنى محددا ، ولكنه هو أول من حاول تقسيم الكناية ، وتصنيفها إلى هذه الأصناف الثلاثة التي عرضناها سابقا ، وهو أول

(١٦٤) لرجع إلى ٣٧ من هذا الكتاب .
 (١٦٥) البلاغة والتطبيق : د . أحمد مطلوب ، د . حسن البصير ٣٦٨ .

من ذكر شواهد أدبية رفيعة لكل صنف منها ، وقد كان في ، تقسيمه هذا بيان لما تؤدبه الكتابة من فائدة في صناعة الكلام ، (١٦٦) .

والمبرد بهذا الصنيع كأنه ، يوحى بأن هذا الاتجاه هو الأهم في دراسة الأساليب البلاغية ، وأنه ينبغي التركيز عليه أكثر من التركيز على القواعد ، (١٦٧) .

وصحيح كذلك أن هذه الأضرب التي ذكرها المبرد للكتابة لم يدخل واحد منها في التقسيمات التي وضعها البلاغيون المتأخرون ، ولكنها تعتبر ضمن أغراض الكتابة ، أو السياقات التي يعالجها أسلوب الكتابة .

وهذا كله بعد تطورا ملحوظا في دراسة الكتابة عند المبرد (١٦٨) .

يضاف إلى ذلك ما لمناه عند المبرد من حاسة جمالية ، وتذوق فني ، حيث استطاع أن يوازن بين أضرب الكتابة ، ويحكم على بعضها بأنه حسن والبعض الآخر بأنه أحسن منه .

ويظهر ذلك حينما حكم على الضرب الثاني من أضرب الكتابة بأنه أحسنها .

ويحاول عالم اللغة والنحو :

أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) :

أن يدل على بدلو في بحر الكتابة ، ولكن حبله يكون قصيرا ، فلا يستخرج منه إلا الشيء اليسير .

فهو لا يزيد على أن يذكر مصطلحا جديدا هو ، لطافة المعنى ، ثم يقوم ببيان المراد من هذا المصطلح ، مع ذكر عدة شواهد شعرية تؤيد ما ذهب إليه ، كما يقوم بإلقاء الضوء على بعض هذه الشواهد من حيث الشرح ، أو التوجيه البلاغي .

ويبدأ ثعلب في بيان المراد من لطافة المعنى حيث يقول : وهو الدلالة بالتعريض على التصريح ، (١٦٩) .

ويتضح من كلام ثعلب أنه يختار مصطلح ، لطافة المعنى دون الكتابة ، وأنه يوضح المراد بهذا المصطلح بأنه التعريض على التصريح .

ولعل ثعلبا لا يقصد بالتعريض هنا ذلك المصطلح الذي عُرف فيما بعد ، ولكنه يقصد به التعبير الكنائسي الذي يخفي معنى وراء الألفاظ التي يعبر بها عن ذلك المعنى ، وهو يختلف عن التعريض من بعض الوجوه .

(١٦٦) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٥٣ .

(١٦٧) علم البيان ، ٥ . عبد العزيز عتيق ٢٠٦ .

(١٦٨) الكتابة : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٢ .

(١٦٩) قواعد الشعر : تحقيق د . رمضان عبد التواب ٥٣ ، وتحقيق خفاجي ٤٣ .

والدليل على أن المراد من هذا الباب هو الكتابة وليس التعريض ، هو أن الأمثلة التي ساقها ثعلب كشواهد على هذا الفن من ميدان الكتابة ، ولا تمت إلى التعريض بسبب ، كما أنه قابل في شرحه لهذا الباب بين التعريض والتصريح ، فدل على أن مراده بالتعريض هو الكتابة .

وهناك شيئا من الشواهد التي ذكرها ثعلب ، وما جاء بعد بعضها من تعليق :

قول امرئ القيس :

وخليل قد أفرقته ثم لا أبكى على لفرة

وقول مهلهل بن ربيعة :

يبكى علينا ولا تبكى على أحب

لنخن أضطأ أكباداً من الأبل

وقول جرير :

وإني لأستحوي أخى أن أرى له

عنى من الفضل الذي لا يرى ليا

يريد أن أرى له نعمة عنى لا يرى لى مثلها عليه .

وقول عروة بن الورد :

أقسم جسمي في جسم كثيرة

وأخسو فراح الماء والماء بارد (١٧٠)

يريد : أوتر أضبا في بزادي .

وقول نصيب في سليمان بن عبد الملك :

فعاجوا فألتوا بالذي أنت أهله

ولو سكتوا أئنث عليك الحقائق (١٧١)

يقول : لما فيها من عطائك (١٧٢) .

وبعد ، فهذا ما قاله ثعلب في باب ، لطافة المعنى ، والذي قصد به الكتابة ، وكان يلزمه الوقوف عند المصطلح الأخير وهو الكتابة ، وخصوصا أنه كان متداولاً عند من سبقه من العلماء كالجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد .

ولا شك أن ما قاله ثعلب عن الكتابة ، والتي أطلق عليها ، لطافة المعنى ، يعد شيئا ضئيلا ؛ فهو لم يذكرها بلفظها الذي كان معروفا في ذلك الوقت ، كما فعل ذلك من قبله الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد ، كما أنه لم يعرفها ، أو ينتبه إلى تقسيمات خاصة بها .

(١٧٠) أقسم جسمي : أي : قوت جسمي . أخسو : أشرب قليلا قليلا . فراح الماء : الماء الخالص .

(١٧١) عاجوا : مالوا .

(١٧٢) قواعد الشعر : تحقيق : د . رمضان عبد التواب ٥١ ، ٥٥ ، وتحقيق خفاجي ٤٤ ، ٤٥ .



بالبلاغة والتحرر هو الذى جعله ينصرف عن الخوض فى دراسة البلاغة ،
كأنه يتفعل بنفسه بالكلام عن بعض فنونها .

هذه هى المرحلة الأولى من مراحل نشأة الكناية ، وقد درسها علماء هذه المرحلة المبكرة
من تاريخ دراستها من خلال النظرة اللغوية للكلمة ، والتي تعنى - كما رأينا سابقا - السر والخفاء .

وإذا كان أبو عبيدة قد استترك مع سيبويه فى استعمال لفظ الكناية فى معنى الضمير بمفهومه
التحرى ، فإن أبا عبيدة قد زاد على ذلك ، حيث استعمل اللفظ فيما فهم من الكلام ومن السياق ،
من غير أن يذكر اسم ذلك المفهوم صريحا فى العبارة .

وكذلك استطاع أبو عبيدة أن يلمس المعنى الكنائى للكلمة ، وهو المفهوم البلاغى لها ، والذى
عرف فيما بعد .

أما الجاحظ فقد انتقل بالكناية نقلة كبيرة ، وذلك حين تناولها بالكلام فى بعض مصنفاته الأدبية
المشهوره ، فهو تارة يكون مجرد ناقل لبعض الكنايات عن الآخرين ، ولكنه كان يأتي عليه حين
من الزمن لا يكتفى بالنقل فقط ، بل يزيد على ذلك ، فيذكر بعض التعليقات على قوله .

واستطاع الجاحظ فى بعض المواضع من كلامه عن الكناية أن يتنبه إلى معناها البلاغى ،
كما ذكر بعضا من الفاظ العرب التى استعملوها ليخفوا بها الخسيس من أفاظ لا يريدون ذكرها ،
ويحرصون على عدم شيوعها بين الناس .

إلا أن الجاحظ قد ذكر بعض الأخبار التى قد يظن البعض أنها من ميدان الكناية ، وهى
لا تمت إليها بسبب ، ولكنها تنضوى تحت باب الألفاظ والأحاجى ، غير أن هذا اللون - كما قال
الجاحظ - لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة .

ورأى الجاحظ أن استعمال الكناية يصلح فى المكان الذى يحتاجها .

ويأتى بن قتيبة فيتناول الكناية بالكلام ، ويرى أنها تستعمل فى التمييز بين الرجال عند اتفاق
الأسماء ، كما تستعمل فى التعظيم ، والإعلاء من شأن المخاطبين ، أو المنكلم عنهم .

ولما أراد أن يتكلم عن الكناية ، فإنه لم يعرفها ، أو ينكر تحديدا لها ، ولكنه اكتفى بنكر
بعض الشواهد ، وعدها ضربا من ضروب التعبير .

وكذلك فعل حين تكلم عن التعريض الذى يلجأ إليه رغبة فى عدم التصريح ، ولكنه لم يعرفه
أو يحدد لها معنى .

أما المبرد فقد بدأ بخطوة جديدة هى تقسيم الكناية وتصنيفها ، فهى ضرب من ضروب الكلام
الذى لا يقصد به معانى ألفاظه ، وإنما يكنى به عن غيره ، وهى ثلاثة أضرب تتفاضل فيما بينها
من حيث القدرة على التعبير (١٧٣) .

(١٧٣) الكناية : أساليبها ومواقعها فى الشعر الجاهلى ٢٥ .

فلذا جئنا إلى ثعلب فإننا نجد أنه قد قصر عن معاصريه فى علاج هذا الفن الذى أطلق عليه
، لطافة المعنى ، دون حاجة إلى هذا المصطلح الجديد ، وخصوصا أن لفظ الكناية كان قد سار
بين الناس ، وأصبح أشهر من أن يُفعل .

وإذا بان لنا أن النظرة اللغوية لمصطلح الكناية هى الغالبة على دراستها فى هذه المرحلة ،
فإننا نستطيع أن نلمح بعض النظرات البلاغية لذلك اللفظ .

المرحلة الثانية المفهوم البلاغي للكناية

إذا كنا قد رأينا أن الكناية عولجت في المرحلة الأولى علاجاً لغوياً ، وأن النظرة البلاغية بدأت تسعى إليها على استحياء في تلك المرحلة ، فإن هذه النظرة البلاغية قد سيطرت على دراسة الكناية ، وفرضت سلطانها عليها في المرحلة الثانية ، والتي بدأت في نهاية القرن الثالث الهجري ؛ وذلك حين ألف :

أبو العباس عبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ)

كتابه البديع سنة أربع وسبعين ومائتين للهجرة (١) .

وقد جمع ابن المعتز في هذا الكتاب ثمانية عشر فناً من فنون البلاغة ، قسمها إلى قسمين :

القسم الأول : وقد أطلق عليه اسم البديع ، وهو يضم خمسة فنون هي : الاستعارة ، والتجنيس ، والمطابقة ، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها ، والمذهب الكلامي .

القسم الثاني : وجمع فيه ثلاثة عشر فناً من فنون البلاغة ، سماها محاسن الكلام والشعر وهي : الالتفات ، واعتراض كلام في كلام لم يتم معناه ، ثم يعود إليه فيتممه في بيت واحد ، والرجوع ، وحسن الخروج ، وتأکید مدح بما يشبه الذم ، وتجاهل المعارف ، وهزل يراد به الجد ، وحسن التضمين ، والتعريض والكناية ، والإفراط في الصفة ، وحسن التشبيه ، وإعانة الشاعر نفسه في القوافي وتكلفه من ذلك ما ليس له ، وحسن الإبداعات .

وقد بين ابن المعتز السبب الذي جعله يُقدم على تأليف كتابه البديع ، فقال في مقدمته : « قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله ﷺ ، وكلام الصحابة ، والأعراب ، وغيرهم ، وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سماه المحذوثون البديع ؛ ليعلم أن بشاراً أو مسلماً وأباتواس ومن نقلهم ، وسلك سبيلهم ، لم يسبقوا إلى هذا الفن ، ولكنه كثر في أشعارهم فَعُرِفَ في زمانهم ؛ حتى سمي بهذا الأسم ، فأعزب عنه ، ودل عليه .

(١) البديع لابن المعتز ٥٨ ، وتاريخ الأدب العربي لكامل بروكلمان ج ٦ / ٥٨

ثم إن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شُغف به حتى غلب عليه ، وتفرغ فيه ، وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك ، وأسأه في بعض ، وتلك عقبى الإفراط ، وثمرة الإسراف .

وإنما كان يقول الشاعر من هذا الفن البيت والبيتين في القصيدة ، وربما قرئت من شعر أحدهم قصائد من غير أن يوجد فيها بيت بديع ، وكان يُستحسن ذلك منهم إذا أتى نادراً ، ويزداد حظوةً بين الكلام المرسل .

ويبين من كلام ابن المعتز السابق أن غرضه من تأليف هذا الكتاب هو أن يدل على أن المحدثين من العرب وغيرهم لم يسبقوا القدماء إلى فن من هذه الفنون البلاغية ، وأن هذه الفنون قد وجدت في الكلام العربي الرصين منذ العصر الجاهلي شعره ونثره كما وحديث في القرآن الكريم ، وجدت رسول الله ﷺ .

ولعل ابن المعتز كان يريد بهذا العمل أن يقول للشعراء الشعبيين بصفة خاصة إنهم ليسوا هم المخترعين لفنون البديع ، ولا المبتكرين لها ؛ وذلك حين أحس بطبيعته الشعرية أنهم يُبدلون على العرب بذلك .

وقد وضع ابن المعتز التعريض والكناية ضمن القسم الثاني ، وهو ما أسماه محاسن الكلام والشعر .

وهنا يثور سؤال هو : هل هناك فرق بين القسمين ذُفَع ابن المعتز إلى هذا التقسيم ؟ ويمكننا أن نتلمس بعض الأسباب التي أدت إلى ذلك :

فقد يكون أحد هذه الأسباب هو أن البديع الذي جعله في القسم الأول يغلب وجوده في الشعر ، أما القسم الثاني الذي ضم إليه محاسن الشعر والكلام ، فإن المحسنات فيه عامة توجد في الشعر ، كما توجد في النثر .

وقد يكون ابن المعتز قد أدرك أن القسم الأول كان معروفاً ، ومتداولاً لدى الشعراء والكتاب ، فأراد أن يقول لهم إن هذه الفنون رغم أنكم تعرفونها ، إلا أنها قديمة قدم الشعراء الجاهلي ، ولكنه استطاع أن يصل إلى فنون القسم الثاني بمجهوده هو ، ونتيجة دراسته للشعر القديم والحديث ، ولم يستطع أحد غيره أن يتوصل إلى شيء منها .

ويمكن أن نصيغ سبباً ثالثاً لهذا التقسيم هو أن ابن المعتز قد قصد بذلك إلى الفصل بين النوعين : البديع ومحاسن الشعر والكلام ، ليبين أن هذه الأنواع الخمسة التي تحمل اسم البديع يقصد بها الابتكار ، اشتقاقاً من كلمة الإبداع ، مصدرها لأبداع ، على حين أن الأنواع الثلاثة عشر الأخرى التي تحمل اسم محاسن الكلام لا يقصد بها إلا الحسن والجمال ، ولاشك أن الجمال والحسن أقل قيمة من الإبداع (١) .

(١) المختصر في تاريخ البلاغة : د . عبد القادر حسين ١٩٩ ، ١٠٠ .

وأياً ما كان الدافع الذي جعل ابن المعتز يقسم كتابه إلى هذين القسمين ، وأياً ما كان الفرق بين الفنون البلاغية التي احتواها كل من القسمين ، فإن التعريض والكناية قد جاء الحديث عنهما في القسم الثاني من كتاب البديع .

ومن خلال ما سبق من كلام عن كتاب البديع يمكن أن نقول مع الباحث محمد الحسن : إن ابن المعتز ، أول من كتب في الكناية بالمعنى التخصصي ؛ إذ إن كتابه لم يخرج عن موضوع البلاغة ، علماً بأن من سبقوه كالجاحظ والمبرد كانت كتاباتهم في فنون الأدب واللغة وغيرها من العلوم ، ولهذا فإن كتاب البديع أول كتاب اختص بعلم البلاغة دون غيره من العلوم (٢) .

إلا أنه يحق لنا أن نسأل هذا الباحث الذي يعلن بكل وضوح في قوله السابق أن ابن المعتز أول من كتب في الكناية بالمعنى التخصصي .. وأن كتاب البديع أول كتاب اختص بعلم البلاغة دون غيره من العلوم .

أقول : يحق لنا أن نسأل هذا الباحث : فلماذا إذن وضعت ابن المعتز في دراسته للكناية مع علماء المرحلة الأولى من أمثال : الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد ، الذين درسوا هذا الفن دراسة لغوية ؟ ولماذا سلكته في سلك علماء اللغة (٣) .

... ولكن كيف عالج ابن المعتز التعريض والكناية ؟

لقد عقد ابن المعتز باباً للتعريض والكناية في القسم الثاني والخاص بمحاسن الكلام والشعر من كتابه البديع (٤) .

وراح يمثل لهما من منثور الكلام ومنظومه .

وكان مما نكره من النثر ما قاله ، على رضى الله عنه لعقيل ، ومعه كبشٌ له : أخذ الثلاثة أحقق ، فقال عقيل : أما أنا وكبشي فعاقلان (٥) .

ومنه كذلك أن عروة بن الزبير كان ، إذا أسرع إليه إنسان بسوء لم يُجبهه ، ويقول : إني لأتركك زُفَعاً لنفس عنك . فجري بينه وبين علي بن عبد الله بن عباس كلام ، فأسرع إليه عروة بسوء ، فقال : إني أتركك لما تترك الناس له . فاشتد ذلك على عروة (٦) .

كما كان مما ذكره ابن المعتز من الشواهد الشعرية على الكناية والتعريض :

(١) الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) انظر في ذلك كتابه : الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٢ .

(٣) البديع ٦٤ .

(٤) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق .

ما قاله الشاعر في خُجَام (١) .

أبوك أبٌ مازال للناس موجماً
إذا غوجُ الكتاب يوماً سَطُورُهم
لأغنائهم نَفَرٌ كما نَفَرُ الصَفَرِ
فليس بمَعْرُوجٍ له أبداً سَطُورُ (٢)

والذي يرجع إلى ما كتبه ابن المعنز عن التعريض والكتابة يجد ، أنه لم يُعرَف الكتابة ، ولم يفرق بينها وبين التعريض ، كما أنه لم يوجه شواهدا ، ولم يُجرها على حد مقرر ، وإنما ساقها سوقاً بلا شرح وتبيين (٣) .

وكذلك فإنه يجد أن الأمثلة التي ذكرها ، أدخل في التعريض منها في الكتابة (٤) .

فدراسة ابن المعنز للتعريض والكتابة دراسة قاصرة ، لا تحوى شيئاً ذا بال ، فقد اكتفت بذكر المصطلح البلاغي فقط ، مع إيراد بعض الأمثلة من النثر ومن الشعر ، والتي جاء جُلها من باب التعريض .

وزيادة على ذلك فإن ابن المعنز لم يكلف نفسه بالقيام بأي تعليق على واحد من تلك الأمثلة التي ذكرها لهذين الفنين .

وكأنى بهذه الدراسة لا تقبل بأن تكون دراسة بلاغية متخصصة ، ولا تريد أن تكون دراسة لغوية للكتابة ، كذلك التي قام بها من كان قبل ابن المعنز كالجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد .

فلماذا إذن وضعنا هذا القدر الضئيل من الكلام عن التعريض والكتابة في أول المرحلة الثانية التي خصصناها للدراسة البلاغية لهذين البابين ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول : إننا فعلنا ذلك ، لأن الكلام عن هذين الفنين قد جاء في كتاب خصصه صاحبه في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري لدراسة فنون البلاغة التي كانت معروفة في ذلك الوقت دراسة علمية خالصة ، دون أن تشوبها شائبة من أي علم آخر .

ولا ينبغي أن نتوقع من مثل هذا الكتاب الرائد في مثل هذا الوقت المبكر من تاريخ البلاغة العربية أن يكون على حظ ملموس من النضج العلمي ، وعمق البحث ، فحسبه أنه كان أول كتاب تمخض للبلاغة ، وجمع فنونها المعروفة حتى ذلك الحين ، وأضاف إليها ، ولا عليه بعد ذلك إن كان لم يتناول هذه الفنون بالبحث المتعمق ، والدراسة المستقصية (٥) .

فدراسة ابن المعنز للكتابة ضئيلة القيمة ، محدودة الفائدة ، إذا نظرنا إليها نظرة علمية ، وقومناها تقويماً قنياً .

(١) الحجام : محترف الحجامه : وهي امتصاص الدم

(٢) البنيع ٦٥

(٣) البلاغة والتطبيق : د . أحمد مطلوب ، د . حسن البصر ٣٦٧

(٤) الكتابة : د . محمد فاضل ٢١

(٥) البلاغة العربية : تاريخها . مساندا . مناقبها ١١٠

ويبقى لهذه الدراسة التي قام بها ابن المعنز للكتابة أنها الرائدة في هذا المجال ، والتي فتحت الطريق أمام من جاء بعده من العلماء ، لكي يواصلوا السير في الطريق الذي شقّه لهم هذا العالم الشاعر الأديب .

ومن الغريب بعد ذلك أن نجد من يعد عمل ابن المعنز في دراسة الكتابة مجهوداً جديداً قد بذله في هذا الحقل ، وذلك حيث يقول : « ومن الدراسات التي لعمري فيها مجهوداً جديداً يضاف للكتابة دراسة عبد الله بن المعنز » (١) .

ومن الغريب كذلك أن ينفي صاحب هذا الكلام ما قاله عن المجهود الجديد الذي بذله ابن المعنز في دراسة الكتابة ، حيث يقول في نفس الكتاب ، وفي الصفحة التالية التي ذكر فيها قوله السابق : « والحق أن دراسة ابن المعنز للكتابة لم تضاف جديداً ، ويمكن أن نقول : إن دراسة المبرد والجاحظ كانت أكثر عمقاً من حيث تحليلها ، وتبيين قيمتها التعبيرية » (٢) .

ولاشك أن التناقض بين القولين واضح وبيّن ، ولا يحتاج إلى شيء من التعليق .

ومجمل القول إن دراسة ابن المعنز للكتابة لم تتقدم بها خطوة إلى الأمام ، فقد اكتفى بذكر المصطلح ، وذكر بعض الشواهد من النثر ومن الشعر ، ولم يُغن نفسه بأي تعليق بقوله بعد الشواهد التي جاء معظمها من باب التعريض ، ولكن الذي يمكن أن يحسب لهذه الدراسة هو أن ابن المعنز وضعها كتاباً خصصه لبعض الفنون البلاغية دون غيرها .

وبذلك فإن ابن المعنز يكفي أن يكون رائد في هذا الحقل البلاغي .

ونرى بعد ابن المعنز رجلاً يتسلم زمام أدراسة البلاغية من يدي هذا الخليفة العالم ، ذلك الرجل هو :

أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) :

والذي عزم في كتابه نقد الشعر على أن يثبت دعائم المعنى البلاغي لمصطلح الكتابة ، وغيرها من الفنون البلاغية الأخرى .

وقبل أن نشرع في إلقاء الضوء على مفهوم قدامة للكتابة ، يجدر بنا أن نلم بكتابه ، نقد الشعر ، إمامة خفيفة توقفتنا على قيمة هذا الكتاب ، وأهميته في عالم البلاغة .

ولاشك أن ، هذا الكتاب من أهم الكتب في تاريخ النقد العربي ، والبلاغة العربية على السواء .. إن قدامة قد حشد فيه مجموعة ضخمة من المصطلحات البلاغية والنقدية التي أصبحت تشكل جزءاً هاماً من مادة معجم البلاغة العربية ، ومن هذه المصطلحات : التقسيم ، وصحة المقابلة ، والتنعيم ، والمبالغة ، والالتفات ، والمساواة ، والإشارة ، والإيغال ، والمعاطلة .

(١) الكتابة : أساليبها ومواقفها في الشعر العاملي ٢٢

(٢) المصدر السابق ٢٣

ولم يكن قدامة يكتفى بصنيع سابقه من طرح المصطلحات واستخدامها بدون تحديد مدلول محدد لها ، بل إنه - مدفوعاً بنزعة المنطقية التقنية - كان يحرص على أن يحدد مفهوم كل مصطلح يستخدمه .

إن هذا الكتاب من أهم الكتب التي حولت كلا من النقد العربي ، والبلاغة العربية إلى علم ، حيث حاول أن يضع لهما الأساس النظري الدقيق ، بعد أن كانا قبله مجرد ملاحظات انطباعية وتأثرية ، تقتصر في الأعم الأغلب إلى الأساس النظري الراسخ الذي تركز عليه (١) .

فلا جدال في أن كتاب نقد الشعر الذي ألفه قدامة بن جعفر يعد علامة مضيئة في تاريخ النقد الأدبي والبلاغة العربية ؛ حيث جمع صاحبه فيه مجموعة كبيرة من الفنون البلاغية والنقدية ، وقام بتعريف كل منها ، والتعميل له ، وزيادة على ذلك فإنه كان يقوم بالتعليق على هذه الشواهد والأمثلة بما يجلي الغرض الذي من أجله سبق الشاهد ، وهذا ما لم يكن يفعله المؤلفون السابقون على قدامة ، حيث كانوا يكتفون بالملاحظات الانطباعية ، والنظرات التأثرية .

ومن مآثر قدامة كذلك أنه أستطاع أن يحول هذه النظرات وتلك الملاحظات في كل من النقد والبلاغة إلى علم ذي أساس نظري دقيق ، ينظر إليه نظرة موضوعية تبعد كثيراً عن الذاتية والانفعالية .

ومهما قيل في شأن هذا العلم من منطوقية ذهنية ، وتقنين منطقي ، فلاشك أن مؤلف هذا الكتاب يعد رائداً في التأليف البلاغي والنقدي .

ابتكار قدامة لمصطلح الإرداف :

وانطلاقاً من ريادة قدامة بن جعفر في التأليف البلاغي ، فقد ابتكر مصطلح الإرداف وهو يقصد به الكناية ، التي عرفت عند العلماء السابقين عليه بهذا المصطلح .

وقد قال في تعريف الإرداف : « وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني ، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى ، بل بلفظ يدل على معنى هو رذفه ، وتابع له ، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع . »

بعضلة قول الشاعر :

بعيدة مهوى القُرط إما نسوَّقُ أبوها وإما عيْدُ شمس فهاشمُ .
وإنما أراد الشاعر أن يصف طول الجيد ، فلم يذكره بلفظه الخاص به ، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد ، وهو بُعد مهوى القُرط .

ومثله قول امرئ القيس :

وبُضحى فنبث المِسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن ففُضُل
وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفه هذه المرأة ، وأن لها من بكفيها ، فقال : « نؤوم الضحى » وأن ففتبت المسك يبقى إلى الضحى فوق فراشها .
وكذلك سائر البيت . أي هي لا تنتطق لتخدم ، ولكنها في بيئها متفضلة .
ومعنى « عن » في هذا البيت معنى « بعد » .

كذلك قوله :

وقد أهندي والطيرُ في وُكُنائها بمنجرد قيد الأوابد هُـكَل
فإنما أراد أن يصف هذا الفرس بالسرعة ، وأنه جواد ، فلم يتكلم باللفظ بعينه ، ولكن بأردافه ولواحقه التابعة له ، وذلك أن سرعة إحضار الفرس يتبعها أن تكون الأوابد ، وهي الوحوش كالمقيدة له إذا نما في طلبها .

والناس يستجيبون لامرئ القيس هذه اللفظة ، فيقولون : هو أول من قيد الأوابد .
وإنما عني بها الدلالة على جودة الفرس ، وسرعة حضره ، فلو قال ذلك بلفظه لم يكن عند الناس من الاستجابة ما جاء من إتيانه بالرذف له ، وفي هذا برهان على أن وضعنا الإرداف من أوصاف الشعر ونعوته واقع بالصواب (١) .

التعليق على ما قام به قدامة :

وتعليقنا على ما قام به قدامة بن جعفر في دراسة الكناية يدور حول نقطتين :
الأولى : وهي التي نحسب له ؛ حيث ظهر فيها قدامة بظناً ، صحيح النظر ، وذلك في تعريفه للكناية ، وتحليله لشواهدها ، وعدم اكتفائه بسوق الشاهد فقط .
أما النقطة الثانية : وهي محسوبة عليه ، فهي اعتباره الإرداف نوعاً من أنواع انتقال اللفظ مع المعنى (٢) .

وبخصوص النقطة الأولى والخاصة بتعريف قدامة للإرداف الذي يريد به الكناية ، والشواهد التي ساقها ، وموقفه منها ، حيث قام بتحليلها ، وبيان أثر الكناية ، وقيمتها في العبارة .
وعن هذا يقول بعض الباحثين المحدثين (٣) : « وهذا التعريف الذي عرف به قدامة

(١) نقد الشعر : لأبي الفرج قدامة بن جعفر - تحقيق : د . محمد عبد المنعم خفاجي ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) نقد الشعر ١٥٢ .

(٣) هو محمد الحسن علي الأمين في كتابه : الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٦ ، ٢٧ .

(١) البلاغة العربية : تاريخها . مسانرها . مناهجها : د . علي عشري زايد ٧٢ ، ٧٦ .

الإرداف ، وإن كان أول تعريف اصطلاحى لها .. إلا أنه يعتبر تعريفاً ناضجاً ، تبعه فيه الكثير ممن جاء بعده كالمسكوى ، وعبد القاهر الجرجاني ، وابن سنان .

ومن مآثر قدامة الواضحة تحليله للكتابة تحليلاً يتسم بالنضج البلاغى ، وتوضيح المعنى الكئلى ، بخلاف من سبقه من الدارسين ، حيث كانت دراستهم تكتفى بالقول : قوله كذا كناية عن كذا .

أما قدامة فإنه لا بدع الصورة حتى يبين المعنى واضحاً من خلال تحليله لها ..

إن دراسة قدامة لهذا الأسلوب دراسة ناضجة من حيث التحليل ، وتحديد الأماكن فيها ، فهو لا يكتفى بالإشارات ، ولكنه يتبع الصورة خطوة خطوة حتى يصطاد معانيها ، ويحلل جزئياتها ، ليضعها أمامك جلية .

ولاشك أننا أمام عالم يختلف عن سبقه فى تفكيره وفنائه الذهنية ؛ فقد وفق أيما توفيق فى تعريف الكناية من خلال مصطلح الإرداف الذى يعد شيئاً جديداً فى حقل البلاغة ، حيث كان مصطلح الكناية معروفاً ومنداراً بين العلماء السابقين على قدامة ، كما وفق كذلك فى معالجته للشواهد التى لم يكتف بذكرها ، ولكنه أقدم - وللمرة الأولى على تحليلها ، وبيان أثرها فى العبارة الأبية .

ونستطيع أن نقول : إن هذه الطريقة لا تزال تصلح حتى الآن فى دراسة صور الكناية المختلفة ، وذلك نضج مكر فى دراسة قدامة لهذا الفن البلاغى .

كما أن الشواهد التى ذكرها قدامة على الإرداف قد جاءت كلها صالحة لكى تكون شواهد على الكناية عن صفة ، وهذا توفيق آخر من قدامة .

أما النقطة الثانية التى لم يحالف التوفيق فيها قدامة ، فإنها تظهر لنا من ناحيتين :

الناحية الأولى : وهى استخدامه لمصطلح الإرداف بدلاً من مصطلح الكناية ، الذى كان معروفاً لدى من سبقه من العلماء كالجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد ، وابن المعتز ، وكان الأولى به الالتزام بذلك المصطلح الذى شاع وانتشر فى البحوث العلمية المختلفة ؛ حتى تنتقى الحيرة التى يقع فيها الناس من جراء تعدد الأسماء التى تطلق على المسمى الواحد .

ولم يكن مصطلح الإرداف هو المصطلح الوحيد الذى خالف فيه قدامة العلماء ، أو خالفوه فيه ، بل هناك التكافؤ ، الذى اعتبره قدامة من نعوت^(١) المعانى ، الذى قال فى تعريفه : وهو أن يصف الشاعر شيئاً أو يذم ، ويتكلم فيه ، فيأتى بمعنيين متكافئين .

(١) نعوت : التعت عند قدامة يعنى : صفة الجودة : البلاغة العربية ٧٨

والذى أريد بقولى متكافئين فى هذا الموضوع أى متقابلين ، إما من جهة المصادر ، أو السلب والإيجاب ، أو غيرهما من أقسام التقابل ،^(١) .

وواضح أن التعريف الذى ذكره قدامة للتكافؤ هو نفس التعريف الذى أصبح يدل عند البلاغيين على الطباق ، أو المقابلة ، بل إن الشواهد التى ذكرها قدامة للتكافؤ هى نفس الشواهد التى استعملها البلاغيون للطباق .

ومن ذلك قول زهير :

خُلماءُ فى النّادى إذا ما جئْتهم جُهلاءُ يوم عِجاجةٍ ولقاء^(٢)

إذا يقول قدامة : . فقوله : خلماء ، وجُهلاءُ ، تكافؤ^(٣) .

ومعروف أن بين الكلمتين طباقاً ، وهو المصطلح الذى شاع لدى البلاغيين .

وهناك مصطلح ثالث وقع فيه الخلاف بين قدامة وبين سائر البلاغيين ، ذلك هو ، المطابق . و ، المجانس . ، وقد أستعملهما فى معنى الجناس ، مخالفاً فى هذا الاستعمال ما استقر عليه رأى العلماء من أن المراد بذلك هو ، الجناس . ، إذ يقول فى تعريفهما : ، ومعناهما أن تكون فى الشعر معان متغايرة ، قد أشتركت فى لفظة واحدة ، وألفاظ متجانسة مشتقة .

فأما المطابق فهو ما يشترك فى لفظة واحدة بمعناها .

مثل قول زياد الأعجم :

وئبئْتهم يستنصرون بكاهلٍ وللؤم فيهم كاهلٌ ومنام^(٤)

وأما المجانس فإن تكون المعانى اشتراكها فى ألفاظ متجانسة على جهة الاشتقاق .

مثل قول حيان بن ربيعة الطائى :

قد علم القبائل أن قومى لهم حد إذا لبس الحديد^(٥)

فقدامة يرى أن بين الحد ، والحديد ، مجانساً .

(١) نقد الشعر ١٤٧

(٢) جهلاء : أثناء ، والمعاجة : الغبار ، ويراد بها الحرب .

(٣) نقد الشعر ١٤٨ .

(٤) كاهل : الأولى : اسم قبيلة ، والثانية : عضو من أعضاء الجسم ، وهو ما بين الكتفين .

(٥) نقد الشعر ١٦٢ ، ١٦٣

وواضح أن ما أطلق عليه قدامة ، المطابق ، هو ما عرف عند سائر البلاغيين بالجناس التام ، وأن ما أطلق عليه ، المجانس ، هو ما عرفه البلاغيون بالجناس الناقص ، أو بالأحرى هو صورة من صورته المتعددة .

أما الناحية الثانية : والتي تسببت فيما لحق قدامة ، من سوء السمعة لدى كثير من الباحثين ،^(١) فهي التي تتمثل في جعله الإرداف والذي يعني به الكناية ، ومعه المساواة ، والإشارة ، والتعميل ، والمطابق والمجانس ، من أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى^(٢) .

فهو لم يبين معنى ذلك العنوان الذي وضع تحته تلك الفنون وهو : نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى ، ، وإنما اكتفى بذكر كل فن من هذه الفنون ، بأن يبدأ بالتعريف له ، وذكر الأمثلة والشواهد ، مع تحليل بعض الشواهد التي يرى أنها محتاجة إلى ذلك التحليل ، كما أنه لم يبين العلاقة بين هذه الفنون وبين العنوان الذي وضعها تحته .

ويلاحظ أن الشواهد التي ذكرها قدامة لهذه الفنون البلاغية ، ولغيرها من الفنون التي ضمنها كتابه ، نقد الشعر ، - كانت من الأبيات الشعرية ، وكأنني به يرى أن النشر لا يجرؤ على الاقتراب من ساحة هذه الفنون البلاغية ، والتي توهم أنها مقصورة على الشعر .

وقد ذكر بعض البلاغيين أن قدامة لم يبين المراد من ائتلاف اللفظ مع المعنى^(٣) ، في حين قام آخرون بتعريف هذا اللون البلاغي ، وسوق الأمثلة ، مع تحليلها ، وبيان قيمتها البلاغية^(٤) .

ومن الذين ألقوا الضوء على ائتلاف اللفظ مع المعنى من ناحية وضع الكلمات في الموضع الملائم لها من حيث الغرض المستعملة فيه ابن سنان الخفاجي ، حيث يقول : « ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض الالفة بذلك الغرض ، في موضع الجد ألفاظه ، وفي موضع الهزل ألفاظه .

ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

مزال يهذي بالمكارم دائباً حنى ظنناً أنه مخموم

وقول أبي نواس :

جاء بالأموال حنى حبيوة الناس حمفاً

وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جئت فذاك فاق حسن الوجوه حسن ففكاك^(١)

ومن تكلم عن هذا الائتلاف من حيث المعنى المراد العلوي الذي يقول : « وهو أن تكون الألفاظ لائقة بالمعنى المقصود ، ومناسبة له ، فإذا كان المعنى فخماً ، كان للفظ الموضوع له جزلاً ، وإذا كان المعنى رقيقاً ، كان اللفظ رقيقاً ، فيطابقه في كل أحواله ، وهما إذا خرجا على هذا المخرج ، وتلاءما هذه الملامعة ، وقعا من البلاغة أحسن موقع ، ونالفا على أحسن شكل ، وانتظما في أوفق نظام ،^(٢) .

ولاشك أن خير شواهد هذا الائتلاف هي آيات القرآن الكريم ، وذلك لأن ، ألفاظه مؤلفة مع معانيه ابتداءً عجيبياً ، معجزاً للإنس والجان .. وأن هذا الائتلاف يشتمل على حكم وأسرار تذهل العقول ، وتأخذ بمجامع القلوب ،^(٣) .

ومن هذه الشواهد :

قول الله تعالى : « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب »^(٤) .

ويعلق الزركشي على هذه الآية فيقول : « ولم يقل من طين ، كما أخير به سبحانه في غير موضع : « إنى خالق بشرأ من طين »^(٥) ، إنما عدل عن الطين الذي هو مجموع الماء والتراب إلى ذكر مجرد التراب لمعنى لطيف ؛ وذلك أنه أنى العنصرين وأكثرهما ، لما كان المقصود مقابلة من ادعى في المسيح الإلهية ، أتى بما يصغر أمر خلقه عند من ادعى ذلك ؛ فلهذا كان الإتيان بلفظ التراب أسن في المعنى من غيره من العناصر ، ولما أراد سبحانه الامتنان على بني إسرائيل أخيرهم أن عيسى يخلق لهم من الطين كهيلة الطير ، تعظيماً لأمر ما يخلق به إذنه ؛ إذ كان المطلوب الاعتزاز عليهم بخلقهم ليعظموا قدر النعمة به ،^(٦) .

ومنها قوله تعالى : « تالله تفتنوا تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين »^(٧) فإنه سبحانه أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخواتها فلن ، والله ، و ، بالله ، أكثر استعمالاً ، وأعرف من ، تالله ، لما كان الفعل الذي جاور القسم أغرب الصيغ التي في بابه فلن كان وأخواتها أكثر استعمالاً من ، تفتناً ، وأعرف عند العامة ولذلك أتى بعدها بأغرب ألفاظ الهلاك .. وهي لفظة ، حرض ، .

(١) سر الفصاحة ١٦١

(٢) لطراز ص ٣ / ١٤٤

(٣) من أسرار البلاغة في القرآن : د . محمود السيد شيلون ١٢٩

(٤) آل عمران ٥٩

(٥) ص ٧١

(٦) البرهان في علوم القرآن ج ٢ / ٢٧٨

(٧) يوسف ٨٥

(١) فلسفة البلاغة بين التفتية والتطور : د . رجا عبيد ١٨٢

(٢) نقد الشعر ١٥٣ - ١٦٤

(٣) هو ابن حجة الحموي في خزنة الأديب ص ٢ / ٤٤٢

(٤) سر الفصاحة ١٦١

ولما أراد غير ذلك قال : « وأقسموا بالله جهْد أيمانهم » (١) ، لما كانت جميع الألفاظ مستعملة (٢) .

ومنها كذلك قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : « يا أبتِ إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن » (٣) .

فإنه لم يخلُ هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ؛ حيث لم يصرح فيه بأن العذاب لاحق له ، ولكنه قال : « إني أخاف » ، فذكر الخوف والمس ، وذكر العذاب ونكره ، ولم يصفه بأنه يفسد التهويل ، بل قصد استعطافه ؛ ولهذا ذكر ، للرحمن ، ولم يذكر ، المنتقم ، ولا ، الجبار (٤) .

ومن خلال هذه التواضع التي ذكرناها سابقاً ندرك أن انتلاف اللفظ مع المعنى وإن من أودية الفصاحة ، وكثر من كنوز البلاغة ؛ حيث تأتي الكلمة مشاكلة للمعنى المراد التعبير عنه من حيث الغمامة والرفقة والغرابية ، وبذلك يقع التناقض الفريد بين هذين الركنين اللذين يكونان التعبير الأدبي .

كما ندرك انتلاف اللفظ مع المعنى في استعمال الكلمات الدالة على المدح في غرض المدح ، وكلمات الهزاء والسخرية في غرض الهجاء .

وبهذا يبين الفارق الكبير بين هذا الاتجاه في شرح المراد بانتلاف اللفظ مع المعنى ، والذي أرى أنه الأقرب إلى الصحة ، والأميل إلى الصواب ، وبين ذلك الرأي الذي دفع قدامة إلى وضع عنوان باسم : « نعمت انتلاف اللفظ مع المعنى » ، ولم يقدم على بيان المراد من هذا العنوان ، ولكنه اكتفى بأن جعل من أنواعه : المساواة ، والإشارة ، والإرداف ، والتثليل ، والمطابق والمجانس .

ولا أكاد أرى علاقة تربط بين هذه الفنون وبين انتلاف اللفظ مع المعنى .

قدامة والاصطلاح :

وهنا قد يثور سؤال هو :

ولماذا أخذ قدامة بن جعفر يضع بعض مصطلحات جديدة . كما رأينا سابقاً . كفتون بلاغية ، كانت معروفة عند سابقيه من العلماء بأسماء أخرى ؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول : إن ابن المعتز كان قد ذكر في بديعه ثمانية عشر فناً بلاغياً ، تنظمها علوم البلاغة الثلاثة ، وكان من ضمن هذه الفنون : التعريض ، والكناية ، والتجنيس ، والمطابقة

(١) فاطر ٤٢

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٣ / ٢٧٨ ، ٢٧٩

(٣) مريم ٤٥

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٣ / ٢٨١

ركان ابن المعتز رائداً في هذا المجال ، كما كان كتابه ، البديع ، أول كتاب متخصص في حقل التأليف البلاغي ، فقد وضع للفنون البلاغية التي درسها مصطلحاتها ، وقام بتعريفها ووضع الأمثلة لها .

ولما كان العلماء يقولون : إنه لا مُشاحَّة في الاصطلاح ، وكانوا يقصدون من ذلك أنه لا مجادلة فيما تعارفوا عليه ، ووضعوا له مصطلحات خاصة .

إلا أننا فرجعنا بأن قدامة بن جعفر قد ضرب غرض الحائط بهذا الكلام ، وراح يضع مصطلحات أخرى لفنون كانت معروفة عند من سبقه من العلماء ، كالجاحظ والمبرد ، وابن المعتز ، وكان من ضمن ذلك أنه وضع مصطلح ، الإرداف ، لما عُرف قبله بالكناية ، ووضع التكافؤ لما درسه ابن المعتز باسم المطابقة ، والمطابق والمجانس لما يقابل الجناس التام والجناس الناقص .

ولعل الإعتداد بالذات هو الذي دفع قدامة إلى هذا الصنيع ، وظن أن ذلك سيجعل الناس يقولون : إن قدامة قد خالف ابن المعتز وغيره من العلماء المتقدمين في مصطلح كذا وكذا ، ونسى أن ذلك الأمر قد سبب شيئاً من الاضطراب لدى الدارسين .

وكان يكفي قدامة أن يدرك أن مازاده من فنون بلاغية بعد ابن المعتز هي التي نجعله يعتد بذاته ، ويفخر بها قدم في ميدان الدراسات البلاغية ، وليس المخالفة في الاصطلاح .

قدامة والوسائط :

وقد تنبه قدامة إلى موضوع لم يُدرس بالتفصيل إلا بعد ذلك بثلاثة قرون على يدى السككي (ت ٦٦٦ هـ) ، ذلك هو موضوع الوسائط ، والذي جاء حديث قدامة عنه في ختام دراسته للإرداف .

فقد قال قدامة : « ومن هذا النوع ما يدخل في الأبيات التي يسمونها أبيات المعاني ، وذلك إذا ذكر الودف وحده ، وكان وجه اتباعه لما هو ردف له غير ظاهر ، أو كانت بينه وبين أرداف آخر ، كأنها وسائط ، وكثرت حتى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة إذا غمض ولم يكن داخلأ في جملة ما ينسب إلى جيد الشعر إذ كل من عيوب الشعر الإنفلاق ، وتعتبر العلم بمعناه » (١) .

ويفهم من كلام قدامة هذا أنه يريد بذلك النوع من الإرداف ما كثرت فيه الوسائط ، أو الإنتقالات في الكلام بين الممكني به وبين الممكني عنه ، والتي قد تطول وتتعدد فينتج عن ذلك بُعد المراد من الكلام ، وقد نقل فيظهر المراد منه بأسرع من سابقه .

ولكى ينضح هذا الكلام يلزمنا أن تأتي (بكتابتين) : واحدة كثيرة الوسائط ، والأخرى قليلة الوسائط .

(١) نقد الشعر ١٥٩

ومثال الأولى : قولنا : فلان كثير الرماد ، كناية عن المضياف ؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت التدوير ، ومنها إلى كثرة الطباخ ، ومنها إلى كثرة الأكلة ، ومنها إلى كثرة الضيفان ، ومنها إلى المقصود (١) وهو صفة الكرم وأما مثال الثانية فهو قولنا : فلانة بعيدة مهوى القرط ، إذ ينتقل الكلام من بُعد مهوى القرط - وهو المسافة من شحمة الأذن إلى الكتف - إلى طول العنق ، دون حاجة إلى وسائط بين المعنى به وبين المعنى عنه .

وقد عد بعض الباحثين ما توصل إليه قدامة من أمر الوسائط سبغاً بلاغياً ، حيث يقول : ومن سوابق قدامة .. حديثه عن الوسائط وأثرها في قرب المعنى وبُغده ، وتعتبر هذه الباندة من القضايا النقدية المهمة في البلاغة ؛ لما لها من تأثير واضح على النص (٢) .

ولكن أمر توصل قدامة إلى موضوع الوسائط أهون من أن يدفع ذلك الباحث إلى هذا الحماس ؛ حيث إن الوسائط في حد ذاتها لا تهمننا ، بقدر ما تهمننا الصورة الكنائية ، فهي التي تؤثر في نفوسنا ، ونهز مشاعرنا ، سواء كثرت الوسائط فيها ، أو قلت .

ولعل الذين استمعوا إلى الكنايات الرائعة ، أو قرعوا في الكلام العربي الرفيع تأثروا بها ، واستمتعوا بجمالها حتى من قيل أن يتوصل قدامة إلى التعرف على الوسائط التي توجد بين المعنى به والمعنى عنه .

ولاشك أن قدامة قد اختلف عن سابقه من العلماء ، فلم يقف عند تعريف الإرداف ، وذكر الشاهد فقط ، ولكنه تعدى ذلك إلى تحليله ، وبيان أثره في التعبير الأدبي ، وإن كان قد أثر مصطلح الإرداف على مصطلح الكناية . من غير أن يدعى أنه الكناية صراحة (٣) . ولكن تعريف قدامة للإرداف ، وسوق الشواهد ، وتوجيهها ، كل ذلك يدل صراحة على أن ما يعنيه بالإرداف هو الكناية دون غيرها من أبواب البلاغة وفنونها .

ثم يأتي بعد قدامة بن جعفر :

أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) :

فيقضى أثره ، ويسير على نهجه ؛ وذلك حين يستعمل مصطلح الإرداف للدلالة على الكناية . ولبت أبا هلال وقف عند هذا الحد في متابعتة لما ذهب إليه قدامة ، فأخذ منه مصطلح الإرداف ، ونقل عنه تعريفه ، وراح بعد ذلك يأتي بالشواهد المناسبة لذلك الفن ، فيحلتها ، ويندوق ما فيها من صور جميلة ، وكتابات بديعة ، تعبر عما في جوانب النفس من خواطر ومشاعر ، وما يوجد في الحياة من صور ، ولكنه فُتت هذا الباب ، وورَّعه إلى الإرداف والتوابع ، والمماثلة ، والكناية والتعريض ، وأخذ بعد ذلك يفرّد لكل فن من هذه الفنون فصلاً من كتابه ؛ الصناعتين ،

(١) الإيضاح للقرظبي : دار الكتب العلمية ٣٣٢ ، ٣٣٤ .

(٢) الكناية : أساليبها ومواقفها في الشعر الجاهلي ٦٧ .

(٣) الكناية : د . محمد جابر لياض ٣٧ .

يعرفه فيه ، ويُشبع ذلك التعريف بأمثلة من الشعر والنثر ، ملقياً الضوء على الكثير من هذه الأمثلة ، فيشرح ما يحتاج إلى شرح منها ، ويبين مواضع الشاهد في معظمها .

ولنتشرع في دراسة هذه المصطلحات المتعددة لفن واحد هو الكناية ؛ لنرى إلى أي حد وفق العسكري في معالجة هذا الموضوع .

الإرداف والتوابع :

ويبدأ أبو هلال الكلام عن الإرداف والتوابع بتعريف هذا المصطلح ، فيقول عنه : هو . أن يريد المتكلم الدلالة على معنى ، فبُتَرَك اللفظ الدال عليه ، الخاص به ، ويأتى بلفظ هو رُدْفُه ، وتابع له ، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أُراده (١) .

وواضح من تعريف أبي هلال هذا للإرداف أنه يكاد يكون نفس تعريف قدامة بن جعفر للإرداف ، فلم يتغير منه إلا بعض كلمات لا تؤثر في المراد من التعريف .

كما أن العسكري استخدم نفس المصطلح ، وهو الإرداف ، وعطف عليه لفظ ، التوابع ، الذي لم يزد شيئاً في معنى المصطلح ؛ لأنه مرادف له .

ويورد أبو هلال شواهد للإرداف والتوابع ، نرى من ضمنها شيئاً مما ذكره قدامة في استشهاده عند دراسته للإرداف .

ومن تلك الشواهد التي ذكرها أبو هلال وتعليقاته عليها :

قول الله تعالى : فيهن قاصرات الطرف (٢) .

وقصور الطرف في الأصل موضوعه العفاف على جهة التوابع والإرداف ؛ وذلك أن المرأة إذا عفت قصرت طرفها على زوجها ، فكان قصور الطرف رُدْفاً للعفاف ، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف .

ومن الإرداف : قول المرأة لمن سألته : أشكر إليك قلة الجزدان .

وذلك أن قلة جزدان البهت رُدْف لعدم خيره .

ويقولون : فلان عظيم الرماد .

يريدون أنه كثير الإطعام للأضياف ؛ لأن كثرة الإطعام يردف كثرة الطبخ .

وقول الآخر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم ذريته تصغر منها الأنامل

(١) انظر الصناعتين : د . فريحة ٢٨٥ .

(٢) الرحمن ٥٦ .

يعنى الموت ، فغير عنه باصفرار الأنامل ؛ لأنها تصفر من الميت ، فكان اصفرارها ردفاً (١) .

وواضح من كلام أبي هلال العسكري عن الإرداف أنه ، لم يخرج عما ذهب إليه قدامه قبله (٢) ؛ وذلك حيث اعتبر مصطلح الإرداف دالاً على معنى الكناية وأما شواهد الإرداف فقد جاءت وقد اختلطت فيها شواهد الكناية مع شواهد التعريض ؛ فقد ورد قول المرأة لمن سألته : أشكو إليك قلة الجرذان ، شاهداً على التعريض في كثير من كتب البلاغة .
وكان مما أدخله أبو هلال العسكري في معنى الكناية :

المماثلة :

فقد أفردوا بالكلام حيث قال : هي أن ، يريد المتكلم العبارة عن معنى ، فيأتى بلفظة تكون موضوعاً لمعنى آخر ، إلا أنه ينبغي إذا أوردته عن المعنى الذي أراده (٣) .

ويأخذ أبو هلال بعد ذلك في ذكر شواهد على المماثلة ، ولكنها تأتي في كثير من الأحوال خارجة عن معنى المماثلة إلى الكناية أو الإرداف ، أو إلى التشبيه ، أو إلى الاستعارة التمثيلية . فذكره قولهم : فلان نقي الثوب ، شاهداً على المماثلة لا يصح في عرف البلاغة ، إذ أين الممثل والممثل به في مثل هذا القول ؟ (٤) .

وهذا الشاهد أولى أن يمثل به للكناية عن العفاف ، وهي من نوع الكناية عن نسبة .

وهناك مثال آخر ذكره العسكري شاهداً على المماثلة وهو قوله تعالى : ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد فؤم أكتافها .. (٥) ، فمثل العمل ، ثم إحباطه بالنقض بعد الفعل (٦) .

وهذا شاهد في غير موضعه ، فلامعنى للمماثلة فيه ؛ إذ إنه ليس هناك عبارة يريد المتكلم أداء معناها ، فأتى بعبارة أخرى ذات معنى مخالف ، وأراد بها الدلالة عن المعنى المراد ، ولكن التشبيه في هذا الشاهد أوضح من أن يختلف فيه إثنان ؛ حيث شبه الله سبحانه وتعالى من بنقض العهد ، بامرأة حمقاء مُتَنَكِّتة ، ضعيفة العزم والرأي ، تغفل غزلها ، ثم تنفضه ، وتتركه مرة أخرى قطعاً منكوتة ومحلولة (٧) .

هذا بالإضافة إلى وضوح لركان التشبيه في هذا الشاهد ، مما يخرج عن معنى المماثلة تماماً .

ولم يكتف أبو هلال العسكري بالخلط بين المماثلة وبين الكناية والتشبيه ، في الشاهدين السابقين بل راح يخلط أيضاً بينها وبين الاستعارة التمثيلية .

ومن مظاهر هذا الخلط أنه ذكر شاهدين على المماثلة هما :

قوله سبحانه وتعالى : ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط (١) ، ويعلق على ذلك المثال بقوله : فمثل البخيل الممتنع من البذل بالمغلول ؛ لمعنى بجمعهما ، وهو أن البخيل لا يمد يده بالعطية ، فشبهه بالمغلول (٢) .

والأولى بهذا المثال أن يكون شاهداً على الاستعارة التمثيلية ، إذ إنه لا يمت إلى المماثلة التي تعنى عند أبي هلال العسكري الإرداف ، أو الكناية بصلة ؛ حيث إن الله سبحانه وتعالى قد شبه البخيل الممسك بصاحب اليد المغلولة إلى عنقه ، كما شبه المسرف بمن يمسط يده كل البسط ، ثم حذف المشبهين ، وذكر المشبهين بهما على سبيل الاستعارة التصريحية .

فأين معنى الإرداف أو الكناية في هذه الآية الكريمة ؟

وأما الشاهد الآخر فهو قول طرفة :

أبينى أفسى يُمنى يدك جفئتسى فأفرخ أم صيرتسى فى شمالكى

وعلق العسكري على ذلك بقوله : أي أبينى منزلتى عندك ، أو ضيعة هي أم رفيعة ، فذكر اليمين ، وجعلها بدلاً من الرفعة ، والشمال وجعلها عوضاً عن الضعة (٣) .

وليس الرأي على ما ذهب إليه أبو هلال ؛ وذلك لأن الشاعر صور حال تقريبه أو إبعاده من محبوبته بحال جعله في يدها اليمينى ، أو اليسرى ، ثم حذف المشبه ، وتكر المشبه به على سبيل الاستعارة ، التمثيلية ، والتي تبين المماثلة التي يراد بها الإرداف أو الكناية .

وفي هذا الخلط الذى رأيناه عند أبي هلال العسكري في شأن المماثلة ، وتداخلها في فنون بلاغية أخرى ، وعدم وضوح صورتها في ذهنه ، يقول الدكتور يدوى طبانة : ما مثل به أبو هلال للمماثلة يدخل بعضه في باب الكناية ، وبعضه في باب التشبيه ، وبعضه في باب التمثيل (٤) أو الاستعارة التمثيلية .

وهذا هو عين ما أوضحناه آنفاً .

(١) الإبراء ٢٩

(٢) الصناعتين ٣٩١

(٣) الصناعتين ٣٩٢

(٤) معجم البلاغة العربية ١٤٢

(١) الصناعتين ٣٨٥ - ٣٨٧

(٢) الكناية : د . محمد جابر فياض

(٣) الصناعتين ٣٨٩

(٤) الكناية : د . محمد جابر فياض ٤٠

(٥) النحل ٩٢

(٦) الصناعتين ٣٩١

(٧) في ظلال القرآن ص ٤ / ٢١٩١

ومن مظاهر الخلط في دراسة الكناية عند أبي هلال العسكري ، أنه بعد أن عقد فصلاً بعنوان الإرداف والتوابع ، وأدار الكلام فيه عن معنى الكناية ، وفصلاً آخر في المماثلة ، وجاء بعض شواهدا خاصاً بالكناية أيضاً ، إذا به يفاجئنا بعقد فصل خاص بعنوان :

الكناية والتعريض :

ويفهم من عنوان الفصل أن الكناية والتعريض عند أبي هلال بمعنى واحد ، والدليل على ذلك أنه عرفهما بتعريف واحد ، فقال : « وهو أن يكنى عن الشيء ، ويعرض به ، ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء » (١) .

وأخذ أبو هلال العسكري يجمع شواهد هذا الفصل بليلى ؛ فقد جاءت هذه الشواهد خليطاً ، جمع فيه بين مالا يصلح للكناية كالإلغاز وما أخطأ في اعتباره من شواهد الكناية ، وبين ما هو صالح للكناية ، والتي سبق ما يماثلها في فصل الإرداف والتوابع .

ومن الشواهد التي ذكرها أبو هلال للكناية والتعريض ، وهي غير صالحة لذلك هو قوله : « كما فعل العنبري إذ بعث إلى قومه بصرة شوك ، وصرة رمل ، وحنظلة » (٢) .

يريد : جاءكم بئر حنظلة في عدد كثير ككثرة الرمل والشوك .

وواضح أن هذا الشاهد لا يدخل ساحة البلاغة من أي باب من أبوابها ، ولا يوضع تحت أي فن من فنونها ، فهو لا يزيد على أن يكون لغزاً من الألغاز ، يُعنى به عن المراد .

وأما ما أخطأ فيه أبو هلال العسكري ، وجعله شاهداً على الكناية والتعريض وهو ليس كذلك فهو قوله : « وقوله تعالى ، وفرش مرفوعة » (٣) كناية عن النساء !! (٤) .

والآية الكريمة صريحة في لفظها ، واضحة في معناها ، وليس بينها وبين الكناية صلة ولا نسب ، حيث إن معناها : وفرش ، عالية وطينة ناعمة ، (٥) .

أو : فرش مرفوعة ، على الأسرة ، أو منضدة مرتفعة ، (٦) .

ولعل هذا من قاحش الخطأ عند أبي هلال العسكري .

وإذا أردنا أن نتساءل عن السبب الذي أوقع أبا هلال العسكري في هذا الخطأ البين .

فإننا نقول : إن نظرة أبي هلال السطحية إلى قوله تعالى : « وفرش مرفوعة . إنا أنشأناهن (نشأة . فجعلناهن أبقاراً » (١) .

هي التي جعلته يسرع بالحكم على أن قوله تعالى : « وفرش مرفوعة » كناية عن النساء ، وذلك لما جاء بعد الآية السابقة من قوله تعالى : « إنا أنشأناهن إنشاء . فجعلناهن أبقاراً » ، حيث جاء ذكر النساء في الآيتين التاليتين ، فظن أن الآية الكريمة الأولى كناية عن النساء .

ولم ينتبه أبو هلال إلى أن السياق في الآيات الكريمة قد انتقل ، من الفرش المرفوعة إلى ذكر من فيها من الأزواج ، (٢) .

ومما يؤيد ذلك ما قاله ابن كثير في قوله تعالى : « إنا أنشأناهن إنشاء » : « جرى الضمير على غير مذكور ، لكن لمائل السياق ، وهو ذكر الفرش على النساء اللاتي يُضاجعن فيها ، أكتفى بذلك عن ذكرهن ، وعاد الضمير عليهن » (٣) .

وبهذا يثبت خطأ ما ذهب إليه أبو هلال العسكري من أن قوله تعالى : « وفرش مرفوعة » كناية عن النساء .

وأما ما جاء في هذا الفصل من شواهد صالحة للكناية فمنها :

قوله : « وفي كتاب الله تعالى عز وجل : « أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء » (٤) .

فالغائط كناية عن الحاجة ، وملامسة النساء كناية عن الجماع ، (٥) .

والغريب أن أبا هلال العسكري بعثه لهذا الفصل الذي سماه « الكناية والتعريض » والذي ذكر تحته شواهد له ، جاء أكثرها صالحاً للكناية . نقول : إنه بعثه لهذا الفصل يكرر نفسه ، حيث كان قد سبق له عقد فصل باسم الإرداف والتوابع ، يدور معناه حول معنى الكناية .

فما الداعي للجوء إلى مثل هذا الخلط بين المصطلحات ؟

اللهم إلا إذا كانت هذه المصطلحات غير واضحة في ذهن العسكري ، وغير متميزة المعالم لديه .

والأغرب من هذا أن أبا هلال لم يبين لنا إن كان يقصد بالكناية والتعريض فناً واحداً ، أو يريد لهما أن يكونا فنين مختلفين !

(١) الواقعة ٣٤ . ٣٦

(٢) في ظلال القرآن ص ٦ / ٢٤٦٤

(٣) مختصر تفسير ابن كثير ج ٣ / ٤٣٣

(٤) النساء ٤٣

(٥) الصناعتين ٤٠٧

(١) الصناعتين ٤٠٧

(٢) الصناعتين ٤٠٧

(٣) الواقعة ٣٤

(٤) الصناعتين ٤٠٧

(٥) مختصر تفسير ابن كثير ج ٣ / ٤٣٣

(٦) كلمات القرآن ٣٥١

الحقيقة أن هذا الأمر لم يتضح عند هذا الرجل ، ففي الوقت الذي ذكر فيه شواهد هذا الفصل دون تمييز بين أبيها الذي يصلح لفن الكناية ، وأبيها الذي يصلح لفن التعريض ، فإننا نجد مفاجئاً بقوله : « ومن التعريض الجيد ما كتب به عمرو بن مسعدة إلى المأمون : أما بعد ، فقد استشفع بي فلان إلى أمير المؤمنين ليتطول عليه في إلحافه بنظرائه من المرزوقين فيما يرتزقون ، فأعلمته أن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفع بهم ، وفي ابتدائه بذلك تعدى طاعته . والسلام » (١) .

ومما يؤكد هذه الحقيقة ما قاله أحد الباحثين المعاصرين (٢) من أن أبا هلال العسكري ، تكلم عن الكناية تحت اسم « الكناية والتعريض » ، ولا ندري لماذا فرق في الشواهد بين الكناية والتعريض ، أكان يرى أن هناك فرقاً بينهما ، ففرق في الشواهد والتتمثيل ؟ فإن كان هذا مراده ، فيكون هو السابق في التفريق بين النوعين .

ولا إخاله رأى ذلك ، ولا علمه ، بدليل أنه عقد فصلاً آخر سماه « الإرداف والتوابع » ، وأتى بأمثلة عديدة مما ينطبق عليها الكناية .

وهذا مما يدل على عدم وضوح صورة الكناية أمامه ، وغموض التفرقة بين الإرداف والكناية والتعريض .

أما بخصوص أمثلة الكناية والتعريض في هذا الفصل الأخير ، فقد خلط أبو هلال العسكري بينها خلطاً كبيراً ، بحيث لا يستطيع القارئ لها أن يبين ما يعده العسكري كناية ، وما يراه تعريضاً !!

إلى هذا الحد وصل الخلط عند العسكري في الكناية وفيما نتناول من مصطلحات مشابهة . ويختتم أبو هلال كلامه عن الكناية بذكر بعض الشواهد المعيبة لها .

ومن تلك الشواهد قوله :

« وما عيب من هذا الباب ما أخبرنا به أبو أحمد ، قال أبو الحسن بن طباطبا الأصبهاني يصف غلاماً :

مُنْعَمُ الْجِسْمِ بِحِكْيِ الْمَاءِ رُقْنُهُ وَقَلْبُهُ قَسْوَةٌ بِحِكْيِ أَسَا أُرْسِ

أى : قلبه حجر ، أَرَادَ وَالِدُ أَوْسِ بْنِ حَجْرٍ ، فَلَمَّعَ التَّنَاوُلَ .

(١) المصدر السابق ٤٠٨

(٢) هو الدكتور عبد الفتاح لاشين في البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٥٤ ، ٢٥٥

تكتب إليه أبو مسلم ، قال : وأشد فيها أبو مسلم ، ولم ينسبها إلى نفسه :

أبا حسنٍ حاولتَ إيرادَ قافيةٍ مُضَلَّبةً المعنى فجانحك واهيةً
وقلتَ أبا أوسٍ تريدُ كنايةً عن الحجر القاسي فأوردتَ داهيةً
فإن جاز هذا فأكبرن غير صاعرٍ فمى بأبي القزيم الهمام معاوية
وإلا أقمتنا بيننا لك جُدَّه فتصبح معنونا بصفيين ثاتيةً

أراد : فأكبرن فمى بصخر ، وإلا أقمتنا بيننا لك حزبا ، وهو جد معاوية ، (١) .

ولامراء في صحة ما ذهب إليه أبو هلال من عيبه لهذه الكنايات التي ذكرت في الأبيات السابقة ، فقد جاءت باردة متكلفة ، لا تثير شيئا في النفس ، ولا تحركها .

ومنها أيضاً قول أبي هلال :

« ومن شتيع الكناية : قول بعض المتأخرين :

إني على شغفي بما في خُهرها لأعف عفا في سزا ويلاتها

وسمعت بعض الشيوخ يقول : الفجور أحسن من عفاف يُعْبَرُ عنه بهذا اللفظ ، (٢) .

ولا نستطيع أن نزيد شيئا على تعليق هذا الشيخ على ذلك البيت .

كما أننا لا نملك إلا أن نؤيد أبا هلال العسكري في رأيه تجاه هذه الكنايات المعيبة التي وردت في هذه الأبيات ، وما مثلها في التكلف ، والبعد عن العفاف .

وخلاصة ما سبق من دراستنا للكناية عند أبي هلال العسكري هو أنه ، لم يتضح عنده مفهوم مصطلح الكناية بصورة واضحة ، مما جعله يخلط في دراستها حيناً ، ويفرق بين أساليبه حيناً آخر ، (٣) .

وإذا كانت دراسة أبي هلال العسكري للكناية قد شابها الخلط ، وامتزج بها عدم الوضوح ، فإن :

أبا علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ ، ٤٦٣ هـ) :

قد جاءت دراسته لهذا الفن البلاغي متعددة الأنواع ، مختلفلة الأشكال ، حتى إن الدارس للكناية في كتاب العمدة لا يستطيع أن يخرج بتصور محدد لها ؛ وذلك لكثرة ما جمع من ضروب ، ولم من شعث تحت هذا الباب .

(١) الصناعتين : ٤٠٩

(٢) الصناعتين : ٤١٠

(٣) الكناية : أساليبها ومراقمها في الشعر الجاهلي ٢٩

وأول مظهر من مظاهر الخلط في دراسة الكناية عن ابن رشيق القيرواني ، أنه عقد باباً في عمته (١) بعنوان المجاز ، قال في صدره : « العرب كثيراً ما تستعمل المجاز ، وتعدده من مفاخر كلامها ؛ فإنه دليل الفصاحة ، ورأس البلاغة ، وبه بانَّت لغتها عن سائر اللغات . »

وبعد أن ذكر معنى المجاز بأنه « طريق القول وماخذه ، وهو مصدر جُزَّت مجازاً » (٢) والذي يظهر منه استعمال المجاز على جميع طرق التعبير ، وماخذ القول .

فإن ابن رشيق يحاول أن يحدد معنى خاصاً للمجاز عند العرب ، بدلاً من المعنى العام الذي ذكره آنفاً ، فيقول عنه : « إلا أنهم خصوا به باباً بعينه ؛ وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه ، أو كان منه بسبب . »

كما قال جرير بن عطية :

إذا سَفَطَ السماءَ بأرض فُومٍ رَعِيناه وإن كانوا غَضاباً
أراد المطر لقربه من السماء .. وقال : رعيناه ، والمطر لا يُرْعَى ، ولكن أراد التنبه الذي يكون عنه ، (٣) .

وقد جعل ابن رشيق التشبيه والكناية من فنون المجاز ، فقال عن الكناية : « وكذلك الكناية في مثل قوله عز وجل إخباراً عن عيسى ومريم عليهما السلام : « كانا يأكلان الطعام » (٤) ، كناية عما يكون عنه من حاجة الإنسان ، وقوله تعالى حكاية عن آدم وحواء صلى الله عليهما : « فلما تغشاهما » (٥) ، كناية عن الجماع » (٦) .

وإذا كان ابن رشيق قد عد الكناية نوعاً من أنواع المجاز ، فإن هناك من البلاغيين من لم بعدها منه ، وفرق بين الفئتين من عدة أوجه .
وسأيتي بيان ذلك في حينه إن شاء الله .

وأما مظهر الخلط الشديد ، والاضطراب الكبير في دراسة ابن رشيق القيرواني للكناية فإنه يكمن في أنه عقد في كتابه العدة باباً خاصاً لدراسة الكناية ، إلا أنه سماه « باب الإشارة » ، وضمنه العديد من أنواعها التي لا تأتلف معها ، ولا تشاكلها في معناها .

وقد بدأ ابن رشيق باب الإشارة - والذي جعلها إطاراً عاماً يحوى الكثير من أنواع الكناية -

ببيان فضلها ، وأثرها على التعبير الأدبي ، وذلك حيث يقول : « والإشارة من غرائب الشعر ومُلحة ، وبلاغة عجيبة تدل على بُعد المرعى ، وفرط المقدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز ، والحاظق الماهر » (١) .

والذي يتأمل كلام القيرواني عن الإشارة وقبمتها في عبارته السابقة يدرك أنه يجعلها خاصة بالشعر ؛ إذ يقول : « والإشارة من غرائب الشعر وملحة ، كما أنه يقصر الإتيان بها على الشعراء ؛ حيث يقول : « وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز » .

وليس هذا على الصحيح من القول ؛ وذلك لأن الإشارة - وهي عند ابن رشيق الكناية - يمكن أن تأتي في النثر ، كما تأتي في الشعر .

والدليل على ذلك أن ابن رشيق نفسه أتى بشواهد من القرآن الكريم على الإشارة .

وراج بعد ذلك يُعرَّف الإشارة ، فقال : « وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة ، واختصار ، وتلويح ، يُعرف مجعلاً ، ومعناه بعيد من ظاهر لفظه » (٢) .
ومن شواهد الإشارة التي ذكرها ابن رشيق :

قول الشاعر :

جَعَلْتُ يَدِي وشاحاً له وبعض الفوارس لا يَغْتَبِقُ
ولم يزد القيرواني وهو يعلق على هذا البيت على أن قال : « وهذا النوع من الشعر هو الوحي عندهم » (٣) .

فأين الدراسة ، وأين التحليل للشواهد ؟

وواضح أن الشاعر يريد أن يصف هذا الرجل بضخامة جسمه ، حتى إنه إذا أراد أن يعانقه ، لم يستطع أن يفعل ذلك إلا بكلتا يديه ، فأشار إلى ذلك دون أن يصرح بالمعنى المراد .

وقول إسحاق بن إبراهيم الموصلي :

جعلنا السيف بين الخدِّ منه وبين منزادٍ يُمسكه عبذاً (٤)
ثم علق ابن رشيق على البيت بقوله : « فأشار إلى هيئة الضربة إلى أصابعه بها ، دون ذكرها ، إشارة لطيفة ، نلت على كلفتها ، وإنما وصف أنهم ضربوا عنقه » (٥) .

(١) العدة حـ ١ / ٢٠٢

(٢) العدة حـ ١ / ٣٠٢

(٣) العدة حـ ١ / ٣٠٢

(٤) لفته : اللثة - ثمر الرأس المعجوز شحمة الأنف - والجذر : جانب اللحية .

(٥) العدة حـ ١ / ٣٠٣

(١) حـ ١ / ٢٦٥

(٢) العدة حـ ١ / ٢٦٦

(٣) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة

(٤) المائة ٧٥

(٥) الأعراف ١٨٩

(٦) العدة حـ ١ / ٢٦٨

ومن تلك الشواهد التي ذكرها القيرواتي للإشارة قوله : « وما جاء من الإشارة على معنى التشبيه قول الراجز يصف لبنا معدوقاً :

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

فإنما أشار إلى تشبيه لونه ؛ لأن الماء غلب عليه فصار كلون الذئب ، (١) .

ولو وقف ابن رشيق في كلامه عن الكناية عند الإشارة ، لكان مقبولاً منه ؛ وذلك لأن السكاكي ، كان قد عدَّ الإشارة نوعاً من أنواع الكناية في مفتاحه ، واستشهد لها بقول أبي تمام :
أبين فما يزرُّن موى كريم
وحسبك أن يزرُّن أبا سعيد
ورُعلق على ذلك البيت بقوله : « فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خائب . كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة مناسباً ، (٢) .

وإن كان قدامة بن جعفر قد أطلق من قبل مصطلح الإشارة على الإيجاز (٣) .

والأولى الوقوف بالمصطلح البلاغي الواحد عند فن واحد ، تحاشياً للبلبله والخلط بين فنون البلاغة .

إلا أننا وجدنا ابن رشيق قد أخذ يجمع بلبيل العديد من الفنون البلاغية المختلفة ، ويضعها كأنواع من الكناية تحت المصطلح العام الذي ارتضاه لذلك الباب البلاغي ، وهو الإشارة .

وهذه الأنواع هي : التفخيم ، والإيماء ، والتعريض ، والتلويع ، والكناية ، والتعميل ، والرمز ، واللمحة ، والتلغز ، واللحن ، والتعمية ، والحذف ، والتورية ، والتتبع .

وبأخذ ابن رشيق القيرواتي بعد ذلك في الكلام عن هذه الأنواع واحداً بعد الآخر ، فيقول عن :

التفخيم :

وأما التفخيم (٤) فقول الله تعالى : « القارعة ما القارعة » (٥) .

وقول كعب بن سعد الغنوي :

أخى ما أخى لا فاحشٌ عدُّ بينه
ولا زرعٌ عند اللقاة فيوب

(١) العمدة ج ١ / ٣٠٣

(٢) مفتاح العلوم ٤١١

(٣) نقد الشعر ١٥٤

(٤) العمدة ج ١ / ٣٠٣

(٥) القارعة ٢٠١

وأما :

الإيماء :

فقول الله عز وجل : « فغشيتهم من النيم ما غشيتهم » (١) ، فأوماً إليه ، وترك التفسير معه (٢) .

وقول كثير :

تجافيت على حين لالى حيلة
وخلفت ما خلفت بين الجوانح

فقوله : « وخلفت ما خلفت ، إيماء مليح ، (٣) .

وأرى أن كلا من التفخيم ، والإيماء ، يسير في وادٍ من البلاغة ، ذي دلالة خاصة تختلف عن دلالة الكناية .

فالتفخيم في آية « القارعة » وفي قول الغنوي : « أخى ما أخى ... » واضح للعيان ؛ حيث يدل القول الكريم على تهويل يوم القيامة ، وتفخيمه ، وتعظيم شأنه .

كما يدل قول الشاعر على تعظيم شأن أخيه ، وتفخيم أخلاقه ، وعظم مواقفه .

أما النوع الثاني ، والذي سماه ابن رشيق « الإيماء » ، فإن شاهده يدل كل واحد منهما على اندراج المعاني المتكاثرة تحت الألفاظ القليلة .

وواضح أن اسم الموصول « ما » ، في قوله تعالى : « .. ما غشيتهم » يدل على صنوف كثيرة ، وأنواع عديدة من العذاب الذي تعرض له فرعون وجنوده ، وقد أتاح التعبير « ما » للنفس أن تتخيل من هذه الصنوف ما تشاء .

وهذا التعبير أقرب إلى الإيجاز منه إلى الكناية .

وكذلك الحال في قول كثير : « وخلفت ما خلفت .. »

فأين التفخيم والإيماء من الكناية ؟

ويواصل ابن رشيق الكلام عن أنواع الإشارة ، فيورد :

التعريض :

إلا أنه لا يذكر تعريفاً له ، ويكتفى بتكر الشواهد فقط ، والتي ذكر منها (٤) :

(١) طه ٧٨

(٢) العمدة ج ١ / ٣٠٣

(٣) العمدة ج ١ / ٣٠٣

(٤) العمدة ج ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤

قول كعب بن زهير لرسول الله ﷺ :

في فتيحة من فزنيش قال فائلهم
بيطن مكة لما نلعموا زولوا
فعرض بعمر بن الخطاب ، وقيل : بأبي بكر رضي الله عنهما ، وقيل : برسول الله ﷺ
تعريض مدح .

ثم قال :

يمشون منى الجمال الزهر بعصمهم
ضرب إذا عرذ السوذ الثابيل^(١)
فقيل : إنه عرض في هذا البيت بالأنصار ، فغضبت الأنصار ، وقال المهاجرون : لم نمدحنا
إذ ذممتهم .

وإذا كان التعريض يقترب من الكناية بعض الشيء ، إلا أنه ليس هو الكناية ؛ وذلك لأن
التعريض هو الدلالة على المعنى من طريق المفهوم^(٢) ، وليس من الكلام المذكور .
وعد ابن رشيق من أنواع الإشارة كذلك :

التلويح :

ولم يحاول - كعادته في بقية الأنواع إلا النادر منها - لم يحاول أن يضع له تعريفاً ، أو يذكر
له معنى ، واكتفى بذكر الشواهد ، مع إلقاء القليل من الضوء على بعض منها .
ومن هذه الشواهد قوله : « ومن أجود ما وقع في هذا النوع :

قول النابغة يصف طول الليل :

نفاض حتى قلت ليس بمُنْقَضٍ
وليس الذي برعى النجوم بأبي
الذي برعى النجوم : يريد به الصبح ؛ أقامه مقام الراعي ، الذي يغدر فيذهب بالإبل
والماشية ، فيكون حينئذ تلويحه هذا عجيباً في الجودة^(٣) .

وقد عُدَّ التلويح من أنواع الكناية لدى البلاغيين المتأخرين ، كالكسائي الذي قال عنه : إنه
يقع إن كانت الكناية ذات مسافة بينها وبين المعنى عنه متباعدة ، كما في كثير الرماد .. لأن
التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد^(٤) .

(١) الزهر : البيض ، عرد : نكل وجبن ، الثابيل : القصار

(٢) البرهان في علوم القرآن ص ٢ / ٣١١

(٣) العمدة ح ١ / ٣٠٥

(٤) مفتاح العلوم ٤١٦

ويروي ابن رشيق أن من أنواع الإشارة :

الكناية والتمثيل :

ولم يورد لهذا النوع تعريفاً ، واكتفى بذكر شاهد واحد له ، وهو قول ابن مقبل . وكان جافيا
في الدين - يبكي أهل الجاهلية ، وهو مسلم :

ومالسى لا يبكى الذباز والمهبا
وجاء قفا الأحاب من كل جانب
وقد راذهارزاد عك وحميرا
فوقع في أعطاننا ثم طئرا
فكنى عما أحدثه الإسلام ، ومثل كما ترى^(١) .

والغريب الذي يلفت النظر في هذا الأمر أن ابن رشيق قد عقد باب الإشارة الذي أراد به
الكناية بمفهومها البلاغي ، ثم جعلها إطاراً عاماً يشتمل على أنواع كثيرة ، سبق الكلام عن شيء
منها ، ثم يأتي هنا ليتكلم عن الكناية والتمثيل كنوع من أنواع الإشارة التي هي الكناية ، كما قلنا !

فكيف تكون الكناية نوعاً من أنواع الكناية ؟

إنه لخلط من ابن رشيق عظيم .

ثم يزيد الفيرواني كلامه خلطاً وتخبطاً فيجعل الكناية والتمثيل شيئاً واحداً ، فيعدق لهما باباً
مستقلاً ، ولا يأتي تحته إلا بشاهد واحد ، يقول عنه : إنه كنى به .. ومثل . وإن كان هناك فرق
بين الكناية والتمثيل .

وقد سبق لابن رشيق أن جعل التعريض نوعاً من أنواع الإشارة ، كما جعل الكناية هنا نوعاً
آخر من الإشارة ، وهو بذلك يجعل الكناية والتعريض نوعين مختلفين ، وكل منهما أقرب إلى
الآخر من أن يكونا على هذه الدرجة من الاختلاف .

ومن أنواع الإشارة عند ابن رشيق كذلك :

الرمز :

والذي يقول عن أصله : إنه « الكلام الخفي الذي لا يكاد يفهم ، ثم استعمل حتى صار
الإشارة^(٢) .

ويورد الفيرواني شواهد على الرمز ، منها :

قول أحد القدماء يصف امرأة ، قُتل زوجها ، وسببت :

(١) العمدة ح ١ / ٣٠٥

(٢) العمدة ح ١ / ٣٠٦

عَفَّتْ لَهَا مِنْ زَوْجِهَا غَدَّ الْحَصَى مع الصَّنَجِ أَوْ مَعَ جُنْحِ كُلِّ أَصْبِيلٍ
يريد أنى لم أعطها غَفلاً ، ولا فُؤاداً (١) ، بزواجها إلا الهم الذي يدعوها إلى غَدِّ الْحَصَى (٢) .

ومن الشواهد كذلك قول ابن رشيق :

ومن مליح الرمز قول أبي نواس يصف كنوساً ممزوجة ، فيها صورٌ منقوشة :

فَرَارُهَا كَسْرَى وَفِي جَنَابِهَا مهأ تُثْرِبُهَا بِالسُّنَى الْفَوَارِسُ
فَللْخَسْرِ مَا زُرْتُ عَلَيْهِ جُنُوبُهَا وللماءِ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ الْفَلَانِسُ

يقول : إن حد الخمر من صور هذه الفوارس التي في الكنوس إلى التراقى والنحور ، وزيد الماء فيها مزاجاً ، فانتهى الشراب إلى فوق رءوسها .

وفائدته معرفة حدها صرفاً من معرفة حدها ممزوجة (٣) .

وقد غد السكاكى فيما بعد (ت ٦٢٦ هـ) الرمز نوعاً من أنواع الكتابة ، وقال عنه : ، وإن كانت (أى الكتابة) ذات مسافة قريبة ، مع نوع من الخفاء ، كتحور : عريض القفا ، وعريض الوسادة ، كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً ، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية (٤) .

وكذلك فعل الطيبى (ت ٧٤٣ هـ) حيث قال : ، وسمى رمزاً للطف الإشارة . وإنما يحسن كل الحسن بأن يجرى بين المتحابين .

قال البهاء زهير :

وللعيون رسالاتٌ مُزْدَدَةٌ تُدْرِى الْقُلُوبَ مَعَانِيهَا فَخُفِيهَا (٥)

ومن أنواع الإشارة كذلك عند ابن رشيق :

اللحمة :

ولم ينكر . كعادته في أغلب هذه الأنواع . تعريفاً لها ، واكتفى بالشواهد ، والتي تذكر منها قول أبي نواس يصف يوماً مطيراً :

رشعنه خُرَّةً مُخْدَرَةً ليس لها فى سمائها نُورٌ

(١) العتل : الثبة ، والفؤاد : اللسان

(٢) العمدة ح ١ / ٣٠٥

(٣) العمدة ح ١ / ٣٠٦

(٤) مفتاح العلوم ٤١١

(٥) التبيان فى علم المعانى والديع والبيان ٢٦١

فقوله : ، حرة ، بدل على ما أراد فى باقى البيت ؛ إذ كان من شأن الحرة الخفر والحياء ، ولذلك جعلها مخترة ، وشأن القيان والمملوكات التبذل والتبرج (١) .

وكذلك قول حسان :

أولادٌ جَفَنَةٌ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمَفْضَلِ

يريد أنهم ملوك نوو حاضرة ، ومستقرٌ عز ، ليسوا أصحاب رحلة وانتجاع (٢) .

وأرى أن اللحمة لا تختلف كثيراً عن الرمز .

وقد جعل ابن رشيق من أنواع الإشارة أيضاً :

اللغز :

ووصفه بأنه من ، أخفى الإشارات ، وأبعدها (٣) .

كما عرّفه بقوله : ، وهو أن يكون للكلام ظاهر عجب لا يمكن ، وباطن ممكن غير عجب (٤) .

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن رشيق للغز :

قول أبي المقبام :

وَعَلَامٍ رَأَيْتُهُ صَارَ كَلْبًا ثم من بعد ذلك صار غزالاً

فقول : ، صار ، إنما هو بمعنى ، عطف ، ، وما أشبهه (٥) ، من قول الله عز وجل : ، فَخَذُوا مِنْهُ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرُوهنَ إِلَيْكَ (٦) . أى : أمْلِهْنِ إِلَيْكَ ، أو قَرِهْنِ مِنْكَ .

ومستقبله ، يَصُور ، ، وقد قيل : ، بصير ، ، وهي لغة قليلة ، وليس ، صار ، التي هى عن أخوات ، كان ، ، مستقبلها ، بصير ، فقط ، ومعناها استقر بعد تحوّل (٧) .

ومن خلال تعريف ابن رشيق للغز ندرك أن الظاهر العجب للكلام فى البيت السابق ، والذي لا يمكن ، ولا يقع هو أن يتحول هذا الغلام إلى كلب ، ثم إلى غزال ، ولكن الباطن الممكن ، وغير العجب هو أن يُعْمَلَ هذا الغلام ، أو يقرب إليه كلباً ، ثم غزالاً .

(١) العمدة ح ١ / ٣٠٧

(٢) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة

(٣) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة

(٤) العمدة ح ١ / ٣٠٧

(٥) وذلك مثل : أمال ، وقرب

(٦) البقرة ٢٦٠

(٧) العمدة ح ١ / ٣٠٧

وتوجيه معنى البيت على هذا الأساس الذي يقصده الشاعر ، لا يجعل هذا النوع من أنواع الإشارة من ميدان الكتابة ، ولا من بابها ، حيث إن معنى الكتابة - كما سبق أن عرفناه - هو إخفاء المكتنى عنه وراء المكتنى به ، مع جواز إرادة معنى المكتنى به الأصلي .

وعلى هذا فإن فهم معنى البيت السابق لا يقوم على هذا الأساس الكفائي ، الذي يعتمد على إخفاء المعنى المراد وراء اللفظ المذكور ، وإنما يتم فهم البيت على أساس من التلاعب ببعض كلماته ، وتوجيهها إلى المعنى الذي يؤدي إلى إظهار المراد الذي غالباً ما يلفه الغموض ، ويسيطر عليه الإبهام ، ويحتاج من أجل إدراكه إلى (عمال الفكر ، وبذل الجهد للتعرف على دلالات الكلمات ، ومعانيها الخفية .

وغالباً ما يصعب على الكثير من الناس الوصول إلى المراد من هذه الألفاظ ، والوقوف على حقيقة تلك الأحاجي ؛ وذلك بسبب ذلك الغموض الذي يحيط بالمراد منها .

ومما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه أن ابن حجة الحموي سمي هذه الألفاظ ، المحاجة والتعمية ، (١) .

ونذكر لها بعض الشواهد ، ومنها قول ابن حراز (٢) في خيمة :

ومضروبة من غير نذب أثث به إذا ما قذى الله الأنعام أطلت
وقوله أيضاً في اسم عثمان :

خزوفه مفردة خمسة إذا مضى خزف تبقى ثمان
فإن هذا الكلام الغامض المعنى من البلاغة الواضحة ، التي تأخذ بالألباب ، وتؤثر في النفس تأثير السحر ، وتأتي إليها بالتمتع والجمال .

إن هذه الألفاظ والأحاجي أولى أن تراض بها الأذهان (٣) ، وتلقى في حفلات السحر ، وليس في محافل الكلام البليغ ، والشعر الرصين .

وقد تنبه ابن رشيق إلى التعمية التي هي لب اللغز وأصله ، فقال في آخر كلامه عن اللغز :
« اشتقاق اللغز من لغز البربوع (٤) ولغز ، إذا حفر لنفسه مستقيماً ، ثم أخذ يمنة ويسرة ؛ يوزى بذلك ، ويعنى على طلبه » (٥) .

ومن الإشارات عند ابن رشيق كذلك :

اللحن :

وتعريفه بقوله : « وهو كلام يعرفه المخاطب بقحوه ، وإن كان على غير وجهه » (١) ومعنى هذا الكلام أن اللحن هو الكلام الذي يفهمه السامع بالتأمل فيه من وراء لفظه ، ودون دلالة الكلمات عليه .

وبناء على هذا المفهوم للحن ، فإنه يقترب كثيراً من التعريض ، الذي سبق أن جعله ابن رشيق نوعاً من أنواع الإشارة ، وفي ذلك ما فيه من تكرار لهذه الأنواع ، مما يدل على اضطراب في معنى الإشارة ، وخلط في أنواعها لدى ابن رشيق .

ومن مظاهر هذا الخلط كذلك عند ابن رشيق بالنسبة لهذا الفن قوله عنه : « ويسميه الناس في وقتنا هذا المحاجاة ؛ لإلالة الججا عليه » (٢) .

وتلك نحو قول الشاعر بحذر قومه :

خلو على النافقة الحمراء أزلتكم والبازل الأصبه المعقول فاصطنعوا
إن الذناب قد اخضرت برائتها والناس كلهم بكر إذا شعروا

أراد بالنافقة الحمراء الدهناء (٣) ، وبالجمال الأصبه الصنمان (٤) ، وبالذناب الأعداء .

يقول : قد اخضرت أقدامهم من المشي في الكلا والخصب ، والناس كلهم إذا شعروا طلبوا الفزوة ، فصاروا عدوا لكم ، كما أن بكر بن وائل عدوكم (٥) .

ولعل سبب هذا الخلط عند ابن رشيق هو إطلاق اسم « المحاجاة » على اللحن - والذي نسبه إلى الناس - لأن هذا الاسم يقرب اللحن كثيراً من اللغز ، وهو تكرار كذلك لأنواع الإشارة .

والبيتان اللذان ذكرهما ابن رشيق هما من أبيات الألفاظ .

وأرى أن اللحن أقرب إلى التعريض منه إلى اللغز ، بل هو التعريض بعينه .

والذي يؤكد صحة ما ذهبنا إليه هو أن ابن وهب يرى هذا الرأي ، ويقول عن اللحن : « وأما اللحن فهو التعريض بالشئ من غير تصريح ، أو الكتابة عنه بغيره » (٦) .

(١) العمدة ج ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة

(٣) الدهناء : القلاة ، وهي الصحراء

(٤) الصنمان : أرض صلبة ذات حجارة إلى جنب رمل

(٥) العمدة ج ١ / ٣٠٨

(٦) البرهان في وجوه البيان ١٠٩

(١) خزانة الأديب ج ٢ / ٣٤٢

(٢) في شرح الكافية البيعية ٢١٢ أنه محي الدين حرز

(٣) جوهر الكنز ١٠٦

(٤) البربوع : توبة نحو القارة ، لكن فيه أطول منها ، ورجلاه أطول من يديه .

(٥) العمدة ج ١ / ٣٠٧

ويرى ابن وهب أن العرب تستعمل اللحن أو التعريض في أغراض ستة ، منها التعريض للتخفيف ، وهو أن يكون لك إلى رجل حاجة ، فتجنيه مُسَلِّماً ، لا تذكر حاجتك ، فيكون ذلك اقتضاء له ، وتعريضاً بمرادك منه .

وفي ذلك يقول الشاعر (١) :

أُرْوِحُ لِفَتْلَيْهِمْ عَيْنِيكَ وَأَعْتَدِي وَخَيْبَتِكَ بِالتَّمْلِيمِ مَنَى تَقَاضِيَا
وجعل ابن رشيقي من الإشارة :

التعمية :

ولكنه لم يضع لها تعريفاً ، ولم يذكر لها معنى .

ولم يأت ابن رشيقي بجديد حين عد التعمية نوعاً من أنواع الإشارة ، التي يقصد بها الكتابة . كما عرفنا أننا . وذلك لأنه سبق أن تكلم عن اللحن كفرد من عائلة الإشارة ، أو واحد من أنواعها ، وهو لا يختلف عن التعمية في شيء ، ولذلك فلن ابن رشيقي لم يجد شيئاً يقوله عن التعمية سوى اسمها ، وشطر من بيت كشاهد لها .

ومما يعضد رأينا في عد التعمية من الألفاظ ما قاله ابن حجة العموي عن الألفاظ (٢) : هذا النوع ، أعني الألفاظ ، يسمى المحاجاة ، والتعمية ، وهي أعم أعماله ، وهو أن يأتي المتكلم بعدة ألفاظ مشتركة ، من غير ذكر الموصوف ، ويأتي بمبارات يدل ظاهرها على غيره ، وباطنها عليه .

فمن ذلك قول أبي العلاء في إبرة :

سعدت ذات منم في فنجسى ففابرت
كسبت فنبصرأ ثوب الجمال وثبعأ
وكتمزى وعادت وهي عارية الجسم

وكذلك ما قاله صلي الدين الحلبي عن الإلفاظ : « ويسمى أيضاً التعمية » (٣) وواضح أن هذا خلط آخر من ابن رشيقي الفيرواني في أنواع الإشارة .
ومن الإشارات عند ابن رشيقي :

المصحوبة :

ويراد بها مصاحبة الإشارة باليد أو الرأي أو العين أو العضا ، أو غير ذلك للكلام ، للدلالة على المراد .

ويذكر ابن رشيقي أن الإشارة المصحوبة غيب عند الكثير من الناس ، حيث يقول : « وهي عند أكثرهم معيبة ، كأنها حشو وإستعانة على الكلام » (١) .

والمتكلم - لدى أصحاب هذا الرأي - لا يستعين بالإشارة ، أو يلجأ إليها إلا إذا عجز عن الإبانة عما يريد ، والإقصاص عما يقصد .

إلا أن ابن رشيقي يرى أن الإشارة المصحون قد تكون للبيان والتتقيف ، كما قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص : « وكيف بك إذا بقيت في ختالة من الناس ، قد مرجحت عهودهم » (٢) وأمانتهم ، وأختللتوا فكانوا هكذا ، وشبهك بين أصابع يديه ، ولا أحد أفصح من رسول الله ﷺ ، ولا أبعد كلاماً منه من الحشو والتكلف » (٣) .

ويروي ابن رشيقي رأياً من قال بأن الإشارة أبلغ من الصوت ، فيقول : « وقالوا : مبلغ الإشارة أبلغ من مبلغ الصوت ، فهذا باب تتقدم الإشارة فيه الصوت ، وقيل : حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان » (٤) .

ويذكر ابن رشيقي شاهداً على الإشارة المصحوبة وهو : « ولما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد قام رجل من ذى الكلاع ، فقال : هذا أمير المؤمنين ، وأشار بيده إلى معاوية ، فإن مات فهذا ، وأشار إلى يزيد ، فمن أبى فهذا ، وأشار إلى السيف ، ثم قال (٥) :

معاوية الخليفة لائم يري
فمن غلب الشقاء عليه جهلاً
فإن يهلك فضائمتنا يزيد
تحكم في مفارقه الحبيد

وواضح أن الإشارة المصحوبة لا تعتمد على الكلمات فقط للإبانة عن المعنى المراد التعبير عنه ، ولكنها تحتاج فوق ذلك إلى الإشارة إلى شيء حسي يزيد ما يرين على الكلمات المستعملة في هذا المجال من غموض .

وبذلك تكون الألفاظ غير تامة الدلالة ، ومحتاجة إلى مايساعدها على الإبانة والوضوح .

(١) العمدة ج ١ / ٣٠٩

(٢) مرجع عهودهم ، سبخت ، وقل الوفاء بها

(٣) العمدة ج ١ / ٣٠٩

(٤) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة

(٥) العمدة ج ١ / ٣١٠

(١) البرهان في وجوه البيان ١١٠

(٢) خزنة الأئب وغبية الأرب ج ٢ / ٣٤٢

(٣) التعمية : التعمية ، وهذا القائل المعروف وبثقت فيهما

(٤) شرح الكافية البيهية ٢١٢

فكثى بالشجر عن الناس ، وهم يقولون في الكلام المنثور : جاء فلان بالشوك والشجر ، إذا جاء بجيش عظيم (١) .

وقول حميد بن ثور الهلالي :

أبى الله إلا أن منزحة مالك على كل أفنان العضاه نرؤق (٢)
فياطيب ربها ويبرز ظلها إذا حان من شمس النهار شروق
قهل أنا إن علكت نفسي بمنزحة من المزح مسدود على طريق (٣)

وكذلك ما قاله ابن رشيق : « وعلى هذا المتعارف في الكناية جاء قول الله عز وجل في إخباره عن خصم داود عليه السلام : « إن هذا أجهى له شمع وتمسعون نعجة ولئى نعجة واجدة » (٤) ، كناية بالنعجة عن المرأة .

وقال امرؤ القيس :

وبيضه جذر لا يران خباؤها نمتعت من لهر بها مخز مجل
كناية بالبيضة عن المرأة (٥) .

ومن مراجعة الشواهد التي ذكرها ابن رشيق للتورية ، نجد أنها جميعها من الكنايات التي كانت معروفة لدى الشعراء العرب ، والتي كانت مبنوثة في أشعارهم ، كالشجر ، والشوك ، والسرحة ، والنعجة ، والبيضة ، وما شاكلها .

فما الذي جعل ابن رشيق يخلط بين التورية وبين الكناية ؟

لعل السبب في ذلك هو ، المفهوم اللغوي لكل من المصطلحين : إذ أن معنى التورية اللغوي هو السر والخباء ، وهو لا يختلف عن معنى الكناية اللغوي (٦) .

وبواصل ابن رشيق القيرواني خلطه في الكلام عن الإشارة التي عنى بها الكناية ، فيجعل من أنواعها :

التتبيع :

والذي ينكر عنه أن قوماً يسمونه التجاوز .

والذي يُعرفه بقوله : هو ، أن يريد الشاعر نكر الشيء ، فيتجاوز ، وينكر ما يتبعه في الصفة ، وينوب عنه في الدلالة عليه .

وإذا تأملنا هذا التعريف للتبيع ، فإننا نجد أنه يكاد يكون هو نفس تعريف قدامة للإرداف ، وبناء على ذلك فقد أخذ ابن رشيق شيئاً من الشواهد التي أوردها قدامة للإرداف ، بل لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إنه أخذ أغلبها .

وبهذا يبين أن ما يريد ابن رشيق بالتبيع هو الكناية بمعنىها ، كما رأيناها آنفاً عند صاحب نقد الشعر .

ومما يؤكد ذلك الأمثلة التي ضربها لهذا النوع ، حيث يقول في عمدته (١) :

« وأول من أشار إلى ذلك امرؤ القيس بصف امرأة :

ويضحى فتيث المسك فوق فرائبها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضيل (٢)

فقوله : « يضحى فتيث المسك » تتبوع ، وقوله : « نؤوم الضحى » تتبوع ثان ، وقوله : « لم تنتطق عن تفضيل » تتبوع ثالث .

وإنما أراد أن يصفها بالترفه والنعمة ، وقلة الاهتمام في الخدمة ، وأنها شريفة مكيفة المؤونة ، فجاء بما يتبع الصفة ، ويدل عليها أفضل دلالة .

ومن هذه الأمثلة كذلك :

قول عمر بن أبي ربيعة (٣) :

بعيدة مهوى القُرط (٤) لسوقل أبوها وأما غيد شمس وهاشم

وقول الأحنف (٥) :

أبيلة مجرى النعم أما وشاؤها فجار وأما الججل منها فما تجرى (٥)

وفيه التتبيع في ثلاثة مواضع ، وهي صفة الخد بالسهولة ، وصفة الخصر بالرقه ، والساق بالخلط .

(١) ح ٣١٣ / ١

(٢) لم تنتطق عن تفضيل : أى لا تشد وسطها بنطاق بعد تسها لوب العمل .

(٣) العمدة ح ٣١٤ / ١

(٤) المصدر السابق ح ٣١٥ / ١

(٥) الججل : الخلل

(١) العمدة ح ٣١١ / ١

(٢) العضاه : كل شجر له شوك صغر أو كبير . الواحدة : عضاهة .

(٣) العمدة ح ٣١١ / ١ ، ٣١٢

(٤) ح ٢٣

(٥) العمدة ح ٣١٢ / ١

(٦) الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي ٢٠

وقول بعض الشعراء^(١) :

فمايك فئ من غيب فئسي
جبل الكلب نهزول الفصيل^(٢)

وأشار فيه إلى كثرة جُيُبان الضيوف ، حتى إن الكلب مما أنس جُيُبان أن يَبْهج فضلاً عما سوى ذلك ، وهُزِلَ فصيلة دال على أن الألبان مهنولة للضيغان ، فقل ما بقي له منها .

ويقول ابن رشيق :

ومن أحسن ما وقع في هذا الباب من التثني قول حسان بن ثابت :

أولاد جُفنة خول قُبر أبيهم
قُبر ابن مارية الكريمة المُفْضِل

فقوله : « حول قُبر أبيهم » تثني ملحق ، أشار به إلى أنهم ملوك مقيمون لا يخافون فينتقلون من مكان إلى مكان ، وأنهم في مستقر عز ، وأرض خصب لا تجذب ، أراد الشام ، وأن ذلك دأبهم من القدم ، فهم حول قُبر أبيهم ،^(٣) .

وبالنظر إلى هذه الشواهد ، فإننا نجد أنها كلها شواهد تصلح للكتابة ، بل هي شواهد الكتابة عند دارسيها .

وقد جاء الخلط لهذا النوع من أن ابن رشيق عد التثني - الذي ظهر لنا أنه هو الكتابة - من أنواع الإشارة ، والتي هي الكتابة كذلك .

ولعل السر في هذا الخلط قد جاء من أن ابن رشيق قد نظر إلى التثني على أنه المعنى الذي يستتر وراء الألفاظ المعبر بها عن هذا المعنى ، وهي نفس النظرة إلى الكتابة .

وبعد عرض كل هذه الأنواع التي ذكرها ابن رشيق القيرواني للإشارة ، التي يعنى بها الكتابة ، نستطيع أن ندرك أنه أكثر من ذكر هذه الأنواع ، إكثاراً أدى إلى الخلط بينها ، والتداخل بين بعضها والبعض الآخر .

هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن يُعرَف ببعض هذه الأنواع ، وإنما كان يكتفى أحياناً بذكر بعض الأمثلة والشواهد فقط ، دون إضاءة عليها ، أو تحليل ، أو تدقيق لها .

ولعلنا نستطيع أن نرجع هذه الكثرة ، وذلك الخلط والتداخل إلى أن ابن رشيق القيرواني كان جَماعاً للآراء ، وناقلاً للفنون والأبواب البلاغية عن الآخرين .

وإذا وصلنا إلى :

ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) :

فإننا نجد أن دراسته للكتابة بدأت تنق وتتحدد ، وأن مواطن الجمال في الشواهد أخذت تظهر ، ويُنْبَه إليها القراء ؛ حتى تؤثّر ثمارها ، وتصبح ذات أثر في النفوس .

وقد عالج ابن سنان باب الكتابة في موضعين من كتابه « سر الفصاحة » ففي الموضع الأول تناول دراستها باسمها المعروف ، وهو « الكتابة » ، وذلك حين كان يتكلم عن وضع الألفاظ موضعها .

والخفاجي بذلك يرى أن لفظ الكتابة ينبغي أن يوضع في المكان المناسب ، والمحل الملائم ؛ وذلك حتى يقع التناسق بين الكلمات وبين المعاني التي تعبر عنها .

وفي هذا المجال يقول ابن سنان : « ومن هذا الجنس : حسن الكتابة عما يجب أن يكتفى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ؛ وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة . »

وإنما قلنا : الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ؛ لأن مواضع الهزل والمجون ، وإيراد النوادر يليق بها ذلك ، ولا تكون الكتابة فيها مرضية ؛ فإن لكل مقام مقالاً ، ولكل غرض قناً وأسلوباً ،^(١) .

والقارىء لكلام ابن سنان يدرك أنه يرى أن الكتابة الحمسة هي التي يكتفى بها عن شيء ، لا يحسن ذكر اللفظ الصريح الذي يعبر عن ذلك الشيء ، وذلك - لا شك - أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة ، والعدول عنه يؤدي إلى فقدان الأسلوب معنى البلاغة والفصاحة ،^(٢) .

وكذلك يستطيع القارىء أن يدرك أن هناك مواضع للتصريح ، لا تصلح فيها الكتابة ، وأخرى يصلح فيها التعبير الكتابي ، ولا يناسبها التعبير الصريح المباشر .

فمن مواضع التصريح الهزل والمجون وإيراد النوادر ، والتي لا يليق اللجوء في التعبير عنها إلى الكتابة ؛ إذ إن لكل مقام مقالاً ، ولكل غرض قناً وأسلوباً .

ويشرع ابن سنان بعد ذلك في ذكر الشواهد ، ومنها قوله :

ومما يستحسن من الكتابات : قول امرئ القيس :

لصبرنا إلى الحُسنَى وزقُّ كلامنا
ورُضتْ فذلّتْ صغيبةً أي إذلال

(١) سر الفصاحة ١٦٣

(٢) الكتابة : أساليبها ومواقفها ٣٢

(١) العمدة ج ١ / ٣١٨

(٢) الفصل : رك الناقية أو البقرة بعد نظامه وفصله عن له .

(٣) العمدة ج ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠

لأنه كنى عن المباشرة بأحسن ما يكون من العبارة (١) .

وقول المتنبي :

تُدعى ما أذعيت من السم الشؤ في إليها والشؤ خيث الخسول

لأنه كنى عن كذبها فيما أذعته من شوقها بأحسن كناية (٢) .

إلا أن هناك من لا يوافق على إدخال قول المتنبي هذا ضمن الكنايات ، ويرى أنه أقرب إلى التعريض ، وذلك حيث يقول : ، والذي أراه أن البيت إنما هو تعريض أكثر منه كناية ، فالتشكيك في صحة دعواها أخذ من عرض البيت ، وليس من لفظ ، أو عبارة بعينها . وعبارة ، والشؤ حيث التحول ، ليست كناية بذاتها عن الكذب (٣) .

ومن الكنايات الثورية الحسنة التي ذكرها ابن سنان الخفاجي قوله :

وروى عن أبي الحسين جعفر بن محمد بن ثوبة : أنه لما أجاب أبا الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإنفاذ ابنه التي زوجها منه ، قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعه فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها ، وحياطة لها . وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله ابن سليمان بن وهب : والله إن سميتي إياها بالوديعه نصف البلاغة .

واستحسن هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها .

وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز ، اتباعاً لقول الله تعالى : **وَمَنْ يُؤَلِّمْهُ يَوْمَنْذُ دُبُرِهِ إِلا بِمُخْرَفٍ لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلى فِتْنَةٍ** (٤) .

ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنة (٥) .

ولم نقف شواهد ابن سنان للكناية عند الحسنة منها ، بل تجاوزت ذلك النوع إلى ما هو منه بالضد والعكس ، حيث يقول :

وأضداد هذا من فُبح العبارات : قول المتنبي :

إنى على شغفى بما فى خمرها لأجف عفا فى سزاويلاتها

لأنك إذا تأملت هذا البيت وجدته يجرى من بيت امرئ القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ

القيس عبر عما يجب أن يكفى عنه من المباشرة ، فكنى بأحسن كناية ، وهذا عبر عما لا يجب أن يكفى عنه ، فأنى باللفاظ يجب أن يكفى عنها (٦) .

وإذا تأملنا قول ابن سنان هذا فى موازنته بين كناية امرئ القيس عن المباشرة ، وعدها من الكنايات الحسنة ؛ لأنه عبر بها عما يجب أن يكفى عنه وبين قول المتنبي : ، عما فى سراويلاتها ، ، والذي رأى أنه عبر به عما لا يجب أن يكفى عنه . الذى يتأمل هذه الموازنة يجد أن ابن سنان قد جأته الصواب فى هذا الكلام ؛ وذلك لأنه رأى أن كناية المتنبي جاءت فيما لا يجب أن يكفى عنه .

وإذا لم تستعمل الكناية فيما استعملها فيه المتنبي ، وهو يريد الكلام عن السوء ، فتخرج من ذكرها بلفظها الصريح ، واستهجن اللجوء إلى اسمها المباشر ، ففهم إذن يمكن أن تستعمل الكناية ؟

وإذا أردنا أن نعرف سبب القبح فى هذا التعبير الذى عابه الكثير من علماء البلاغة ، فإننا نقول : إنه ليس كامناً فى أنه عبر به عما لا يجب أن يكفى عنه . كما قال ابن سنان . وإنما سبب ذلك القبح هو تلك العبارة المستهجنة التى استعملها المتنبي فى الدلالة على مراده ، والتى تحتاج إلى نفسها لكناية عنها ؛ وذلك لقبحها ، ومجافاتها للذوق السليم .

وهنا يحق لى أن أسأل : ماذا يريد ابن سنان بقوله عن المتنبي : إنه عبر بتركيبه هذا ، عما فى سراويلاتها ، عما لا يجب أن يكفى عنه ؟

هل كان يريد أن يذكر المتنبي اسم السوء صريحاً ، ولفظها المباشر ؟

ولاشك أن كلام ابن سنان يفهم منه هذا المعنى ، ولا يريد به وجوب اللجوء إلى الكناية فى المواضع التى يفحش ذكرها .

وبذلك تسقط تلك الملاحظة التى أدركها بعض الباحثين فى قوله : ، والذي نلاحظه عند ابن سنان أنه أوجب الكناية فى المواضع التى يفحش ذكرها ، الأمر الذى جعله يعتبر استعمالها فى مواضع أخرى خروجاً بها عن حسنها ؛ لأنه كناية فيما لا كناية فيه (٧) .

ومما يؤكد سقوط هذه الملاحظة أن ابن سنان نفسه قد استعمل الكناية فى أغراض أخرى لا يفحش ذكرها ، وهو بذلك لم يوجب استعمالها فيما يفحش ذكره ، ويفحش التصريح به فقط .

ومن تلك الكنايات التى ذكرها ابن سنان دون قبح فى ذكرها : تكتيته لبنت خمارويه بالوديعه وكنايته عن الهزيمة بالتحيز ، وكنايته عن الكذب فى بيت التبنى .

(١) سر الفصاحة ١٦٥ ، ١٦٦ مع تصرف يسير .
(٢) لكناية : أساليبها ومواقفها ٣٣ .

(١) سر الفصاحة ١٦٣

(٢) المصدر السابق ١٦٥

(٣) الكناية : د . محمد جابر قياض ٥١

(٤) الأنفال ١٦

(٥) سر الفصاحة ١٦٤

وليس هناك من فحش أو فيح في ذكر واحدة من هذه الكتابات .

وإنما جاء الفحش في قول المتنبي : « عما في سراويلاتها » من العبارة نفسها ، ولم يجيء من المكتنى عنه .

وبذلك يبين لنا أن ابن سنان لم يحصر الكناية فيما يستقبح ذكره فقط ، وذلك لأن أسلوب الكناية أكبر من ذلك وأرحب ، فهو لون من ألوان الأساليب يخرج به الشاعر إلى معان في اللغة ، يتجاوز فيها الأساليب التي نخدمه في غرضه ، مع مراعاة العلاقات والروابط بين المعنى المقصود والمعنى المذكور (١) .

ولم يكن ابن سنان الخفاجي يقف أمام الكتابات التي يوردها مكتوف اليدين ، بل كان يبدى رأيه فيها ، فإذا لم يوافق على إحدى الكتابات ، فإنه كان يعلن ذلك ، ويوجه الشاهد الوجهة التي يراها مناسبة حسب ما يرى فيه .

ومن ذلك قوله : « وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى : « كانا يأكلان الطعام » (٢) كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال ، بل معنى الكلام على ظاهره ؛ لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود مُحْيَاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً » (٣) .

وأرى - والله أعلم بمراده - أن كلام ابن سنان قد شابه بعض النقص ، وذلك لأن قوله تعالى : « كانا يأكلان الطعام » يمكن أن يكفى به عن الحدث ، كما يمكن أن يراد به ظاهر معناه .

وهذا التوجيه للآية الكريمة هو ما ذكره ابن كثير ، حيث قال : وقوله تعالى : « كانا يأكلان الطعام » ، أي : يحتاجان إلى التغذية به ، وإلى خروجه منهما ؛ فهما عبدان كسائر الناس ، وليسا بالهين (٤) .

وكذلك قال سيد قطب ، وهو يلقي الضوء على هذا القول الكريم : « وأكل الطعام مسألة واقعية في حياة المسيح عليه السلام ، وأمه الصديقة . وهي خصيصة من خصائص الأحياء الحادثين ، ودليل على بشرية المسيح وأمه ، أو على ناسوته بتعبيرهم اللاهوتي ، فأكل الطعام تلبية لحاجة جسدية لإمراء فيها ، ولا يكون إلها من يحتاج إلى الطعام ليعيش . فإله حتى بذاته ، قائم بذاته ، باق بذاته ، لا يحتاج ، ولا يدخل إلى ذاته . سبحانه - أو يخرج منها شيء حادث كالطعام » (٥) .

ولعل في بقاء الكناية في القول الكريم ما يكون أشد وأنكى على نفوس من يعتقدون بالوهية عيسى عليه السلام ، وأمه الصديقة .

ومما يؤكد ذلك ما نقله الألوسي من أن القول الكريم ، كناية عن قضاء الحاجة ؛ لأن من أكل الطعام احتاج إلى النقص . وهذا أمرٌ مذاقاً في أفواه مدعى أوهيتهما ؛ لما في ذلك - مع الدلالة على الاحتياج المنافي للوهية - من الإشاعة ما لا يخفى (١) .

ومن اللافت للنظر أن ابن سنان الخفاجي قد تكلم في هذا الموضوع من كتابه « سر الفصاحة » عن الكناية فقط دون أن يشير إلى التعريض ، لا بتعريف ولا بشواهد ، بل إنه لم يذكره ، ولعله فعل ذلك « استغناء » بأحدهما عن الآخر (٢) .

وإن كنت أرى أن لكل من الكناية والتعريض طعمه الخاص ، ومذاقه المستقل ، وبذا لا يغنى أحدهما عن الآخر .

وأما الموضوع الثاني الذي عالج فيه ابن سنان الخفاجي الكناية ، فهو دراسته لها تحت مصطلح الإرداف والتتبع ، والذي عده من نعوت البلاغة والفصاحة .

وقد بدأ كلامه عن الإرداف والتتبع بقوله : « ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة ، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبع ؛ لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردْف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه .

والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى .

ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقَرْطِ إِذَا تَسَوَّفَتْ أَيُّهَا وَإِذَا عَجِبْتُ شَمْسٍ وَهَشَامٍ (٣)

ثم أخذ ابن سنان يحلل هذا البيت ، ويعلق عليه ، فقال : « فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال : « طويلة العنق » ، فعدل عن ذلك ، وأتى بلفظ يدل عليه ، وليس هو الموضوع له ، فقال : « بعيدة مهوى القَرط » ، فدل ببعْد مهوى قَرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله : « طويلة العنق » ؛ لأن بَعْد مهوى القَرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه ، « طويلة العنق » ؛ لأن كل بعيدة

(١) صغوة البيان لمعاني القرآن ج ١ / ٢٠٢

(٢) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٥٦

(٣) سر الفصاحة ٢٢٩ ، ٢٣٠

(١) الكناية : أساليبها ومواقعها ٢٢

(٢) للمادة ٧٥

(٣) سر الفصاحة ١٦٦

(٤) مختصر تفسير ابن كثير ج ١ / ٥٣٧

(٥) في ظلال القرآن ج ٢ / ٩٤٥

مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، إذا كان الطول فى عنقها يسيراً .

وهذا موضع يجب فهمه (١) .

وواضح من كلام ابن سنان فى تعريف الإرداف أنه متأثر كل التأثر بتعريف قدامة بن جعفر الذى سبق ذكره فى هذا البحث .

ويظهر التأثر كذلك فى ذكر ابن سنان لأغلب الشواهد التى أوردتها قدامة لهذا الفن البلاغى .

إلا أن تحليل ابن سنان لهذا الشاهد ، وتعليقه عليه ، كان أعمق مما قاله قدامة ، وأكثر إظهاراً لمواطن الجمال ، ومواقع المبالغة التى تمتاز بها الكناية عن التعبير الصريح ، فالتعبير الصريح لطول العنق يدل على أن هناك طولاً ما ، ولكن قد يكون هذا الطول يسيراً ، وقد يكون كثيراً ، أما التعبير الكنائى - وهو بُعد المهوى - فإن الدلالة فيه واضحة على طول أكثر (٢) للعنق ، وفى ذلك ما فيه من المبالغة ، وإبراز الصفة المراد التعبير عنها فى صورة أوضح ، ومعنى أقوى .

وأرى أن ما يقوم به ابن سنان من تحليل لصور الكناية ، وبيان لمواطن الجمال فيها ، وتنبية القراء إلى هذا الجمال - هو الأول من نوعه ، والذى سوف يرتقى ويتطور على يد من سبأنى بعده من العلماء كعبد القاهر والزمخشرى .

وبذلك تكون دراسة ابن سنان الخفاجى للكناية خطوة متقدمة عن سابقتها ، وعلامة معيزة فى هذا المجال .

ومن تلك الشواهد التى عالجها ابن سنان للإرداف :

قول امرئ القيس :

وَتَضْحَى قَتِيْتُ لِمَسْكِ فَوْقِ فِرَاشِهَا نَوْمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَلِقْ عَنْ نَفْسِهَا (٣)

فإنه لما أراد أن يصف ثرقه هذه المرأة ونعمتها قال : نَوْمُ الضُّحَى ، بَقَى قَتِيْتُ الْمَسْكِ فَوْقِ فِرَاشِهَا ، لَمْ تَنْتَلِقْ لِتَخْدُمَ نَفْسَهَا ، فَعَبَّرَ بِذَلِكَ عَنْ غِنَاهَا وَتَرَفُهَا ، وَخَفَضَ مَعِيشَتَهَا ، وَأَتَى بِالْفَافِظِ تَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْلَعُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : إِنِّهَا غَنِيَةٌ مَرْفِيَةٌ (٤) .

ومن خلال تحليل ابن سنان للشاهدين السابقين ، وتعليقه عليهما ، يتضح لنا ميزة أخرى تنبى لها دون غيره من البلاغيين ، تلك الميزة هى عقده للموازنة بين التعبير الكنائى وبين التعبير

(١) سر النفاحة ٢٢٠

(٢) الكناية : أساليبها ومواقعها ٢٤

(٣) لم تنتلق : لم تشد وسطها بطلاق - عن نفضل : أى بعد لبس الفضلة ، وهى ثوب واحد يلبس للخفة فى العمل .

(٤) سر النفاحة ٢٢٠

الصريح ، وبذلك تظهر بلاغة الإرداف وقيمته ، ويبين الحسن والجمال باستعمال هذه الصورة ، وينعكس ذلك على المتلقى الذى يستمتع بهذه الصور البلاغية ، وتهتز نفسه لسماعها ، والإحاطة بسر المبالغة فيها ، وهذا الأثر كله يتعدم باللجوء إلى التعبير الصريح ، حيث يذهب برونق الصورة الكنائية .

وابن سنان الخفاجى فى ذلك المنهج القائم على الموازنة يتقدم على سابقيه من البلاغيين كقدامة ، وأبى هلال العسكري وغيرهما الذين كانوا يقفون فقط عند الإشارة إلى موضع الكناية أو الإرداف ، دون مجاوزة ذلك إلى بيان مواطن الجمال ، أو الموازنة بين التعبيرين : الكنائى والصريح ، وما ينتج عنها من مبالغة فى توضيح المعنى المراد التعبير عنه .

ومما يؤيد ذلك الاتجاه تعليق ابن سنان على قول امرئ القيس :

وَقَدْ أَغْنَيْتِ وَالطَّيْرُ فِى وَكُنَانِهَا بُمُنْجَرِدٍ قَبْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ (١)

حيث قال : ، لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل : ، إنه سريع ، وقال : ، قَبْدِ الْأَوَابِدِ ، وهى الوحوش ، أى أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحققها لسرعته ، فكأنه قَبْدَها له . وفى هذا من المبالغة ما ليس فى وصف الفرس بأنه سريع ؛ لأن الفرس قد يكون سريعاً ، ولا يلحق الوحش ، حتى يصير بمنزلة المفيدة له .

وقد استحسنت الناس هذا اللفظ من امرئ القيس حتى قالوا : هو أول من قَبْدَ الأوابد (٢) .

ولاشك أن الموازنة بين صورة الإرداف وبين التعبير المجرد منها تُطَلِّعُ القارئ أو السامع على قيمة التعبير فى الشكل الأول ؛ حيث يظهر الحسن والجمال ، وتقع المبالغة فى العبارة ، فيحدث التأثير فى النفوس ، والذى يعزى منه التعبير الثانى الخالى من المبالغة بسبب الوقوف عند الدلالة الأصلية للألفاظ .

ولم يفت ابن سنان الخفاجى أن يأتى للإرداف بشواهد من النثر ، فقال : ، ومنه فى النثر قول أعرابية وصفت رجلاً ، فقالت : ، لقد كان فيهم عمار ، وما عمار ؟ طَلَّابٌ بِأَوْتَارٍ ، لم تخدم له قط نار ، .

فأرادت بقولها : ، لم تخدم له قط نار ، كثرة إطعامه الطعام ، فلم تلت بذلك اللفظ بعينه ، بل بلفظ هو أبلغ فى المقصود ؛ لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخدم ناره فى وقت (٣) .

وقد تنبه ابن سنان إلى أن هناك فرقاً بين منهجه الذى يتبعه فى دراسة الإرداف ، وتحليل شواهد ، وبيان مواطن الحسن ، ومواقع الجمال فيها ، والمبالغة التى تظهر فى صور الإرداف ،

(١) الوكبات : جمع وَكْنَة : المش - المنجرد : هيكَل : طويل ضخم

(٢) سر النفاحة ٢٢١

(٣) سر النفاحة ٢٢١



عند دلالة الألفاظ الوضعية . وبين طريقة السابقين عليه الذين لا يتجاوزون
الموضوع الإرداف في الشاهد ، فينبهون عليه بقولهم : في قوله كذا إرداف ، ولا يُعْتَوْن أنفسهم في
التعليق من قيمة هذا الإرداف الجمالية .

ولذلك فإننا نجد الخفاجي يوازن بينه وبين من درس هذه الظاهرة البيانية فيقول : « وأصحاب
صناعة البلاغة يتكروون الإرداف ، ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا
عليها » (١) .

وكان ابن سنان بقوله هذا يريد أن يقول لعلماء البلاغة : إنه ينبغي عدم الوقوف عند الصورة
البلاغية ، والاكتفاء بتحديد موضعها ، ولكن يلزم إظهار أثر الفن البلاغي ، وبيان قيمته في التعبير
من الحسن والجمال والمبالغة ، إن كان الفن مما يوحى بالمبالغة .

وبالرغم من تميز دراسة ابن سنان للإرداف عن سابقتها ؛ حيث التقينا فيها بالتحليل
والموازنة ، ودقة النظر ، وبيان أوجه الحسن ، والمبالغة ، إلا أنه لم يعد دائماً ؛ حيث وجد بعض
الباحثين أن في نصوص الكتابة ، خلط بين أساليبها ؛ فالكتابة عنده غير الإرداف ، ولكل نوع منهما
موضعه الخاص به ، والكتابة تستعمل فيما يجب أن يكتفى عنه ، ولا يصرح بذكره ، وهذا يكون
فيما يُستقبح ذكره من الألفاظ (٢) .

وإذا تأملنا في كلام هذا الباحث ، فإننا نجد أنه يأخذ على ابن سنان ثلاثة أمور :

الأول : أن الكتابة عنده غير الإرداف .

والثاني : أن لكل نوع منهما موضعه الخاص به .

والثالث : أن الكتابة تستعمل فيما يجب أن يكتفى عنه ، ولا يصرح بذكره ، وهذا يكون فيما
يُستقبح ذكره من الألفاظ .

ونحن لا نجد في أي من هذه الأمور ما يُعترض به على ابن سنان ، ويبين ذلك مما يأتي :

فبالنسبة للقول الأول بأن الكتابة عنده غير الإرداف ، فإن ابن سنان نفسه هو الذي ينفي هذا
القول من خلال تعليقه على شاهد من شواهد الإرداف حين يقول :

ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عبيدة :

فأوجزته أخرى فأضللت نصله بحيث يكون اللب والرعب والحقد (٣)

لأنه أراد القلب ، فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعُدل إلى الكتابة عنه بما يكون اللب
والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن ؛ لأنه إذا ذكره بهذه الكتابات كان قد دل على شرفه وتميزه

عن جميع الجسد ؛ يكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذه المرءى في أشرف موضع منه . ولو
قال : « أصبته في قلبه ، لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد .

فعلى هذا السبيل بحسن الإرداف (١) .

وبالتأمل في تعليق ابن سنان على هذا الشاهد ، فإننا نلمح في تقديمه له قوله : « ومن هذا
الفن من الإرداف .. » .

ونرى في صلب التعليق قوله : « .. وعُدل إلى الكتابة عنه .. » وقوله : « إذا ذكره بهذه
الكتابات .. » .

وبذلك يظهر أن ابن سنان لم يفرق بين الإرداف وبين الكتابة ؛ حيث أستعمل كلا منهما في
موضع الآخر .

وبهذا القول لابن سنان نفسه يسقط العاخذ الأول لهذا الباحث .

وأما بالنسبة للأمر الثاني ، وهو القول بأن لكل من الكتابة والإرداف موضعه الخاص به ،
فإن هذا الباحث يحاول أن يفرق بين المواضع التي تستعمل فيها ابن سنان الكتابة ، وبين المواضع
التي تستعمل فيها الإرداف .

فهو يرى أن النصوص ، التي درسها الخفاجي في موضوع الكتابة هي التي أكتفى فيها
أصحابها عن معان يقبح ذكرها ، فأمرو القيس يكتفى عن المباشرة بقوله : « فصرنا إلى
الحسنى .. » (٢) ، كما يرى أن « الأساليب التي درسها الخفاجي تحت موضوع الإرداف ، فهي
جميعاً من التبعوت » (٣) .

وللرد على هذا الرأي نقول : يبدو أن صاحب هذا الكلام لم يقرأ ما كتبه ابن سنان الخفاجي
عن الكتابة قراءة واعية ؛ وذلك أن امرأ القيس إذ كتفى عن المباشرة . والتي يقبح ذكرها . بقوله :
« فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ، فإن أبا الحسين جعفر بن محمد بن ثوابه كتفى عن بنت
خمارويه بن أحمد بن طولون بالوديعه ، وأن بعضهم كتفى عن الهزيمة بالتحيز ، وأن المثنى كتفى
عن كذب المرأة بادعائها ما لدعاء من ألم الشوق ، مع أن جسمها ليس بناهل .

وواضح أن هذه الكتابات الثلاث الأخيرة وهي أسماء بنت خمارويه ، والهزيمة ، والكذب
ليس فيها واحدة يقبح ، أو يفحش ذكرها .

وأما الأمر الثالث والذي قيل فيه إن الكتابة تستعمل فيما يُستقبح ذكره من الألفاظ ، فإن الرد
عليه ، قد دخل ضمن الرد على الأمر الثاني .

(١) سر الناصحة ٢٢٢

(٢) الكتابة : أساليبها ومواقعها ٢٥

(٣) المصدر السابق ٣٦

(١) نفس المصدر والصفحة

(٢) الكتابة : أساليبها ومواقعها ٢٥

(٣) أوجزه : طمته ، ويريد البحري هنا التبع . فأضلت : فأخفيت

وإذا اعترض أحد على قولنا - الذي لم نحصر فيه الكناية فيما يقبح ذكره - بأن ابن سنان هو الذي ذكر ذلك ، حين حصر الكناية وجعل استعمالها في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح .

فإننا نقول إن الخفاجي بقوله هذا قد ضيق دائرة استعمال الكناية ، وقصرها على غرض واحد من أغراض التعبير الكنائي العديدة ، والتي تشمل الكثير من نواحي الحياة ، كما أنه يفرق بذلك بين الكناية وبين الإرداف الذي يجعله عاماً يعبر به عن النعوت المختلفة الكثيرة .

ولكن النظر بنأى في كلام ابن سنان وفي الشواهد التي ذكرها يؤدي بنا إلى الإدراك بأنه لا فرق بين الكناية وبين الإرداف ، على عكس ما توهم بعض الباحثين من وجود فرق بين المصطلحين .

فلماذا إذن درس الكناية في موضعين مختلفين من كتابه سر الفصاحة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول : لعله تكلم عن الكناية في هذا الموضوع الأول حين أراد أن يبين للقارئ المواطن التي يحسن استعمالها فيها ، فكفى عن المباشرة ، وعن فطر الندى ابنة خماروته ، وعن الهزيمة ، وعن الكذب ، دون أن يشير إلى قيمة الكناية ، ولقرها في التعبير ؛ وذلك لأن سياق الكتاب في هذا الموضوع كان خاصاً بوضع الألفاظ مع موضعها اللائق بها (١) .

فلما انتقل السياق في كتاب الخفاجي إلى الكلام عن نعوت البلاغة والفصاحة ، وأراد ابن سنان أن يتكلم عن فصاحة الكناية ، وقيمتها البلاغية ، ويبين أثر المبالغة في التعبير بها ، وفضلها على التعبير الصريح ، تكلم عنها تحت اسم الإرداف - والذي اعترف أنه هو الكناية - وذلك حتى لا يكرر مصطلح الكناية في هذا الموضوع الثاني .

وإذا سمعنا من يقول : « أما الأساليب التي درسها الخفاجي تحت موضوع الإرداف فهي جميعاً من النعوت » (٢) .

فإننا نرد على ذلك القول بأن النعوت لم تقتصر فقط على الإرداف ، وإنما رأينا شيئاً من النعوت عند دراسة ابن سنان للكناية ، وذلك مثل الكتابات عن الهزيمة ، والكذب والأكل أو الأحداث .

وهذا يدل على أنه ليس هناك من فرق بين الكناية والإرداف عند ابن سنان الخفاجي .

وبذلك نرى أن الدراسة التي أجراها ابن سنان للكناية أو الإرداف ، كانت أضح مما رأيناه عند من سبقه من العلماء ، حيث أولى الشواهد التي ذكرها بالدراسة والتحليل ، وبيان مواضع الجمال ، ومواطن الحسن ، كما بين قيمة الكناية التي تمثل في المبالغة التي تنسم بها الصورة

الكنائية ، والتي تكون سبباً في قوة التعبير الكنائي ، متميزاً في ذلك عن التعبير الصريح الذي لا يتجاوز الدلالة الوضعية للألفاظ المعبر بها عن المعنى المراد .

وبعد أن انتهى ابن سنان الخفاجي من الكلام عن الإرداف ، عزج على فن بلاغي وثيق الصلة بالكناية أو الإرداف ، وهو التمثيل ، وإن لم يشر إلى صلة التمثيل بالكناية .

وقد تنبه بعض البلاغيين الذين سبقوا ابن سنان إلى تلك العلاقة التي توجد بين التمثيل والكناية ، فأبو هلال العسكري - الذي سماها المعاملة - قد وضعها ضمن الكناية ، وذكر لها شواهد من شواهد الإرداف .

كما أن ابن رشيق القيرواني قد جعل الكناية والتمثيل نوعاً من أنواع الإشارة التي جعلها الباب الأم للكناية .

وإذا كان ابن سنان لم يربط بين التمثيل والإرداف ، إلا أن تعريفه للتمثيل قد جاء مطابقاً لتعريف الإرداف ، كما جعل كلا منهما من نعوت الفصاحة والبلاغة .

وقد بدأ الخفاجي كلامه عن التمثيل بتعريفه له ، فقال : « ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى ، فيوضح بالألفاظ تدل على معنى آخر ، وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود » (١) .

والذي يتأمل في تعريف ابن سنان لكل من التمثيل والإرداف ، يجد أن كلا منهما يشبه الآخر ، ويكاد يتطابق معه تمام التطابق .

وكعادته في بيان قيمة الفن البلاغي ، وأثره في التعبير الأدبي ، أتبع التعريف بقوله : « وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز ، أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحسن والمشاهدة .

وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ؛ لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثل ، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه » (٢) .

رواضح أن سبب حسن التمثيل - كما رآه ابن سنان - هو الإيجاز ، والإيضاح الذي يخرج المعنى المراد التعبير عنه إلى الحسن والمشاهدة ، فيكون بهذه الصورة أكثر تأثيراً في النفس ، وأقرب إلى الإدراك .

وأخذ الخفاجي بعد ذلك بورد بعض شواهد التمثيل ، مع قيامه بإلقاء الضوء عليها ، وبيان قيمتها .

(١) سر الفصاحة ٢٣٢

(٢) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١) انظر سر الفصاحة ١٥٧ - ١٦٧

(٢) كناية : أساليبها وسوقها ٢٦

ومما أورده في هذا الصدد قوله :

ومن هذا الفن قول الرُّمَّاح بن ميادة :

أتم تكأ في يمتنى يدبلك جعلتنى فلا تجعلنى بعدها فى شمالها

فأراد : إنى كنت عندك مقدماً ، فلا تؤخرنى ، ومقرباً فلا تبعثنى ، فعدل فى العبارة عن ذلك إلى : إنى كنت فى يمينك ، فلا تجعلنى فى شمالك . لأن هذا المثال أظهر إلى الحسن^(١) .

وهذا الشاهد يمكن أن يدل كذلك على أن الشاعر يكتفى به عن عدم رغبته فى إبعاد صاحبه له بعد أن كان مقرباً منه .

ومن أمثله ذلك فى النثر :

ما كتب به الوليد بن يزيد لما بوع إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه توفقه عن البيعة له : أما بعد ، فإنى أراك تقدم رجلاً ، وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابى هذا ، فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام .

فعبّر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه^(٢) .

ويمكن أن يكون فى قوله : تقدم رجلاً ، وتؤخر أخرى ، كناية عن التردد فى المبايعة ، وفى قوله : فاعتمد على أيهما شئت ، كناية عن المبايعة ، أو الرضى .

وبهذا ينتهى ابن سنان الخفاجى من دراسة الكناية ، وما تعلق بها من الإرداف والتمثيل ، والتي جاءت مختلفة عن الدراسات السابقة عليها ؛ حيث أهتم بالتحليل ، وبيان القيمة التعبيرية لها ، والأثر الذى تحدثه فى نفس المتلقى .

المرحلة الثالثة

مرحلة التأليف المتخصص فى الكناية

وتشمل هذه المرحلة من مراحل دراسة التعبير الكنائى رجلين من رجال التأليف البلاغى فى القرن الخامس الهجرى هما : أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبى (ت ٤٢٩ هـ ، ٤٣٠ هـ) ، والقاضى أبو العباس أحمد بن محمد الجرجانى (ت ٤٨٢ هـ) .

وقد ألف كل من هذين الرجلين كتاباً خاصاً بالكناية :

جاء فى كتاب الثعالبى بعنوان « الكناية والتعريض » ، وأطلق عليه صاحبه اسم « النهاية فى فن الكناية » ، وهو ينهى تأليفه ، حيث قال : « تم كتاب النهاية فى فن الكناية ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »^(١) .

وقد ألف الثعالبى كتابه هذا « بنيسابور فى سنة أربعمائة »^(٢) .

أما الجرجانى الذى كان يعمل « قاضياً بالبصرة ، ومدرساً بها »^(٣) ، فقد جاء كتابه بعنوان « كنايات الأدباء وإشارات البلغاء » .

وقد أثرنا أن نجتمع بين الثعالبى والجرجانى فى مرحلة واحدة ، رغم مايفصل بينهما من فترة من الزمن تنيف على نصف القرن ، ورغم مايجوز بينهما من مؤلف بلاغى لعالم مشهور فى سماء البلاغة العربية هو عبدالقاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) ؛ وذلك بسبب طبيعة الكتابين اللذين ألفهما الثعالبى والجرجانى ، حيث اقتصر كل منهما على الكناية فى فن الكناية وحده ، وحيث اقترب التشابه بينهما اقترباً كبيراً فى المنهج والأسلوب .

والمعامل فى مقدمة كلا الكتابين يجد أن كلاً من المؤلفين يرى أنه السابق إلى هذا النوع من التأليف :

(١) الكناية والتعريض ، ٧٩ ، وهو مطبوع بعد : المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء للجرجانى .

(٢) المصدر السابق ، ٤ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ج ٣ ، ٣١ ، ٣٢ .

(١) سر الفصاحة ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) سر الفصاحة ، ٢٢٢ .

فالتعالبي يقول عن كتابه : « وأراني لم أسبق إلى تأليف مثله ، وترصيف شبيهه ، وترصيع عقده من كتاب الله ، وأخبار النبي ﷺ ، وكلام السلف ، ومن فلائد الشعراء ، ونصوص البلغاء ، وملح الطرفاء ، في أنواع النثر والنظم ، وفنون الجد والهزل » (١) .

وأما الجرجاني فإنه هو الآخر يقول عن مؤلفه : « وما يعنى على الشغف به ، ويوجب الإعتراف بحسنه ، أنه من التصانيف مبتكر ومبتدع ، وهو منها مخترع ، وطريقة لم أسبق إليها ، ولم لأزاحم من قبلها عليها ، وهي عذراء بكر ، لم يفتزعها فكر ، ولم يمجها سمع ، ولم يخلقها ذكر ، كالروضه الألف ، لم يزغها إنسان ، ولم يقطف زهرها بنان ، ولم يحلل بوانبها إنس ، ولم يبتذل مصونها من » (٢) .

ثم يقول عن أبواب الكناية التي ضمنها كتابه :

« وأنا أورد فصولا منظومة ، وأجعلها أبوابا مقسومة ، مقدما منها ماورد في كتاب الله تعالى ، وسنن رسوله ﷺ ، وفي آثار الصحابة ، والتابعين بعده ، ومتبعاً إياها ما صدر عن العرب والمولدين ، ومانقل عن الأدباء المتقدمين والبلغاء المختصين ، وروى عن الطرفاء المطبوعين » (٣) .

وواضح من التضمن السابقين أنه بالإضافة إلى أن كلاما من التعالبي والجرجاني يرى أنه سابق في تأليف كتابه ، وأنه لم يسجد على منوال غيره ، فإن منهج كل من المؤلفين يكاد يكون واحدا ، حيث يتكئ كل منهما على المصادر الأنبيية المتشابهة من كتاب الله تعالى ، وسنن رسوله ﷺ ، ومن كلام السلف ، وما صدر عن العرب والمولدين ، ومانقل عن الأدباء والبلغاء والطرفاء ، في أنواع النثر والنظم .

وإذا صدق التعالبي فيما قال من أن أحدا لم يسبقه في تأليف كتاب تقتصر مآنته العلمية على فن الكناية وحدها ، وإن وجدت شواهدا ، وأمثلتها المختارة مبعثرة في كتب الأدب ، ودواوين شعراء العرب ، وذلك لتقدمه على الجرجاني بزمن طويل .

فكيف يصح الأمر بالنسبة لأبي العباس الجرجاني الذي يفتخر في مقدمة كتابه بأنه من التصانيف مبتكر ومبتدع ، وأن طريقته في التأليف لم يسبقه إليها أحد ؟

وللرد على هذا التساؤل نقول :

إننا نرجح صدق الجرجاني في فخره بأن طريقة تأليفه لكتابه طريقة مبتكرة ، لم يسبقه أحد إليها ، وذلك لبعده الفاصل الزمني بين حياة الرجلين ، والذي يصل إلى أكثر من نصف قرن ، حيث كانت وفاة التعالبي سنة ٤٢٩ هـ ، بينما توفي الجرجاني سنة ٤٨٢ هـ ، وبذلك يمكن ألا يكون

الرجلان قد تعاصرا ، كما أن البعد المكاني كان كبيرا ، حيث ألف التعالبي كتابه في نيسابور ، بينما كان الجرجاني يعمل قاضيا ومدربا بالبصرة .

ومن ناحية أخرى فإنه يمكننا أن نجزم بأن الجرجاني لم يطلع على كتاب الكناية والتعريض للتعالبي ، وهو يؤلف كتابه ككنايات الأدباء وإشارات البلغاء ، وذلك لأنه لو كان رآه أو وقع في يده ، لذكر ذلك ، وأشار إلى تأثيره به ، ونقوله عنه ، وبخاصة أن الجرجاني كان أمينا في أخذه من كتب غيره ، فقد ذكر في كتابه أسماء سبعة وعشرين كتابا من الكتب التي أخذ عنها ونقل منها أثناء تأليفه لكتابه .

وبذلك يبين لنا أن كتابي التعالبي والجرجاني اللذين ألفا في فن الكناية ، وأوقفا عليها دون غيرها من الفنون البلاغية الأخرى ، قد تفرد مؤلفاهما في هذا المجال ، وسبقا غيرهما في هذا المضمار .

كما أنهما يتفقان في نقطة أخرى مهمة ، وهي موقفهما - الذي يكاد يكون واحدا من هذا الفن ، ونظرتهما - القريبة جد القرب - إليه ، إذ يرى كل منهما أن الكناية هي الطريق التي يلجأ إليها الأديب ، أو المتكلم ، عندما يريد أن يستر شيئا ، ولا يرغب في أن يتكره باسمه الصريح الذي وضع له ، استهجانا له ، أو تطيرا منه ، أو استحياء من تكره ، أو ما شاكل ذلك ، ودار في فلكه .

ولذلك فإن التعالبي يقول في خطبة كتابه ، وهو يقدمه لقرائه : « ثم إن هذا الكتاب خفيف الحجم ، ثقيل الوزن ، صغير الجرم ، كبير الغنم ، في الكنايات عما يستهجن تكره ، ويستقبح نشره ، أو يستحي من تسميته ، أو يتطير منه ، أو يسترفع ويصان عنه ، بألفاظ مقبولة تؤدي المعنى ، وتفصح عن المغزى ، وتحسن القبيح ، وتلطف الكثيف ، وتكسو المعرض الأنيق في مخاطبة الملوك ، ومكاتبه المحتشمين ، ومذاكره أهل الفضل ، ومحاوره نوى المروءة والطرف ، فيحصل المراد ، ويلوح النجاح مع العذول عما يتبو عنه السمع ، ولا يأتس به الطبع إلى ما يفهم مقامة ، ويتوب منابه ، من كلام تأذن له الأذن ، ولا يحجبه القلب ، وما ذلك إلا من البيان في النفوس ، وخصائص البلاغة ، وتعالج البراعة ، ولطائف الصناعة » (١) .

وفي نفس هذا المعنى يقول الجرجاني مبينا المراد بالكناية : « واعلم أن الأصل في الكنايات عبارة الانسان عن الأفعال التي تستر عن العيون في العادة ، من قضاء الحاجة ، والجماع ، وما يجرى معها ، وما يقرب منها ، بألفاظ تدل عليها غير موضوع لها ، تنزيها عن إيرادها على جهتها ، وتحذرا عما صيغ لأجلها ، إذ الحاجة إلى ستر أقوالها كالحاجة إلى ستر أفعالها فالكناية عنها جذر لمعانيها ، يستتر به عوارها ، ويحجب عن الأسماع شوارها » (٢) .

(١) الكناية والتعريض ٤

(٢) كنايات الأبناء وإشارات البلغاء لوحة ٦ ص .

(١) الكناية والتعريض ٤

(٢) كنايات الأبناء وإشارات البلغاء لوحة ٣ ش من المخطوطة .

(٣) المصدر السابق : اللوحة ٥ ش ، ٦ ص .

وكلني بكل من الثعالبى والجرجاني لا يرى الكناية إلا ذلك الكلام الذى يسر خلفه تلك المعانى التى يستفهم ذكر معانيها على الصريح من القول ، وينظير من إيراد أسماؤها على الحقيقة .

والذى نراه أن الكناية ليست محصورة فى هذا النطاق الضيق ، بحيث لا تخرج عن تغطية المعنى الهابط ، أو ستر اللفظ المسموحن ، وإنما هى أوسع مجالاً من ذلك ، فهى تضم فى دائرتها - فضلاً عن ذلك - التعبير الذى يترك ظلالاً خفيفة ، يشغل بها الذهن ، ويعمل فيها الخيال ، فيتشعب المعنى ويتسع ، ويزيد بالإيمان من دلالة الكلام ، وإن كان المعنى شريفاً ، واللفظ مقبولاً ، (١) .

وبهذا المنظور النسيح ، والمفهوم الواسع للكناية ، فإننا نستطيع أن نستخدمها للتعبير عن الكثير من الأغراض ، والعديد من المعانى ، التى تشمل نواحي الحياة المختلفة ، كما يتمكن الأديب من أن يلجأ إليها لتساعده على نقل مشاعره ، والبوح بما يدور فى نفسه ، ويجيش فى صدره من عواطف وأحاسيس ، لا يقوى التعبير المباشر ، والكلام الصريح على نقلها إلى المتلقين .

ولكى تكتمل الفائدة من هذين الأثرين اللذين يتشابهان تشابهاً كبيراً ، يحسن بنا أن نعرض بعض ما يفيد من كل منهما :

فأما :

كتاب الكناية والتعريض للثعالبى :

فإن صاحبه يقول عنه : وأخرجته فى سبعة أبواب ، يشتمل كل باب منها على عدة فصول مترجمة بمردوعاتها .

فالباب الأول : فى الكناية عن النساء ، والحرم ، وما يجرى معهن . ويتصل بذكرهن من مسائل شئونهن وأحوالهن (٢) .

وهالك شيئاً مما قاله الثعالبى فى هذا الباب :

العرب تكنى عن المرأة بالنعجة ، والشاة ، والقولص ، والسرحة ، والخزث ، والعنبة ، والقارورة ، ...

فأما الكناية بالنعجة ، فقد أوضح عنها القرآن فى قصة داود عليه السلام ، إن هذا أجدى لى تمنع وتسعون نعجةً ولى نعجةً واحدةً (٣) .

أى : امرأة (٤) .

(١) القرآن والصور البيانية ٢٢١ .

(٢) الكناية والتعريض ٤ .

(٣) سورة ص ٢٣ .

(٤) الكناية والتعريض ٥ .

وأما الحرث ، فمعه قول الشاعر :

إذا أكل الجرادُ خرثوت قوم

بمعنى بحرثه امرأته (١) .

فحزنى عنهُ أكل الجراد

وأما العنبة ، ففى قصة إبراهيم عليه السلام : أنه زار ابنه إسماعيل عليه السلام ، فوافق حضوره غيبته عن المنزل ، فقويت عليه امرأته ، وأخبرته بماله ، ولم تعرض عليه القرى . فقال لها : فولى لابنى : إن أبك يقرأ عليك السلام ، وبأمرك أن تغير عنتك . فلما رجع إسماعيل عليه السلام ، وقصت عليه المرأة القصة ، وأدت إليه الرسالة ، طلقها فى الساعة ، إمتثالاً لأمر أبيه ، لأن قوله : غيّر عنتك ، كناية عن طلاقها ، والاستبدال بها (٢) .

ومن الكنايات الجديدة عن عورة الرجل : فلان عفيف الإزار ، وفلان طاهر الذيل . إذا كان عفيف الفرج (٣) .

وقال الثعالبى فى الكناية عما يجرى بين الرجال والنساء من اتباع الشهوة ، والتماس اللذة ، وطلب النسل : لا أحسن ، ولا أجمل ، ولا أطف ، من كناية الله تعالى عن ذلك بقوله : وقد أفضى بعضكم إلى بعض (٤) .

وقوله عز ذكروه : فلما نفضاها (٥) .

وقوله : من لباس لكم وأنتم لباس لهن (٦) .

وقوله : فالآن بائسرونهن وأبتلوا ما كتب الله لكم (٧) .

وقوله : فأتوا خزنتكم ألى شينتم (٨) .

وقوله : فما استفتنتم به وبهن (٩) .

وقوله فى الكناية عن طلب ذلك حكايةً عن يوسف عليه السلام : هى راودتلى عن نفسى (١٠) .

(١) المصدر السابق ٦ .

(٢) الكناية والتعريض ٧ .

(٣) المصدر السابق ١٣ .

(٤) النساء ٢١ .

(٥) الأعراف ١٨٩ .

(٦) البقرة ١٨٧ .

(٧) البقرة ١٨٧ .

(٨) البقرة ٢٢٣ .

(٩) النساء ٢٤ .

(١٠) يوسف ٢٦ .

ثم يعلق على هذه الكتابات القرآنية الشريفة بقوله : « سبحان الله ، ما أجمع كلامه للمحاسن واللطائف ، وما أظهر أثر الإعجاز على إيجازه ، وبسطه في معناه ولفظه » (١) .

وأما الباب الثاني : فقد عقده الثعالبي في ذكر الغلمان والذكران ، ومن يقول بهم ، والكتابة عن أوصافهم وأحوالهم (٢) .

ومما أورده فيه قوله :

ويروى أن حماد عجزد لما قعد لتأديب ولد العباس بن محمد قال بشار بن برد :

قُلْ لِلْأَمِيرِ جَزَاكَ اللهُ صَالِحَةً لَا يَجْمَعُ الدَّهْرُ بَيْنَ السُّخْلِ وَالذُّبِيبِ
السُّخْلُ غِرٌّ وَهَمُّ الذُّبِيبِ غَفْلَةٌ وَالذُّبِيبُ يَعْلَمُ مَا بِالسُّخْلِ مِنْ طَيْبِ

فلما شاعت الأبيات أمر العباس بإخراج حماد (٣) .

وأما الباب الثالث فقد جاء بعنوان : في الكناية عن بعض فضول الطعام ، وعن المكان المهيأ

له .

ومما أورده الثعالبي فيه قوله : قال لي أبو النصر محمد بن عبد الجبار القتيبي : سألتني بعض أهل جرجان عن تفسير قوله تعالى : « وَقَالُوا مَا هَذَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُ فِي الْأَسْوَاقِ » (٤) . فقلت : يعني أنه ليس بملك ، ولا ملك ، وذلك أن الملائكة لا يأكلون ، ولا يشربون . والملوك لا يتسوقون ، ولا يتنزلون (٥) .

ووضع الثعالبي الباب الرابع من كتابة تحت عنوان : في الكناية عن العقاب والعمائم والمناقب .

ومما أتى به أبو منصور في هذا الباب :

بكتني عن الأعمى بالمحجوب .

وبكتني عن الأعور بالتمتع .

ومأحسن ما كتني عوف بن محلم عن الصمم بقوله :

لَنْ التَّمَانِينَ وَيُلْفَنَهَا

فَد أَخُو جُنْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٦)

وإذا كان الرجل سيء الأدب في المذاكرة قالوا : تسافر يده على الخوان ، ويرعى أرض الجيران (١) .

وإذا كان الرجل مثشعرا غير شاعر ، قالوا : فلان نبي الشعر ، لأن الله تعالى يقول في نبيه ﷺ : « وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ » (٢) .

وأما الباب الخامس فقد جعله الثعالبي بعنوان : في الكناية عن المرض والشيب ، والكبر والعموت .

ومما جاء فيه من كفاياتهم عن الشيخوخة قولهم : قد بلغ ساحل الحياة ، ووقف على نبتة الوداع ، وأشرف على دار المقام ، وكاد يلحق باللطيف الخبير (٣) .

وقولهم في الكناية عن العموت : استأثر الله به ، وأسعده الله بجواره ، ونقله الله إلى دار رضوانه ، ومحل غفرانه (٤) .

وجاء الباب السادس تحت عنوان : فيما يوجب الوقت والحال من الكناية عن الطعام والشراب ، وما ينصل بهما .

وذكر فيه الثعالبي الأخبار الآتية ضمن مانكر في فصل عقده بعنوان في الأطعمة وما يتعلق بها :

فقال في الخبر الأول : دخل الشعبي إلى صديق له ، فعرض عليه الطعام وقال : أي التُّحْفَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ : تحفة مريم ، أم تحفة إبراهيم ؟ فقال : أما تحفة إبراهيم فعهدي بها الساعة .

فأخرج إليه سلة رطب .

وإنما كتني عن اللحم (بتحفة إبراهيم) ، لأن في قصته ﷺ : « فَمَا لَبِثْتُ أَنْ جَاءَ بِعَجَلٍ خَبْنَذَ » (٥) .

وكتني بتحفة مريم عن الرطب ، لأن في قصتها (٦) : « وَهَلَّى إِلَيْكَ بِجُدْعِ النَّخْلَةِ سُنَابِقَ عَطِيكَ رُطْبًا جَنِيًّا » (٧) .

(١) الكناية والتعريض ٥١ .

(٢) يس ٦٤ .

(٣) الكناية والتعريض ٦١ .

(٤) المصدر السابق ٦٢ .

(٥) هود ٦٩ .

(٦) مريم ٢٥ .

(٧) الكناية والتعريض ٦٤ .

(١) الكناية والتعريض ١٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٤ .

(٣) الكناية والتعريض ٣٤ .

(٤) الفرقان ٧ .

(٥) الكناية والتعريض ٣٩ .

(٦) المصدر السابق ٤٦ .

وقال في الخبر الثاني : وسمعتُ أبا الفضل عُبَيْدَ اللهِ بن أحمد الميكالي يقول : قال أعرابي لامرأته : أين بلغتِ قِذْرِكُمْ ؟ فقالت : قد قام خلببها .

نكتي عن الغليان^(١) .

وأما الخبر الثالث فقال فيه : ودخل إلي يوماً بعض الظرفاء من الفقهاء ، فطأوا نسي الحديث . ثم قال لي : ما قيل قوله تعالى : « لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا » ؟ فقلت : « آتَا غَدَاغَنَا » ، قال : فاصم عليه .

فاستظرفت هذه النادرة ، وأمرت بتقديم مايتناولها^(٢) .

وأما الباب السابع والأخير فقد جعله الثعالبي بعنوان : في فنون شتى من الكناية والتعريض ، مختلفة الترتيب .

وقد أورد فيه الكثير من الكنايات المختلفة ، والتعريض .

ومن ذلك قوله : ويكنى عن الرُشوة بصبُّ الزيت في القُدِيل^(٣) .

وقوله : ويكنى عن اللديغ بالمسلم ، وعن الأعمى بالبصير ، وعن المهلكة بالمغازة ، وعن ملك الموت بأبي يحيى^(٤) .

وقوله : ولما ورد الخبر على المنصور بخروج محمود بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بالبصرة ، وهو في بستان له ببغداد ، نظر إلى شجرة ، وقال للربيع : ما اسم هذه الشجرة ؟ فقال : طاعة يأمر المؤمنين . وكانت (تسمى) خلأفا .

فتفاهل المنصور بذلك ، وعجب من ذكائه^(٥) .

وقوله : ويحكى أن رجلاً مر في صحن دار الرشيد ، ومعه حزمة خيزران . فقال الرشيد للفضل بن الربيع : ماذا ؟ فقال : عُروقي الرُمَاحُ يأمر المؤمنين .

وكره أن يقول : « الخيزران » ، لموافقته اسم والدة الرشيد^(٦) .

ومما يلفت النظر في هذا الباب أن الثعالبي عقد فيه فصلاً في ضد الكناية ، وقال : إن معناه هو : تقييح الحسن ، كما أن معنى الكناية تحسين القبيح^(٧) .

(١) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢) الكناية والتعريض ٦٥ .

(٣) المصدر السابق ٧٠ .

(٤) الكناية والتعريض ٧١ .

(٥) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٦) الكناية والتعريض ٧١ ، ٧٢ .

(٧) الكناية والتعريض ٧٤ .

وذكر لذلك أمثلة : منها قوله : دخل بعض الظرفاء كزماً ، فنظر إلى الجصم ، وقال : اللهم سؤد وجهه ، واقطع عنقه ، واسقني من ذمته^(١) .

وقائل هذا الكلام يكنى به عن نضح هذا العنب ، وقطفه ، وشربه من الخمر الناتجة عن عصره .

وهذا القول ليس بضد للكناية ، بل هو الكناية بعينها ، كما أن الكناية ليست كما قال الثعالبي . وفقاً على تحسين القبيح ، بل هي عامة يكنى بها عن القبيح ، وغير القبيح ، مما يحتاج إليه المتكلم أو الأديب للاستعانة بها في أغراض الحديث المختلفة .

ويختتم أبو منصور الباب السابع من كتابه بفصل في فنون من التعريضات ، ويقول في مفتتحه : العرب تستعمل التعريض في كلامها ، فتبلغ إرادتها بوجه هو أطف وأحسن من الكشف والتصريح^(٢) .

ويضرب لذلك أمثلة منها قوله : سائر شريك التَّمِيرِي عُمَرُ بن مُبِيرَةَ الفَزَارِي على بغلة ، فجازت برنون عمر ، فقال له عمر : أعضض من لجامها ، فقال شريك : إنها مكتوبة .

أراد عمر قول الشاعر :

فَقَضَّ الظَّرْفُ إنك من تَمِيرٍ فلا كُعباً بَلغَتْ ولا جَلاباً

وأراد شريك قول الآخر :

لأنأمننُ فزاريأ خلوتُ به على فلوصبك وأكثبها بأسيار^(٣)

ويعرض كل من الرجلين بالآخر بما قال .

ويظهر من كلام الثعالبي أن العرب تلجأ إلى التعريض - والذي يراد به ، أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً^(٤) ، وذلك حين تريد البعد عن الكشف والتصريح ، والهروب من التعبير المباشر عن المعاني المرادة ، فيساعد هذا التعريض في حسن التعبير ولطفه .

وليس التعريض وحده هو الذي يساعد على هذا اللطف في التعبير ، وذلك الحسن في الأداء ، وإنما تشترك الكناية معه في هذه الطريقة التي تهتد عن الكشف والتصريح .

وأما الكتاب الآخر في هذه المرحلة ، وهو :

(١) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢) الكناية والتعريض ٧٥ .

(٣) المصدر السابق ٧٦ .

(٤) معجم البلاغة العربية : د. بدوي طبانة ٤١٢ .

كتابات الأنبياء وإشارات البلغاء ، لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني :
والذي سبق أن قلنا إنه يشبه كتاب الكتابة والتعريض للثعالبي في المادة العلمية ، وإن كان
بخالفه في طريقة التأليف ومنهجه .

وقد كفانا الجرجاني متونة تقديم كتابه إلى القراء ، فقام هو بهذه المهمة ، حيث قال : (١)
وها أنا (ذا) أبديء من كتابي هذا بذكر أئيد من فولده ، وأشير منه إلى بعض مقاصده ،
لتكون له عنوانا ينبيء عما في ضمنه ، ورائدا لمن رام أن يطلع قبل تصلحه على حسنه .

فمن فوائده :

التحرز عن ذكر الفواحش السخيفة بالكتابات اللطيفة ، وإبدال ما يُفحش ذكره في الأسماع
بملائئير عنه الطباع .

قال الله تعالى : « وَإِذَا مَرُؤًا بِاللُّغُؤِ مَرُؤًا كِرَامًا (٢) » .

أى : يكونون عن لفظه ، ولم يوردوه على صيغته ، فإنهم أكرموا أنفسهم عن التلفظ به .
ومنها : ترك اللفظ المنطير من ذكره ، إلى ما هو أفضل منه ، وإلى ما يُقابل به . كقولهم :
لعق فلان إصبعه ، واستوفى أكله . ولحق باللطيف الخبير .

يكونون به عن الموت ، فعملوا إلى هذه الألفاظ ، نظيرا من ذكره بلفظه .

وكقولهم للمهلكة : مغارة ، نغازلا بذكرها .

ومنها : التخلص من الكذب بالتورية عنه بضروب المعارضة .

وكما حكى انقليبي بإسناده عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أقبل رسول ﷺ ، مردفا
أبا بكر رضوان الله عليه ، وأبو بكر رضى الله عنه شيخ يعرّف ، ورسول الله ﷺ شاب لا يعرّف .
فيلقى الرجل أبا بكر رضى الله عنه فيقول له : يا أبا بكر ، من هذا الذى بين يديك ؟ فيقول :
يهدينى السبيل .

فيحسب السامع أنه يهديه الطريق . وإنما يعنى به سبيل الخير (٣) .

ومنها الكتابة عن الصناعة الخسيسة بذكر منافعها ، والاحتجاج للفتاح بألفاظ تحسنه .

(١) كتابات الأنبياء وإشارات البلغاء : مخطوطة : للرحلات من ٤ - ٥ ن .

(٢) الفرقان ٧٢ .

(٣) كتابات الأنبياء وإشارات البلغاء للوحه ٦٠ ن .

كما قال ابن الباقلانى فى صنعة أبيه :

لنا ابن الذى لا ينزل الدهر قذره
نرى الناس أفواجا إلى ضوء ناره
وإن نزلت يوماً فسوف نعود
فمنهم قيام حوله وقعود

ومنها : نأدية المعنى إلى المخاطب بألفاظ تخفى على الحاضر السامع .

كما روى أن أعرابيا هوى امرأة ، فأهدى إليها ثلاثين شاة ، وزق خمر . فأكل الغلام منها
شاة ، وتناول بعض الشراب . فلما وصلها ، قالت : قل له : إن الشهر كان عندنا محاقا ، وإن
سُخيمًا كان مَرُؤًا (١) .

فأخبره بذلك ، فقال له : أتناولت منها شاة ، وشربت من الشراب ؟ فأقر بذلك .

ومنها : القصد إلى الذم بلفظ ظاهرة المدح .

كقول العرب فى دعائهم على الانسان : أرانبه الله أغرُ مُجَبَلًا . أى : مقيدا .

فظاهر اللفظ المديح ، وباطنه الذم .

ومنها : التوسع فى اللغات ، والتفنن فى الألفاظ والعبارات .

فإننا إذا كنا عن الملوك بأنهم من قوم موسى .. وعن المشهور أمره بقائد الجمل ، وعن
الشيخ بقائد العنز ، وعن الجامع كل شيء بسفينه نوح ، وعن الكثير السفر بخليقة الخضر .. ،
وعن الثمام بالزجاجة . استتمت عبارة المتكلم بها وكثرت ألفاظه فى معانيها .

إلى غير ذلك من فوائد الكتابة العديدة ، ومنافعها الكثيرة ، والتي امتد نفس الجرجاني فى
عرضها فى هذا الكتاب ، حتى وصل أبوابه إلى أربعة وعشرين بابا ، تكاد تفى بحاجة الأدباء ،
وترفد البلغاء بما يحتاجون إليه من الصور والأساليب للتعبير عن مكنون نفوسهم ، ومشوب
عواطفهم .

هذا بالإضافة إلى عشرة أبواب بسط الجرجاني القول فيها عن الزنا والجماع واللواط
والبغاء .. ، وماشاكلها .

ومن خلال العرض السريع الذى قدمناه لكتايبى الثعالبي ، والجرجاني فى الكتابة نجد أن كلا
منهما حصر هذا الفن البلاغى فى دائرة ضيقة ، وقصرها على مفهوم محدود ، وهو التعبير عن
المعانى التى يستحيا من ذكرها ، ويستتبع التلفظ بأسمائها الصريحة ، أو التى يتطير منها .

والحقيقة أن التعبير الكنائى أوسع من أن يُوقَف به عند هذا الحد ، ويكتفى به للتعبير عن
ذلك القدر المحدود من المعانى ، وذلك لأنه يُستطاع استعماله ، واللجوء إليه لرسم الكثير من الصور

(١) كان سحيم مرلوما ؛ يريد : إن الخمر كانت ناقصة ؛ بسبب فتح الزق .

البهائية المبينة عن العديد من المعانى والخواطر الانسانية فى شتى احوال النفس ، ومناظر الكون ،
وأحداث الحياة .

وكذلك نجد أن كلا من الثعالبي والجرجاني قد عرضا كما كبيرا من شواهد الكناية وأمثلتها
المأخوذة من القرآن الكريم ، وسنة رسول الله ﷺ ، وكلام الخلفاء والصحابه ، ورجال السلف
رضى الله عنهم ، كما عرضوا الكثير من الشعر العربى ، وأقوال البلغاء ، والنصحاء ، والظرفاء .

إلا أننا نلاحظ أن المؤلفين عرضا هذه الشواهد الكثيرة عرضا جافا خاليا من التحليل
والتذوق ، وإظهار مواطن الجمال ، وبعيدا عن تلمس مواضع الحسن ، وكانا يكتفيان أحيانا بتكرار
موضع الشاهد ، ومكان الكناية .

ولو أن الثعالبي والجرجاني فعلا ذلك ، ووقفوا عند هذه الشواهد الجملة وأبانا ما فيها من الحسن
والجمال ، وتذوقا ما رسمته من صور بديعة ، ومعان رائعة ، لبلغنا بذلك الغاية المطلوبة ، والدرجة
المرجوة من دراسة الفنون البلاغية المختلفة ، ولزادت الافادة من مصتفيهما .

ومع كل هذا فإننا نعد هذه المرحلة من مراحل التأليف فى الكناية مرحلة متميزة فى الطريق
التي سلكها كل من الثعالبي والجرجاني ، والمنهج الذى اختطه كل منهما فى كتابة ، حيث جمعا
عددا ضخما من الشواهد والأمثلة لفن الكناية ، وقسماها تقسيما دقيقا إلى أبواب محددة .

صحيح أنهما لم يعرفا الكناية تعريفا شاملا ، ولم يقسماها ذلك التقسيم الذى عُرفت به فيما
بعد ، أو أى تقسيم آخر يرتضيانه ، ولكن حسيهما ما بذلا من جهد وافر فى جمع كل هذه الشواهد
من بطون الكتب ، ويكفيهما ما عقدا من أبواب وقصود ، وهو جهد لاشك كبير ، حيث وضعا أدينا
على هذه الكمية الكبيرة من شواهد الكناية وأمثلتها .

المرحلة الرابعة

مرحلة النضج والتطبيق

والذى جعلنا نطلق على هذه المرحلة مرحلة النضج والتطبيق ، هو أن الكناية قد وصلت
فيها إلى درجة من النضج لم تعرفها قبل ذلك ، فقد اتخذت ، طابعها المميز ومدلولها الاصطلاحي
العلمي ، وترسخت شواهدا^(١) ، وكان هذا على يد عبدالقاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ ،
والذى أخذ معظم البلاغيين بعده يجتروا تعريفه للكناية ، ويعيدون ويبتنون فى شواهد لها ، حتى
كادت تبلى من كثرة التكرار .

أما الوصف الثانى لهذه المرحلة وهو ، التطبيق ، فقد جاءها من أن محمود بن عمر
الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) قد وقف على ما قاله عبدالقاهر فى علمى البلاغة الرئيسين وهما المعانى
والإبان ، والكناية فن من فنون علم البيان ، واستوعبه استوعابا كاملا ، ثم أخذ يطبق تلك الآراء
الناضجة على كتاب الله الكريم فى تفسيره : الكشاف .

وبذا يكون من حق هذين الرجلين أن نقف معهما وقفة تبيين منها مقدار ما أسهم به كل منهما
فى هذا الميدان :

أما عبدالقاهر الجرجاني :

فقد تكلم عن الكناية فى ثلاثة مواضع من كتابه دلائل الإعجاز .

وقد نال فن الكناية من عبدالقاهر شأنه فى ذلك شأن الفنون البلاغية المختلفة . عناية فائقة ،
ودراسة متأنية ، فوجد عنده من العناية والبحث والتدقيق ما لم يجده عند غيره ، فقد عرّف عبدالقاهر
الكناية ، وذكر شواهد لها ، مع توجيه هذه الشواهد إلى ما تدل عليه ، وذكر بعض أقسام هذا الفن ،
كما بين فضلها على التصريح ، وسبب هذا الفضل ، إلى غير ذلك من النقاط التى لم ينتبه إليها
من سبق عبدالقاهر من علماء البلاغة .

وقد تناول عبدالقاهر الكناية وأقسامها وماتفرع عنها من نقاط من خلال منهج واسع ، وأسلوب
دقيق مبتكر لم يسبق إليه ، كما أنه لم يكتف فى كلامه عن الكناية بالوقوف عند التعريف وذكر
بعض الشواهد ، بل تعدى ذلك إلى بيان القيمة الأدبية لهذا الفن البلاغى ، حيث إنها تفضل التعبير

(١) البلاغة والتطبيق : د . أحمد مطلوب ، د . حسن البصير ٢٦٩ .

المباشر ، وتتفوق على الكلام الصريح للمعنى المراد التعبير عنه ، هذا بالإضافة إلى بيان سبب هذا التفوق ، وذلك الفضل .

ويظهر كل هذا في الموضوع الأول الذي ابتدأ فيه عبدالقاهر الكلام عن الكناية في كتابه دلائل الإعجاز .

فقد استهل حديثه عن الكناية :

بتعريفها وذكر بعض شواهدا :

فقال : « والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو ناليه وردفه في الوجود ، فيومىء به إليه ، ويجعله دليلا عليه .

مثال ذلك قولهم : « هو طويل النجاد ، يريدون : طويل القامة ، و « كثير الرماد » يعنون كثير القرى . وفي المرأة : « نؤوم الضحى » والمراد أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها أمرها .

فقد أزرأوا في هذا كله ، كما ترى معنى ، ثم لم يذكره بلفظه الخاص به ، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود ، وأن يكون إذا كان .

أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثرت القرى كثرت رماد القدر ؟

وإذا كانت المرأة مترفة ، لها من يكفيها أمرها ، زبفت ذلك أن تنام إلى الضحى (١) .

وواضح من تعريف عبدالقاهر هذا للكناية أنه هو نفس التعريف الذي ذكره قدامة ابن جعفر للارداف من قبل ، إلا أن الجرجاني لم يستخدم نفس المصطلح ، ولكنه استعمل مصطلح الكناية ، وكذلك جاءت الشواهد التي ذكرها عبدالقاهر ، وبيان ماكنى عنه قريبة الشبه بما ذكره قدامة .

غير أن عبدالقاهر لم يكتف بمجرد ذكر الشاهد وذكر الكناية التي يدل عليها ، بل زاد على ذلك أنه أبان أن :

الكناية أبلغ من الإفصاح :

حين قال : « قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح ، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلا ، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة (٢) .

إلا أن عبدالقاهر يرى ألا يقف الإنسان على حدود الكلام الخارجية ، ولا يأخذ معناه على الجملة ، بل عليه أن يعمق فيه التفكير ، ويتأني في إدراك مراميه ، فإنه لا تظمن نفس العاقل في

كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عليه موضع شبهة ومكان مسألة .

فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت : « هو طويل النجاد ، وهو جم الرماد ، كان أهدى لمعناك ، وأتبل من أن تدع الكناية ، ونصرح بالذي تريد (١) .

فالكناية عند عبدالقاهر - كما هو واضح أجمل من المعنى المكشوف ، وأحسن من اللفظ الصريح ولكن هذا الحسن ، وذلك الجمال لا ينصرف إلى ذات المعنى الذي تتميز عليه الكناية ، بل إن فضل الكناية على المعنى المباشر ينصب على الطريقة التي تدل بها الكناية عليه .

وفي ذلك يقول : « أعلم أن سيبك أولا أن تعلم أن ليست المزية التي تُثبنتها لهذه الأجناس (يريد الكناية والاستعارة والتعميل) - على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها ، وتقريره إياها (٢) .

ويدرك عبدالقاهر أن هذا الكلام يحتاج إلى شرح ، فيأتي بمثال يوضح به كلامه السابق فيقول : « تفسير هذا : أن ليس المعنى إذا قلنا - « إن الكناية أبلغ من التصريح ، أنك لما كُنيت عن المعنى زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته ، فجعلته أبلغ وأكد وأشد .

فليست المزية في قولهم : « جم الرماد ، أنه دل على قرى أكثر ، بل أنك أثبتت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجابا هو أشد ، وادعيت دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق (٣) .

وبذلك يبين أن الكناية عند عبدالقاهر أبلغ من التصريح لأنها تثبت الصفة التي يراد ذكرها للموصوف ، كما أنها تنال في وجودها ، وتوجبها إيجابا شديدا .

ويدرك الامام عبدالقاهر بثاقب فكره ، ودقيق حسه أن تفضيل الكناية على الإفصاح بهذه الطريقة الساذجة يعوزها الكثير مما يُثبنتها في ذهن القارئ ، ويُرسخها في نفسه .

وقد وصل عبدالقاهر إلى السبب الذي يجعل إثبات الصفة بالكناية للمراد وصفه بها مزية لوجود لها في التعبير الخالي منها ، وهو ما لم يصل إليه أحد قبله ، وذلك حيث يقول : « أما الكناية ، فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لانتصاح ، أن كل عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أن إثبات الصفة بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، أكد وأبلغ في الدعوى من أن نحى (إليها فثبنتها هكذا ساذجا غفلا .

(١) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢) دلائل الإعجاز ٧١ .

(٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١) دلائل الإعجاز ٦٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ٧٠ .

وذلك أنك لا تدعى شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف ، وبحيث لا يشك فيه ،
ولأبطن بالمخبر التجوز والغلط (١) ،

وبذلك يبين أن سبب قوة الاثبات للصفة في التعبير الكنائى عند عبدالقاهر يتمثل في الدليل
الذى يصاحب الكلام ، والذى يقوم بتأكيدده وتثبيتته في نفس المتلقى .

وقد وصل عبدالقاهر بعد تفكيره وبحثه في أسلوب الكناية إلى السبب الذى جعل هذا الأسلوب
أفضل من التعبير المباشر ، وهو ذلك الدليل الذى يصاحب الكناية .

صحيح أن قدامة بن جعفر هو الذى سبق إلى تعريف الأرداف بما عرّف به عبدالقاهر
الكناية ، دون تمييز عبدالقاهر فى شيء خاص بالتعريف ، وليس الأمر كما قال الدكتور أحمد
مطلوب (٢) .

وصحيح أيضا أن ابن سنان الخفاجى سبق عبدالقاهر فى التنبيه إلى فضل التعبير الكنائى على
التعبير الصريح .

ولكن أحدا لم يسبق عبدالقاهر فى التعرف على سبب فضل الكناية على التصريح .

ونوضح ذلك أن قدامة بن جعفر عرّف الأرداف ، وعلق على كناية امرئ القيس عن المرأة
المرفقة ، نوّوم الضحى ، بقوله : « وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفه هذه المرأة ، وأن لها
من يكفيها (٣) .

فوقف عند حد التعريف والاشارة فقط إلى الكناية :

أما ابن سنان الخفاجى فعرف الأرداف بنفس تعريف قدامة تقريبا ، ولكنه زاد على ذلك
ماتصفيه الكناية من المبالغة فى الوصف ، وبيان تفوقها على التعبير الصريح ، ويظهر ذلك من
تعلقه على نفس الكناية السابقة حيث يقول : « لما أراد امرؤ القيس أن يصف ترفه هذه المرأة
ونعمتها قال : نوّوم الضحى ، فعبر بذلك عن غناها وترقيتها وخفض عيشها ، وأتى بالألفاظ تدل
على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله : إنها غنية مرفقة (٤) .

أما عبدالقاهر فعرف الكناية بنفس تعريف الأرداف ، ومثل لها ، وعلق على الشواهد ببيان
بلاغة الكناية وفضلها على اللفظ المباشر ، ثم تفوق على الرجلين بأن توصل إلى سبب فضل الكناية
على التعبير الصريح .

وبالتأمل فيما قاله عبدالقاهر الجرجانى فى الموضوع الأول من دلائله عن الكناية يمكننا أن
ندرك أنه يريد بذلك أحد أقسامها الذى عرّفه فيما بعد لدى المتأخرين من البلاغيين باسم الكناية
عن صفة ، ولكنه لم ينكر هذا المصطلح ، بل فهم من الشواهد التى ذكرها لهذا النوع أنه يريد
بها صفة الطول ، وصفة الكرم ، وصفة الترف .

أما الموضوع الثانى الذى تعرّض فيه عبدالقاهر الجرجانى للكلام عن الكناية ، فقد كان خاصا :
بالموازنة بين المعنى المباشر للعبارة وبين التصوير الكنائى :

إذ المعنى المباشر ، أو الدلالة الحقيقية لعبارة ما هو ذلك المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة
من خلال معانى الألفاظ الأصلية التى وضعها العرب لها ، وهى لا تحمل أية دلالة جانبية .

أما التصوير الكنائى فهو الذى تنبثق فيه المعانى الجانبية عن المعانى الأصلية ، فهو لا يندك
على المعنى مباشرة ، ولكنه ينتقل بك عن طريق الدلالات حتى تصل إلى المعنى المقصود من
وراء ظلال التراكيب (١) .

فالكناية لا تنف عند المعنى الصريح للألفاظ ، ولكنها تقوم على المعانى الهامشية ، والدلالات
الجانبية لهذه الألفاظ ، والتى تقود القارىء أو السامع إلى معان أخرى منبثقة عن المعانى الأولى ،
فيكون فى ذلك ترويح عن القارىء ، وإمتاع له لما يتيح هذا العمل من تحليق المتلقى مع خياله ،
وذهاب به بعيدا عن أرض الواقع .

وبذا تكون الكناية بالنسبة للتعبير المباشر ، هى الأعمق ، والأبعد غورا ، فيما يتصل بسباق
التجربة الشعرية والموقف (٢) .

وعبدالقاهر الجرجانى هو أول بلاغى يفتيه إلى هذه الدلالة الثانية المتكئة على الدلالة الأولى
للألفاظ ، والخارجة منها ، وذلك حيث يقول : « الكلام على خريبه :

ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد
مثلا بالخروج على الحقيفة ، فقلت : خرج زيد ، وبالانطلاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق .

وضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن بذلك اللفظ على معناه
الذى يقتضيه موضوعه فى اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض .

ومدار هذا الأمر على الكناية ، والاستعارة ، والتعميل .

أولا ترى أنك إذا قلت : هو كثير رماد القدر ، أو قلت : طويل التجاد ، أو قلت فى المرأة :

(١) الكناية : أساليبها ومواقفها ٥٣ .

(٢) جماليات الأسلوب : د . فليز الداية ١٤١ .

(١) دلائل الإعجاز ٧٢ .

(٢) فى كنهه البلاغة العربية ٣٤ ، حيث قال : « ولعل تعريف عبد القاهر أكثر التعريفات دقة وإيضاحا . »

(٣) نقد الشعر ١٥٨ .

(٤) سر اللساحة ٢٣٠ .

نورم الضحى فإنك فى جميع ذلك لاتفيد غرضك الذى تُعنى من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يوجهه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا ، هو غرضك ، كمعرفتك من كثير رماد القدر ، أنه مضياف ، ومن طويل النجاد ، أنه طويل القامة ، ومن نورم الضحى فى المرأة أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيا أمرها (١) .

وهكذا استطاع عبدالقاهر أن يصل بفهمه العميق ، وبحسنه الدقيق إلى لب الكناية ، وحقيقة معناها التى تتمثل فى الانطلاق من المعنى الأصلي للعبارة إلى المعنى الثانوى الذى يدل عليه ، ويشير إليه ذلك المعنى الأول ، فينتشى العنقلى ، وينطلق من قاعدة هذا المعنى الأول محلقا بأجنحة الخيال مع المعنى الثانى ، فيحس بالنشوة التى يحس بها الأديب لحظة معاناته لتجربته الشعرية .

وفى هذه الثنائية فى الدلالة التى تقوم عليها الكناية يقول أحد الباحثين (٢) : « تتجلى القيمة التعبيرية للصورة الكنائية فى ثنائية دلالية ، فنحن نتجه إلى الغرض والغاية من خلال نص صريح ، أى لسنا أمام حاجز هو الواقع ، وليس مطلوباً فى عملية التلقى إعمال هذا الجانب ، فهو أساس فى التركيب الدلالى ، وفى تشكيل الصورة ، وإنه بغنى الحالة الشعرية لدينا مثلما كانت عند الشاعر ، أو الكاتب فى إحساس جعله يدور هذه الدورة ، ويطل من عل ، أو من أحد الأطراف ، ليصل إلى الزاوية المؤثرة فى كيان التجربة .

هناك الحركة المركبة عندما لانواجه الدلالة مباشرة ، فالتصور يستند لتلقى ماهى مُستكن بعد خطوة أو اثنتين ، وبعد ذلك يتداخل فى تسيج الكناية مايشتمل عليه الألفاظ الصريحة ، وما هو وراءها فى الإيحاء ،

وهذا هو عين ماأدركه عبدالقاهر ، كما ظهر فى قوله السالف ، الذى لخصه فى مصطلح دقيق ، سبق به غيره ، وبز به سواه ، وتولى شرحه ، لثبتته فى الأذهان . وهو لاجدال يوضح معنى الكناية أكمل توضيح .

وأعنى بهذا المصطلح :

المعنى ، ومعنى المعنى :

وفى شرح هذا المصطلح يقول عبدالقاهر : « فهنا عبارة مختصرة ، وهى أن تقول : المعنى ، ومعنى المعنى .

تعنى بالمعنى : المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذى تصل إليه بغير واسطة .

وبمعنى المعنى : أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يُفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر (٣) .

ويظهر مماسبق أن الحديث عن المعنى الثانى للعبارة ، أو معنى المعنى ، كما أطلق عليه عبدالقاهر ، هو من الأبعاد التى يعطيها أسلوب الكتابة عنده ، لأنه لايقهم من ظاهر اللفظ ، ولا يدركه إلا من يُعمل فكره ، ويكون ذا فهم بأساليب اللغة ومدلولاتها (١) .

والمأمّل لدراسة عبدالقاهر للكتابة على هذا الأساس ، يستطيع أن يخرج منها بنتيجة مهمة وهى أن الجرجانى هو أول من تنبه إلى المعنى الأصلي للعبارة الأتبية ، الذى يمكن أن يراد من الصورة الكنائية ، وإلى المعنى الثانى الذى هو المراد الأول من هذه العبارة ، والذى أطلق عليه . كما عرفنا - المعنى ، ومعنى المعنى .

وعلى ذلك يكون ماذهب إليه الدكتور أحمد مطلوب من أن . تعريف عبدالقاهر الجرجانى للكناية أكثر التعريفات دقة وإيضاحا ، ولو أضيف إليه قول القزوينى ، مع جواز إرادة معناه ، لكان أحسن ، لأن الكناية قد يراد بها المعنى الحقيقى الذى يُفهم من اللفظ أيضا (٢) . يكون هذا الكلام فى غير محله ، وذلك لأن الامام قد تنبه لذلك الذى عده الدكتور مطلوب تقصا عنده ، ووضع ذلك فى مصطلح المعنى .

أين وجد عبدالقاهر جمال الكناية ؟

ولم يفق عبدالقاهر الجرجانى بتفكيره العميق ، وبحسنه الثرى عن التعرف على الكناية والوصول إليها من خلال معنى المعنى ، أو المعنى الثانى الذى ينبثق من المعنى الأول ، ولكنه اتشغل بالتعرف على موطن الجمال فى الكناية ، وموضع الحسن فيها .

ورأى عبدالقاهر أن بعض الملاغيين يجعلون الألفاظ زينة للمعاني ، وجمالا لها ، وهم يريدون بذلك تفخيم اللفظ ، وتعظيم شأنه ، وإبراز دوره فى العبارة الأدبية ، وأن المعنى يشرف به .

وبعد أن يعرض عبدالقاهر رأى هؤلاء البلاغيين الذى يُفهم منه أنهم يجعلون البلاغة فى الألفاظ ، نراه ينفى الجمال عنها ، ويسلبه منها ، ويجعل المعنى الأول حاملا لهذا الجمال ، ولكن دون أن يختص به ، ويظهر فيه ، بل لينقله إلى المعنى الثانى ، أو معنى المعنى ، الذى يكتسى به ، وتقيدى أمارته فيه .

وهذا عبدالقاهر الجرجانى يعرض رأيه فيقول : « فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة للمعاني ، وحلية عليها ، أو يجعلون المعاني كالجواري ، والألفاظ كالمعارض لها ، وكالوئشى المختر ، واللباس الفاخر ، والكسوة الرائقة إلى أشباه ذلك ممايقضون به أمر اللفظ ، ويجعلون المعنى يتنقل به ويشرف ، فاعلم أنهم يصفون كلاما قد أعطاك المنكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى ، فكفى وعرض ، ومثل واستعار ، ثم أحسن فى ذلك كله وأصاب ، ووضع كل شيء منه فى

(١) الكناية : أساليبها ومواقعها ٥٤ .

(٢) البلاغة العربية ٢٢٤ .

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٢ .

(٢) هو الدكتور فايز الداية فى كناية حملات الأستوب ١٤٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ٢٦٣ .

موضعه ، وأصاب به شاكلته ، وعند فيما كنى به وشبهه ومثل لما حُسن مأخذه ، ودق مصلكه ، ولطفت إشارته ، وأن المعارض وما في معناه ، ليس هو اللفظ المنطوق به ، ولكن معنى اللفظ الذي دلت به على المعنى الثاني ، كمعنى قوله :

فأبى جبان الكلب مهزول الفصيل

الذي هو دليل على أنه مضيايف .

فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والشبهي والحلي وأنشبه ذلك ، والمعاني الثواني التي يؤمأ إليها بتلك المعاني ، هي التي تُكسى تلك المعارض ، وتُزَيَّن بتلك الوشي والحلي (١) .

وعلى ذلك فإننا لو وقفنا عند العبارتين : جبان الكلب ، مهزول الفصيل ، وبحثنا عن موطن الجمال وموضع الحسن في كل منهما ، قلن نجد شيئا من ذلك لافي الألفاظ وحدها ، ولا في دلالاتها الأصلية ، فالجمال لا يظهر في واحد منهما ، ولكنه ينتقل من خلالهما ليستقر في معنى المعنى ، أو المعنى الثاني ، وهو أنصاف هذا الرجل بالجود والكرم ، وتأكيد هذه الصفة فيمن يراد وصفه بها .

وكعادة عبدالقاهر الجرجاني فإنه لا يترك مسألة دون أن يبحثها حثا فكريا كاملا ، ويدرسها دراسة عقلية كافية ، ولذلك فقد نظر في دلالة الألفاظ الحقيقية ، وفي حسن المعاني ، فرأى أن دلالة الألفاظ ثابتة لا تتغير ، وبذلك لا يكون هناك معنى لفظ أسرع إلى قلب إنسان - عالما كان ، أو جاهلا - من معنى لفظ آخر ، وإنما يحدث هذا التفاوت في سرعة الفهم ، أو بطئه ، إذا كان ذلك من الأمور التي تدرك بالفكر ، ويحيط بها العقل . وهذا شأن المعاني ، أو معاني المعاني ، أما الألفاظ فدلالاتها محددة ، لا عمل للعقل فيها ، ولا شأن للفكر بها .

وفي هذا المعنى يقول عبدالقاهر : « وذلك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللفة ، وبمعاني الألفاظ التي يسمعا ، أو يكون جاهلا بذلك . فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه ، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر ، وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد .

وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر ، إذا كان ذلك مما يُدرك بالفكر ، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه للكلام . وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية ، لأن طريق معرفتها التوقيف ، والتقدم بالتعريف (٢) .

ولكى يكون الكلام مستحقا لصفة البلاغة عند عبدالقاهر ، فإنه ينبغي أن يسابق معناه لفظه ، ولفظه معناه .

ويُقصد بذلك أن تسرع المعاني المراد التعبير عنها في الولوج إلى النفس ، فيكون وصولها إلى القلب لحظة وصول ألفاظها إلى السمع ، ويكون سبب ذلك أن المعاني الأول تقودنا إلى المعاني الثواني من أقصر طريق ، ونلتنا عليها أوضح دلالة ، حتى ليخيل للمتلقى أنه فهم هذه المعاني من دلالات الألفاظ الحقيقية ، وذلك بسبب السهولة في إدراكها ، والسرعة في الوقوف عليها .

وهذا ما يفهم من قول عبدالقاهر : « وإذا كان ذلك كذلك ، علم علم ضرورة أن مُصْرَف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني ، وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي نجعله دليلا على المعنى الثاني ، ووسيطا بينك وبينه ، متمكنا في دلالاته ، مستقلا بوساطته ، يُسفر بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك إليه أبين إشارة : حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاق اللفظ ، وذلك لقله الكلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله إليك (١) ،

ويضرب عبدالقاهر الجرجاني مثلا للكتابة التي تسرع بالدخول إلى نفس المتلقى بمجرد مصافحة ألفاظها لأذنه ، وذلك لعدم وجود عائق يمنع من ذلك ، إذ تمل الألفاظ عليها دلالة واضحة .

وهذا المثال هو قول الشاعر :

لا أمتع العود بالفصال ولا أبتاع إلا قربة الأجل (٢)

ولم يعلق عبدالقاهر على هذا البيت ، ويبدو أنه اكتفى بكلامه السابق عليه ، والذي يساعد القارىء أو السامع على فهم وتدقيق أى شاهد من شواهد الكتابة .

ومما يؤكد ذلك أنك إذا قرأت قول الشاعر : « لا أمتع العود بالفصال ، فسرعان ما تدرك أن الشاعر يريد أن يصف نفسه بالكرم والجود ، لأنه إن يترك نوقه تتمتع بأولادها ، وإنما سينحرفها ليقدم لحمها قرى لضيفه .

وكذلك إذا قرأت بقية البيت : « ولا أبتاع إلا قربة الأجل » ، فإنه يسرع بإبلاغك بنفس الصفة ، وهي الكرم ، لأن النوق التي يشترها الشاعر يكون أجلها قريبا ، وتنجها وشبكا ، إكراما لضيفانه ، لأن الألفاظ في هذا البيت إذا وصلت إلى الأذن ، فإنها تسرع بإدخال معناها إلى نفس المتلقى دون حواجز أو عقبات ، وبذلك المعنى بعد ذلك على معنى المعنى ، الذي هو الكناية المراد التعبير عنها وتصويرها .

أما إذا لم تستطع الكلمات أن تؤدي المعاني التي يراد منها أدائها ، واحتاجت من أجل ذلك إلى توجيهات معينة ، وتأويلات خاصة ، فإن عبدالقاهر الجرجاني يعد تلك التوجيهات عيبا في اللفظ ، وذلك لأنه قُصِر في أداء المعنى المعبر عنه من أقصر طريق ، وأقرب سبيل .

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) العود : جمع عود ، وهي ناقة حديئة العهد بالنتاج .

الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة . أو البقرة بعد فطامه ، وفصله عن أمه .

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٧ .

انظر إلى قول الجرجاني في ذلك : « وإن أردت أن تعرف ما حاله بالضد من هذا ، فكان منقرص القوة في تأنية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضى حق السفارة فيما بينك وبين معنك ، ويوضح تمام الايضاح عن مغزائك ، فانظر إلى قول العباس بن الأحنف :
 ساطلُبُ بَعْدَ الذَّارِ عِنَكُمْ لِنَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمْعُ لِحُجْمَا (١)

وقد أورد الشاعر في هذا البيت كنايةين : تمثلت الأولى في قوله : « وتسكب عيناى الدموع » وهي كناية عن الحزن ، وقد أحسن فيها كل الاحسان ، أما الثانية فجاءت في قوله « لتجمعا » وظن أنها كناية عن الفرح والسرور ، ولكنها لم تكن كذلك .

وتعليقا على هذا البيت يقول عبدالقاهر : « بدأ فذلَّ بِسُكْبِ الدَّمْعِ على ما يوجب الفراق من الحزن والتكد ، فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبدا أن يكون أمانة للحزن ، وأن يجعل دلالة عليه ، وكناية عنه ، كقولهم : « أياكلى وأضحكتنى » ، على معنى « ساءنى ومرئى » .

ثم ساق هذا القياس إلى تقيضه ، فالتمس أن يدل على ما يوجب دوام التلاقي من السرور بقوله : « لتجمعا » ، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة المسرة والسلامة من الحزن ، ما يبلغ سكب الدمع في الدلالة على الكآبة ، والوقوع في الحزن .. وغلط فيما ظن ، وذلك أن الجمود هو أن لا يتبكي العين ، مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يراد منها أن تبكى ، ويستراب في أن لا يتبكى .. (٢) .

وهكذا يبين مدى التوفيق أو عدمه في اختيار اللفظة أو العبارة التي تُقضى إلى الكناية من أخصر طريق ، ودون حاجة إلى تأويل أو اجتهاد .

أما الموضع الثالث الذى واصل فيه عبدالقاهر الجرجاني الكلام عن فن الكناية ، فكان خاصا بنوع منها عُرف فيما بعد باسم :

الكناية عن نسبة :

وسماه عبدالقاهر « إثبات الصفة » ، وماتبع ذلك من بيان لقبعة هذا النوع من أنواع الكناية ، وعلاقته بالكناية عن الصفة ، وذكر أمثلة للكناية عن النسبة وإبداء الرأى فيها ، وغير ذلك مما يدور حول هذا النوع .

ويُعد عبدالقاهر . كما قالت لنا المصادر والمراجع التي وصلت إلى أيدينا . أول من تنبه إلى هذا النوع من أنواع الكناية .

بدأ الجرجاني كلامه في هذا الفصل ببيان الجمال الذى ينتج عن إثبات الصفة للموصوف بها عن طريق الكناية ، ويكون الشأن في ذلك شأن بيان الصفة عن نفس الطريق ، فهو يقول :

« هذا فن من القول دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، وهو أثار نراهم كما يصنعون في نفس الصنعة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض ، كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب .

وإذا فعلوا ذلك ، بدت هناك محاسن تملأ الطرْف ، ودقائق تُعجز الوصف ، ورأيت هناك شعرا شاعرا ، وسحرا ساهرا ، وبلاغة لا يكمل لها إلا الشاعر المعلق ، والخطيب المصنِّع (١) .

ومعروف أن الصفة إذا لم تُذكر بلفظها الصريح ، وكفى عنها ، كان ذلك أفخم لها ، وأعظم لشأنها ، وكذلك الحال في إثبات الصفة أو الكناية عن نسبة ، فإن مجيئها عن طريق الكناية فيه من الحسن والجمال الشيء الكثير .

يقول عبدالقاهر في ذلك : « وكما أن الصفة إذا لم تأت مُصرِّحا بذكرها ، مكشورا عن وجهها ، ولكن مندولا عليها بغيرها ، كان ذلك أفخم لشأنها ، والطف لمكانها ، كذلك إثباتك الصفة للشيء تُثبِتُها له ، إذا لم تُلقه إلى السامع صريحا ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والاشارة ، كان له من الفضل والمزية ، ومن الحسن والرواق ما لا يقبل قلبية : ولا يُجهد موضع الفضيلة فيه .

وفي شرح عبدالقاهر لإثبات الصفة - والتي هي الكناية عن نسبة عند من جاءوا بعده - فإنه يرى أن الأدياء إذا راموا وصف الرجل ومدحه ، وإثبات معنى من المعانى الشريفة له فإنهم يذعون التصريح بذلك ، ويكونون عن جعلها فيه جعلها في شيء يشتمل عليه ، ويتلئس به ، ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الاثبات ، لامن الجهة الظاهرة المعروفة ، بل من طريق يخفى ، ومسلك يدق (٢) .

ويمثل لذلك بقول زياد الأعجم :

إن السُماعةَ والمروءةَ والندى فى قِيَّةِ ضَرْبَتْ على ابنِ الحُشْرَجِ

أراد زياد أن يمدح ابن الحشرج بالسُماعة والمروءة والندى ، فلم يلجأ إلى اللفظ الصريح ، والتعبير المباشر ، ويذكر أن هذه الأشياء مجموعة في هذا الرجل ، ومحصورة فيه ، ولو فعل ذلك ، لجاء كلامه بعيدا عن وادى البلاغة ، مهابتا للحسن والطلاوة ، ولكنه - كما قال عبدالقاهر - عدل إلى ماكرى من الكناية والتلويح ، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه ، عبارة عن كونها فيه ، وإشارة إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة ، ولو أنه أسقط هذه الوسطة من البين ، لما كان إلا كلاما غفلا ، وحديثا ساذجا (٣) .

(١) دلائل الإعجاز ٣٠٦ .

(٢) المصدر السابق : نفس الصلعة .

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٧ .

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٩ .

ولاشك أن كلام عبدالقاهر عن هذا النوع من أنواع الكناية جديد ومبتكر ، لم يسبقه أحد إليه ، ولا نكره بلاغي قبله ، إذ ما كان معروفاً عند السابقين هو الكناية عن الصفة فقط ، فأضاف الجرجاني الكناية عن النسبة ، والتي سماها إثبات الصفة .

هذا بالإضافة إلى تلك الدقة في المعالجة والابتكار في الشرح والتوجيه .

ولكى يؤكد عبدالقاهر للقارىء أن هذا النوع الجديد من أنواع التصوير الكنائى ، يأتي على قدم المساواة مع النوع الأول ، ولا يقل عنه في الجزالة والفقامة ، وقوة العبارة . لكى يؤكد عبدالقاهر ذلك أخذ يوازن بين النوعين بقوله : « فهذه الصفة في طريق الإثبات ، هي نظير الصفة في المعاني إذا جاءت كنايةات عن معاني آخر ، نحو قوله :

وما بك في من عيب فإني جبان الكلب مزول الفصيل

فكما أنه إنما كان من فاخر الشعر ، ومما يقع في الاختيار ، لأجل أنه أراد أن ينكر نفسه بالقرى والضيافة ، فكفى عن ذلك بجبن الكلب ، وهزال الفصيل ، وترك أن يصرح فيقول : « قد عرف أن جنابي مألوف ، وكلى مؤذب ، لا يهر في وجوه من بغشاني من الأضياف ، وأني أنحر المنالي (١) من إبلى ، وأدع فصالحها فزلى ، كذلك إنما راقك بيت زياد ، لأنه كفى عن إثباته السماحة والمروءة والندى كائنه في المدح ، يجعلها كائنه في القية المضروبة عليه (٢) ،

وواضح من موازنة عبدالقاهر بين الكناية عن الصفة ، والكناية عن النسبة التي ابتكرها أنهما متساويان في الوصول إلى الصفة المرادة عن طريق التعبير غير المباشر ، وفي هذا ما يروق المنطقى ، ويعجبه ، ويجعل الكناية تؤثر في نفسه أجعل تأثير .

وبعد أن وصل عبدالقاهر بين نوعي الكناية من حيث الأداء ، وطريقة التعبير بالبعد عن التلفظ الصريح ، راح يعرض صوراً مختلفة لهذين النوعين : كناية الصفة ، وكناية إثبات الصفة مع تحليل كل صورة من صور الكناية في النوعين ، وإبراز القيمة التعبيرية لكل ، وبيان مواطن الجمال ، وهو في ذلك يخالف الكثير من البلاغيين الذين يهتمون بالقواعد البلاغية المحددة ، والتقسيمات الفعلية ، مع الاكتفاء ببعض الأمثلة المصنوعة التي لا تشبع تهم المتأدب في التزود بالكلام العربي الرصين ، ولا تروى ظمأ .

وفي عرض الجرجاني لتلك التعبيرات الكنائية يقول : « إنك تنظر إلى قول يزيد بن الحكم بمدح به يزيد بن المهلب ، وهو في حبس الحاج :

أصيح في فيدك السماحة والمجـ — ذ وفصل الصلاح والخسب

فتراه نظيراً لبيت زياد ، وتعلم أن مكان القيد هاهنا هو مكان القبة هناك .

(١) المنالي : جمع منبٍ ومنبلة وهي النافذة التي يتلوها ولدها وينبها .

(٢) دلائل الإعجاز ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

كما أنك تنظر إلى قوله : « جبان الكلب ، فتعلم أنه نظير لقوله :

زجرت كلابي أن يهر عقورها .

من حيث لم يكن ذلك الجبن إلا لأن دام منه الزجر واستمر ، حتى أخرج لكف منك عما هو عادته من التهير والتبجح في وجه من يدنو من دار هو مرصن لأن يفس نونها .

وتنظر إلى قوله : « مهزول الفصيل ، فتعلم أنه نظير قول ابن هرمة :

لا أمتع العود بالفصال .

وتنظر إلى قول نصيب :

وكذلك آس بالزائرين

من الأم بالإينة الزائرة

فتعلم أنه من قول الآخر :

يكاذ إذا ما أبصر الضيف مقبلاً يتكلمه من حبه وهو أعجم

وأن بينهما قرابة شديدة ، ونسباً لاصقاً ، وأن صورتها في فرط التماثل صورة بني زياد ويزيد (١) .

ويُفهم من قول عبدالقاهر الجرجاني في عرضه السابق للصور الكنائية ، سواء منها الكناية عن الصفة ، أو الكناية عن النسبة . أن الصورة من كل نوع مناظرة للأخرى ، وأن بين صورتين اللتين من نوع واحد قرابة شديدة ، ونسباً لاصقاً .

فها هو ذا يناظر بين بيتي زياد الأعجم ، ويزيد بن الحكم ، وبين الكنائتين ، جبان الكلب ، زجرت كلابي أن يهر عقورها ، وبين الصورتين الكنائيتين : « مهزول الفصيل ، لا أمتع العود بالفصال » ، كما ذكر أن كناية نصيب من كناية الشاعر الآخر .

وأرى أن الأمر قد اتبس على عبدالقاهر الجرجاني في عقده لتلك المناظرات بين الكناية وبين ما يشابهها من كناية أخرى ، وذلك لأن أية كناية لاتأني مناظرة لكناية أخرى ، حتى ولو كان المعنى بهما عنه شيئاً واحداً .

ودليلنا على صحة ما ذهبنا إليه في هذا الرأي هو من صنع عبدالقاهر نفسه ، ومن كلامه ، حيث ذكر غير ما نكره هنا في موضعين من دلائله :

أما الموضوع الأول : فقد ذكر عبدالقاهر فيه رأى من يقيس الكلام المراد معارضته لكلام آخر على الأعمال الصناعية : كمنج الحرير ، وصوغ القرط والسوار ، وغير ذلك من المصنوعات

(١) دلائل الإعجاز ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

اليدوية ، التي يمكن أن يصل فيها بعض الصناعات من البراعة إلى ما يعجز عن الوصول إليه غيرهم من أهل نفس الصناعة .

وداخل هذا المجال قد يبدأ رجل فيعمل شيئا بديعا رائعا ، ويأني رجل آخر فيعمل شيئا مثل هذا الشيء في الإبداع والروعة ، حتى إذا رأى أحد هذين الشينين حسبيهما . من شدة تقاربهما . وفرة تشابههما . أنهما من صنعة رجل واحد ، وخارجان من تحت يد واحدة .

ويرى عبدالقاهر أن ذلك لو صح في عالم المصنوعات ، فإنه لا يصح في عالم القول ، وميدان الأدب ، وذلك حيث يقول : « وليس يُتصَوَّرُ مثْلُ ذلك في الكلام ، لأنه لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر ، أو فصل من النثر ، فتزدي بهينه ، وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى ، حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة ، ولا وجه ، ولا أمر من الأمور .

ولا يفترنك قول الناس : « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه » ، فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدى الغرض ، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول ، حتى لاتعقل ههنا إلا ما عقلته هناك ، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشبهتين في عينك كالسوارين والشنقين ، ففي غاية الاحالة ، وظنُّ يُقضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة ، وهي أن تكون الألفاظ مختلفة المعاني إذا فرقت ، ومتقنتها إذا جمعت ، وألف منها كلام . وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو « قعد ، و « جلس » ، ولكن فيما فهم من مجموع كلام ، ومجموع كلام آخر (١) .

فمعد القاهر يرى أنه لا يمكن أن يتشابه عملان أدبيان في التعبير عن معنى واحد ، مع اختلاف العبارة في كل منهما ، فكيف يقول - كما سبق - إن كناية كذا تناظر كناية كيت ؟

إنه ليس وقع فيه ، أو سبق قلم جرى على يده .

ويكرر عبدالقاهر القول بعدم تناظر الكنايات بعضها للبعض الآخر ، وذلك : في الموضع الثاني : الذي تكلم فيه عن هذا الأمر ، فيقول : « واعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يحكم عليه بالتناسب .

معنى هذا : أن جعلهم الجود والكرم والمجد بمرض بمرض الممدوح كما قال البحرى :
ظَلَمْنَا نَعُوذُ الْجُودَ مِنْ وَعْكَكَ الَّذِي وَجَدْتُمْ وَفَلْنَا أَعْتَلَّ عُصْوُ مِنَ الْمَجْدِ

وإن كان يكون المقصد منه إثبات الجود والمجد للممدوح ، فإنه لا يصح أن يقال إنه نظير لبيت زياد (٢) .

والسبب في عدم التناظر والتشابه بين الكنايتين اللتين في بيتي زياد والبحترى - وإن كان الغرض واحدا وهو المدح بالجود والكرم - هو أن المعنى مختلف ، والصورة في كل منهما تغاير الأخرى ، حيث جعل زياد السماحة والمروءة والندى ، في قبة ضربت على ابن الحشرح ، في حين جعل البحرى الجود بمرض بمرض الممدوح .

ويقول عبدالقاهر بعد ذلك : « كما أنه لا يجوز أن يجعل قوله :

وَكَلْبُكَ أَرْأَفُ بِالزَّلْزَلِينَ

مثلا ، نظيرا لقوله :

مهزول الفصيل

وإن كان الغرض منهما جميعا الوصف بالقرى والضيافة ، وكانا جميعا كنايتين عن معنى واحد ، لأن تعاقب الكنايات على المعنى الواحد لا يوجب تناسبا (١) ،

وواضح أن عبدالقاهر لا يبيح التناظر بين هاتين الكنايتين ، فلماذا أجازته بين الكناية الأولى منهما وبين الكناية التي في قول الشاعر :

يَكَاذُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّنِيفَ مُقْبِلًا يَكَلِّمُهُ مِنْ حَبِّهِ زَهْرُ أَعْجَمٍ

هل أجاز هذا التناظر لأن رافة الكلب بالزلازلين وأنه بهم في الكناية الأولى تشبه ترحيب الكلب بالضيوف ، ومقاربة تكليمهم لهم رغم عجمته في الكناية الثانية ، وأن الكنايتين من واحد من أودية التعبير عن المعاني المشتركة ؟

ومعروف أن عبدالقاهر لا يبيح التناظر بين هاتين الصورتين ، لأنه - كما قال - : « لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر ، أو فصل من النثر ، فتزديه بعينه وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى ، حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور (٢) ،

وعدم المخالفة في صفة ، ولا وجه ، ولا أمر من الأمور هو معنى التناظر .

وبذلك لا يسلم لعبد القاهر القول بأن هذه الكناية تناظر تلك الكناية ، مهما كان التشابه بينهما في التعبير عن المعنى الواحد .

وإذا أردنا أن نتأكد من صحة هذا الرأي فعلينا أن نوازن بين الكناية الأولى ، والتي يقول فيها نصيب :

(١) دلائل الإعجاز ٣١٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦١ .

(١) دلائل الإعجاز ٢٦١ .

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦١ ، ٢١٢ .



وكذلك أنسُ بالزائرين البيت

وفي الكناية الثانية التي يقول فيها صاحبها عن الكلب :

يكاد إذا ما أبصر الضيف البيت

فإننا نجد أن الغرض واحد ، وهو المدح بالجود والكرم ، كما نجد أن هناك شيئا من التشابه في المعنى ، حيث يمثل الكلب العنصر الأساسي في كل منهما ، إلا أن الصورة وتركيبها ، والتجربة وبغدها ، يضعان أمامك خطأ فاصلا في الفرق بينهما ، فالفارق بين الصورتين هو الفارق بين فرح الأم بابنتها الزائرة ، وفرح الكلب بالزائرين ، وهو الفرق بين : أنس ، و : يكاد .

فأنس : اسم تفضيل ، أي أنه أكثر أنسا من الأم بابنتها الزائرة .

ويكاد : فعل يفيد المقاربة ، أي أنه أرشك أن يكلمه ، ولكنه لم يستطع .

فالأول استطاع أن يفوق في محبته الزائرين محبة الأم لابنتها الزائرة في أنسه ولطفه ، وإفقه وحنينه لهم ، والآخر عجز عن مخاطبتهم ، وإن كان قد كاد (١) .

ولم يكتب عبدالقاهر بتلك الأمثلة التي ذكرها لهذا النوع من الكناية : إثبات الصفة ، والتي عرفت فيما بعد بالكناية عن النسبة ، والذي هو من ابتكاره . ولكنه أخذ ينكر أمثلة أخرى ، ويحذفها ، وينكر قيمتها ، وأثرها في التعبير .

وقد أصبحت هذه الأمثلة هي عماد الشواهد عند البلاغيين الذين جاءوا بعد عبدالقاهر ، ولكن دون أن ينموا ويرتفعوا إلى درجة معالجته لها .

ومن هذه الأمثلة :

قولهم : المجد بين ثوبيه ، والكرم في برديه (٢) .

ويعلق على ذلك بقوله : ، وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد والكرم للممدوح ، بأن يجعلها في ثوبه الذي يلبسه .

وقوله :

وحيثما يك أمرُ صالح فكُن

وقول أبي نواس :

فما جازمُ جودُ ولاخلُ دونه ولكن يصيرُ الجودُ حيث يصيرُ

ويقول عبدالقاهر تعليقا على ذلك : كل ذلك توصل إلى إثبات الصفة في الممدوح بإثباتها في المكان الذي يكون فيه ، وإلى لزومها له بلزومها الموضوع الذي يحله (١) .

وشقَّ عبدالقاهر من هذا النوع من الكناية الذي عرف عنده باسم إثبات الصفة فرعا آخر من فروع التعبير الكنتائي يمكن أن نطلق عليه :

إثبات الصفة بالنفي :

أي إثبات الصفة المراد التعبير عنها بنفي صفة مقابلة لها .

واستشهد على ذلك بقول الشنفرى يصف امرأة بالعبفة :

يببئ بمَنجاةٍ من السُّومِ يَبْئُها إذا ما بَيَّوتُ بالملامةِ خَلَّتْ

وأخذ بعد ذلك يعلق على هذا البيت ، ويوازن بينه وبين بيت زياد الأعجم ذكرا أن قول الشنفرى ، يدخل في معنى بيت زياد ، وذلك أنه توصل إلى نفي اللوم عنها ، وإبعادها عنه ، بأن نفاه عن بيتها ، وباعد بينه وبينه ، وكان مذهبه في ذلك مذهب زياد في التوصل إلى جعل السماحة والمرءة والندى في ابن الحشرج بأن جعلها في القبة المضروبة عليه .

وبإثبات الفرق أن هذا ينفي ، وذلك يثبت (١) .

ولما كان عبد القاهر يتمتع بحسن نقدي مرهف ، ونظرة أدبية ثاقبة ، بالإضافة إلى تفكيره البلاغي الدقيق ، فإنه قد تكرر في نهاية كلامه عن هذا اللون من الكناية شيئا من انطباعاته وآرائه على بعض نماذجها .

ومن ذلك قوله : ، ومما هو في حكم المناسب لبيت زياد وأمثاله التي ذكرت ، وإن كان قد أخرج في صورة أغرب وأبدع : قول حسان رضي الله عنه :

بني المجدُ بيئاً فاستقرتْ عمادُه حَلْبُنَا فأضينى النامن أن يَنصُولَا

وقول البحتري :

أزمارأيت المجد ألقى زخله في آل طلحة ثم لم يتحوَّل

ذلك لأن مدار الأمر على أنه جعل المجد والممدوح في مكان ، وجعله يكون حيث يكون (٢) .

(١) دلائل الإعجاز ٣١٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ٣١١ .

(٣) دلائل الإعجاز ٣١١ .

(١) الكناية : أساليبها وموافيقها ٤٨

(٢) نفس المصدر ٣٠٩ .

ويبدو أن عبد القاهر قد اتخذ بيت زياد الأعجم مقياساً يقوس عليه الأبيات الأخرى التي يقولها أصحابها في نفس المعنى الذي قال فيه زياد بيته ؛ وذلك لأنه قد تكرر منه ذلك القياس كثيراً .

فهو يرى هنا أن قول حسان هذا مناسب لبيت زياد السابق ذكره ، وإن كان قد أخرج في صورة أغرب وأبدع ، ولكنه لم يبين وجه الغرابة والإبداع ، ولم يشر إلى سبب هذا الإبداع ، ولا تلك الغرابة ، مما يجعل هذا الرأي ناقصاً ، ومحتاجاً إلى التعليل .

وأرى أن بيت حسان ، والذي جاء كناية رائعة عن نأصل المجد ، واستقرار أركانه في الممدوحين - يدل على قوة هذا المعنى ، ودقة النظم فيه ، حيث تلاصقت الكلمات التي تدل على بناء المجد لبيته ، واستقرار عماده ، بعضها مع البعض الآخر ، وكذلك تناسبت ألفاظ الشطر الثاني في أداء المعنى المراد منها أداؤه . فجاءت كلمات البيت كله مؤانسة لأخوانها ، متمكنة في مواضعها ، مقبولة في أماكنها ، دون غرابة ، أو وحشية ، وهذا ما جعل السبك محكماً ، والتركيب قوياً ؛ فقد دل على عجز الناس عن تحويل المجد إلى غير الممدوحين ، فهما بذلوا من جهد .

وعلى نفس الأسلوب من دقة نظم الكلمات ، وملاءمة بعضها للبعض الآخر وقوة العبارة ، ومثانة السبك ، جاء قول البحتري هاملاً ذات الكناية التي ذكرها حسان في بيته ، وهي نأصل المجد ، وثبات أركانه .

فقد صور البحتري المجد وقد وضع رحله ، وألقى عصا سياره في آل طلحة ، ولم يتحول عنهم إلى غيرهم .

وإن كنت أرى أن بيت حسان أقوى في أداء المعنى ، وأبلغ في رسم الصورة من بيت البحتري ؛ حيث جعل حسان المجد يبني بيتاً للمدحيين ويؤسس شرقاً لهم فتستقر عماده فيهم ، وتثبت أركانه لديهم ، حتى إن المجد يعنى الناس أن يحولوا هذا الشرف ، وذلك المجد إلى قوم آخرين لو حاولوا ذلك .

في حين جعل البحتري المجد يلقى رحله في آل طلحة ، وتحويل الرحل وانتقاله من مكان إلى مكان آخر أمر ميسور ، وشيء سهل القيام به ، مما يدل على عدم نأصل المجد وثباته في هؤلاء القوم .

هذا بالإضافة إلى نفي البحتري قيام المجد بالتحول عن قوم طلحة إلى غيرهم ، ولو قام بعض الناس بتحويله عنهم لكان من الممكن أن يتحول .

وهكذا يظهر ضعف بيت البحتري بالقياس إلى بيت حسان .

وفي نهاية دراسة عبد القاهر لفن الكناية نراه يظهر تعصبه للنوع الذي ابتكره وهو إنبات الصفة ، أو كناية النسبة ويبدى تشبعه له ، والإعلاء من شأنه ؛ وذلك حيث يقول : « وليس لشعب هذا الأصل ، وفروعه ، وأمئلته ، وصوره ، وطرقه ، ومسالكه حد ونهاية .

ومن لطيف ذلك ونادرة قول ابن تمام :

أبين فما يزرن سوي كريم
وحسبك أن يزرن أبا سعيد (١) .

تعليق

والذي يتأمل دراسة عبد القاهر الجرجاني السابقة للكناية ، يجد أن هذا الفن قد ظفر بعناية فائقة ، ودراسة متأنية ، وبحث عميق ، كما يجد أن شواهده كانت من فرائد الشعر العربي ، التي أتاحت له التدقيق الجمالي ، والتأملات التحليلية ؛ وذلك لعالمه من حسن مرهف ، وبصيرة نافذة .

ولما كانت دراسات عبد القاهر البلاغية والتقديرية تقوم على أساس من تحليل الشواهد ، والوقوف على ما فيها من مواطن الجمال ، ومواضع الحسن ، مع الابتعاد قدر ما يستطيع عن التعريفات الحادة ، والتقسيمات الكثيرة ، والشواهد المصنوعة - فإن دراسته للكناية كانت متميزة تميزاً واضحاً عن دراسات سابقه ولاحقه ، فلم يزد أغلب السابقين عن تعريف الكناية ، وذكر بعض شواهد لها ، دون تحليل نفسي ، وتدقيق جمالي ، مكتفين ببيان الكناية الموجودة في الشاهد ، أو سرد بعض الأنواع أو الأقسام الخاصة بها .

أما اللاحقون فقد اتحرقوا عن هذا الخط التنقوي ، والمنهج التحليلي ، وحصروا أنفسهم في تلخيص كتابي عبد القاهر ، وتحويل آرائه إلى قواعد جافة ، وقوانين صارمة ، مع الشواهد القليلة التي لم تنل منهم شرحاً ولا تحليلاً .

ومع موافقتنا التامة على مذهب عبد القاهر ، ورضانا الكامل بمنهجه ، إلا أن هناك بعض الملاحظات الهيئية التي لا تنقص من ذلك البناء الشامخ شيئاً ، ولا تقلل من قيمته .

وأول ما بلغت نظرنا في دراسة عبد القاهر للكناية ، أنه درس هذا الفن البياني - الذي يدخل في زمرة التشبيه والمجاز - في كتابه دلائل الإعجاز ، والذي جاءت مباحثه دائرة حول ما عرّف بعد ذلك بعلم المعاني ، في حين درس عبد القاهر التشبيه والمجاز في كتابه أسرار البلاغة ، والذي كان ينبغي أن يدرس الكناية كذلك في هذا الكتاب .

فما الذي دفع عبد القاهر إلى هذه المخالفة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول : إن عبد القاهر الجرجاني لم يعرف ذلك الفصل الحاد بين علوم البلاغة الثلاثة : المعاني ، والبيان ، والبدع .

والدليل على ذلك أن أبواب هذه العلوم الثلاثة وفنونها قد توزعت في كتابه دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، فبدأ أسرارها بالكلام عن السجع والتجنيس والتطبيق ، معلناً أن حسن الكلام فيها راجع إلى المعاني لا الألفاظ ، ثم أخذ عبد القاهر يدرس التشبيه ، والتعليل ، والاستعارة ، والمجاز دراسة تفصيلية شملت بقية كتاب أسرار البلاغة .

(١) دلائل الإعجاز ٣١٢ .

ثم بدأ عبد القاهر دلالته بعقد بعض فصول في الكناية والمجاز والاستعارة والتشبيه وتمثيل ، ولكن جل هذا الكتاب كان خاصا بكثير من المسائل التي عُرِفَت بعده بعلم المعاني ، وقد تولى فيه شرح نظريته الخاصة بالنظم ، والتي طبق مبادئها على الكلام الأبيي ؛ حقيقته ومجازه .

وهكذا نرى أن عبد القاهر ، وقف مرارا عند الصور البيانية من المجاز والكناية والاستعارة ، ليؤكد أن جمالها لها يرجع إلى مدلولاتها ومعنائها ، وإنما يرجع إلى المعاني الإضافية التي يلاحظها الحائز البصير في تراكيب العبارات وصياغتها ، وخصائص نظمها ، وصور نسقها وسياقها .

ومعنى ذلك أنه عرض في الدلائل للصور البيانية لا لغرض بحثها بحثا مفصلا ، وإنما لإثبات أنه يطبق عليها في النظم ، ومعانيه الإضافية ، ما يطبق على العبارات الحقيقية^(١) .

وبذلك يبين أن عبد القاهر درس الكناية في كتابه دلائل الإعجاز ، والذي عرض فيه نظريته في النظم ؛ ليندل عل أن ، فضيلة البيان لا تعود إلى اللفظ من حيث اللفظ ، وإنما تعود إلى النظم ، وترتيب الكلام ، وفق ترتيب معانيه في النفس^(٢) .

ومما يؤكد صحة ما بان لنا هو مقاله عبد القاهر من أن ، هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم ، وعنه يحدث ، وبه يكون ؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم ينوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو^(٣)

فبعد القاهر يرى أن صور البيان من تشبيه واستعارة وتمثيل وكناية ومجاز شأنها شأن الكلام الحقيقي في الخضوع لقواعد نظرية التنظيم ، حيث ترتب كلماتها ، وتوضع ألفاظها بناء على قواعد النحو .

وتبقى نقطة في هذا الصدد ، وهي أن عبد القاهر درس الكناية دراسة تفصيلية في تلك المواضع الثلاثة من كتابه دلائل الإعجاز ، كما ذكرنا سابقا ، ولم يحتج أن يعيد الكلام فيها في كتابة أسرار البلاغة ، كما فعل في سائر صور البيان ، حيث أعاد دراسة المجاز والاستعارة والتشبيه والتحليل في الأسرار بصورة مفصلة ؛ وذلك بعد أن ربط في دلائله بين هذه القنون وبين نظرية النظم .

وهناك ملاحظة أخرى عن الشواهد التي ذكرها عبد القاهر في دراسته للكناية ، إنخلت من الآيات القرآنية الكريمة ، وتركزت حول أبيات الشعر ، أو أجزاء منها .

ولاشك أن هذا الصنيع من عبد القاهر يدل دلالة واضحة على اهتمامه بالشعر اهتماما كبيرا ،

وعنايته به عناية فائقة ، واعتقاده أنه ، الوسيلة إلى بيان أسباب البلاغة والفضاحة ، وأنه الطريق إلى بيان إعجاز القرآن^(١) .

ولذلك فإننا نرى عبد القاهر يقول في هذا المعنى : ، وذلك أننا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت ، وبانت وبهرت ، هي أن كان على حد من الفصاحة تقتصر عنه قوى البشر ، ومنتهيا إلى غاية لا يطمح إليها بالفكر ، وكان محالا أن يُعرف كونه كذلك ، إلا من عرف الشعر ، الذي هو ديوان العرب ، وعنوان الأدب ، والذي لا يُشك أنه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان ، وتنازعا فيها فصب الرهان^(٢) .

وبان كنت أرى أن زهد عبد القاهر في ذكر بعض الصور الكنائية من القرآن الكريم - وهي كثيرة ، رائعة - والاكتفاء بالأبيات الشعرية ؛ اعتمادا على أن الشعر بقود القارىء المتذوق له إلى الوقوف على إعجاز القرآن الكريم البياني - فيه نظر ؛ وذلك لأن الشواهد الكنائية القرآنية إذا تجاورت مع غيرها من العبارات الأدبية أيا كان نوعها ، فإن روحها ستظهر ، وجمالها الفائق سيخسف كل قول آخر ، فيعود إلى فصاحة القرآن التي تفسر عنها قوى البشر ، وإعجازه الذي لا يطمح إليه فكر أحد .

وأما الملاحظة الثالثة على دراسة عبد القاهر للكناية ، فإنها تتمثل في الشواهد الممدودة ، والأبيات المقردة ، وأحيانا كان يستشهد بجملة واحدة من البيت .

ولانتف هذه الملاحظة عند شواهد الكناية فقط ، بل تمتد إلى سائر الموضوعات والأبواب البلاغية التي درسها عبد القاهر في كتابه ، حتى إن الدكتور محمد زكي العشماوي رأى أن المجال التطبيقي الذي دار فيه عبد القاهر كان محدودا إلى حد كبير بالأبيات المحدودة ، وبالجمال والشواهد المبتورة ، ولم يتناول بالتحليل الآثار الفنية الكاملة ، التي تحتاج إلى ربط العمل الفني بشخصية الفنان وإنتاجه من ناحية ، وشخصية المعاصرين له وإنتاجهم من ناحية أخرى ، ثم ربط هذا كله بالتنظير الفني عبر العصور^(٣) .

وإنصافا لعبد القاهر نقول : إن الدكتور العشماوي يطلب منه فوق الطاقة ، ويكلفه بما لم يكن يقوى عليه أحد في ذلك الوقت من تحليل وتدقيق لبعض الآثار الفنية الكاملة ، وبيان أثر شخصية الأديب وحالته النفسية على إنتاجه ، والتعرف على العلاقة بين شخصية الأديب المعاصرين وإنتاجهم ، وبين شخصية الأديب وإنتاجه ، وهذا ما يعني تأثير الأديب بعضهم في البعض الآخر .

كما يرى الدكتور العشماوي أن عبد القاهر كان عليه أن يلاحق حركة تطور الأدب وفنونه المختلفة عبر العصور .

(١) فضايا النقد الأبيي : د. محمد زكي العشماوي ٢٠٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ٨ ، ٩ .

(٣) فضايا النقد الأبيي بين القديم والحديث ٣٧٢ .

(١) البلاغة تطور وتاريخ : د. شرفي ضيف ١٨٤ .

(٢) المعاصر السابق ١٩٠ .

(٣) دلائل الإعجاز ٣٩٣ .

ولاشك أن ما قام به عبد القاهر الجرجاني في ذلك الوقت ، وما قدمه للدرس البلاغي والعمل النقدي - يُعد قمة في الدراسات الأدبية في عصره ، بل فيما قبله وما بعده من عصور ، ويكفي أنه ، قد وضع الأسس الصالحة للمنهج اللغوي الذي كان يستحق - لو عُني به ، وصادف من يدرك قيمته ، وأثره في دراسة الأدب ونقده - أن تضافر الجهود في العناية به ، وأن يواصل نموه وتطوره حتى يستفاد منه في درس الأدب على نحو أكمل (١) .

إلا أن أقسام الكتابة الثلاثة لم تكتمل عند عبد القاهر ، فقد نكلم - كما عرفنا سابقا - عن الكتابة عن صفة ، وهي التي عرفها البلاغيون منذ الوهلة الأولى التي عالجوا فيها هذا الفن البياني ، كما توصل هو بفكره الخاص إلى التعرف على الكتابة عن نسبة ، مستشهدا عليها ببعض الأمثلة ، مع الوقوف أمام هذه الشواهد وتحليلها وتذوقها .

أمام القسم الثالث من أقسام الكتابة ، وهو الكناية عن موصوف ، فلم ينتبه إليه لا عبد القاهر ، ولا غيره ممن سبقه من البلاغيين .

وإذا كانت الكناية قد لقيت عناية فائقة ، ودراسة فكرية تذوقية لدى عبد القاهر الجرجاني ،

فإن هذا الفن البياني قد نضج نضجا تاما ، وأكتملت أقسامه على يد :

أبي القاسم جار الله محمود بن حمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) :

الذي كان صاحب ذوق أدبي مرهف ، وحاسة جمالية فائقة ، مما جعله قادرا على تحليل العبارات الأدبية تحليلا دقيقا .

هذا بالإضافة إلى براعته في تذوق الشعر ، ووقوفه على مراميهِ وأغراضه ، يساعده في ذلك فطنة وقادة ، ونكاء حاد .

وبهذه المؤهلات العديدة ، والمواهب المختلفة ، أقبل الزمخشري ، على الدراسات البلاغية يعجب منها وينهل ، ولم يلبث أن وجد خير مورد له كتابات عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، فدرسها حتى تمثلها تمثلا منقطع النظير ، وهو تمثل جعله يؤمن بأن المعرفة بالبلاغة وأنماطها وأساليبها لاكتشف فقط عن وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن بل تكشف أيضا عن خفايا ومعانيه وخبائنها ونخائرها المكونة (٢) .

وبذلك يمكن أن نعد الزمخشري التلميذ الأمين على آراء عبد القاهر البلاغية ، والوارث المستحق لهذه النظرات الدقيقة ، والتحليلات الرشيقة التي خلفها الجرجاني في كتابيه الجليلين ، فأقبل عليهما هذا الرجل الدهوب ، واستوعب ما فيهما بنهم وشراهة ، حتى إذا نضجت الآراء البلاغية ، والتحليلات اللغوية عند الزمخشري وحن فطافها ، فإننا لانجده يقدم على تأليف كتاب في البلاغة بضمه هذه الآراء بطريقة نظرية ، لاتعود بالخير العميم ، ولا بالنفع الجزيل على من

(١) فضليا للتد الأدبي بين القديم والحديث ٣٧٢ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ ٢١٩ ، ٢٢٠ .

يريد أن يقف على دقائق العبارات الأدبية ، أو يدرك أسرار التركيبات اللغوية - بل نجده يجعل القرآن الكريم بآياته البليغة ، وتركيباته المعجزة ، ونظمه الدائق في لفظة حقا لكل هذه الآراء البلاغية التي استوعبتها ذاكرته الحديدية ، وحافظته القوية .

وكونت آراء الزمخشري البلاغية في كتاب الله ، ونظراته في آياته الكريمة كتابا في التفسير سعاد ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعبور الأفويل في وجوه التأويل ، ونال به شهرة مدوية . إذا استطاع أن يقدم فيه صورة رائعة لتفسير القرآن ، تعينه في ذلك بصيرة نافذة ، تتغلغل في مسالك التنزيل ، وتكشف عن خفاياه ودقائقه ، كما يعينه ذوق أدبي مرهف ، يقبس الجمال البلاغي قياسا دققا ، وما يطلو في فيه من كمال وجلال (٣) .

والذي يُنقل النظر في كتاب الكشاف يدرك أن الزمخشري ، يطبق في تفسيره آراء عبد القاهر تطبيقا مستقصيا بديعا .. يدل على تعمقه ، ويُعد عُوزه ، وفطنته في تصوير الدلالة البلاغية ، وإحاطته بخواص العبارات ، بل بأخص الخاص من مفرداتها وتركيبها ، وما فيها من محاسن دقاق موقنة (٤) .

ولقد أشاد الزمخشري أيضا إشادة بعلم التفسير ، ورآه العلم الذي يقرع قرائح العلماء ، ويهبر ألبابهم ، بما يضع أيديهم على الغرائب الطييفة في التعبيرات القرآنية ، ويلفت أنظارهم إلى الأسرار الدقيقة في الآي الكريمة .

ويرى الزمخشري أن خوض غمار التفسير وعصا حبة آيات الله الكريمة ، لتبوح بما تحويه من أسرار في التعبير ، ودقة في التركيب ، لا يتأتى لمن أتقن الفقه ، أو حفظ القصص والأخبار ، أو كان واعظا مقلقا ، أو نحويا بارعا ، أو لغويا ممسكا بعنان اللغة ، إنما يتحقق ذلك لرجل ، قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني ، وعلم البيان ، وتمهل في ارتيادهما أوتة ، وتعب في التنقير عنهما أزمئة (٥) .

وواضح أن الزمخشري ، يجعل علمي المعاني والبيان أهم غدة لمن يريد أن يفسر التنزيل ، إذ بدونهما لا تستقيم له الدلالات ، ولا تتضح له الإشارات ، ولا لطائف ما في الذكر الحكيم من الجمال البلاغي المعجز ، الذي عنت له وجوه العرب ، وخرؤوا ساجدين (٦) .

ويتضح كذلك من كلام الزمخشري هذا أنه أول بلاغي يميز بين العلمين الأساسيين للبلاغة وهما : علم المعاني ، وعلم البيان ، هذا التمييز الواضح ، كما أنه أول من جعلهما علمين مختصين بالقرآن .

(١) البلاغة : تطور وتاريخ ٢١٩ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ ٢٤٣ .

(٣) الكشاف ج ١ / ٣ .

(٤) البلاغة : تطور وتاريخ ٢٢١ .

ومعروف أن الكتابة فن من فنون علم البيان ، ولتلك فقد أولاهما الزمخشري في كشافه عناية فائقة ، ورعاية وافية ، فقام بالتنبيه على الكتابات الكثيرة التي وردت في القرآن الكريم ، مع الإشارة إلى ماكنى عنه ، وبيان قيمتها في التعبير ، ومواطن الجمال فيها والحسن .

وبذا تكون الكتابة قد نضجت عند الزمخشري نضجا كاملا ، ووجدت لها ميدانا فسيحا ، مما مكن لها أن تجرى في سياقات متعددة في معالجة الأساليب ، بعد أن أرسى الجرجاني قواعد بنائها ، وتركيبها اللغوي^(١) .

هذا بالإضافة إلى أن الكتابة قد اكتملت أقسامها الثلاثة على يدى الزمخشري ، فقد عرف البلاغيون قبل عبد القاهر النوع الأول من الكتابة ، وهو الكتابة عن صفة ، حتى إذا جاء عبد القاهر ، وجدناه قد تنبه إلى النوع الثاني من هذا الفن البياني ، وهو الكتابة عن نسبة .

وعند الزمخشري التقينا بالنوع الثالث وهو :

الكتابة عن موصوف :

والذي يعد أول من تنبه إليه ، وأجرى تطبيقاته على الآيات القرآنية الكريمة .

ومن شواهد هذا القسم التي عالجها في كشافه : قوله تعالى : ﴿ وَخَمَلْنَا عَلَى نِاتِ أَلْوَابِ وَدُسْرًا ﴾^(٢) .

ويلحق الزمخشري على هذه الكتابة بقوله : « أراد السفينة ، وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات ، فتدوب منابها ، مؤداها ، بحيث لا يفصل بينها وبينها .

ونحوه :

« . ولكن قميصي مسرودة من حديد^(٣) . » .

أراد : ولكن قميصي درع .

وهذا من فصح الكلام وبديعة^(٤) ، .

ومن شواهد الكتابة عن الموصوف كذلك ما جاء في الكشاف في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِنَّ أَنْ يَفْتَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾^(٥) .

حيث قال الزمخشري : « كانت المرأة تلتقط المولود ، فتقول لزوجها : هو ولدى منك .

(١) الكتابة : أساليبها ومواقعها ٦٥ .

(٢) التمر ١٣ . والنسر : جمع : نسر : وهو المسمار ، أول جبل من ليف تشد به أرواح السفينة .

(٣) البيت يتماشى هو : مغرشي صهوة الحصان ولك من قميصي مسرودة من حديد .

(٤) الكشاف ج ٤ ، ٤٥ .

(٥) المستحقة ١٢ .

كنى بالبهتان المفترى بين يديها ورجليها عن الولد ، الذي تلصقه بزوجها كذبا ؛ لأن بطنها الذي تحملته فيه بين البنين ، وقرجها الذي تلده به بين الرجلين^(١) .

وبلاحظ أن الزمخشري اكتفى بالكلام عن أمثلة الكتابة عن الموصوف ، وبيان ماكنى عنه ، وقيمتها في التعبير الأدبي ، دون أن يذكر مصطلحها البلاغي ، أو تعريفها لها ؛ وذلك لأن التطبيق كان كل همه ، وغاية وكده :

وكذلك كان حاله مع :

الكتابة عن صفة :

فقد وقف أمام الآيات القرآنية الكريمة التي ورد فيها مثل هذا النوع من الكتابات شارحا وموضحا ومبيناً قيمتها في التعبير ، دون أن يتطرق إلى المصطلح البلاغي أو التعريف الذي يوضح معناه ، ويكشف عن المراد منه .

ومن تلك الآيات الكريمة : قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْخُمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(٢) .

ويلحق الزمخشري على هذه الآية الكريمة فيقول : « ولما سقط في أيديهم : ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل ؛ لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرتة أن يعصن يده عما ؛ فتصير يده مسقوفا فيها ؛ لأن فاه قد وقع فيها .. وهو من باب الكتابة^(٣) . » .

وبلاحظ أنه جاء في تعليق الزمخشري على الآية الكريمة قوله : « وهو من باب الكتابة ، فلم يذكر القسم الذي يضم هذه الكتابة ، وإن علم أنها كتابة عن صفة ، وهي الندم والحسرة ؛ وذلك يرجع إلى اهتمامه بالتطبيق والتوضيح ، ولاشك أن ذلك المنهج أفضل من التعريفات والتقسيمات البلاغية المبالغ فيها .

ومنها : قول الله تعالى : ﴿ أَلَا إِلَهُمَّ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا جِنَّ يُسْتَعْتَبُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُغْلِبُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾^(٤) .

ويقول الزمخشري في تفسير هذه الآية : يثنون صدورهم : يزورون عن الحق ، وينحرفون عنه ؛ لأن من أقبل على شيء استقبله بصدرة ، ومن أزور عنه وانحرف ثني عنه صدره ، وطوى عنه كشحته^(٥) .

(١) الكشاف ج ٤ ، ٩٠ .

(٢) الأعراب ١٤٩ .

(٣) الكشاف ج ٢ ، ٩٤ .

(٤) هود ٥ .

(٥) طوى عنه كشحته : الكشح : ما بين الفاصرة والضلوع . والمعنى : تركه وأعرض عنه .

وما قاله الزمخشري هنا كناية عن صفة هي الازورار عن الحق والانحراف عنه .

ومنها كذلك قول الله تعالى : ﴿ الرَّخْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) .

ويعلق عليها الزمخشري بقوله : « لما كان الاستواء على العرش ، وهو سرير الملك ، مما يردف الملك ، جعلوه كناية عن الملك ، فقالوا : استوى فلان على العرش .

يريدون ملك ، وإن لم يقعد على السرير ألبتة .

وقالوه أيضا لشهرته في ذلك المعنى ، ومساواته ملك في مؤداه ، وإن كان أشرح وأبسط ، وأدل على صورة الأمر (٢) .

وأراد الزمخشري أن يوضح الصورة الكنائية السابقة ، ويثبتها في الأذهان ، فأتى بمثال آخر ، فقال : ونحوه قولك : يد فلان مبسوطة ، ويد فلان مغلولة ، بمعنى أنه جواد أو بخيل ، لافرق بين العيارين إلا فيما قلت حتى إن من لم يبسط يده فط بالنوال ، أو لم تكن له يد رأسا ، قيل فيه : يده مبسوطة ؛ لمساواته عندهم قولهم : هو جواد (٣) .

والزمخشري في صنيعه هذا كالمعلم الذي يضرب المثال نلو المثال ، من أجل توضيح الصورة في ذهن الطالب المتلقى للعلم .

وعلى هذا النهج سار في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقَعُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ (٤) .

إذ يقول : عض اليدين والأنامل والسقرط في اليد ، وأكل البنان ، وحرق الأسنان ، والأزوم (٥) ، وفزعها ، كنايةات عن الفيظ والحسرة ؛ لأنها من روادقها ، فيذكر الرادفة ، ويذل بها على المرادف ، فيرتفع الكلام به في طبقة الفصاحة ، ويجد السامع عنده في نفسه من الروعة والامتحسان مالا يجده عند لفظ المكنى (٦) .

ويبين من تعليق الزمخشري على هذا الشاهد القرآني أنه وصل في دراسة الكناية عن الصفة إلى درجة رفيعة من الكمال والنضج ، فقد ذكر الكناية التي في الشاهد ، كما ذكر الكنايةات المساوية لها في المعنى ، وأدرك أن الإرداف هو الكناية بعينها ، وأن الصورة الكنائية ترتقى بالمعارة إلى طبقة الفصاحة ، ودرجة البلاغة ، وأن المتلقى لهذه الصور يجد فيها من الحسن والجمال والروعة مالا يجده في الألفاظ المعبرة عن هذه الكنايةات .

(١) طه ٥ .

(٢) الكشاف ج ٢ ، ٤٢٧ .

(٣) الكشاف ج ٢ ، ٤٢٧ .

(٤) الفرقان ٢٧ .

(٥) الأزوم : يقال : أزم عليه ، بأزم ، لزم ؛ عض .

(٦) الكشاف ج ٣ ، ٩٥ .

وأما القسم الثالث من أقسام الكناية وهو :

الكناية عن نسبة

فقد عرّفه الزمخشري ، ومثّل له ، وحلّل هذه الأمثلة بطريقته التطبيقية ، التي يبتعد فيها عن التعريفات الحادة ، والتقسيمات الصارمة .

ومن نماذج هذا النوع القرآنية : قول الله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ الْمُنَاجِرِينَ ﴾ (١) .

واستمع إلى الزمخشري وهو يلقي الضوء على هذا الشاهد فيقول : « والجنب : الجانب . يقال : أنا في جنب فلان ، وجانبه ، وناحيته . وفلان بين جنب والجنب . ثم قالوا فرط في جنبه ، وفي جانبه . يريدون : في حقه .

قال سابق البربري :

أما تثمين الله في جنب وإسقي له كهب حري عليك تقطع

وهذا من باب الكناية ؛ لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه ، فقد أثبت فيه . إلا ترى إلى قوله :

إن السحابة والمروءة والسدى في قبّة ضربت على ابن الحنّرج

ومنه قول الناس : لمكانك فعلت كذا . يريدون : لأجلك .

وفي الحديث : من الشرك الخفى أن يصلى الرجل لمكان الرجل .

وكذلك : فعلت هذا من جهنك (٢) .

انظر إلى هذا العالم الجليل ، والبلاغي القدير ، كيف يسلك شتى الطرق لكي يوضح هذه الكناية ، فرطت في جنب الله ، فيبدأ بشرح معاني الكلمات ، ثم يأتي بكنايةات نثرية معانلة : أنا في جنب فلان ، وجانبه ، وناحيته .. فرط في جنبه .. ثم يأتي ببيت سابق البربري الذي يحمل كناية مشابهة ، ويشرح بعد ذلك معنى الكناية عن نسبة ، وهي أنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل .. فقد أثبت فيه ، ويأتي بشاهد شعري آخر من الشواهد المشهورة في هذا المجال ، ويعود مرة أخرى إلى الشواهد النثرية ، ثم يختم هذا الشرح بشاهد من الحديث النبوي الشريف .

أرأيت كيف أن الزمخشري ممعك بناصية فنون البلاغة ، محيط بشواهدها ؟

(١) الزمر ٥٦ .

(٢) الكشاف ج ٢ ، ٣٥٢ .

ومن شواهد ذلك النوع كذلك ، والتي عالجهما الزمخشري في كشفه : قول الله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (١) .

ويلقى الضوء على هذا الشاهد فيقول : أمر بأن تكون ثيابه طاهرة من النجاسات ، لأن طهارة الثياب شرط في الصلاة ، لاتصح إلا بها . وهي الأولى والأحب في غير الصلاة ، وفيصح بالمؤمن أن يجعل خيئاً .

وقيل : هو أمر بتقصيرها ، ومخالفة العرب في تطويلهم الثياب ، وجرهم الذبول ، وذلك ما لا يؤمن معه إصابة النجاسات .

وقيل : هو أمر بتطهير النفس مما يستفتر من الأفعال ، ويستهن من العادات .

يقال : فلان طاهر الثياب ، وطاهر الجيب ، والثيل ، والأردان ، إذا وصفوه بالنقاء من المعايير ، ومدانس الأخلاق . وفلان نض الثياب للعادر ؛ وذلك لأن الثوب يلبس الإنسان ، ويشتمل عليه . فكفى به عنه . ألا ترى إلى قولهم : أعجبني زيد ثوبه . كما يقولون : أعجبني زيد عقله وخلقه .

ويقولون : المجد في ثوبه ، والكرم تحت حلته .

ولأن الغالب أن من طهر باطنه ونقاه ، غنى بتطهير الظاهر وتنقيته ، وأبى إلا اجتناب الخبث ، وإيثار الطهر في كل شيء (٢) .

ونلاحظ في هذا المثال أن الزمخشري قد راوح في التعبير ، وثيابه فطهر ، بين معناه الحقيقي ، وهو ما تدل عليه الألفاظ بأصل وضعها ، وبين معناه الثاني الذي يدل عليه هذا المعنى الأول ، أو أنه راوح - كما ذهب عبد القاهر من قبل - بين المعنى وبين معنى المعنى ، وهذا مانؤدى إليه ، وتفضى به الصورة الكنائية .

وبيان ذلك أن الزمخشري قال أولاً في توضيحه للكناية في هذه الآية الكريمة : أمر بأن تكون ثيابه طاهرة من النجاسات ، وهذا هو المعنى الذي يفهم من هذا التركيب اللغوي على الأصل ، أو هو المعنى الصريح .

ثم قال بعد ذلك : وقيل هو أمر بتطهير النفس مما يستفتر من الأفعال ، ويستهن من العادات ، وهذا هو معنى المعنى ، أو المعنى الثانوي الذي يدل عليه المعنى الأول للآية الكريمة ، أو هو الكناية .

ولكن الزمخشري لم يهتم بالأسماء أو المصطلحات البلاغية ؛ لأنه كان مشغولاً بالأهم من ذلك ، وهو التطبيق العملي للآراء البلاغية على آيات القرآن الكريم .

(١) المشرق ، ٤ .

(٢) الكشف ، ٤ ، ١٥٦ .

وبذلك تكون الكناية قد وصلت عند الزمخشري إلى تمام نضجها ، وأكتمال أقسامها ، ويكون هو قد وقف على :

قيمتها وأثرها : حيث يقول عنها : ولاترى بابا في علم البيان أنقى ، ولا أرق ، ولا أطف ، من هذا الباب (١) .

ولا يفوت الزمخشري أن يتكلم عن :

الفرق بين الكناية والتعريض :

فقد تكلم عن التعريض بالزواج من المرأة المتولى عنها زوجها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فيما عَرَضْتُمْ بِهِ من خُطبة الأَسَافِ أو أَكْنَنْتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ .. ﴾ (١) . فقال : هو أن يقول لها : إنك لجميلة ، أو صالحة ، ومن غرضي أن أتزوج ، وعسى الله أن يبسر لي امرأة صالحة ، ونحو ذلك من الكلام المومم أنه يريد تكاها ؛ حتى تحبس نفسها عليه إن رغبت فيه ، ولا يصرح بالنكاح ، فلا يقول : إنى أريد .. أن أتزوجك ، أو أخطبك (٢) .

ثم قال بعد ذلك عن الكناية : أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كقولك : طويل النجاد والحمال لطويل القامة ، وكثير الرماد للمضياف (٣) .

وفهم من كلام الزمخشري عن الكناية وشاهدتها هنا أن الكناية هي المعنى الذي يفهم من الكلام المعبر به عنها ، دون اهتمام بالمعنى الأصلي الممكنى به عنها ، وإن دل على ذلك تبعاً لكن دون قصد إليه .

فطول النجاد وحمال السيف يراد بها عند ذكرها طول القامة ، وإن دلت العبارة عن معناها الأصلي وهو طول هذه النجاد والحمال ، إلا أن هذا المعنى الحقيقي لا يكون مقصوداً ولا مراداً .

فإذا كانت العبارة الكنائية ليس لها معنى في الحقيقة ، أو لا تسوغ في القول فإن للزمخشري مخرجاً من هذا الأمر ، ورأياً خاصاً فيه ، وهو أن يسمى هذه العبارة وأمثالها مجازاً عن الكناية ، وهو من اجتهاده في الكناية ، وسابق فكره فيها (٤) .

ويأتى الزمخشري لهذا النوع بشاهد هو قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ بئذ الله مغلوله غلث أيديهم ولعلوا بما قالوا بل يذاة مبسوطتان ينفق كيف يشاء .. ﴾ (٥) .

(١) الكشف ، ٣ ، ٣٥٦ .

(٢) البقرة ، ٢٣٥ .

(٣) الكشف ، ٦ ، ١٤٣ .

(٤) الكشف ، ٦ ، ١٤٣ .

(٥) الكناية : أساليبها ومواقعها ، ٦٣ .

(٦) العائدة ، ٦٤ .

ويعلق على هذا الشاهد بقوله : « غل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ ، ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ، ولا غل ، ولا بسط .

ولافرق عنده بين هذا الكلام ، وبين ما وقع مجازا عنه ، لأنهما كلامان معتقان على حقيقة واحدة ، حتى ، إنه يستعمله في ملك لا يعطى عطاء قط ، ولا يمنع إلا بإشارته من غير استعمال يد ، وبسطها ، وقبضها .

ولو أعلی الأقطع إلى المكذب عطاء جزيلاً ، قالوا : ما لبسط يده بالنوال ؛ لأن بسط اليد ، وقبضها عبارتان ومعنا متعاقبتين للبخل والجود .

وقد استعملوهما حيث لا تصح اليد ، كقوله :

جاء الجنى بسط اليدين سراويل شكرت نداءً بلاغهً ورفاهةً (١) .

وإذا تأملنا كلام الزمخشري في تعليقه على هذه الآية الكريمة ، فإننا نجد أنه نحاشي أن يجعل في قوله تعالى : « يد الله مغلولة .. بل يده مبسوطتان ، كتابتين صريحتين ؛ وذلك حتى لا ينسب إلى الله غل اليدين تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، فلجأ إلى هذه الصورة الجديدة التي سماها مجازاً عن الكناية .

وبذلك يتحدد معنى الأسلوب الكنائي عند الزمخشري ، فإذا كان له معنى حقيقي يفهم من دلالات ألفاظه الأصلية ، فهو كناية ، وإذا لم يكن له هذا المعنى الحقيقي ، ولا ينصور في الواقع ، فهو مجاز عن الكناية .

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢) .

حيث يقول : « ولا ينظر إليهم ،

مجاز عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم . نقول : فلان لا ينظر إلى فلان تريد نفى اعتداده به ، وإحسانه إليه .

فإن قلت : أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر ، وفيمن لا يجوز عليه ؟

قلت : أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية ، لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والإحسان ، وإن لم يكن ثم نظر .

(١) الكشاف ج ١ ، ٣٥٠ ، تلاعة : التلعة : ما ترتع من الأرض ، وهاء : الوفدة : الأرض المنخفضة .

(٢) آل عمران ٧٧ . الخلاق : التصيب الوافر من الخير .

ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر (١) .

وقد علق بعض الباحثين على مقاله الزمخشري حول هذه الآية الكريمة بقوله : « فالأسلوب كناية إن أمكن منه تألي المعنى الحقيقي ، وهو النظر فيمن يجوز منه ، أما إذا تعذر ذلك المعنى ، واستحال ، فهل تُلغى الكناية ؟

بالطبع لا ، فالأسلوب كناية ، ولكن استعماله كناية مجاز (٢) .

وأما التعريض عن الزمخشري فهو ، أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره .

كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ، ولأنظر إلى وجهك الكريم .

وكانه إمالة الكلام إلى عرض (٣) يدل على الغرض .

ويسمى التلويح ؛ لأنه يلوح منه ما يريد (٤) .

وبدل كلام الزمخشري عن التعريض على أن المراد به هو أن يذكر المتكلم ألفاظاً يدل بها على معنى غير متكور بهذه الألفاظ ، وكأنه إمالة الكلام إلى جانب يدل على المعنى المراد بالسياق والقرائن ، من غير قصد إلى استعمال اللفظ بدلالته الأصلية الموضوع له .

فجاء المحتاج إلى المحتاج إليه للتسليم عليه ، والنظر إلى وجهه الكريم ، لا يدل صراحة على طلب بعض الحوائج ، وإن دلت الحال والسياق على ذلك .

وهذا هو معنى التعريض عن بعض البلاغيين ، وإن اختلفت آراء الآخرين حوله ؛ فعنهم من عده قسماً من أقسام الكناية ، أو الإشارة ، ومنهم من سماه اللحن (٥) .

وقد سماه الزمخشري التلويح ؛ وعلل ذلك بأنه يلوح منه ما يريد .

وإن كان البلاغيون قد جعلوا التلويح قسماً من أقسام الإشارة ، كما رأينا ذلك عند ابن رشيق ، أو قسماً من أقسام الكناية ، وهو ذلك ، الذي تكثر فيه الوسائط بين اللازم والمعلوم .

كما في كثرة الرماد المستعملة في المضايقة ؛ فإن بينهما وسائط ، وهي كثرة الإحراق ، وكثرة الطباخ ، وكثرة الأكلة ، وكثرة الأضياف (٦) .

(٢) الكشاف ج ١ ، ١٩٧ .

(١) الكناية : أساليبها ومواقعها ١٣ .

(٣) عرض : العز : الجانب .

(٤) الكشاف ج ١ ، ١٤٣ .

(٥) معجم البلاغة العربية : التعريض .

(٦) معجم البلاغة العربية : د . بنوي طبانة : التلويح .

وأشار الزمخشري إلى مثال للتعريض ، وهو يعلق على قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ بَلَى فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظُرُونَ ﴾ (١) .

إذ قال : «هذا من معاريف الكلام ، ولطائف هذا النوع ، لا يتغلغل فيها إلا أذهان الرأفة من علماء المعاني .

والقول فيه أن فُصِدَ إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، وإنما فُصِدَ تقريره لنفسه ، وإثباته لها ، على أسلوب تعريضى ، يبلغ فيه غرضه من إزامهم الحجة ونبكيهم .

وهذا كما لو قال لك صاحبك ، وقد كتبت كتابا بخط رشيق ، وأنت شهير بحسن الخط : أنت كتبت هذا ؟ وصاحبك أمى ، لا يحسن الخط ، ولا يقدر إلا على خُرْمِشَة (٢) قاسدة . فقلت له : بل كتبتَه أنت ! كأن فُصِدَ بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به ، لانفيه عنك ، وإثباته للأمى ، أو العُزْمِشَى ! لأن إثباته والأمرُ دائر بينكما للعاجز منكما استهزاء به ، وإثبات للقادر (٣) .

وهكذا نجد أن الكناية قد نصجت نصجاً تاماً ، واكتملت أقسامها ، وتحدت علاقتها بالمجاز والتعريض عند الزمخشري ، وأخذ يطبقها على الآيات القرآنية الكريمة تطبيقاً يدل على الفهم والاستيعاب ، وذلك بعد أن أرسى عبد القاهر الجرجاني قواعد هذا الفن البلاغى ، وأكمل الزمخشري أقسامها الثلاثة ، كما توصل إلى التفريق بين الكناية وبين التعريض .

وبذلك حق لنا أن نسمي هذه المرحلة مرحلة النضج والتطبيق .

المرحلة الخامسة

مرحلة التقعيد والتلخيص

لا جدال في أن البحث البلاغى قد وصل على يدى كل من عبد القاهر الجرجانى ، والزمخشري إلى أزهى عصوره ، وأفضل مراحلها ؛ حيث كان الذوق لمواطن الجمال ، والتحليل للنصوص هما الجناحان اللذان يحلق بهما هذا البحث .

وكان الشعر العربى هو المجال الفسيح أمام عبد القاهر لعرض آرائه البلاغية ، وتحليلاته الأدبية ، وفى بعض الأحيان كان يعيل إلى الآيات القرآنية الكريمة ، وبعض العبارات النثرية .

أما الزمخشري فكان جُلَّ اعتماده فى تطبيقاته البلاغية على القرآن الكريم ، وهو يفسر آية فى كشفه ، وإن لجأ أحياناً إلى أبيات من الشعر ، وبعض كلام العرب .

وبذا ندرك أن النصوص باختلاف أنواعها ، وما يدور حولها من تحليل ، وثنوق ، وشرح كانت هى الأساس عند هذين الرجلين ، بخلاف القاعدة ، فلم تكن ذات بال عندهما ، إلا إذا كانت وسيلة للتعرف على مواضع الحسن فى التعبير الأدبى .

وكان المأمول والمنظور أن توصل الدراسات البلاغية سيرها على هذا النهج التحليلى التذوقى للنصوص الأدبية ؛ لإظهار ما فيها من لمسات جمالية .

ولكن الذى حدث لم يكن متوقفاً ؛ حيث أخذ البلاغيون يهتمون ، بالقانون والقاعدة على حساب التذوق الفنى ، والتحليل الأدبى ، فتحوّلت البلاغة إلى مجموعة من القواعد ، والتعريفات ، والتنصيعات الجامدة ، وتفقر النص الأدبى إلى المرتبة الثانية بعد القواعد ، أو الثالثة بعد التعريف والتقسيم ، (إذا ما حللنا القاعدة إلى هذين العنصرين ، حيث أصبح النص مجرد شاهد على القاعدة ، أو مثال على قسم من أقسامها) (١) .

وبذلك نجد أن البلاغة العربية ، ذلك العلم الذى كانت مهمته عند عبد القاهر الجرجانى ، والزمخشري هى البحث الجمالى ، والدراسة الفنية للأساليب العربية ، والتراكيب اللغوية . قد تحول فى ظل هذه المرحلة إلى قواعد عقلية ، وقوانين ذهنية ، لا إحساس فيها ، ولا روح ، ففقدت بذلك البلاغة تذوقها المرهف وحسها الرفيع .

(١) الأنبياء ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) خُرْمِشَى : يقال : عُرْمِشَ الكتاب : أفسده .

(٣) الكشاف ج ٣ ، ١٥ .

(١) البلاغة العربية : د . على عشوى زايد ٢٠٥ .

وإذا أردنا أن نعرف على الأسباب التي دفعت بلاغتنا إلى السير في هذا الطريق .

قلنا نستطيع أن نقول : إن سبب بدء اتجاه البحث البلاغي هذه الوجهة هو ، أن الأندب العربي ذاته كان قد بدأ رحلة اتحاده ، وأصبح تعبيرا عن ذوق سليم ، فلم يكن غريبا إذن أن يشحب الجانب الذوقي الفني في البحث البلاغي ، ويغطي عليه الجانب التقني الذهني (١) .

هذا بالإضافة إلى أن العقول التي بدأت تتعامل مع البلاغة في هذه المرحلة ، كان ينقصها الحسن الدقيق ، والذوق المرهف ، كما كان ينقصها العموية الأصيلة ، والاستعداد لتحليل النصوص الأدبية ، والوقوف على مواطن الجمال فيها .

وكان أوائل البلاغيين الذين ساروا في طريق التقعيد والتلخيص الفخر الرازي ، ثم جاء من بعده السكاكي الذي أوفى بهذا المنهج ، على الغاية من الإجمالي الشديد ، مع دقة الحدود والتعريفات والتقسيمات ، وهي دقة لم تخل من غموض وعُسُر في بعض جوانبها (٢) ، مما دفع الخطيب القزويني بعد ذلك إلى تلخيص ما قعده السكاكي ، ثم توضيح هذا التلخيص ، وأخيرا توضع الشروح لذلك التلخيص .

وعلى هذا يأتي :

فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) :

على رأس البلاغيين الذين قاموا بتقعيد مبادئ البلاغة ، وتقنين مسائلها ، عن طريق تلخيص الكتب التي وضعها عبد القاهر الجرجاني ، والزمخشري ، وقد يقتصر الواحد منهم على تلخيص بعضها دون البعض الآخر .

وبذلك جاء كتاب « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » للرازي صورة واضحة لهذا المنهج التقني التلخيصي ، حيث لخص فيه كتابي عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة .

ولم ينكر الرازي هذا الصنيع منه ، ولم يخف منهجه في كتابه عن القارئ ، بل أعلن ذلك في قوله : « ولما وفقى الله تعالى لمطالعة هذين الكتابين ، التقطت منهما معانيد فوائدهما ، ومقاصد فرائدهما ، وراعيت الترتيب مع التهذيب ، والتحرير مع التفرير ، وضبطت أرباب الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اللفظية ، وجمعت متفرقات الكلم في الضوابط العقلية ، مع الإجناب عن الإطناب العمل ، والاحتراز عن الاختصار المخل » (٣) .

وواضح من كلام الرازي أن كتابه يعد تلخيصا منظما ، ومقسما في أبواب ، لما أورده

الجرجاني في كتابه ، مع الاهتمام بضبط القواعد البلاغية ، وحصر فروعها وأقسامها حصرا دقيقا .

وأما الكناية عند الرازي :

فقد جعلها في كتابه نهاية الإيجاز تحت القاعدة الخامسة ، وقسم الكلام عنها إلى فصول ثلاثة :

وجاء الفصل الأول في حقيقة الكناية ، حيث قال في مُسْئَلِهِ : « اعلم أن اللفظة إذا أطلقت ، وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو : إما أن يكون معناها مقصودا أيضا ، ليكون دالا على ذلك الغرض الأصلي ، وإما ألا يكون كذلك .

فالأول هو الكناية ، والثاني هو المجاز .

ومثال الكناية قولهم : فلان طويل النجاد ، كثير الرماد .

فقولنا : « طويل النجاد » استعمل لا لأن الغرض الأصلي معناه ، بل ما يلزمه من طول القامة . وهكذا القول في المثال الآخر .

« وهذا هو الكناية في المعنى » (١) .

والذي يعيد قراءة ما كتبه الرازي في حقيقة الكناية بعد الدقة في التفكير ، والذهنية في التعبير ، كما يلعب البعد عن التحليل ، ومجانبية الذوق ، والحرص على التقسيم ، وبذلك تضعيف حقيقة البلاغة ، وينضب ما كان فيها من حُسن وجمال .

أما الأمثلة فكان موقف الرازي منها غريبا : فقد اكتفى بذكرها ، دون أن يتبعها بشرح لها ، أو تحليل لمعناها ، أو حتى بيان ما تكن عنه .

والذي يلفت النظر في كلام الرازي أنه يُعد أول من تكلم عن اللزوم في بيان معنى الكناية ، وذلك حين قال : « فقولنا : « طويل النجاد » استعمل لا لأن الغرض الأصلي معناه ، بل ما يلزمه من طول القامة . »

ومنذ ذلك الوقت ، دخل اللزوم في حد الكناية عند السكاكي والقزويني ، ومن تابعهما ، فصارت عندهم : لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إراده ، وصار هذا حدا عند هؤلاء البلاغيين ، وعند المحدثين منهم ، والمعاصرين ، مع ما فيه من جور عليها ، وتضييق لمفهومها في واقعها الأدبي قديما وحديثا (٢) .

(١) نهاية الإيجاز ٢٧٠ .

(٢) الكناية : د . محمد جابر قياض ٨٢ .

(١) البلاغة العربية : د . علي عسري زايد ٢٢٠ .

(٢) البلاغة العربية : تطور وتاريخ : د . شوقي ضيف ٢٧٣ .

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ٧٥ .

وهكذا كان للزوم^(١) - الذي حمل الرازي لواءه في دراسة الكناية - الأثر غير الحميد ، حيث أوجع بهذا الفن التصوري الرائع وجهة عقلية خالصة أضرت به ضررا بالغا ، وباعدت بينه وبين نمو الدراسة التحليلية التدقيقية .

ونوع الكناية الذي ذكره الرازي هنا هو ذلك النوع الذي رأيناه عند الجرجاني من قبل ، وهو الكناية في المثبت ، والذي عُرف عند البلاغيين المتأخرين بالكناية عن الصفة .

ثم تكلم الرازي بعد ذلك في نفس الفصل عن النوع الآخر الذي ذكره عبد القاهر أيضا وهو الكناية في الإثبات ، والذي عُرف عند الآخرين من بعد بالكناية عن النسبة ، مبينا المراد من هذا النوع ، وشواهدة التي ذكرها عبد القاهر ، كما أورد صورة الكناية المنفية التي يمكن أن يأتي عليها هذا النوع ، وشاهدها ، وهو قول الشاعر :

يبيت بمُجاعة من التَّوْمِ بينها البيت

كما أثبت البيت الذي ذكره عبد القاهر شاهدا على اجتماع التكاينتين الثالثتين على غرض واحد ، دون أن تكون إحداهما في حكم النظر للأخرى ، وهو قول الشاعر :

وما يكُ في من عَيْبٍ قانِي جبانُ الكلبِ مهزولِ الفصيلِ

فحظر البيت الثاني بجمع كتابتين عن الكرم ، دون أن تكون إحداهما نظيرا للأخرى .

جاء كل هذا عند الرازي - ضمن الفصل الأول من فصول الكناية الثلاثة - في اختصار مغل ، وتعبير جاف خال من تلك اللّمحات الفنية الجميلة التي نعرض لها عبد القاهر في دراسته للكناية .

وأما الفصل الثاني فقد عقده الرازي لنفي المجاز عن الكناية ، وبين ذلك بقوله : « إن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظه ، وتفيد بمعناها معنى ثانيا ، هو المقصود ، وإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ ، وجب أن يكون معناه معتبرا ، وإذا كان معتبرا ، فما نقلت اللفظة عن موضوعها ، فلا يكون مجازا .

مثاله : إذا قلت : « فلان كثير الرماد » ، فأنت تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا .

فأنت قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، ولكن غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى ثان يلزم الأول ، وهو الجواد .

وإذا وجب في الكناية اعتبار معانيها الأصلية لم تكن مجازا أصلا^(٢) .

(١) الزوم : معروف أن المعنى الذي لا يرد به حقيقة أصله يكون له : لازم ، وملزوم . فاللزام هو ذلك المعنى المكاني عنه المراد من الكلام . أما الملزوم : فهو المعنى الحقيقي الذي يدل عليه ألفاظ الكلام .

(٢) نهاية الإيجاز ٢٧٢ .

ويظهر في كلام الرازي - الذي بنى فيه مجازية الكناية - الججاج المنطقي ، والمناقضة العقلية ، وهو ما كان يجب أن تبرأ منهما الدراسة البلاغية في صورتها الفنية الراقية .

ولا يفيدنا في كثير ولا في قليل أن تكون الكناية ضمن أنواع المجاز ، أو خارجه عن دائرته ، إنما الذي يفيدنا هو الوقوف أمام الصور الكنائية ، ومناقشتها ، وتحليلها ، وبيان ما فيها من فنية ، وإظهار ما تحويه من حسن وجمال ، وكيف تستمتع النفس بهذا الجمال ، وذلك الحُسن ، وإن كنت أميل إلى إخراج الكناية من المجاز ؛ وذلك بسبب النظر إلى المعنى الحقيقي في التعبير الكنائي .

وأما الفصل الثالث الذي جعله الرازي في ترجيح الكناية على التصريح ، فإنه ينقل فيه ما قاله الشيخ عبد القاهر من أن ، السبب في كون الكناية أبلغ من الإفصاح هو أن الكناية تذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه ، ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم .

وبمثل الشيخ تفضيله الكناية على التصريح بأن ، تذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من نكر الشيء لا مع دليله^(١) .

ولكن الرازي يرى أن ما قاله عبد القاهر ضعيف عنده لوجهين :

الأول : أنك إذا قلت : « فلان طويل النجاد » فطول النجاد مشكوك فيه ، كما أن طول القامة مشكوك فيه ؛ وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر ؛ حتى يُستدل بالأعرف على الأخصى ، اللهم إلا إذا جعلنا الطريق إلى معرفة طول النجاد الحُسن ، ولكنه أيضا غير كاف في معرفة طول القامة .

فظهر ضعف هذه العلة .

الثاني : وهو أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة ؛ فإن الحياة لازمة للعلم ، ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجوده^(٢) .

ومن خلال هذا المنهج الذي عالج به الرازي الصورة الكنائية ، نرى أنه مال عن منهج عبد القاهر التحليلي التدقيقي ميلا تاما ، واحتكم إلى العقل ، ولجأ إلى المنطق ، وكان رائد البلاغيين في التعميد والتلخيص ، وهو أول من جعل المثال مجرد شاهد على القاعدة فصحب ، من غير ما ذكر ، أو إشارة إلى موضع المزية ، ومكان الفضل في التعبير الكنائي ، كما أنه أول من أقحم قضية اللازم والملزوم في أمر الكناية .

كما نرى أن الرازي وقف عند نوعي الكناية اللتين تنبه لهما عبد القاهر ، وهما كناية المثبت ، وكناية الإثبات ، واللذان عرقنا فيما بعد بكناية الصفة ، وكناية النسبة .

(١) نهاية الإيجاز ٢٧٢ .

(٢) نهاية الإيجاز ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

أما النوع الثالث من أنواع الكناية ، والذي تنبّه إليه الزمخشري ، وهو الكناية عن الموصوف ، والذي رأيناه في كشافه - فإن الرازي لم يذكره في كتابه ، نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز .

وثمت من يتساءل : ولماذا وقف الرازي عند النوعين من الكناية اللذين أوردهما عبد القاهر في دلالته ، دون ذكر للنوع الثالث الذي أشار إليه الزمخشري في كشافه ؟

ولرد على هذا التساؤل نقول :

إما أن يكون الرازي لم يقرأ كشاف الزمخشري ، وبذلك لم يتنبّه لهذا النوع الثالث من أنواع الكناية ، وهذا مستبعد في حق الرازي .

وإما أن يكون قد أزم نفسه بالوقوف عند النوعين اللذين ذكرهما عبد القاهر في دلالته ، وذلك لأنه جعل كتابه نهاية الإيجاز اختصاراً لكتابه عبد القاهر : دلائل الإيجاز ، وأسرار البلاغة ، فحسب دون أن يمد فكره إلى ما في الكتب الأخرى .

وأجدني أميل إلى الوقوف بجانب الرأي الثاني .

ثم يأتي بعد ذلك :

أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (٥٥٥ - ٦٢٦ هـ) :

صاحب العقل المنظم ، والفكر المرتب ، والذي استطاع أن يقوم بعمل ملخص دقيق للآراء البلاغية التي تناثرت في كتب البلاغيين الذين سبقوه ، ككتابه عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإيجاز ، وأسرار البلاغة ، وكتاب نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز للفخر الرازي ، وكتاب الكشاف للزمخشري .

وقد صاغ السكاكي ملخصه هذا ، صيغة مضبوطة محكمة ، استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب ، وفي التجريد والتحديد ، والتعريف ، والتقسيم ، والتفريع ، والتشعيب ، (١) .

ولم تكن الآراء البلاغية التي تناولها السكاكي بالتبويب والتنظيم . جميعها من إنتاج الآخرين ، بل كان فيها بعض ما أفاض الله به عليه من نظرات ، وما استطاع أن يهدى إليه من آراء .

وكان المؤلف الذي قام بعمله السكاكي هو كتاب ، مفتاح العلوم ، إلا أن البلاغة لم تشمل الكتاب كله ، حيث كان قد قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية : جاء القسم الأول في علم الصرف ،

وجاء القسم الثاني في علم النحو ، أما القسم الثالث ، والذي ذاعت به شهرة السكاكي في الآفاق ، وطبق صيته الأرجاء ، فقد كان في علمي المعاني والبيان ، وهما عند العلمان الرئيسان للبلاغة .

وبعد أن انتهى السكاكي مما أراد أن يقوله في البلاغة : مقصداً ، ومعرفاً ، ومرتبياً ، ألحق بهذا القسم ما رآه لازماً لمن أراد التطلع من علمي البلاغة ، فتكلم بعد ذلك عن البلاغة والفصاحة ، وبعض المحسنات البديعية ، المعنوية منها واللفظية .

ثم ختم الرجل كتابه بالكلام عن علمين - دون أن يجعلهما قسمين مستقلين - هما علم الاستدلال أو المنطق ، وعلم الشعر ، وهو ما يُعرف الآن بعلم العروض والقوافي .

والذي يمتح كتاب مفتاح العلوم عينيه يجد أنه حوى بين دفتيه علومًا مختلفة ، فما الذي دفع السكاكي إلى الجمع بين هذه المختلفات في كتاب واحد ؟

لا شك أن لجمع السكاكي بين هذه العلوم على صعيد واحد مغزاه من التمساة بينها من حيث اعتمادها كلها على منهج واحد ، (٢) .

ومن الأمور الغريبة أن تعالج فنون البلاغة - التي تنبّه لمواطن الجمال ، وتدل على مواضع الحسن - بنفس المنهج الذي تعالج به علوم الصرف والنحو والمنطق والعروض .

وبالموازنة بين التلخيص الذي قام به الفخر الرازي ، وبين تلخيص السكاكي هذا نجد أن عمل السكاكي كان أدق وأضبط ، وذلك لأن عقله ، كان أكثر تنظيمًا ، وأشد تقسيمًا ، مع ترتيب المقدمات ، وإحكام المقاييس ، وصحة البراهين ، (٣) .

وكان من نتيجة هذا المنهج الصارم الذي تعامل به السكاكي مع البلاغة في مفتاحه أن تحولت ، إلى علم بأدق المعاني لكلمة علم ، فهي قوانين وقواعد ، تخلو من كل ما يمنع النفس ، إذ سُلط عليها المنطق بأصوله ، ومناهجه الحادة ، حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوى أي جمال ، (٤) .

وبذا فقدت البلاغة في تلخيص السكاكي المنهج التحليلي التذوقي الذي رأيناه عند عبد القاهر ، كما فقدت الجانب التطبيقي الممتع الذي لمسناه عند الزمخشري ، ولم يبق منها إلا التعريفات الحادة ، والتقسيمات العقلية ، والشواهد التي وقف بها السكاكي عند التحليل على القاعدة فقط .

وقد نال الكناية على يد السكاكي ما نال الفنون البلاغية الأخرى في مفتاحه من حيث التعريف الدقيق للفن ، والتقسيم العقلي لفروعه ، مع البعد عن الناحية التوثيقية الجمالية ، والتحليلات البارعة التي لمسناها عند كل من عبد القاهر والزمخشري .

(١) البلاغة العربية : د . علي عشري زاهد ١٤١ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ : د . شوقي ضيف ٢٨٨ .

(٣) المرجع السابق : نفس الصلعة .

(٤) البلاغة : تاريخ وتطور : د . شوقي ضيف ٢٨٨ .

فبدأ السكاكى بتعريف الكناية :

فقال : « هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ؛ لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما نقول : فلان طويل النجاد ؛ لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو طول القامة .

وكما نقول : فلانة فؤوم الضحى ؛ لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة ، غير محتاجة إلى السعى بنفسها في إصلاح المهمات ؛ وذلك وقت الضحى وقت سعى نساء العرب في أمر المعاش ، وكفاية أمسيابه ، وتحصيل ما تحتاج إليه في تهيئة المتناولات ، وتدبير إصلاحها ، فلا تنام فيه من نسايتهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعى لذلك (١) .

وإذا أعدنا النظر في تعريف السكاكى للكناية ، والأمثلة التي ذكرها لها ، فإننا نجد أن التعريف يتميز بالدقة ، كما يسيطر عليه المنطق ، حيث تؤدي المقدمة إلى النتيجة المطلوبة .

وأما المثالان اللذان ذكرهما للكناية ، فإنه كان يقول بعد كل مثال : « لينتقل منه إلى ما هو ملزومه » (١) ثم يذكر المكنى عنه في كل منهما ، فأين التحليل ؛ وأين التلويح ؟ وأين بيان الفرق بين التعبير الصريح وبين التعبير الكنائى ؟

لا شيء من ذلك كله - وهو أساس الدراسات البلاغية - كان قد طرأ على بال السكاكى ، ولا خطر في فكره .

وكذلك نجد في التعريف أن السكاكى تكرر اللزوم والملزوم ، وهو يريد بذلك الانتقال من العبارة المنكورة ، والتي هي اللزوم إلى الكناية المستترة وراءها ، وهي الملزوم .

وهناك من بنى على كلام السكاكى هذا رأياً خاصاً هو أنه ، أول من أدخل اللزوم في ضوابط التعريف (٢) .

ولكننا سبق أن قلنا في دراستنا للكناية عند الفخر الرازى إنه هو الذى ابتكر هذا الاصطلاح ، وذكره في كتابه نهاية الإيجار .

وقد أرجع السكاكى تسمية هذا الفن بالكناية إلى ما فيه من إخفاء وجه التصريح ؛ ودلالة كنى ، على ذلك ؛ لأن ك ن ي ، كيفما تركبت ، دارت مع تأدية معنى الخفاء .

من ذلك : كنى عن الشيء يكنى ؛ إذا لم يصرح به . ومنه الكنى ؛ وهو : أبو فلان ؛ وابن فلان ، وأم فلان ، وبنت فلان ؛ سُميت كنى لما فيها من إخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام . ومن ذلك : نكى في العد وينكى ؛ إذا أوصل إليه مضار من حيث لا يشعر بها (٣) .

(١) مفتاح العلوم ٤٠٢ .

(٢) يلاحظ أن مصطلحي اللزوم والملزوم يتبادل كل منهما معنى الآخر بين الرازى والسكاكى ، فيكون اللزوم عند أحدهما ملزوماً عند الآخر ، والملزوم لازماً .

(٣) هو محمد الحسن على في : الكناية ؛ أساليبها ومواقعها ٩٩ .

(٤) مفتاح العلوم ٤٠٢ .

وواضح أن الاستطراد في بيان معانى الألفاظ المأخوذة من مادة كنى ، في تركيباتها المختلفة ، والتي تدل على الخفاء والستر - ليس بذى قيمة في مجال الدراسات البلاغية .

وانطلاقاً من معالجة السكاكى للبلاغة - والكناية فن من فنونها - معالجة منطقية ، ودراستها دراسة عقلية ، راح يفرق بين الكناية وبين بعض الفنون الأخرى ، كما راح يقسمها تقسيمات شتى :

فمن ناحية التفريق :

فُرق السكاكى بين المجاز وبين الكناية :

من وجهين :

أحدهما : أن الكناية لا تُنافى إرادة الحقيقة بلفظها ، فلا يتمتع في قولك : فلان طويل النجاد ، أن تريد طول نجاهه ، من غير ارتكاب تأويل ، مع إرادة طول قامته .

وفي قولك : فلانة فؤوم الضحى ، أن تريد : أنها تنام ضحى ، لا عن تأويل يرتكب في ذلك ، مع إرادة كونها مخدومة مرفهة .

والمجاز يُنافى ذلك ؛ فلا يصح في نحو : رعيينا الغيث ، أن تريد معنى الغيث . وفي نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد ، من غير تأويل .

والثاني : أن مبنى الكناية على الانتقال من اللزوم إلى الملزوم ، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللزوم (١) .

وهكذا غاب عن بحوث الكناية ودراستها ذلك المنهج الذى كان يضع التحليل التذوقى ومواضع الجمال نصب عينيه ، وحل محله ذلك التقسيم المنطقي ، والموازنات العقلية ، حتى غدت البلاغة مجموعة من القوانين العقلية ، قام السكاكى بتلخيصها من كتب السابقين .

وأما ما شغل به السكاكى نفسه في التفرقة بين المجاز والكناية من أن كل واحد منهما هو انتقال من اللزوم إلى الملزوم أو العكس ، فهو بحث عقيم ، ومجهود ضائع ، لا يعود على هذا اللون من التصوير الغنى البديع (لا بالجمود والعقم) .

وأما من ناحية التقسيم فقد نُقِن في السكاكى أى نُقِن ، وعنى نفسه به كثيراً ، في غير طائل ، ولا غناء .

فقد أعاد الكلام عن :

(١) مفتاح العلوم ٤٠٣ .

التقسيم الثلاثي للكتابة :

وهو الذي يطلب في الأول منه نفس الموصوف ، وفي الثاني نفس الصفة ، وفي الثالث تُخصَّص الصفة بالموصوف ، وهو الذي عرف فيما بعد بالكتابة عن النسبة (١) .

ولم يخرج في تمثوله لهذه الأقسام الثلاثة عن تلك الشواهد التي ذكرها سابقوه من البلاغيين . إلا أن السكاكي - اقتناعا منه بجدوى التقسيمات - قَسَم كل نوع من النوعين الأولين إلى قسمين :

أحدهما تكون فيه الكتابة قريبة ، والآخر تكون بعيدة .

فتكون الكتابة المطلوب بها نفس الموصوف قريبة حين ، يتفق في صفة من الصفات اختصاصا بموصوف معين عارض ، فنذكرها متوصلا بها إلى ذلك الموصوف ، مثل أن تقول : جاء المضيف ، وتريد زيدا ، لعارض اختصاصا للمضيف يزيد .

والبعيدة : هي أن تتكلف اختصاصها بأن نضم إلى لازم آخر وآخر ، فنلق مجموعا وصفيا ما نعاين دخول كل ما عدا مقصودك فيه ، مثل أن تقول في الكتابة عن الإنسان : حتى مستوى القامة ، عريضة الأظفار (٢) .

وتكون الكتابة المطلوب بها نفس الصفة قريبة حين ، تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه ، مثل أن تقول : فلان طويل النجاد ، متوصلا به إلى طول قامته .

وأما البعيدة : فهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة ، مثل أن تقول : كثير الرماد ، فنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر ، ومن كثرة الحجر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القنور ، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطباخ ، ومن كثرة الطباخ إلى كثرة الأكلة ، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان ، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضيف (٣) .

ونحن لا يهمنا أن تكون الكتابة قريبة ، أو بعيدة ، بقدر ما يهمنا الصورة الغنية التي ينقلها إلينا التعبير الكئالي ، وما فيها من جمال وتقنن وابتكار ، وكيف استطاعت أن تؤثر في نفوسنا ، وتجعلنا نقف مبهوتين أمام هذا التصوير الرائع الذي نقل المشاعر والأحاسيس إلى تلك الصورة المعجسة ، التي نستطيع أن ندركها من أقرب طريق .

وأما هذا التقسيم الثلاثي للكتابة ، فلا فضل للسكاكي فيه ، اللهم إلا التجميع والتنظيم فحسب ؛ وذلك أن الكتابة عن صفة كان قد تنبه إليها من عالج الكتابة من البلاغيين الأوائل ، حتى إذا جاء

عبد القاهر الجرجاني تكلم في دلالته عن هذا النوع ، وأضاف إليه الكلام عن الكتابة عن نسبة ، وعند الزمخشري وجدنا أقسام الكتابة الثلاثة تكتمل بعرفه على الكتابة عن موصوف .

ثم إن السكاكي قَسَم الكتابة إلى أنواع خمسة هي : التعريض ، والتلويح ، والرمز ، والإيماء والإشارة ، ويمكن عد هذه الأنواع أربعة فقط ؛ وذلك لأنه جعل الأسماء والإشارة نوعا واحدا . وكان كلام السكاكي عن هذه الأقسام تحت عنوان : أنواع الكتابة .

وسواء أجاها كلامه هنا تحت عنوان : أقسام الكتابة ، أم جاء تحت عنوان : أنواع الكتابة ، فإن الأمر لا يختلف كثيرا ؛ لأنه ليس هناك كبير فرق بين الأقسام وبين الأنواع .

وقد جعل السكاكي الكتابة في أنواعه الخمسة :

تعريضا :

وذلك حين ، تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ، كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين : المؤمن هو الذي يصلي ويؤذي أخاه المسلم . وتتوصل بذلك إلى نفي الإيمان عن المؤذي (١) .

وجعلها :

تلويحا :

إن كانت ذات مسافة بينها وبين المعنى عنه متباعدة ؛ لتوسط لوازم ، كما في : كثير الرماد ، وأشباهه ؛ .. لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد (٢) .

وجعلها :

رمزا :

إن كانت ذات مسافة قريبة ، مع نوع من الخفاء ، كنحو : عريض الفقا ، وعريض الوسادة ، .. لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية (٣) .

وأخيرا تأتي الكتابة عند السكاكي :

إيماء وإشارة :

إن كانت مسافة قريبة ، ولكن ليست مع نوع الخفاء ، كتقول أبي تمام :

(١) مفاتيح العلوم ٤١١ .

(٢) مفاتيح العلوم ٤١١ .

(٣) مفاتيح العلوم ٤١١ .

(١) مفاتيح العلوم ٤٠٣ .

(٢) مفاتيح العلوم ٤٠٤ .

(٣) مفاتيح العلوم ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

أَبِينِ فَمَا يَزْرُنْ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبِكَ أَنْ يَزْرُنْ أَبَا سَعِيدٍ
فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خائب^(١).

وإذا أصدنا النظر في هذا التقسيم الخماسي للكتابة الذي قام به السكاكي ، فإننا نجد أنه تقسيم ذهني خالص ، يعتمد على العقل والمنطق^(٢) ، ولا مجال فيه للتحليل الفني ، ولا للتذوق الجمالي .

فأين الوقوف أمام الصور الفنية للتعبير الكنالي وسط هذا الركام من الأقسام ، وأين التعرف على أثر هذه الصور على نفوس المتلقين مع تكاثر الأنواع وتعددتها .

كما نلاحظ تداخل هذه الأنواع ، إذ من الصعب التفريق بين الأربعة الأخيرة ، وكان حسبه أن يقول : إن الكتابة قد تكون واضحة ، وقد تكون خفية ، ولكنه كان مشغوقا بالتكثير في الأقسام^(٣) .

فإن وجدنا من يدافع عن هذا التقسيم ، ويقول : إنه تحديد علمي لضروب مختلفة من الكتابة ، فإني أزيد من لا نحفل بهذا الدفاع كثيرا ، لأنه لم يلج بنا فقه الطريقة ، وتحليل صورها ودلالاتها^(٤) .

ويراد بفقه الطريقة في معالجة الفنون البلاغية الوقوف أمام صور هذه الفنون المختلفة وتحليلها تحليلًا فنيا ، وبيان ما فيها من حسن وجمال ، وليس ذلك الصنيع الذي لجأ إليه السكاكي من تعريف دقيق ، وتقسيم حاد ، وتفريع صارم .

ولعل حدة هذه التقسيمات والتفريعات ، ودقة تلك التعريفات التي بنى عليها السكاكي نراسته للبلاغة ، هي التي بهرت من جاء بعده من البلاغيين ، وجعلتهم يقفون أمامها مشدوهين ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فوجدوا أنفسهم يدورون في هذا الفلك ، غير قادرين على الخروج من دائرته ، أو تقديم شيء مخالف له ، فتوهم الكثير من الناس أن السكاكي هو سبب ما حل بالبلاغة من توقف ، ونزل بها من جمود .

وإذا كان السكاكي قد حياه الله بفنر من النكاء مكنه من صوغ قواعد البلاغة هذا الصوغ المحكم الذي وقف من جاء بعده أمامه ، دون قدرة على الفكاك منه ، أو الإتيان بشيء جديد يختلف عنه .

فما الجريمة التي ارتكبتها السكاكي ؟ وما الجرم الذي اتهمه ؟

لقد استطاع عبد القاهر الجرجاني - من قبل - بما أوتى من ملكة التحليل ، والقدرة على التذوق ، أن يصل بالبلاغة إلى مرحلة من الإزدهار ، ودرجة من الرقي ، لم تعرفها من قبل ، ولم تصل إليها بعد ذلك ، ولكن من جاءوا بعده قد قصروا في الاستمرار في السير على هذا النهج القويم الذي اختطه الجرجاني في دراسة البلاغة .

فهل يحق لنا أن نلوم عبد القاهر على ما فعله خلقه من البلاغيين ؟

وكان رأي السكاكي - ولكل وجهة هو موليها - أن سبقه من العلماء قد أهمل جانب التقعيد والتقسيم ، فبم هذه الناحية ، وركز على وضع المصطلحات ، وتصنيف مواد البلاغة ، وتقسيمها^(١) ، دون أن يجبر أحدا على أن ينسج على منواله ، أو يمنع عالما من أن يخنط نهجا جديدا في دراسته .

صحيح أن السكاكي قد بالغ في التعريفات ، وأسرف في التقسيمات والتفريعات ، وأهمل التحليل والتذوق .

وهذا أمر لا ينكره أي متصل بالبلاغة ، أو دارس لها .

إلا أن السكاكي كان يريد أن يحول البلاغة إلى علم قائم برأسه مستقل بنفسه ، ذي قواعد وفرائض خاصة ، ولكن كان يجب ألا يأتي ذلك على حساب الديانبة التذوقية للبلاغة ، لأنه إذا كان القانون والقاعدة لازمين للبلاغة لزومهما لأي علم ، فإن الإمبراف فيهما على حساب طبيعة العلم وجوهده لا يقل خطورة عن غيابهما^(٢) .

فالسكاكي إن لم يستطع أن يوائم بين التذوق وبين التقعيد ، بل إنه مال إلى جانب القواعد والقوانين في مفتاحه ، ثم جاء من بعده فاتخذوا كتابه هاديا ودليلا ، بلخصونه ، ويوضحون التلخيص ، ثم جاء من يشرح التلخيص ، أو يطوله ، وكأنه لم يعد من كتب في البلاغة إلا مفتاح العلوم ، وتلخيصه ، وإيضاحه ، وشروح لتلخيصه أو تطويله ، وكأنه لم يعد من منهج للبلاغة إلا منهج السكاكي وما يحتوى عليه من تقعيد وتقنين .

وإذا كان السكاكي قد اقتنع بمنهجه ، وأسس مفتاحه عليه ، وألزم نفسه به ، وباعدت ملكته المنطقية بينه وبين التذوق .

فهل ألزم السكاكي من جاء بعده بالافتناع بمنهجه والافتئنان به ؟

وعلى ذلك فإن كان هناك من جان على البلاغة ، ومقصر في حقها ، فليس هو السكاكي ؛

(١) مفتاح العلوم ٤١١ .

(٢) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٥٧ .

(٣) البلاغة تطور وتاريخ : د . شوقي ضيف ٣١٠ .

(٤) التصوير البياني ٣٩١ .

(١) الكتابة : أساليبها ومواقفها ٧١ .

(٢) البلاغة العربية : د . علي شوقي زيد ١٤١ .

وذلك لأن السكاكي رجل اقتنع بمذهب بعد اجتهاد منه ، وسار على سنته ، ولكن خلف من بعده خلف ، أضعوا استقلال الفكر ، واتبعوا آراء صاحب المفتاح ، فأين كانت عقولهم ؟ وأين ذهبت أحلامهم ؟

لقد كان عليهم أن يكونوا أصحاب رأى ، وأن يبحثوا من منهج جديد يلزمون أنفسهم بحدوده ، كما ألزم غيرهم نفسه بحدود منهج معين .

كما كان عليهم كذلك ألا يعيشوا عالة على غيرهم ، بل يخلصون ، ويشرحون ، ويطلون ، وألا يقد بهم كسلهم الفكرى ، وقصورهم عن التحليل والنقود ، والبحث عن مظاهر الجمال فى صور البلاغة المختلفة ، وأسرار أبواب البلاغة الكثيرة .

المرحلة السادسة

مرحلة التقليد والشرح

وإذا كانت المرحلة السابقة قد اتسمت بتلخيص كتب الرواد السابقين من علماء البلاغة ، وفى مقدمتهم عبد القاهر الجرجاني ، حيث يقف كتاباه : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، قمتين شامختين فى الدراسات البلاغية ، كما تتسم بتعمق وتفتين تلك المادة التسمية ، والنظرات الجمالية التى حوآها هذان الكتابان ، وتحويلها إلى قواعد محددة ، وتقسيمات دقيقة ، كما سلف القول .

فإن هذه المرحلة من مراحل دراسة الكناية ، وهى فن من فنون البلاغة ، يمكن أن تعدها فترة جانبية من المرحلة السابقة ؛ وذلك لأنها أسست على تقليد البلاغيين السابقين ، والسير على دربهم ، دون إضافة شىء جديد ، أو مبتكر ، حيث كان أبناء هذه الفترة يقبلون على دراسة كتاب ما واستيعاب ما فيه من آراء وملاحظات بلاغية ، ثم يقومون بصياغة هذه الملاحظات ، وتلك الآراء .

وتعدد البلاغيون السابقون الذين قلدهم رجال هذه الفترة ، فمن هؤلاء من قلده ابن سنان الخفاجى ، كضياء الدين بن الأثير ، ومنهم من قلده السكاكى ، وتعلمذ على القسم الثالث من كتابه « مفتاح العلوم » ، كالخطيب القزوينى ، ومنهم من قلده ابن الأثير ، وتأثر بالسكاكى كذلك ، وهو العلوى .

والغريب أن واحداً من أبناء هذه الفترة لم يحاول أن يقترب من عبد القاهر الجرجاني ، أو يستفيد من كتبه ، ولا أن يقلد منهج الزمخشري فى تطبيقه لمنهج هذا الرجل الفذ فى تفسير آيات الله الكريمة ، وكأن الطريقة الجرجانية التحليلية قد غدت مركبا صعبا لا يقوى على قيادة أولئك القوم الذين قلت مُنتهَمُ ، وضعف طموحهم عن تملق القمم ، فبقوا فى السفح عاجزين ، واكتفوا بترييد كلام السابقين .

وتأتى سمة الشرح لهذه الفترة من أن فئة من رجالها لم يكن لهم من هم إلا شرح بعض الكتب التى ذاع صيتها فى هذه المرحلة ، دون إضافة جديد يستحق الذكر ، وعلى رأس هذه الكتب التى كثر شرحها تلخيص الخطيب القزوينى للقسم الثالث من مفتاح السكاكى .

ومن هؤلاء الذين أظلمت سماء هذه الفترة ، ودرجوا على أرضها :

صاحب كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، وكتاب الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور .

وقد عالج ابن الأثير موضوع الكناية والتعريض في هذين الكتابين ، مع وجود بعض الاختلافات في كل من الكتابين .

فهو يبدأ كلامه عن هذا الموضوع في كتابه الجامع الكبير بقوله : « اعلم أن لهذا النوع من الكلام موقفا شريفا ، ومحلا كريما ، وهو مقصور على الميل مع المعنى ، وترك اللفظ جانبا ، وذلك نوع من علم البيان لطيف » (١) .

رواحض أن ضياء الدين يرى أن للكناية والتعريض الموقع الشريف ، والمحل الكريم من العبارة الأدبية ، وأنها يدوران مع المعنى حيث دار ، وإن كان هذا لا يعنى ترك اللفظ جانبا - كما قال - ؛ لأنه ليس هناك ما يمنع من إرادة المعنى الأصلي للألفاظ ، ودالاتها على المراد ، ثم إنه يرى كذلك أنه فن من الفنون البيانية دقيق .

ولم يشر ابن الأثير في المثل السائر - بشأن هذه النقطة - إلا إلى قصر هذا النوع ، على الميل مع المعنى ، وترك اللفظ جانبا (٢) .

ويقوم منهج ضياء الدين في دراسة الكناية والتعريض على أساس فني خاص به ، أقرب ما يكون إلى الدراسة الأدبية ، مانلا في ذلك عن الناحية التحليلية التي رأيناها عند عبد القاهر ، وعن الأساس التطبيقي الذي ظهر عند الزمخشري ، وعن الخطط العلمي الدقيق الذي عُرف به السكاكي ؛ وذلك لأنه كان يستوحى - فيما كتبه في المثل السائر - « طبيعته الفنية قبل أن يتخيل الرسوم والقواعد التي تخيلها من قبله علماء البلاغة والنقد » (٣) .

ولعل السبب الذي جعل ابن الأثير يختط لنفسه هذه الخطة ، هو طبيعة الكتب التي نظر فيها ، فلم يقرأ تلك الكتب التي تخصصت في دراسة فنون البيان من تشبيه واستعارة وكناية ، دراسة تفصيلية دقيقة ، كدلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر ، والكشاف للزمخشري ، والمفتاح للسكاكي ، وفضل عليها كتابي الموازنة وسر الفصاحة ، وذلك حيث يقول : « وقد ألف الناس فيه (علم البيان) كتبا ، وجلبوا ذهباً ، وحطبوها حطباً ، وما من تأليف (إلا وقد تصفحت ثيبته وسينته (٤) ، وعلمت غثه وسمينه ، فلم أجد ما يُنتفع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي ، وكتاب سر الفصاحة ، لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي » (٥) .

وكلا الكتابين لم يعالج مسائل الكناية والتعريض كما عالجها عبد القاهر والزمخشري والسكاكي علاجاً وافياً شاملاً لجميع النواحي التحليلية ، والتطبيقية ، والتعميدية ، ولذلك جاءت دراسة ابن الأثير لهذا الفن البياني في صورة ، بسيطة ، لا عمق فيها ولا غور (٦) .

ولهذا أجدني لا أوافق من قال : إننا وجدنا للكناية دراسة وافية عند ابن الأثير في كتابه : الجامع الكبير ، والمثل السائر (٧) ؛ وذلك كما سيظهر من درسنا لهذا الفن عنده إن شاء الله . ويأخذ ابن الأثير في دراسة كل من الكناية والتعريض .

فبيداً :

بتعريف الكناية :

ونجد له تعريفين لها :

الأول : تعريفه في كتابه « الجامع الكبير » ، والذي يقول فيه : « أما الكناية فهي : أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، كما كنى الله تعالى عن الجماع باللمس ؛ فإن حقيقة اللمس هي : الملامسة ؛ يقال : لمست الشيء ؛ إذا لامسته .

ولما كان الجماع ملامسة بالأبدان ، وزيادة أمر آخر ، أطلق عليه اسم اللمس مجازاً » (٨) .

ويأتي هذا التعريف في كتاب المثل السائر ، بألفاظ مختلفة عن ألفاظ التعريف السابق اختلافاً مسيراً ، ولكنها تؤدي نفس المعنى ، وذلك حيث يقول : « أما الكناية فقد حُذت بحد ، فقيل : هي اللفظ الدال على الشيء ، على غير الوضع الحقيقي ، بوصف جامع بين الكناية والمعنى عنه » (٩) .

ويأتي بنفس المثال الذي أتى به بعد تعريفه السابق .

وقد أحس ابن الأثير بضعف هذا التعريف ، وعدم دقته ، فهو ليس بجامع ، ولا مانع ؛ لأنه يسمح بدخول بعض الصور البيانية التي ليست من الكناية ، ولذلك فقد رفضه رفضاً واضحاً بقوله : « وهذا الحد فاسد لأنه يجوز أن يكون حداً للتشبيه ؛ فإن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي الجامع بين المشبه والمشبه به وصفة من الأوصاف ، ألا ترى أننا إذا قلنا : زيد أسد ، كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد ، وذلك الوصف هو الشجاعة » (١٠) .

(١) دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير ١٧٥ .

(٢) الكناية : أساليبها ومواقعها : ٧٧ .

(٣) الجامع الكبير ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) المثل السائر ج ٣ / ٦٠ .

(٥) المثل السائر ج ٣ / ٦٠ .

(١) الجامع الكبير ١٥٦ .

(٢) المثل السائر ج ٣ / ٥٩ .

(٣) المثل السائر : المقدمة ٦١ .

(٤) تصفحت ثيبته وسينته : يريد أنه تصفحه كله ، حاله وعاطفه ، ومعجمه ومعمله .

(٥) المثل السائر ج ١ / ١٥ .

والغريب أن ابن الأثير قد أورد هذا التعريف في الجامع الكبير ، كما أوردته في المثل
السائر ، مع زيادة عليه وهي الوصف الجامع بين الكناية والمكنى عنه .

وإن كانت هذه الزيادة لا تؤثر في فصول التعريف .

ثم حكم على هذا التعريف في المثل السائر بالفساد ، وعلل ذلك بأن هذا التعريف يجوز أن
يكون حداً للتشبيه .

ولعل فساد هذا التعريف لا يرجع لاتساعه لفن التشبيه فقط ، بل وللمجاز بنوعيه كذلك :
الاستعارة ، والمجاز المرسل ، لأن كلا منهما يستعمل فيه اللفظ على غير الوضع الحقيقي له .

ولكى يُخرج ابن الأثير نفسه من هذا المأزق راح يبحث للكناية عن تعريف آخر ، وهو الذي
ذكره في المثل السائر بقوله : « فحد الكناية الجامع لها هو : أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » (١) .

ولاشك أن هذا التعريف للكناية جاء أكثر تحديداً ودقة من ذلك الذي ورد في الجامع الكبير
والمثل السائر ، إذ إنه لا يسمح بدخول فن من فنون البيان فيه (إلا الكناية فحسب) .

ويدل تعريف ابن الأثير للكناية على أن المتكلم بها إنما أراد ما تحت ألفاظها من معاني مستورة
خفية ، مع جواز إرادة الدلالات الأصلية لهذه الألفاظ ، على أن يربط بين المعنيين المجازي
والحقيقي وصف جامع بينهما ، يُسوّغ الاستعمال المجازي لألفاظ الكناية .

وبهذا التعريف المحدد للكناية يكون ابن الأثير قد وقف على حقيقتها ، وفهم معناها
كما عُرفت عند سائر البلاغيين .

ثم نُقى ابن الأثير بعد ذلك بالكلام عن :

اشتقاق الكناية :

فقال إنها ، مشتقة من السُّنَر ؛ يقال : كُنيت الشيء ؛ إذا سترته (٢) .

ولكنه أضاف إلى ذلك رأياً غريباً في أمر اشتقاقها ؛ إذ يقول : « وقد تأولت الكناية بغير هذا ،
وهي أنها مأخوذة من الكنية ، التي يقال فيها أبو فلان » (٣) .

ولعل غرابة هذا الرأي ترجع إلى أن الكناية ليست مأخوذة من الكنية ، ولكن كلا منهما مأخوذ
من السنر ، ومشتق منه ؛ فكما أن لفظ الكناية يخفى وراءه المكنى عنه ، فكذلك لفظ الكنية يخفى
ويستر وراءه القلم الذي يطلق على صاحب هذه الكنية .

هذا بالإضافة إلى أن الكنية لا تقف عند قولنا ، أبو فلان ، فقط ، وإنما تتعداه إلى : أم
فلان ، ، أخو فلان ، ، أخت فلان ، ...

وتأسيساً على قول ابن الأثير بأن الكناية مشتقة من السنر .

فقد انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن :

مجازية الكناية وحقيقتها :

إذ يرى أن حكم ستر الشيء لما وراءه يجري ، في الألفاظ التي يُستر فيها المجاز بالحقيقة ،
فتكون دالة على السائر وعلى المستور معا (١) .

وعلى هذا فإن الكناية تُحمل عند ابن الأثير على جانب المجاز ، كما تُحمل على الحقيقة ،
مع ضرورة وجود الوصف الجامع بينهما ؛ لئلا يلحق بالكناية ما ليس منها (٢) .

ويؤكد هذا الرأي في وضوح وحزم فيقول : « والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا وردت
تجانبا جانباً حقيقةً ومجازاً ، وجاز حملها على الجانبين معا .

ويصح ابن الأثير قوله هذا بشاهد بين صحة ما ذهب إليه ، فيقول : « ألا ترى أن اللمس في
قوله تعالى : ﴿ أو لأمسئم النساء ﴾ (٣) ، يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منهما يصح
به المعنى ، ولا يخل ؛ ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد ،
فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة في اللمس .

وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع ؛ وذلك مجاز فيه ، وهو الكناية .

وكل موضع نرد فيه الكناية ، فإنه يتجانبا جانباً حقيقةً ومجازاً ، ويجوز حمله على كليهما
معا (٤) .

ونرى الاضطراب واضحاً في كلام ابن الأثير عن الكناية ؛ وذلك مما يدل على عدم فهمه
لها ، ووقوفه على حقيقتها ؛ إذ ذكر أنها مشتقة من السنر ، وبدأ يخفي لفظ الكناية وراءه المكنى
عنه ، فإذا قلنا من الناحية الأخرى : إن لفظ الكناية يدل على حقيقة معناه ، فأى شيء يخفيه لفظ
الكناية في هذه الحال .

وهكذا يسقط هذا الرأي من ابن الأثير ؛ لأنه لا يسوغ حمل الكناية على المجاز والحقيقة

(١) المثل السائر ج ٢ / ٦٣ .

(٢) المثل السائر ج ٢ / ٦٣ .

(٣) النساء ١٣ ، المائدة ٦ .

(٤) المثل السائر ج ٢ / ٦٦ .

(١) المثل السائر ج ٢ / ٦٦ .

(٢) المثل السائر ج ٢ / ٦٣ .

(٣) المثل السائر ج ٢ / ٦٣ .

في أن واحد ، وذلك لما ترسخ لدى البلاغيين من قيمة جمالية ، وأثر بلاغي للكناية ، فمادنا تكون ، قيمة التعبير الكناني إذا كان يحتمل الجانبين في الوقت نفسه ، (١) .

وبذا لا اعتداد برأى من قال : إن ابن الأثير ، يسلك الكناية في المجاز ، (٢) ؛ لأنه - كما ظهر آنفاً - يسلكها في المجاز والحقيقة في نفس الوقت .

ولما كان المجاز عكس الحقيقة ، ومضاداً لها ، فكيف يكون الشيء الشيء وعكسه ؟

والأقرب أن يكون التعبير الكناني مجازاً ، وإن لم يكن هناك ما يمنع من إرادة المعنى الأصلي له ، إلا أنه في هذه الحال سيتلاشى المعنى المراد من المعنى الذي يدل عليه هذا التعبير بأصل وصفه ، والذي هو الكناية .

ويتكلم ابن الأثير بعد ذلك عن :

علاقة الكناية بالاستعارة :

فيرى أن الكناية جزء من الاستعارة ؛ لأنها ، لا تكون إلا بحيث يطوى المعنى عنه ، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية ، (٣) . وهو يقصد بذلك أن الكناية توجد وتستتر خلف دلالة ألفاظها الظاهرة .

وأما زعمه بأن كل كناية استعارة ، وليس كل استعارة كناية ، فهناك من الباحثين المعاصرين من لا يوافق في هذا الزعم (٤) .

ويفرق ابن الأثير بين الكناية وبين الاستعارة من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة لفظها صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكناية ضد الصريح ؛ لأنها عدول عن ظاهر اللفظ ، (٥) .

وإزاء ما يهرف به ابن الأثير من أن الاستعارة لفظها صريح ، يكفي أن نتساءل : وكيف يكون لفظ الاستعارة صريحاً ، وهي نوع من أنواع المجاز باتفاق البلاغيين ؟

ومن خلال تعريف ابن الأثير للكناية ، وصلتها بالمجاز والاستعارة ، نلمح :

اضطراب كلامه عن الصور البيانية :

فقد الثالث عليه الأمر في تعريف الكناية باديء الأمر ، ثم عاد إلى إدراك مفهومها ، ونعد

عن الصواب حين حمل الكناية على المجاز والحقيقة في وقت واحد ، وأخيراً جعل لفظ الاستعارة صريحاً .

ولعل مرجع هذا الاضطراب الذي وقع فيه ضياء الدين في نظره إلى الصور البيانية ، إلى أنه لم يقرأ شيئاً مما كتبه مدرسة عبد القاهر ، فطلت عنده الصور البيانية مختلطة على نحو ما كانت في أذهان السابقين لعبد القاهر ، (١) .

وكان خليقاً به - لو أراد أن يكون بلاغياً فذاً - أن يقرأ - ويعناية فائقة - كتابي عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، وأن يقف على دقائق ما جاء فيهما ، ويلم بنظراته الرائدة فيهما ، كما كان جديراً به أن يترس على تلك التطبيقات الفريدة التي قام بها الزمخشري في كشافه ، ويقرأ مفاتيح العلوم لمعاصره السكاكي .

ويمكن أن تعثر انصراف ابن الأثير عن قراءة كتب البلاغة النقال ؛ سابقة الذكر ، بأن حياته كانت موزعة بين السياسة والأدب .. فإننا نراه يلحق بخدمة صلاح الدين الأيوبي منذ سنة ٥٨٧ ، عاقدا صلة وطيدة بينه وبين ابنه الأفضل ، وسرعان ما صار وزيره حين خلف أباه على دمشق ، ثم على مصر .. ثم تركه إلى الملك الظاهر صاحب حلب ، وتقل بين أمراء الموصل ، وإربيل ، وسنجار ، وألقى أخيراً عصا التيار بباب أمير الموصل ناصر الدين محمود ، فتولى له ديوان الرسائل منذ سنة ٦١٨ حتى توفي سنة ٦٣٧ ، (٢) .

فرجل هذا حاله ، يتقلب بين بلاط الملوك والسلاطين والأمراء زهاء نصف قرن من الزمان ، متقلداً لهم الوزارة ، ورئاسة ديوان الرسائل ، وصارفاً وقته في تسيير دفة الأمور .

فمن أين يأتي مثل هذا الرجل بالوقت الذي ينظر فيه إلى الكتب المتخصصة في البلاغة ، بله أن يقرأ فيها تلك القراءة الفاحصة الواعية ؟

ومنى يخلو إلى نفسه ، ويقبل على التأليف البلاغي الدقيق ، وتحرير القول في الصور البيانية ، بل والفنون البلاغية الأخرى ؟

هذا بالإضافة إلى أن الكتب التي اعتمد عليها ابن الأثير في تثقيف نفسه ، كان يغلب عليها صفة العموم ؛ إذ أخذ من كل شيء بطرف ، فقد ذكر التنوير بدوى طهارة أن ابن الأثير قرأ بعضاً من كتب : التفسير ، والحديث النبوي ، والدين وأصوله ، واللغة والتصريف ، والأدب وموسوعاته ، ودواوين الشعر وشروحها (٣) .

(١) البلاغة تطور وتاريخ ٣٣٢ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ٣٢٤ .

(٣) مقدمة الطبعة الأولى لكتاب العنق للسلز ٢٥ .

(١) فلسفة البلاغة ١٨٤ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ ٣٢٢ .

(٣) العنق للسلز ج ٣ / ٦٥ .

(٤) هو الدكتور رجاء عبد في فلسفة البلاغة ١٨٦ .

(٥) العنق للسلز ج ٣ / ٦٥ .

وأما كتب البلاغة والبيان ، فإن ابن الأثير لم يجد ما ينتفع به في هذا الحقل إلا كتاب الموازنة للأمدى ، وكتاب سر القصاحة لابن سنان الخفاجي^(١) .

ومعروف أن أول هذين الكتابين تغلب عليه الصبغة النقدية ، وأن الثاني من خفاف كتب البلاغة .

وقبل أن يتطرق ابن الأثير إلى الكلام عن أقسام الكناية وفروعها المختلفة أخذ يتكلم عن :

التعريض والفرق بينه وبين الكناية :

وذلك لكي يتم الكلام عن العنوان الذي اتخذته لهذا الباب ، وهو : في الكناية والتعريض .

ويرى ابن الأثير أن الذي دفعه إلى الكلام عن التعريض هو خلط البلاغيين له بالكناية ، فأراد هو أن يفصل في الأمر ، ويضع حدا لهذا الخلط ، حيث يقول : « وقد تكلم علماء البيان ، فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ، ولم يفرقوا بينهما ، ولا حذوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه ، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر ، وأدخلوا أحدهما في الآخر ، ففكروا للكناية أمثلة من التعريض ، وللتعريض أمثلة من الكناية . »

ويواصل ابن الأثير الكلام ذاكرة من فعل ذلك ، مع الاستشهاد فيقول : « فممن فعل ذلك الغانمي ، وابن سنان الخفاجي ، والعسكري . »

فأما ابن سنان فإنه ذكر في الكناية قول امرئ القيس :

فصبرنا إلى الخسنى ورزق كلامها ورضت فنلتك صبغية أئى إنزال^(٢)

ثم يعلق على هذا الشاهد بقوله : « وهذا مثال ضربه للكناية على المباشرة ، وهو مثال للتعريض^(٣) . »

ولما أراد تعريف التعريض ، قال عنه في الجامع الكبير : « فهو أن تذكر شيئا بدل على شيء ، لم تذكره^(٤) . »

ولما كان تعريف ابن الأثير للتعريض قد جاء بهذا القول غير الدقيق ، الذي يسمح بدخول غير التعريض إلى ساحته كالكناية والمجاز اللغوي بنوعيه : الاستعارة والمجاز المرسل ، لأن كل هذه الأنواع تدخل تحت ذكر شيء بدل على شيء لم يذكر - ولما كان الأمر كذلك ، فإنه يبدو أن ابن الأثير قد تراجع عن هذا التعريف ؛ حيث إننا نجد له تعريفا آخر للتعريض قد ذكره في

المثل السائر ، يقول فيه : « وأما التعريض : فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي . »

ثم يردف هذا التعريف بشاهد يوضح فيه معنى التعريض فيقول : « إنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ، ومعروفه بغير طلب : والله إني لمحتاج ، وليس في يدي شيء ، وأنا عزبان ، والبرذ قد أذاني . »

ويعلق ابن الأثير على هذا الشاهد بقوله : « فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب ، لا حقيقة ، ولا مجازا ، إنما دل عليه من طريق المفهوم^(١) . »

ومن التعريضات الحسنة التي ذكرها ابن الأثير :

« ما يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .. أنه كان يخطب يوم الجمعة ، فدخل عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقال له عمر : أبة ساعة هذه ؟ فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، انقلبت من أمر السوق ، فسمعت النداء ، فمازدت على أن توضع . فقال عمر : والوضوء أيضا ، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالغسل . »

ويعلق ابن الأثير على هذا المثال بقوله : « فقوله : أبة ساعة هذه ، تعريض بالإنكار عليه ، لتأخره عن المعجى إلى الصلاة ، وترك السبق إليها ، وهو من التعريض الشجرب عن الأدب^(٢) . »

وزوى ابن الأثير كذلك حكاية تعريضية حسنة الموقع هي أن امرأة وقفت على قيس بن عبادة ، فقالت : أشكو إليك قلة الفأر في بيتي ، فقال : ما أحسن ما ورثت عن حاجتها ، املأوا بيتها خبزاً ، وسمناً ، ولحماً^(٣) . »

وبهذا التعريف الأخير للتعريض يمكن أن نعد ابن الأثير أحد البلاغيين الذين فهموا هذا الفن البياني على حقيقته ووقعوا على التعريف المناسب له ؛ لأن التعريض ، أن يفهم من اللفظ معنى بالمسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً^(٤) .

وهو نفس ما قاله ضياء الدين بن الأثير في تعريفه للتعريض .

ثم يفرق ابن الأثير بين الكناية وبين التعريض من الوجهين التاليين :

الأول : أن التعريض ، أخفى من الكناية ؛ لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي . »

(١) المثل السائر ج ٣ / ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) المثل السائر ج ٣ / ٨٩ .

(٣) المثل السائر ج ٣ / ٨٥ .

(٤) معجم البلاغة العربية ٤١٢ .

(١) المثل السائر ٢٦ ، ٤٥ .

(٢) قصرنا إلى الخسنى : أى : إلى ما نحب من الأمور ، وضت : لينتها بالكلام ، والمدارة .

(٣) المثل السائر ج ٣ / ٥٩ .

(٤) الجامع الكبير ١٥٧ .

والشأنى : أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا ، فتأتى على هذا ثارة ، وعلى هذا أخرى ، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتى فى اللفظ المفرد البتة .

والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ، ولا من جهة المجاز ، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة ؛ وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه يحتاج فى الدلالة عليه إلى اللفظ المركب (١) .

ويحمد بعض الباحثين لابن الأثير تفرقة بين الكناية والتعريض ، ويراه تفرقا وجيها ؛ وذلك بالرغم من أن المعروف الشائع لدى البلاغيين أن التعريض غرض من أغراض الكناية (٢) .

ويأخذ ابن الأثير بعد ذلك فى الكلام عن :

أقسام الكناية :

وهو يتسمها فى كل من المثل السائر ، والجامع الكبير إلى قسمين :

أحدهما : ما يحسن استعماله .

والآخر : ما لا يحسن استعماله ، وهو عيب فى الكلام فاحش (٣) .

وينسب ابن الأثير فى المثل السائر إلى قوم تقسيم الكناية تقسيما ثلاثيا ، حيث يقول : وقد ذهب قوم إلى أن الكناية تنقسم أصلا ثلاثة : تمثيلا ، وإردافا ، ومجاورة .

ثم ينبع ذلك بشرح هذه الأقسام فيقول :

فأما التمثيل : فهو أن تراد الإشارة إلى معنى ، فيوضع لفظ لمعنى آخر ، ويكون ذلك مثلا للمعنى الذى أريدت الإشارة إليه ، كقولهم : قلآن نقى الثوب ، أى : مشرؤه من العيوب .

وأما الإرداف : فهو أن تراد الإشارة إلى معنى ، فيوضع لفظ لمعنى آخر ، ويكون ذلك إردافا للمعنى الذى أريدت الإشارة إليه ، ولازمة له ، كقولهم : قلآن طويل النجاد ، أى : طويل القامة . فطول النجاد إرداف لطول القامة ، ولازم له ، بخلاف نقاء الثوب فى الكناية عن النزاهة من العيوب ؛ لأن نقاء الثوب لا يلزم منه النزاهة من العيوب ، كما يلزم من طول النجاد طول القامة .

وأما المجاورة : فهي أن تريد نكر الشيء ، فتتركه لى - جاوره .

كقول عنتره :

(١) المثل السائر ج ٣ / ٦٧ .

(٢) دراسات فى البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) المثل السائر ج ٣ / ٦٨ ، والجامع الكبير ١٥٧ .

بأرجاجية صغراء ذات لبرزة فونث بأزهرز فى الشعيل مغمم (١)

يريد بالأرجاجية الخمر ، فنكر الأرجاجية ، وكنى بها عن الخمر ؛ لأنها مجاورة لها (٢) .

ويفاجأ المرء بابن الأثير ، وهو يرفض هذا الرأى - الذى نسبته إلى قوم مجهولين - وكأنه ليس له ، ولا من صنعه ، حيث يقول : وهذا التقسيم ليس صحيحا ؛ لأن من شرط التقسيم أن يكون عمل كل قسم منه مختصا بصفة خاصة ، تفصله عن عموم الأصل (٣) .

ويحاول ضياء الدين أن يؤكد ما ذهب إليه من فساد هذا التقسيم بالتفرقة بين التمثيل وبين الإرداف ، ولكنه لم يزد على ما قاله عنهما من قبل .

ويفاجأ المرء كذلك بابن الأثير وهو يقسم الضرب الأول من ضربى الكناية ، وهو ما يحسن استعماله - فى كتابه الجامع الكبير - تقسيما رباعيا ؛ يعيد فيه ذكر الأنواع الثلاثة السابقة ، وهى : التمثيل ، والإرداف ، والمجاورة ؛ والتي نسبها إلى أولئك القوم ، فيأتى الكلام هنا مشابها للكلام الذى قيل هناك من حيث التعريف والتمثيل (٤) .

ثم يضيف إلى هذا التقسيم الذى ارتضاه قسمه الرابع فى الكناية ، والذى يقول عنه : ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة .

ويعتدل له بقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يَنْشُرُوا لى الْجَلْبِيَةَ وَهُوَ فى الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ (٥) كناية عن النساء (٦) .

وبالنسبة لهذا القسم الرابع ، أجدنى أنساءل : ما هذا القسم الذى لا ضوابط له ، ولا حدود ؟ فهو لم يزد على أن قال عنه : ما ليس بتمثيل ولا إرداف ، ولا مجاورة .

هل هذا تعريف جامع مانع ، يجمع صفات الشيء المراد ، ويحدد معناه ، ويمنع دخول غير أفراد هذا الشيء فى دائرته ؟

وهل هذا القسم الرابع هو الذى سيصحح الفساد الذى وصف به ابن الأثير ذلك التقسيم الثلاثى للكناية ؟

وفى زحمة إعجاب ابن الأثير بتقسيمات الكناية المختلفة - والتي سبق أن أشرنا إليها - نراه لا يقف عند حد تقسيم الكناية ، بل يتعدى ذلك إلى تقسيم نوع من أنواعها وهو الإرداف .

(١) لسرة : يرد بها خطوط الجبهة ، بأزهر : بايريق ، مغمم : مسدود بمسفاة .

(٢) المثل السائر ج ٣ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) المثل السائر ج ٣ / ٦٩ .

(٤) الجامع الكبير ١٥٧ - ١٦٠ ، ١٦٤ .

(٥) الزخرف ١٨ .

(٦) الجامع الكبير ١٦٥ .

والإرداف ليس نوعا من أنواع الكناية ، بل هو الكناية بعينها .

فها هو ذا يقول في جامعه الكبير : « واعلم أن الإرداف ينفرع إلى خمسة فروع » (١) . ثم يأخذ بعد ذلك في بيان المراد بكل فرع من هذه الفروع ، مع التعميل لكل على الوجه التالي :

الأول : فعل المبادأة (٢) :

كقوله تعالى : ﴿ وَغَنَ أَظْلَمَ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ﴾ (٣) فإن المراد بقوله تعالى : ﴿ لَمَّا جَاءَهُ ﴾ أى أنه سفبه الرأى ، معنى أنه لم يتوقف في تكذيب وقت ما سمعه ، ولم يفعل كما يفعل المراجيح (٤) العقول ، المتثبتون في الأشياء ، فإن من شأنهم إذا ورد عليهم أمر ، أو سمعوا خبرا ، أن يستعملوا فيه الرؤية والفكر .

الفرع الثاني من الإرداف : وهو باب مثل (٥) :

والعرب تأتي بمثل في هذا الموضوع توكيدا للكلام وتثبيتا لأمره . يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : « مثلى لا يفعل هذا ، أى : أنا لا أفعله . قفى ذلك عن مثله ، وهو يريد نفيه عن نفسه ، قصدا للمبالغة .

الفرع الثالث من الإرداف : وهو ما يأتى في جواب الشرط (٦) :

فمن هذا قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ آوَوْا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ ﴾ (٧) ، كأنه قال : إن كنتم منكرين يوم البعث فهذا يوم البعث ، لكنى بقوله : فهذا يوم البعث ، عن بطلان قولهم ، وكتبهم فيما ادعوه ، وذلك رادف له .

الفرع الرابع من الإرداف : وهو الاستثناء من غير موجب (٨) :

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ ﴾ (٩) ، والضريح نبت نو شوك ، لا تقربه الإبل ، والمعنى : ليس لهم طعام أصلا ، لأن الضريح ليس بطعام البهائم ، فضلا عن الإبنس .

الفرع الخامس من الإرداف : ليس مما تقدم بشيء (١٠) :

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَا اللَّهُ عِلْمَكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ (١١) ، والمعنى : المراد من هذا الكلام إنك أخطأت ، وبسما فعلت ، وقوله : ﴿ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ بيان لما كفى عنه بالعمو ، أى : مالك أذنت لهم ، وهلا استأذنت ؟ فذكر العفو دليل على الذنب ورادف له ، وإن لم يذكره .

وكلف ابن الأثير بالتقسيم واضح ، وزلعه به بين ، حتى إنه في تقسيمه للإرداف ، ذكر الفرع الخامس له ، ولم يستطع أن يجد اسما له ، أو مصطلحا يطلقه عليه .

وهذا من غرائب ابن الأثير ، واضطرابه في دراسته لفنون البيان ، وصوره البلاغية .

وبعد أن فرغ من تقسيمات الكناية المختلفة ، في ضربها الأول ، وهو الذى لم يحسن استعماله ، وانتهى من تفرعات بعض هذه الأقسام ، راح يعرض الضرب الثاني من الكناية ، وهو :

ما يقبح ذكره منها ، ولا يحسن استعماله :

وقد علل هذا القبح بأنه ، عيب في الكلام فاحش ، وذلك لعدم الفائدة المرادة من الكناية فيه (١٢) .

ويرى ابن الأثير أن أبا الطيب المتنبي أخطأ حين قال :

إلى على شغفى بما فى ضميرها لأعف عما فى متراويليها

ويعلق على هذا البيت بقوله : « وهذه كناية عن النزاهة والعفة ، (لا أن الفجور أحسن منها) (١٣) .

ولا شك فى قبح هذا المثال من أمثلة الكناية .

ولكننى أرى أن مثل هذا القول وما جاء على شاكلته من الكنايات القبيحة لا يمثل ضربا مستقلا برأسه من أضرب الكناية ، وذلك لأن مثل هذه الأقوال يمكن أن تاتى مبنية كبناء أقسام

(١) العاشية ٦ .

(٢) الجامع الكبير ١٦٣ .

(٣) التوبة ٤٣ .

(٤) المثل السائر ج ٣ / ٨١ .

(٥) المثل السائر ج ٣ / ٨١ ، والجامع الكبير ١٦٦ .

(١) الجامع الكبير ١٦٠ .

(٢) الجامع الكبير ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣) العنكبوت ٦٨ .

(٤) المراجيح : جمع مزجاج ، وهو الحليم .

(٥) الجامع الكبير ١٦١ .

(٦) الجامع الكبير ١٦٢ .

(٧) الروم ٥٦ .

(٨) الجامع الكبير ١٦٢ .

الضرب الأول للكناية ، وهو الذي يحسن استعماله ، فيمكن أن تأتي على شكل التمثيل ، أو الإرداف ، أو المجاورة .

وكل ما يمكن أن يقال إزاء هذه الكناية وما شابهها إنما من الكنايات الرديئة التي يقبح ذكرها ، ولا يحسن استعمالها ، وذلك كما فعل سائر البلاغيين .

وهكذا نرى أن ولع ابن الأثير بالتقسيم أدى به إلى هذه الكثرة الكاثرة من التقسيمات والتفريعات في الصورة الكنائية ، والتي دلت دلالة واضحة على اضطرابه في فهم هذا الفن البياني ، كما دلت على قصور في الإحاطة ، ونقص في الإمام بما كتب عن الكناية من العلماء السابقين عليه كعبد القاهر الجرجاني والزمخشري ، أو من معاصريه كفخر الدين الرازي ، والسكاكي .

ومع ظهور التخطيط الذي صاحب تقسيمات ضياء الدين للكناية وخلطه بين هذه الأقسام ، وتداخل بعضها في بعض ، إلا أننا نجد من يرى أن أقسام الكناية الأربعة التي قال بها ابن الأثير ، وهي : التمثيل ، والإرداف ، والمجاورة ، وما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة - يمكن ردها إلى التقسيم الثلاثي الذي استقرت عليه الكناية في مراحل دراستها المتأخرة ، وهي : الكناية عن صفة ، والكناية عن نسبة ، والكناية عن موصوف - حيث يقول صاحب هذا الرأي : إننا لو تدبرنا الأقسام الأربعة ، لو وجدناها لا تعدو الأقسام الثلاثة التي قسمها علماء الكناية لها ؛ فبدراسة تحليلية لأمثلته التي أوردناها نستطيع القول بأن القسمين : الأول والثاني ، أي التمثيل والإرداف هما كناية عن صفة . والقسم الثالث قريب جدا من الكناية عن نسبة . أما القسم الرابع فهو كناية عن موصوف (١) .

وإذا سلمنا بهذا الرأي الذي يقول بإمكان رد التقسيم الرباعي الذي ارتآه ابن الأثير وحده إلى التقسيم الثلاثي الذي كان مستقرا في ذلك الوقت ، ومعترفا به من جانب جمهور البلاغيين .

فإنني أجدني أتساءل : ولماذا إذن عتّى ابن الأثير نفسه ، وأجهد فكره في البحث عن تقسيم جديد للكناية ، لم تكن هناك حاجة ماسة إليه ؟

ومما يحمد لابن الأثير أنه لم يقف عند الكلام عن الكناية : معناها ، واشتقاقها ، وتقسيماتها ، وذكر الأمثلة لها ، والشواهد عليها ، ولكنه تجاوز ذلك إلى :

نقده لبعض صور الكناية :

ومعروف أن البلاغة كانت قد استقرت في عصر ابن الأثير عند الاهتمام بالقاعدة والتقسيمات ، وذكر الأمثلة ، وذلك دون أن يُعنى البلاغي نفسه بالتعليق على الفنون التي يتحدث

عنها : هل هي ملائمة للمعاني التي تعبر عنها أو غير ملائمة ؛ أو يجهد فكره بإبداء الرأي في الأمثلة بالاستحسان أو الاستهجان .

ولكننا وجدنا شيئا من ذلك في دراسة ضياء الدين للكناية ؛ حيث علق على بعض صور الكناية ، فناقشها ، رحلها ، وأبدى رأيه فيها .

ومن مظاهر ذلك النقد : أنه أبدى رأيه في الكناية الواردة في اللفظ المركب ، والواردة في اللفظ المفرد ، إذ يقول موازنا بينهما ؛ والكناية ، إذا وردت عن طريق اللفظ المركب ، كانت شديدة المناسبة ، واضحة المشبهة ، وإذا وردت عن طريق اللفظ المفرد ، لم تكن بذلك الدرجة في قوة المناسبة والمشابهة .

ألا ترى إلى قولهم : « فلان نفى الثوب » ، وقولهم : « اللبس ، كناية عن الجماع ، فلان نفاء الثوب أشد مناسبة ، وأوضح شيئا ؛ لأنه إذا قلنا : نفاء الثوب من الدنس كناية عن العيوب ، انضحت المشابهة ، ووجدت المناسبة بين الكناية والمعنى عنه شديدة الملاءمة ، وإذا قلنا : اللبس كالجماع ، لم يكن بذلك الدرجة في قوة المشابهة (١) .

وأنا أميل إلى تأييد ابن الأثير فيما ذهب إليه من تفضيل الكناية الأولى على الكناية الثانية في هذا الموقف .

ومن مظاهر نقده للكناية كذلك : إخراج ما أدخل في الكناية ، وليس منها ، حيث يقول :

وقد أدخل في باب الكناية ما ليس منه ، كقول نصيب :

فعاجوا فأتقوا بالذى أتت أهله ولو سنكتوا أنتت عليك الحفائب

فهذا يروى عن الجاحظ ، وما أعلم كيف ذهب عليه ، مع شهرته بالمعرفة بفن الفصاحة ، والبلاغة ، فإن الكناية هو ما جاز حمله على جانب الحقيقة ، كما يجوز حمله على جانب المجاز .

وما هنا لا يصح ذلك ، ولا يستقيم ؛ لأن النشاء للحقائب لا يكون إلا مجازا ، وهذا من باب التشبيه المضمّر الأداة ، الخارج عن الكناية ، والمراد به أن في الحقائب من عطاباك ما يُعرب عن النشاء ، لو سكنت أصحابها عنه (٢) .

وأرى أن ابن الأثير لو يوفق في زعمه بأن قول الشاعر : « أنتت عليك الحفائب » من باب التشبيه المضمّر الأداة ، وذلك لأن أصل هذا الكلام : الحقائب مثل الناس في النشاء عليك ، فقد حذف من هذا التشبيه الأداة ، والمثبه به ، ووجه الشبه ، ولم يبق منه إلا الحفائب ، التي استعير لها النشاء ، وهو صفة من صفات المشبه به المحذوف ، وهو الإنسان .

(١) المثل السائر ج ٢ / ٦٩ ، ص ٧٠ .

(٢) المثل السائر ج ٢ / ٨١ .

(١) دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير ، ص ١٨١ .

وبذلك تكون صرورة ، أنتت عليك الحقائق ، استعارة مكنية ، وليست تشبيها مضمرا الأداة ،
ومن مظاهر اهتمام ابن الأثير بالتعبير الكنائى :

تحليله لبعض صور هذا الفن :

وقد ضرب لذلك التحليل أمثلة عدة ، منها : قوله تعالى : ﴿ اِجِبْ أَخِيكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ (١) .

وقد علق ضياء الدين على هذه الآية الكريمة بقوله : « فإنه كنى عن الغيبة بأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله ، ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله ميتاً ، ثم جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة .

فهذه أربع دلالات وافعة على ما فُصِّحت له مطابقة للمعنى الذى وردت من أجله .

فأما جعل الغيبة كأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله فتشديد المناسبة جداً ؛ لأن الغيبة إنما هى ذكر مثالب الناس ، وتمزيق أعراضهم . وتمزيق العرض مماثل لأكل الإنسان لحم من يفتابه ؛ لأن أكل اللحم تمزيق على الحقيقة .

وأما ما جعله كلحم الأخ فلما فى الغيبة من الكراهة ، لأن العقل والشرع مجتمعان على استكراهها ، أمران بتركها ، والبعد عنها ، ولما كانت كذلك جعلت بمنزلة لحم الأخ فى كراهته . ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكراه عند إنسان آخر ، إلا أنه لا يكون مثل كراهته لحم أخيه . وهذا القول مبالغ فى استكراه الغيبة .

وأما جعل اللحم ميتاً ؛ فمن أجل أن المغتاب لا يشعر بغيبته ، ولا يحسن بها .

وأما جعله ما هو فى الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة ؛ فلما جُبِّلت عليه النفوس من الميل إلى الغيبة ، والشهوة لها ، مع العلم بقبحها .

فانظر أيها المتأمل إلى هذه الكناية تجدها من أشد الكنايات شبيها ؛ لأنك إذا نظرت إلى كل واحدة من تلك الدلالات الأربع التى أشرنا إليها ، وجدتها مناسبة لما فُصِّحت له (٢) .

وبالرغم من أن ابن الأثير قد أجهد نفسه فى تحليل هذه الآية الكريمة ، فقد جاء تحليله فى غير طائل ، ودون غناء ؛ وذلك لأنه بناه على أساس غير صحيح ؛ إذ أنه جعل أكل لحم الأخ ميتاً كناية عن الغيبة ، وهذا لا يقع ؛ لأن لفظ الكناية - كما قال ابن الأثير نفسه - يجوز حملة على جانبى الحقيقة والمجاز ، فإذا جاز حمل معنى الأكل للحم الأخ الميت على المجاز ، على أنه اغتيايب له ، فإنه لا يجوز حملة على المعنى الحقيقى ، وفهمه على دلالاته الأصلية .

أما مكان هذه الآية الكريمة من الصور البيانية فهو المجاز المركب الذى يُستعمل فيه التركيب اللغوى فى غير دلالاته الحقيقية للمشابهة بين الموقف الذى يُستخدم فيه والموقف الذى قيل فيه أصلاً (٣) ، مع وجود قرينة مانعة تمنع من إرادة المعنى الأصلى لهذا التركيب .

وعلى ذلك فإن قوله تعالى : ﴿ .. أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ قد انتقل من معناه الحقيقى الذى تدل عليه ألفاظه ، إلى معنى الغيبة ؛ وذلك لوجود علاقة شبه بين الغيبة المتمثلة فى نهش عرض الأخ وتمزيقه ، وبين أكل اللحم وتمزيقه ، مع قرينة حالية تمنع من إرادة المعنى الأصلى لهذا القول الكريم ، وهى السياق الذى ذكرت فيه الآية .

ويُعرف هذا النوع من المجاز عند البلاغيين ، باسم الاستعارة التمثيلية ، وهى تشبه التشبيه المركب ، إلا أن المشبه لا يُذكر هنا بطبيعة الحال ، وإنما يُفهم من السياق والموقف (٤) .

فقد شبه اغتيايب المرء لأخيه ، ونهش عرضه ، بمن يأكل لحم أخيه ميتاً ، بجامع التمزيق فى كل ، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للدلالة على المشبه ، على سبيل الاستعارة التمثيلية .

وهكذا يظهر اضطراب ابن الأثير وتخطئه فى توجيه هذه الصورة البيانية .

ومن أمثلة تحليله للصور الكنائية كذلك ما ذكر تعليقا على قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ لِنَفْسِكَ مَغْلُوبَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ (٥) .

حيث يقول : « فمثل البخل بأحسن تمثيل ، لأن البخل لا يمد يده بالعطية ، كالمغلول الذى لا يستطيع أن يمد يده ، وإنما قال : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولم يقل : « ولا تجعل يدك مغلولة ، من غير العنق ؛ لأنه قال : « ولا تبسطها كل البسط ، فكأنه أراد : « ولا تجعل يدك مغلولة كل الغل ، ولا تبسطها كل البسط ، فناب ذكر العنق عن قوله « كل الغل ، ؛ لأن غل اليد إلى العنق هو أقصى الغليات التى جرت العادة بغل اليد إليها (٦) .

ومن مظاهر نقد ابن الأثير للكناية : استحسانه لبعض صورها ، وإعجابها بها .

ومن ذلك تعليقه على ما روى عن عمرو بن العاص من أنه ، زوّج والده عبد الله رضى الله عنه ، فمكثت المرأة عنده ثلاث ليالٍ ، لم يذُنْ منها ؛ وإنما كان ملتفتا إلى صلاته ، فدخل عمرو بعد ثلاث ؛ فقال : كيف نرين بعنك ؟ فقالت : نَعَمْ البعل ، إلا أنه لم يفتش لنا كنفاً ، ولا قُرب لنا مضجعا .

(١) التعبير البياني ١٢٦ .

(٢) التعبير البياني ١٢٦ .

(٣) الإسراء ٦٩ .

(٤) الجامع الكبير ١٥٨ ، ١٥٩ .

(١) للحجرات ١٢ .

(٢) المثال السائر ج ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر الجامع الكبير ١٥٧ ، ١٥٨ .

فقد قال : « فقولها : ، لم يفتش لنا كئفا ، ولا قرب لنا مضجعا ، من الكناية (بقصد الكنايات)
الغراء الظاهرة » (١) .

ومن ذلك أيضا إعجابه بقول صنترة :

وَشَكَّكَتْ بِالرُّمَحِ الْأَصْمُ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْفَقَا بِمُخْرَمٍ

إذ قال تعليقا عليه : « أراد بالثياب ها هنا نفسه ، لأنه وصف المشكوك بالكرم ، ولا توصف
الثياب به ، فثبت حينئذ أنه أراد ما تشتمل عليه الثياب ، وفي ذلك من الحسن ما لا ينكره العارف
بهذه الصناعة » (٢) .

ورغم أن ابن الأثير بعد هذه الصورة البيانية من الكنايات ، إلا أن هناك من يجعل في
« ثيابه » مجازا مرسلًا علاقته المجاورة (٣) ولكي تكون هذه الصورة كناية ، يلزم أن تكون العلاقة
هي المشابهة ، ولا مشابهة بين الثياب وبين القلب أو الجسم . وبذلك ينتفى أن يكون الوصف بالكرم
هنا للثياب بل هو للإنسان المراد بالكلام على الاستئناف .

ولعل من أهم هذه المظاهر التقنية عند ابن الأثير : موازنته بين بعض صور الكناية ، على
أن يكون المعنى المصوّر واحد ، حتى يُعلم المجيذ من المقصر .

وكانت الموازنة التي أجراها ضياء الدين بين بيتين : أحدهما لأبي الطيب المتنبي ، والآخر
للشريف الرضي ، والكناية فيهما تدور حول معنى واحد هو النزاهة والعفة .

فأما بيت المتنبي فإنه يقول فيه :

إِنِّي عَلَى شَفَقِي بِمَا فِي خَمْرِيهَا لِأَعْفُ عَمَّا فِي سِرَاوِيلَاتِيهَا

وعلق عليه بقوله : « فإن هذه كناية عن النزاهة والعفة ، وعلم الله عز وجل أن الفجور
لأحسن منها .

وأما البيت الآخر ، فقد قال عنه : « ولقد ذكرت الشريف الرضي هذا المعنى فأبرزه في
أجمل صورة ، فقال :

أَجْرٌ إِلَى مَا تَضْمَنُ الْخُمْرُ وَالْجَنَى وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ

وعلق عليه بقوله : « ألا ترى إلى هذه الكناية ؟ ما ألقفها ! ، والمعنيان واحد .

وبهذا تعلم فضل الشاعرين أحدهما على الآخر ، وذلك إذا أخذنا معنى واحداً ، فصاغه أحدهما
في صياغة مفردة عن صياغة الآخر » (١) .

ومع أن ابن الأثير يفضل بيت الشريف الرضي على بيت المتنبي إلا أنه لم يعلل لهذا
التفضيل ، ولم يبين سبب ذلك .

والغريب أن هذه الموازنة التي عقدها ابن الأثير بين هاتين الكنايتين رغم شهرتهما لم تلفت
نظر أحد من الباحثين ، وإنما الذي استرعى انتباه بعضهم هي تلك الموازنة التي ذكرها ابن الأثير
بين الكناية التي ترد عن طريق اللفظ المركب ، وبين تلك التي تأتي عن طريق اللفظ المفرد ، فقد
أعجب بها هذا الباحث - كما أعجب بتحليل ضياء الدين - لبعض أساليب الكناية ، حيث قال :
« ومثل هذه الموازنات والتحليلات للألفاظ لا تكون إلا من رجل أعطى ملكة الذوق ، وخبرة التعامل
مع الأساليب العربية ، وابن الأثير واحد من هؤلاء » (٢) .

فكيف بهذا الواحد الذي أعطى ملكة الذوق ، وخبرة التعامل مع الأساليب العربية ، يضطرب
كل هذا الاضطراب في دراسة فن الكناية ، وفي تحليل وتوجيه بعض صورها ، كما ذكرنا أننا ؟
وماذا كان يمكن لهذا المقرظ أن يقول في ابن الأثير لو جاء بحثه في الكناية خلواً من ذلك
الخلط الذي سلف تبين مظاهره ؟

وهذا صوت تقريب آخر يكيل المدح لابن الأثير كَيْلاً ، إذ يقول : « ولعل ما كتبه ابن الأثير
في الجامع الكبير ، والعمل السائر ، يُعنى الباحث في هذا الموضوع ، فقد جعل لهذا الفن (روحاً ،
وبعث فيه حياة ، فإذا بالكناية صور متحركة ، وإذا بالأمتلة نوحى بكل بديع عجيب .

وليت المتأخرين استفادوا مما ذكر ابن الأثير » (٣) .

وأرى أن ما قاله ابن الأثير في دراسته للكناية ليس كله درا ، ولكنه جمع فيه بين الدر
والحجر ، والصفو والكنر ، كما بان لنا في الصفحات السابقة .

وإذا كان ضياء الدين بن الأثير قد أعجب بدراسة ابن سنان الخفاجي لفن الكناية في كتابه
سر الغصاحة ، كما وقفنا على ذلك الإعجاب أننا ، فإن :

الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) :

قد تتلمذ على القسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي . وكان :

(١) الجامع الكبير ١٦٦ ، وانظر العمل السائر ج ٣ / ٨٦ ، ٨٢ .

(٢) الكناية : أساليبها ومواقفها : محمد الحسن علي ٨٣ .

(٣) القزويني وشروح التلخيص : د . أحمد مطلوب نقل عن الكتابة لمحمد الحسن ٨٢ ، ٨٤ .

(١) العمل السائر ج ٣ / ٧٦ .

(٢) الجامع الكبير ١٦٤ .

(٣) انظر علم البيان : د . صديق ١٦٥ ، والبيان في ضوء أساليب القرآن ١٥٦ ، والبلاغة : فنونها وأفانها ،
علم البيان والبديع ١٥٥ .

سبب تلقيه بالخطيب :

أن جلال الدين محمد بن عبد الرحمن كان قد ولي ، خطابة دمشق في جامعها الأثري الكبير ، فلمع اسمه ، وطلبه السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى القاهرة ، فقدم عليه سنة ٧٢٤ هـ وخطب بجامع القلعة بين يديه ، فأعجب به ،^(١) ، فغلب عليه لقب الخطيب .

وأما :

سبب تلقيه بالقزويني :

فإنه لم يرجع إلى أنه كان من أهل قزوين الخُلص ، بل إلى ، أن بعض أجداده سكنها ، وهو عربي أصيل ؛ إذ يعود نسبه إلى ابن ذُلف العَجَلِيّ قائد المأمون ،^(٢) .

وقد قامت شهرة الخطيب الواسعة ، وذاع صيته في كل رجا من أرجاء الوطن العربي ، بسبب :

تأليفه لكتاب التلخيص :

الذي اختصر فيه الجزء الثالث من كتاب مفتاح العلوم اختصارا شديدا .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن هذا التلخيص ، كان حسن العبارة ، واضح الدلالة ، دقيق الإشارة ، وعمد إلى كل ما في المفتاح من تعقيد ، فأخلاه منه إلا قليلا ، وناقش السكاكي في غير موضع ، وطرح بعض تعريفاته الملتوية ، ووضع مكانها تعريفات أكثر دقة ووضوحا ،^(٣) .

وأرى أن في هذا الكلام شيئا من المبالغة ، وذلك لأن الخطيب بالغ في اختصار تلخيصه ؛ حتى جاء خلوا - أو يكاد - من الفوائد والنكات البلاغية ، ونحى جانبا الكثير من الشواهد الشعرية ، فلم يذكر في باب الكناية مثلا - وهو موضوع دراستنا - إلا بيتا ونصف بيت من الشعر من مجموع عشرين بيتا وشطرين من الشعر ذكرها السكاكي في نفس الباب من المفتاح ، وبعض الأمثلة المصنوعة .

وليست العبرة بعدد الأبيات والشواهد ، ولكن النفس العربية تجذل للشعر وتأنس به ، وتطمئن له وترتاح ، بالإضافة إلى قيمة الشعر الفنية ، ودوره الزالغ في رسم الصور البيانية ، وإظهارها في أبهى حلة .

وبهذا نترك أن :

دراسة الخطيب القزويني للكناية في تلخيصه :

قد جاءت مختصرة اختصارا مخرلا بقيمتها ، مخفية لها من كل أثر فني ، فهو لم يزد على أن يكرر ما قاله السكاكي في مفتاحه من أن الكناية ، لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إرادته معه ،^(١) .

فالخطيب يرى أن المعنى الكنتائي هو ذلك المعنى الذي ندرکه من المعنى الأصلي للفظ الذي نطلقه ، مع جواز إرادة هذا المعنى الأصلي للألفاظ .

ولاشك أن عودة الخطيب القزويني إلى قضية اللازم والملزوم ، والتي سبق أن رأيناها عند فخر الدين الرازي ، والسكاكي - قد أدت بالتعبير الكنتائي إلى أن يفقد الكثير من قيمته الفنية ، وأن تضيق دائرته .

ولذلك فقد كان الأولى بالخطيب أن يتجاوز الكلام عن هذا الموضوع ، وخصوصا بعدما رأى أثر ذلك على الكناية .

وأما قوله بجواز إرادة المعنى الحقيقي في التعبير الكنتائي ، فإنه لم يسلم له كل السلامة ، إذ قد تمتنع إرادته فيه ، لعارض يمنع من ذلك ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) ، على القول بأن الكاف أصلية ، وأنه يفيد نفي المثلية بطريق الكناية ، فلا يصح إرادة المعنى الحقيقي فيه ؛ لأنه يفيد ثبوت المثل له تعالى ،^(٣) .

تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

غير أن امتناع إرادة المعنى الأصلي للكناية ليس مطردا .

ثم تكلم الخطيب بعد ذلك عن :

اختلاف الكناية عن المجاز :

فقال إنها ، تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى ، مع إرادة لازمة ،^(٤) .

فالكناية عند الخطيب تدل على المعنى الأصلي للتعبير ، كما تدل على لازم هذا المعنى ، في حين أن المجاز يدل على لازم المعنى فقط ، أو المعنى المجازي ، ولا نظر فيه إلى المعنى الأصلي .

(١) التلخيص في علوم البلاغة : ضبط البرقوقي ٣٢٧ .

(٢) الشورى ١١ .

(٣) بغية الإيضاح ج ٣ ، ١٧٣ .

(٤) التلخيص في علوم البلاغة ٣٢٧ .

(١) البلاغة : تطور وتاريخ ٣٣٥ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ ٣٣٥ .

(٣) البلاغة : تطور وتاريخ ٣٣٦ .

وأرى أن المعنى المعتد به ، والمنظور إليه في التعبير الكنائلي هو المعنى الثاني ، وهو الذي يؤدي إليه المعنى الأول ، ويدل عليه ، ولا قيمة في الكناية للمعنى الأول .

ويلاحظ أن الخطيب لم يتبع تعريفه للكناية بالشواهد الموضحة الكافية ، ولذلك فقد جاءت دراسته لها في التلخيص جافة غير واضحة .

وأخذ الخطيب القزويني بعد ذلك يتكلم عن :

أقسام الكناية :

فجعلها ثلاثة أقسام :

الأولى : المطلوب بها غير صفة ، ولا نسبة .

ثم يقسم هذه الكناية إلى اثنتين ، فمنها ما هي معنى واحد كقوله :

١٠ . والطاغين مجامع الأضغان .

ومنها ما هي مجموع معانٍ ، كقوله كناية عن الإنسان : حى ، مستوى القامة ، عريض الأظفار (١) .

وواضح أن الكناية الأولى يراد بها القلب ، وبذلك تكون الكناية غير القلب ، والكناية عن الإنسان ، دالتين على موصوف معين ، وهو غير الصفة ، وغير النسبة كما ذكر الخطيب في تعريفه لهذا النوع من الكناية .

ولو أنه قال في عنوان هذا القسم : المطلوب بها الموصوف ، لكان أفضل .

هذا بالإضافة إلى أن تقسيم القزويني هذا الضرب إلى ما هو معنى واحد ، وما هو مجموع معانٍ ، لا يعود على التعبير الكنائلي بأدنى فائدة ، كما أنه لم يتبع مثالي هذا النوع بشيء من الشرح ، أو التحليل ، أو بيان القيمة الفنية .

وأما الكناية الثانية : فهي المطلوب بها صفة .

ويقوم الخطيب بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع حيث يقول : ، فإن لم يكن الانتقال بواسطة :

قريبة واضحة ، كقولهم كناية عن طول القامة : طويل النجاد .

أو خفية ، كقولهم كناية عن الأبله : عريض القفا .

وإن كان الانتقال بواسطة :

(١) التلخيص في علوم البلاغة ٣٣٩ .

بعيدة ، كقولهم : كثير الرماد ، كناية عن المضياف ؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القذور ، ومنها إلى كثرة الطيائح ، ومنها إلى كثرة الأكلة ، ومنها إلى كثرة الضيفان ، ومنها إلى المقصود (١) .

ويلاحظ أن الخطيب القزويني لم يكثر من الأمثلة ، والشواهد ، كما أنه لم يوضح المراد من الكنايات التي ذكرها ، بالإضافة إلى أن الشواهد جاءت مصنوعة ، فلم يُعَمَّنْ نفسه بالبحث عن الآيات القرآنية ، والأهيات الشعرية ، التي تفيض كناياتها بروعة التعبير ، وحسن التصوير .

كما يلاحظ اهتمام الخطيب بالتقسيمات ، وذكر الأنواع التي لا غناء فيها ، ولا طائل من ورائها .

ويأتى القزويني إلى الكلام عن الكناية الثالثة : والمطلوب بها ضية .

ويمثل لها بقوله :

إن الشماحة والمرورة والسدى في فبة ضريت على ابن الحشرج .

وحسنا فعل حين أخذ يوضح معنى هذه الكناية فقال : ، فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات ، فترك التصريح بأن يقول : إنه مختص بها ، أو نحوه إلى الكناية بأن جعلها في فية مضروبة عليه (٢) .

وكم كنا نتمنى لو انتهج القزويني النهج التحليلي الفنى في معالجة الكناية باختيار الشواهد القرآنية والشعرية ، والتعليق عليها ، وإبراز القيمة الفنية لها .

ولكنه لم يفعل .

وأخيراً يختم الخطيب كلامه عن الكناية في تلخيصه بما ذكره السكاكي أنواعاً للكناية من تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء وإشارة .

وتأتى - للأسف الشديد - دراسة هذه الأنواع خالية من الشواهد ، وذلك إذا استثنينا شاهداً واحداً ، أتى به للتعريض حين يكون مجازاً ، وهو قولك : أتيتنى فستعرف ، وأنت تريد إنساناً مع المخاطب دونه (٣) .

وأرى أن إطلاق كلمة « دراسة » على ذكر الخطيب للتعريض ، والتلويح ، .. فيه الكثير من مجاوزة الحقيقة ؛ لأن عمله فيها لم يتعد ذكر تلك الأنواع دون إلقاء الضوء على المراد منها بشكل واضح ، ودون التمثيل لها بشواهد مناسبة ، والقيام بتحليل هذه الشواهد تحليلًا فنيًا أدبيًا يظهر قيمتها التعبيرية ، وأثرها على النفس ، وبيان مواطن الجمال فيها .

(١) التلخيص في علوم البلاغة ٣٣٩ - ٣٤٢ .

(٢) التلخيص في علوم البلاغة ٣٤٢ .

(٣) التلخيص في علوم البلاغة ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

وذكر الخطيب أنه يجوز إرادة المعنى الأصلي في الكناية ، فقال : « ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد ، والنوم في الضحى ، من غير تأويل » (١) .

ثم أتبع الخطيب هذا الكلام بتوضيحه :

الفرق بين الكناية وبين المجاز :

من هذا الوجه ، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمة بالنسبة للكناية ، فقال : إن « المجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد من غير تأويل » (٢) .

وهذا ما لم يفعله في التلخيص ، إذ لم يذكر فيه من الأمثلة ما يوضح الفرق بين هذين الفئتين .

وينتقل الخطيب إلى الكلام عن :

أقسام الكناية :

وهي نفس الأقسام الثلاثة التي سبق أن تكلم عنها الرجل في التلخيص ، لم يزد فيها شيئا وهي : المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة ، أو صفة ، أو نسبة .

إلا أن الدارس لهذه الأقسام في الإيضاح يجد أن القزويني قد أوضح بعض ما غمض في التلخيص ، وأكثر من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والتي خلا التلخيص من النوع الأول منهما ، وكاد يخلو من الثاني على أهميتهما في الدراسات البلاغية ، كما أنه علق على بعض الشواهد مما وجدته عند الزمخشري وعبد القاهر ، والسكاكي .

فمما زاده الخطيب من أجل التوضيح بيانه لمعنى « الصفة » ، حيث قال عنها : « والمراد بها الصفة المعنوية ، كالجود ، والكرم ، والشجاعة ، وأمثالها ، لا النعت » (٣) .

ورغم ما في هذا التوضيح من بساطة إلا أنه يفيد القارىء إفادة كبيرة - وخصوصا المبتدئين في دراسة البلاغة - حيث تجعلهم يستطوعون التفريق بين الصفة في هذا الموضع ، وبين الصفة ، أو النعت النحوي .

وأما الشواهد القرآنية والشعرية ، فقد استزاد منها الخطيب ، وإن اختلف موقفه من شاهد إلى آخر .

وحيثما أراد الخطيب القزويني أن يبين قيمة الكناية في التعبير ، فإنه لم يزد على أن قال : « أطبق العلماء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، فهو كدعوى الشيء ببيته » (١) .

وبالنظر إلى هذا الكلام نجد أنفسنا أمام أحكام عقلية مجردة ، وإزاء أدلة منطقية جافة ، لا حسن فيها ولا رواء .

ومرة أخرى .. أين الشواهد على قيمة الكناية في نقل المشاعر ، وتصوير العواطف ؟ وأين الثبوت والتحليل ، وبخاصة أن الخطيب كان مسبوفا بشيء من ذلك عند عبد القاهر ؟ .

وهكذا تأتي دراسة الخطيب القزويني للكناية في تلخيصه مختصرة غاية الاختصار ، وجافة كل الجفاف ، وخالية من الفن والجمال ، واللذين هما لُحمة الدراسة البلاغية وسدأها .

ولعل هذا ما دفع الخطيب إلى :

تأليفه كتاب الإيضاح :

وذلك حين أحس باختصار ملخصه ، وغموضه على طالب العلم ، وقلة شواهد ، فأقبل على تأليف الإيضاح ، والذي يشير من عنوانه إلى أن القزويني أراد به إيضاح ما غمض في تلخيصه ، وبسط القول فيما أجمل ، « مضيفا إليه زوائد من المفاتيح ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والكشاف ، ومستكثرا من الأمثلة والشواهد » (٢) .

ويظهر ذلك في كلامه عن :

معنى الكناية في الإيضاح :

حيث لم يفت عند ما قاله في تلخيصه من أن الكناية : « لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إرادة معناه حينئذ » ، بل أخذ يمتح من مفاتيح السكاكي ما يزيل غموض هذا التعريف من أمثلة وتعليق عليها ، فقال : « كقولك : فلان طويل النجاد ، أي : طويل القامة » ، و« فلانة نؤوم الضحى » ، أي : مرفهة مخدومة ، غير محتاجة إلى السعى بنفسها في إصلاح المهملات ، وذلك أن وقت الضحى وقت سعى نساء العرب في أمر المعاش ، وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيلة المتاورلات ، وتدبير إصلاحها ، فلا تنام فيه من نساتهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعى لذلك » (٣) .

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٣٣٠ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٣٣٠ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ٣٣١ .

(١) التلخيص في علوم البلاغة ٣٤٦ .

(٢) البلاغة : تطور وتاريخ ٣٤٧ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ٣٣٠ .

قلم يزد على أن قال : ، فقله : ، بحيث يكون اللب والرعب والحقد ، ثلاث كناية لا كناية واحدة ، لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود (١) .

وتأتى سذاجة هذا التعليق من أن الخطيب لم يذكر هذه الكنايات الثلاث ، بل لم يشر كذلك إلى المعنى الذى تقيده كل كناية منها .

وإن كان من الواضح أن كل كناية من هذه الكنايات يراد منها الدلالة على موصوف هو القلب .

أما خلو هذا التعليق من كل قيمة بلاغية ، فيأتى من أن الخطيب لم يوضح فيه الأثر الفنى الناتج من استقرار الطعنة بحيث يكون لب الذنب ، ورعبه ، وحفده .

ولا شك أن الطعنة التى صورها البحترى موجهة إلى الذهب ، طعنة مُعَنِّة غاية العنت ، فصدت موطن اللب ؛ حيث يستجمع الذنب نفسه ليثب على الشاعر ، كما فصدت موطن الرعب ؛ حيث يستشعر الذنب الرعب من هذا الذى أوجزه سهما أخرق ، وكأنها كوكب ينقض ، وقصدت أيضا موطن الحقد (٢) .

وأحيانا تأتي تعليقات الخطيب القزوينى فى الإيضاح مجموعة من كلام الآخرين ، دون أن ينسبها إلى أصحابها ، وإن لم يخف ذلك على دارسى البلاغة .

ومن ذلك تعليقه على بيت أبى نواس فى المدح بالكرم :

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا خَلَّ ذُرْنُهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

إذ قال : ، فإنه كنى عن جميع الجود بأن تُكْرَهُ ، ونفى أن يجوز ممدوحه ، ويحل دونه ، فيكون منوزعا ، يقوم منه شيء بهذا ، وشيء بهذا ، وعن إثباته له بتخصيصه بجهته بعد تعريفه باللام التى تقيده العموم (٣) .

والذى يدل على نقل الخطيب من كلام الآخرين دون الإشارة إليهم ، أنه بدأ فقرته الثانية فى التعليق على بيت أبى نواس السابق بفعل القول المعنى للمجهول ، فجاءت على هذا النحو : ، وقيل : كنى بالشرط الأول عن اتصافه بالجود ، وبالتالى عن لزوم الجود له (٤) .

وقد تأثر فى هذا القول بالسكاكى (٥) .

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة ٣٣١ .

(٢) التصوير البهائى : د . محمد أبو موسى ٤١٧ .

(٣) الإيضاح ٣٢٧ .

(٤) الإيضاح ٣٢٧ .

(٥) أنظر مفتاح العلوم ٤١٠ .

فهناك شواهد اكتفى بذكرها دون التعليق عليها .

ومن ذلك قول عمرو بن معدى كرب كناية عن القلب :

السَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مَخْذَمٍ وَالْمُتَاعِينَ مَجَامِعِ الْأَضْغَانِ (١)

وهذا شاهد على القسم الأول من أقسام الكناية ، والمطلوب بها غير صفة ، ولا نسبة ، والذى يراد بها الكناية عن موصوف .

ومن تلك الشواهد الصامنة كذلك ، التى لم يذكر الخطيب تعليقا عليها :

قول الحماسى :

أَبَتْ الرُّزَادِفُ وَالْأَسْدِيُّ لَقَمَيْهَا مَنْ الْيَطُونُ وَإِنْ نَعْمُ ظُهُورًا (٢)

وهذا شاهد على القسم الثانى من أقسام الكناية ، وهى المطلوب بها صفة ؛ فقد أراد الشاعر أن يصور ضخامة عَجَزِ هذه المرأة وأرادفها ، وكذلك شدة بروز ثدييها ، فجعل القميص الذى ترتديه لا يستطيع أن يمس ظهرها ، ولا أن يلامس بطنها .

ولا شك فى جمال هذه الصورة ، وحسن أدائها للمعنى المراد .

ومنها ذكر قول أبى الطيب كناية عن الكذب :

تَشْكِي مَا اشْتَكَيْتَ مِنْ أَلَمِ الشُّو قِي إِلَيْهَا وَالشُّوقُ حَيْثُ الشُّحُولُ (٣)

فهذه المرأة تزعم أنها تعاني من آلام الشرق نحو من تحب ، ولكنها غير صادقة فى زعمها ؛ لأنها لو كانت كذلك ، لأصابها النحول وفزال الجسم ، وهى على غير هذه الحال ، فهذا دليل على كذبها .

والتعبير الكنائى يوضح كذب هذه المرأة توضحا ملموسا ، ويبرز الصورة فى شكل محسوس ، فيستطيع المتلقى إدراكه بيسر وسهولة .

وهناك شواهد أخرى ذكرها الخطيب فى إيضاحه ، وعلق عليها ، مع اختلاف هذه التعليقات بعضها عن البعض الآخر .

فقد يأتى التعليق ساذجا غفلا من كل قيمة بلاغية .

وذلك كتعليقه على قول البحترى فى قلبه الذنب :

فَأَلْبَعْلَهَا أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصْلَهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الذُّبُ وَالرُّعْبُ وَالْحَقْدُ

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة ٣٣١ .

(٢) الإيضاح فى علوم البلاغة ٣٣٢ .

(٣) الإيضاح فى علوم البلاغة ٣٢١ .

ونكر الخطيب تعليقا آخر على هذا البيت ، وهو قوله : « .. أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به ، وعدم الاختصاص على أحدهما للتأكيد والتقرير » (١) .

وهذا الرأي هو أوضح الآراء التي ذكرها القزويني ، حيث يوصل إلى النفس - ومن أقرب الطرق - أن كلا من الشطرين كناية عن لزوم الجود للممدوح ، واختصاصه به .

وإن كان الرأي الأول يدل على أن البيت يدل على اختصاص الممدوح بالكرم ، ولكن مع شيء من الغموض .

أما الرأي الثاني فقد فرق فيه بين شطري البيت ، حيث جعل الأول كناية عن انصاف الممدوح بالجود ، والثاني كناية عن لزوم الجود له .

وأرى أن كلا من الشطرين كناية عن لزوم الجود للممدوح ، كما رضح من الرأي الثالث بجلاء .

ومن تلك التعليقات التي ذكرها الخطيب على الشواهد دون أن يلتزم بالأمانة العلمية ، وينسبها إلى أصحابها : ما قاله في إيضاحه ، وهو يتكلم عن القسم الثاني من أقسام الكناية : « ومن لطيف هذا القسم : قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ، أي : ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل ؛ لأن من شأن من اشتد ندمه ، وحسرته أن يعرض يده عما ، فنصير يده مسقوطا فيها ؛ لأن فاه قد وقع فيها » (٢) .

وهذا القول هو ما قاله الزمخشري في كتابه (٣) .

وأحيانا كان الخطيب يذكر من نقل عنه من تعليقات ، وقد ظهر ذلك في تعليقه على قولهم : « يَتَلَكَّ لَا يَنْخُلُ » ، حيث قال : « قال الزمخشري : نفوا الخيل عن مثله ، وهم يربطون نفيه عن ذاته ؛ فصدوا المبالغة في ذلك ، فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفروا عن يسد مسده ، وعن هو على أخص أوصافه ، فقد نفوه عنه » (٤) .

ولعل من أفضل ما ذكر القزويني من تعليقات على الشواهد الشعرية التي استكثر منها في دراسته للكناية في إيضاحه - وحسنا فعل - هي تلك الموازنة التي عقدها بين بيت من الشعر ، وبين شطر ، في وصف راعٍ لليل ، أو الغنم .

يقول صاحب البيت :

ضعيفُ العَصَا بادِي العُرُوقِ تُرَى لهُ عَظِيمًا - إِذَا مَا أُجْدِبَ النَّاسُ - إِصْبَعًا

ويقول صاحب الشطر :

« صُلْبُ العَصَا بِالضَّرْبِ قَدْ نَمَّأَا » (١) .

ويقول الخطيب في موازنته بين القولين : « والغرض من قول الأول : « ضعيف العَصَا » ، وقول الثاني : « صلب العَصَا » ، وهما وإن كانا في الظاهر متضادين ، فإنهما كتابتان عن شيء واحد ، وهو حُصْنُ الرُّعْيَةِ ، والعمل بما يُصلحها ، وبِحِمْسٍ أَثْرُهُ عَلَيْهَا .

فأراد الأول أنه رفيق مُشْفِقٌ عَلَيْهَا ، لا يقصد من حمل العَصَا أن يُوجعها بالضرب من غير فائدة ، فهو يتخير ما لان من العَصَا .

وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها ، عارف بسياستها في الرعى ، يزرعها عن المراعى التي لا تُحمد ، ويتوخى لها ما تسمن عليه .

ويضمن أيضا أنه يمنعها عن التثرد والتبدد ، وأنها - لِمَا عَرَفْتُ مِنْ شِدَّةِ شَكِيمَتِهِ ، وَقُوَّةِ عَزِيمَتِهِ - تتساق في الجهة التي يريدتها » (٢) .

وحين أراد الخطيب القزويني أن يختم دراسته للكناية في الإيضاح ، فإنه لم يقل أكثر مما قاله في التلخيص من أن إثبات المعنى بالكناية كدعوى الشيء بيبنة ، ولا شك أن دعوى الشيء بيبنة أبلغ في إثباته دعواه بلا بيبنة » (٣) .

وأثر عبد القاهر واضح فيما قال الخطيب (٤) .

وأرى أن الخطيب القزويني كان محقا ؛ حين عاد لدراسة الكناية - وكذلك سائر علوم البلاغة - في الإيضاح الذي ألفه بعد التلخيص ، الذي رأينا أن دراسة فنون البلاغة فيه كانت مختصرة اختصارا شديدا ، فلم تستطع أن تظهر شيئا من رونق البلاغة وجمالها .

أما الكناية ، فقد حظيت دراستها في الإيضاح بشيء من الإبانة ، وفرد من التوضيح ، وذلك عن طريق الاستزادة من الشواهد القرآنية والشعرية ، والأمثلة النثرية ، كما أعقب عددا من هذه الشواهد بالتعليقات الشارحة للمعنى ، والمصورة للكنايات التي تتضمنها ، متأثرا في كثير منها بعبد القاهر ، والزمخشري ، والسكاكي .

وبذلك تكون دراسة الكناية في الإيضاح أوفى منها في التلخيص وأوضح .

وتقف الكناية عند هذه الصورة التي تركها الخطيب القزويني عليها ، وتتقل من جبل إلى

(١) نَمَّأَا : يقال : نَمَّى الشيء : زينه ، وجعله كالنَّمْيَةِ ، ويقال : نَمَّى النشأة : رَزَعَهَا فَنَسَمَتْ : المعجم الوسيط : نَمَى .

(٢) الإيضاح ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) الإيضاح ٣٤١ .

(٤) دلائل الإعجاز ٧٢ .

(١) الإيضاح ٣٣٧ .

(٢) الإيضاح ٣٣٤ .

(٣) ج ٢ / ٩٤ .

(٤) الإيضاح ٣٣٧ .

جبل ، ومن عصر إلى عصر ، وتنتقل كذلك من بلد إلى آخر ، دون أن يطرأ عليها أدنى تغيير ، أو يدخل عليها شيء من الزيادة .

ولم تكن هذه الحال وفقا على الكناية وحدها ، أو فنون البلاغة دون سواها ، ولكن الجمود كان قد لف الحياة الأدبية والفكرية للأمة العربية كلها .

ولم أشأ أن أمد النفس في البحث في الكناية بعد ما قاله فيها الخطيب القزويني في التلخيص والإيضاح وعند من جاء بعده من البلاغيين ؛ وذلك لأن التلخيص أصبح ، المهيم على كل الأبحاث البلاغية ؛ إذ أقبل عليه الشراح في أطراف العالم العربي ، يشرحونه .. وقد كتبت على الشروح شروح ، بحيث أصبح هو تلك الشروح المادة الأساسية لتعليم البلاغة في كل البيئات المعنية بالعربية على اختلاف الأقطار ، وتفاوت الأمصار (١) .

وإن كنت أرى أن عكوف البلاغيين على التلخيص ، واهتمامهم البالغ به ، لم يكن توفيقا منهم ، كما أن ذلك لم يصف جنيدا في عالم البلاغة .

وقد رأينا أن ما جاء في التلخيص عن الكناية لم يكن بذى بال ، ولا قيمة ، وأظن أن هذا هو حاله مع بقية علوم البلاغة وفنونها .

ولو أن السبكي (ت ٧٧٢ هـ) ، والتفلازني (ت ٧٩١ هـ) وهما أشهر من توافرا على شرح التلخيص ، كانا قد أخرجا جهدهما الذي بذلاه في شرح ذلك الكتاب في عمل مفيد آخر ، لكان ذلك أعود بالخير والنفع على دارسي البلاغة ومدرسيها .

الكناية والفنون الملحقة بها

بعد هذه المساحة المديدة ، والرحلة الطويلة ، التي قمنا بها عبر تلك الأجيال المتتالية ؛ وذلك من أجل التعرف على رأى البلاغيين في الصورة الكنائية ، والتقسيمات التي قسموها إليها ، والتعريفات التي طرحوها لها ، والشواهد التي ذكروها لكل قسم من الأقسام التي ضمتها ، وموقف هؤلاء البلاغيين من تلك الشواهد ، والذين كانوا - كما رأينا - ما بين ناكر للشاهد فقط ، أو مبين لمعنى الكناية فحسب ، أو شارح للكناية ومعلق عليها .

بعد هذا كله ، وبعد ما صاحبه من جهد ومشقة ، بحين الوقت لكي نقف وقفة متأنية مع الكناية ؛ تعريفا ، وتقسما ، ومعالجة للشواهد بأنواعها الأدبية المختلفة .

ولعل :

(١) دلائل الإعجاز .

ما ترتضيه من تعريف للكناية :

هو ما قاله عنها الإمام عبد القاهر الجرجاني : « والمراد بالكناية .. أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ويردّفه في الوجود ، فيؤمى به إليه ، ويجعله دليلا عليه » (١) .

ولكى يوضح عبد القاهر معنى الكناية ذكر ثلاثة من الأمثلة هي قولهم : « هو طويل النجاد » يريدون طويل القامة ، « وكثير رماذ القدر » يعنون كثير القزى ، « ولوى المرأة » نوم الضحى ، « والمراد أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها أمرها .

فقد أرادوا في هذا كله - كما ترى - معنى ، ثم لم يذكره بلفظه الخاص به ، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردّفه في الوجود ، وأن يكون إذا كان .

أفلا ترى أن القامة إذا طالت ، طال النجاد ؟ وإذا كثرت القزى كثر رماذ القدر ؟ وإذا كانت المرأة مترفة ، لها من يكفيها أمرها ، زيف ذلك أن تنتم إلى الضحى ؟ (٢) .

وإذا كان عبد القاهر قد أطلق على هذا الفن البلاغي اسم الكناية ، فإن كلامه عنها يفهم منه اسم آخر هو « الإرداف » ، والذي هو مصدر الفعل الذي ورد في تعريفه للكناية : ردّف ، برذف .

وهذا المصطلح قد أطلقه غير واحد من البلاغيين ، قبل عبد القاهر ، وبعده ، وبغض المعنى تقريبا ، إن لم يكن بنفس الألفاظ .

فمن أطلقه قبل الإمام قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) (٣) ، وأبو هلال العسكري (٤) (ت ٣٩٥ هـ) ، وابن سنان الخفاجي (٥) (ت ٤٦٦ هـ) وابن عذّ معاصرا له .

وممن نكر مصطلح الإرداف بعد عبد القاهر صفى الدين الحلبي (ت ٧٥٠ هـ) (٦) ، وابن حجة الحموي (ت ٨٢٧ هـ) (٧) ، وابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ) (٨) ، إلا أن هؤلاء الثلاثة قد ذكروا أن علماء البيان جعلوا الإرداف والكناية شيئا واحدا .

ولا شك أن التعريف الذي اصطفيه ليكون تعريفا للكناية هو أنسب ما قالت العلماء من تعريفات لها .

(١) دلائل الإعجاز ٦٦ .

(٢) انظر نقد الشعر ١٥٧ .

(٣) انظر الصناعتين ٣٨٥ .

(٤) انظر سر القضاة ٦٦٩ .

(٥) انظر شرح الكافية البديعة ١٩٩ .

(٦) انظر خزائن الأديب ج ٢ / ٣٠٩ .

(٧) انظر أنوار الربيع ج ٦ / ٥٠ .

إلا أن رجال البلاغة قد اختلفوا حول :

مستقلة له

مجازية الكناية :

فمنهم من قال : إن الكناية ليست من المجاز ، وذلك لأن ، الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة ، وتفيد بمعناها معنى ثانيا ، هو المقصود ، وإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ ، وجب أن يكون معناه معتبرا ، وإذا كان معتبرا ، فما نقلت اللفظة عن موضوعها ، فلا يكون مجازا ، (١) .

قال بذلك الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) ، كما ظهر في نصه السابق ، وشاركه في هذا الرأي شهاب الدين الحلبي (ت ٧٢٥ هـ) في كتابه حمن التوسل إلى صناعة الترميل (٢) .

كما رجح الشيخ عز الدين أن الكناية ليست بمجاز ، وبرر ذلك بقوله : ، لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له ، وأردت به الدلالة على غيره ، ولم تخرجه عن أن يكون مستعملا فيما وضع له ، (٣) .

وبذلك نرى أن أصحاب هذا الرأي يتفون عن الكناية المجاز ، وسبب ذلك أن التعبير الكنائى يذكر ، ويراد به معنى آخر غير معناه الأصلي ، مع جواز إرادة هذا المعنى الأصلي ، وإذا أريد المعنى الأصلي للتعبير الكنائى ، فإنه يخرج بذلك من دائرة المجاز .

ومن أجل تجلية هذا الرأي بمثال توضيحي ، نقول : إننا إذا قلنا : فلانة نئوم الضحى ، فإننا نجد أنفسنا أمام المعنى الأصلي لهذا التعبير ، وهو أن هذه المرأة تنام حتى وقت الضحى ، كما نجد أننا أمام المعنى المراد من هذه العبارة وهو أن هذه المرأة مترفة مخدمومة ، عندها من الخدم من يقومون بعملها الذى من أجله تصحو النساء مبكرات .

والتعبير الكنائى وإن دل على هذا المعنى الثانى المراد ، إلا أنه ليس فيه من قرائن ما يمنع من إرادة المعنى الأصلي له .

وهذا ما بنى عليه أصحاب الراى قولهم من أن الكناية ليست من المجاز .

ومن البلاغيين من عد الكناية من أنواع المجاز ، حيث يقول يحيى العلوى (ت ٧٤٩ هـ) : ، الكناية وإن من أودية البلاغة ، وركن من أركان المجاز ، (٤) .

ثم يذكر بعد ذلك أن أكثر رجال البلاغة يُعدون الكناية نوعا من أنواع المجاز ، ما عدا

الرازى ، فيقول : ، أعلم أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز ، خلافا لابن الخطيب الرازى ، فإنه أكثر كونها مجازا ، (١) .

ولنا هنا أن نتساءل : كيف تكون الكناية مجازا ، وقد فرق السكاكى - وتبعه فى ذلك الخطيب - بينها وبين المجاز من ناحية ، أن الكناية لا تنافى لإرادة الحقيقة بلقطها ، فلا يمتنع فى قولك : ، فلان طويل النجاد ، أن تربد طول نجاهه ، من غير ارتكاب تأويل ، مع إرادة طول قامته .

فى حين أن المجاز ينافى ذلك ، فلا يصح فى نحو : رعبنا الغيث ، أن تريد معنى الغيث ، (٢) على الحقيقة ؛ وذلك لأن الغيث لا يرعى ، وإنما الذى يرعى هو الكلاً ، وهو ما ثبت عن الغيث .

وفى ذلك تناقض واضح ؛ إذ كيف تكون الكناية غير منافية لإرادة الحقيقة ، وفى نفس الوقت تكون منافية لتلك الإرادة .

ومن خلال تفريق السكاكى والخطيب بين الكناية وبين المجاز ، يتضح أنهما اكتفيا بهذا التفريق ، ولم يحكما على الكناية لا بالمجازية ، ولا بالحقيقية .

وإن كان يظهر من كلامهما أنهما ينفيان عنها المجاز .

وممن يُدخل الكناية فى دائرة الحقيقة ، وإن بدأ كلامه بجعلها واسطة بين الحقيقة والمجاز - الدسوقى ؛ حيث يقول فى حاشيته على شرح السعد : ، الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز ، وليست حقيقة ؛ لأن اللفظ لم يُزد به معناه ، بل لازمة . ولا مجازا ؛ لأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له . وقيل إنها لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينتقل منه إلى المجازى .

وعلى هذا تكون داخلية فى الحقيقة ، (٣) .

وبين من كل ما سبق أن أكثر البلاغيين على عد الكناية من الحقيقة ، وذلك خلافا لما قاله العلوى من أن أكثر علماء البيان على عدّها من أنواع المجاز ؛ حيث إنه لم يذكر اسم عالم واحد من هذه الكثرة التى عدت الكناية من المجاز ، ولكنه كلام ألقاه على عواهنه من غير فكر ، ولا روية .

وبذلك نجد أنفسنا أمام رأيين متضادين : رأى يقول بأن الكناية حقيقة ، ورأى يحكم بمجازيتها .

(١) الطراز ج ١ / ٣٧٥ .

(٢) مفتاح العلوم ، ٤٠٣ ، وانظر الإيضاح ، ٣٣٠ .

(٣) شروح التلخيص ج ١ / ٢٣٨ .

(١) نهاية الإيجاز ، ٢٧٢ .

(٢) ١٤٣ .

(٣) الدرمان فى علوم القرآن ج ٢ / ٣٠١ .

(٤) الطراز ج ١ / ٣٦٤ .

التوفيق بين هذين الرأيين ؟ :

حاول بعض الباحثين أن يوفق بين هذين الرأيين مفيدا من قول عبد القاهر الجرجاني بأن الكناية هي معنى المعنى ، أى المعنى الذى يراد من المعنى الأصلي للكلام ، فقال : « فإذا كانت الكناية معنى المعنى ، فإن لفظها محتمل للمعنى ، ومعنى المعنى فى الوقت ذاته ، فمن وقف على المعنى ، فهو فى إطار الحقيقة ، ومحيطها ، ومن انتهى إلى معنى المعنى ، فقد تجاوز الحقيقة ، والتعبير المباشر » (١) .

إلا أننى أرى أن هذا القول لم يشف غلّة ، ولم يحل المشكلة ؛ وذلك لأن التعبير الكنائى لا يقف المراد منه عند المعنى الأول ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى معنى المعنى ، والذى يكون هو المراد من ذلك التعبير .

وبذا ندرك أن التعبير الكنائى وإن كان أصله هو الحقيقة ، المتمثلة فى المعنى ، فإن هدفه ومراده هو المجاز ، المعبر عنه بمعنى المعنى ، فهو بذلك إلى المجاز أقرب ، وبه الصق ، وإن كنا لا نستطيع الجزم بأنه من المجاز ؛ وذلك بسبب شبهة دلالة على المعنى الأصلي ، والتي تغترى عنها المجاز .

ومن اللافت للنظر أن بعض الكنايات لا يمكن أن نحملها على المعنى الحقيقى لناظر .. فقد تعبر عن كرم شخص ، وعزه بقولك : المجد بين ثوبيه ، كناية عن عزه وسؤدده .

وأنت خبير بأن هذا التعبير لا يجوز أن نحمله على الحقيقة ؛ لأن المجد ليس شيئا محسوسا حتى يلقى بين الثوبين (٢) .

ولا شك أن هذا مما يوهى العلاقة بين الكناية وبين الحقيقة ؛ لأن قسما من أقسامها ، وهو الكناية - عن نسبة لا يدل على المعنى الحقيقى لألفاظه ، فحن فى الكناية ننطق باللفظ ، وبالجملة من القول ، لكننا نريد بها معنى آخر ، ولا نريد يقينا معناها الحقيقى ، ولا يصيرنا بعد ذلك أكان المعنى الحقيقى ممكنا ، كقولك : نلوم الضحى ، وكثير الرماد ، أم غير ممكن ، كقولنا : المجد بين برديه .. ولكن تبقى للفظ قيمته التعبيرية ، وأسلوبه البياني (٣) .

كما يبقى للتعبير الكنائى - والذى يتعدى مرحلة التعبير الحقيقى لألفاظه ، أثره البالغ على النفس ، ودلالته على المعنى المراد ، والتي جاءت من ، أن الكناية تشارك المجاز فى كونها نمطا

من التعبير يودى المعنى أداء غير مباشر ، وتشاركه أيضاً فى وجود علاقة بين المعنى الثانى للعبارة ، ومعناها الأول (١) .

ولعل نذكر بعض الشواهد للكناية ، وبيان ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز ، توضح ما سبق أن ذكرناه .

ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ بِذِكْرِكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (٢) .

وبالتأمل فى الجزء الأول من هذه الآية الكريمة نجد أنه كناية عن البخل ، وذلك لأن الرجل الذى يغل يده إلى عنقه ، لا يستطيع أن يمدّها نحو أحد بالمعطاء ، وكذلك الحال فى ذلك الذى يبسط يده كل البسط ، فإنه يكون موصوفاً بالتبذير والسفه ، وهذا العمل كناية عن الإسراف فى الإنفاق .

وبذا تكون الآية الكريمة كناية عن التوسط والاعتدال فى الإنفاق ، وهو المعنى الذى فهم من المعنى الأصلي لغل اليد إلى العنق ، وبسط اليد كل البسط .

وإذا كانت الآية قد أدت إلى معنى المعنى ، أو المعنى المجازى المراد من هذه الألفاظ ، فإن المعنى الأصلي لها يمكن أن يكون مراداً هو الآخر ، وهو غل اليد إلى العنق ، وبسطها كل البسط .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لُفُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خُلُونا عَضُوا عَلَىٰ أَعْنَاقِكُمُ الَّذِينَ الْأَمَلُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ (٣) .

فقوله تعالى : « عضوا عليكم الأتامل ، كناية عن الندم ، وشدة الغيظ مما يروونه من اتلاف المسلمين ، وتوحدتهم .

وهذا هو المعنى المراد من وراء هذه الألفاظ ، وإن كان المعنى الحقيقى لها يمكن أن يكون مراداً كذلك ؛ لأن الإنسان كثيراً ما يعض على أنامله عندما يحس بالندم ، وخيبة الأمل ، ولكن معنى المعنى ، وهو المراد يكون أوقع فى النفس ، وأقوى أثراً عليها .

ومنه كذلك قول المتنبي فى وقعة سيف الدولة بينى كلاب :

فَمَسَاكُمُ وَيَسَطُهُمْ خَرِيرُ وَصَيْخُهُمْ وَيَسَطُهُمْ تُرَابُ
وَمَنْ فِي كَفِّهِ بِلَهُمْ قَسَاءُ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِثْلُهُمْ خَضَابُ

(١) التعبير البياني : د ، شليح السيد ، ١٣٠ .

(٢) الإسراء ، ٢٩ .

(٣) آل عمران ، ١١٩ .

(١) الكناية : د ، محمد جابر فياض ، ٨٤ .

(٢) البلاغة : فنونها وألفاظها : علم البيان والتبيين ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

فالممتنبي يكتفى بقوله ، وبسطهم حرير ، عن عز بنى كلاب وسؤددهم حين فاجأهم سيف الدولة
بالحجوم عليهم مساء . وكتفى بقوله ، وبسطهم تراب ، بتحول هذه الحال إلى النذل والحاجة ، وذلك
حين أصبحوا وهم مهزومون .

وأما في البيت الثاني ، فقد كنى عن الرجل بمن في كفه فتاة ، وعن المرأة بمن في كفه
خضاب ، وهو يهدف من وراء هاتين الكنايتين أن رجالهم تساروا مع نساتهم في الضعف وقلة الحيلة
أمام قوة سيف الدولة وسطوته .

وواضح أن معنى المعنى هو المراد من هذه الكنايات الأربع ، والذي به تظهر قيمة التعبير
الكنائي ، وإن جاز إرادة المعنى الحقيقي لهذه التعبيرات الأربعة .

وقد سبق أن قلنا إن المعنى الحقيقي قد لا يستطاع تقديره ، أو إرادته في بعض الأحيان .

ومن أمثلة ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ تَسَاوَوْكُمْ خُرْتُ لَكُمْ فَأَلَوْا خَرْتُكُمْ لَأِي شَيْئِكُمْ ﴾ (١) .

وواضح أن الله سبحانه وتعالى كنى في هذه الآية الكريمة بالخرث عن الجماع ، وهذا هو
معنى المعنى المراد ، فهل يمكن إرادة المعنى الحقيقي هنا ، ويكون النساء أرضا محروثة على
الحقيقة ؟

لا شك أن المعنى الحقيقي يتوارى خلف هذا التعبير العفيف ، والعبارة المهذبة ، ليحل محله
معنى المعنى ، أو الكتابة التي لا تخدش الحياء .

ومنه قول أبي نواس :

فما حلزهُ جُودٌ ولا خسلُ ثورنهُ ولكن يميزُ الجودَ حيثُ يميزُ

فأبو نواس يكتفى بهذا البيت عن كرم الممدوح وجوده ، وكثرة عطائه ، فعبّر عن ذلك
بملازمة الجود لممدوحه ، وجعله يميز حيث يميز .

فهل يمكن أن يميز الجود حيث يميز الممدوح على الحقيقة ؟

هذا ما لا يكون .

وبهذا يتضح قرب التعبير الكنائي من المجاز ، ووثاقة صلته به ، وظهور معناه من خلاله ،
ولكن مع عدم التغاضي عن المعنى الحقيقي له .

وإذا كان البلاغيون المتأخرون (١) قد تكلموا عن :

تقسيم الكناية :

وخذوا كل قسم بتعريف معين ، وضربوا له بعض الأمثلة .

فإنى أرى أنه ليس هناك ما يمنع من الوقوف عند التقسيم الثلاثي للكناية ، والذي رأيناه عند
السكاكي والقزويني ، وذلك من أجل إيراد بعض الشواهد الأخرى لهذه الأقسام من القرآن الكريم ،
وأحاديث رسول الله ﷺ ، والشعر العربي ، ليكون في ذلك إظهار لهذا الفن البهائي الرفيع ،
وتوضيح لقيمته الأدبية العالية ، ولكي يُعرف أن الكناية ليست هي تلك الأمثلة المصنوعة التي أبلأها
الزمن ، ولا الأبيات الشعرية القليلة التي مجتأها الآذان ، وعانقها الأذواق .

والقسم الأول من هذا التقسيم الثلاثي هو :

الكناية المطلوب بها نفس الموصوف :

أو ما يقال عنها باختصار : الكناية عن موصوف .

ويراد بهذا القسم ، أن تذكر الصفة ، والنسبة ، ولا تذكر الموصوف ، المكنى عنه ، (١) .

والصفة هنا هي إحدى الصفات التي توجد في المكنى عنه غير المذكور ، ويتصف بها ،
فإذا نسبت إليه ، ظهر المراد منه .

ولتوضيح ذلك نذكر قول الله تعالى : ﴿ أَوْعِن يُنْشَأُ فِي الْجِلْبِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ
مُبِينٍ ﴾ (٢) ، فنجد أن الله سبحانه وتعالى قد أتى في هذه الآية الكريمة بصفيتين هما : التنشئة في
الحلى ، وعدم الإبانة عند الخصام ، والقدرة على الحجاج والمنافسة ، ونسبهما إلى المكنى عنه
غير المذكور ، وهو المراد . وبشيء من التأمل نجد أن هاتين الصفتين من صفات النساء ، حيث
تنزىر البنات منذ نشأتها الأولى بالحلى ، بالإضافة إلى أنها تكون غير قادرة على الدفاع عن نفسها
عند المضايقة ، وكثيرا ما تلجأ إلى البكاء ، لتعويض تلك القدرة المفقودة .

وقد لا تظهر الكناية في هذا القسم إلا باجتماع صفتين أو أكثر من صفات الموصوف ، وهو
المكنى عنه .

ومثال ذلك قول أحمد شوقي :

ولسى بننُ الصُّلُوعِ نَمٌّ ولحَمٌ هُما التَّواهي الذي تُجَلُّ الشُّبابا

(١) انظر ما ورد في ذلك عند السكاكي ، والخطيب القزويني ، وابن الأثير .

(٢) البلاغة : فنونها وألفائها : علم البيان والبدیع . ٢٥٠ .

(٣) الزخرف ١٨ .

، وهو كناية عن القلب . ألا ترى أن المتكور هنا ، والذي كُنِيَ به عن القلب ، ليس في الحقيقة إلا صفة لهذا القلب ، فالقلب بين الضلوع ، والقلب دم ولحم . وهذه الصفات كما ترى لا ينصف بها إلا القلب ، ألا ترى أنه لو اقتصر على الدم واللحم ما صلح أن يكون كناية عن القلب ؛ لأن اليد دم ولحم ، وكثيراً من الجوارح يمكن أن تكون كذلك ، ولكن الذي حَسُنَ الكناية هنا في هذا البيت ، أن مجموع هذه الصفات المتكورة لا تصق إلا على القلب ، (١) فهو مكون من دم ، ولحم ، وموجود في الصدر ، بين الضلوع .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿ فَفُتِحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ * وَفَجَزْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدِيرٍ * وَخَمَلْنَا عَلَى ذَاتِ الْأَوَاحِ وَنَسِرَ ﴾ (٢) .

فالسفينة ، وهي الكناية المرادة من قوله تعالى : . . ذات أرواح ونسر ، تتكون من الأرواح الخشبية ، والنسر ، والتي هي المسامير التي تُشدُّ بها هذه الأرواح ، إلا أننا لو وقفنا عند هذا الحد ، لذل الكلام على أشياء أخرى غير السفينة ، ولكن الذي دل على إرادتها بهذه الكناية هي حَمَلُ الله سبحانه وتعالى لنوح عليه السلام على هذه الأرواح المشدودة بالنسر .

ولاشك أن الكناية عن السفينة بذكر صفاتها دون اسمها ، مما يدل على تفضيل أمرها ، وتعتظيم شأنها ؛ وذلك لأنها كانت تحمل أصل البشرية بعد الطوفان نوحاً ؛ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ ، وَمَنْ كَلَّ زَوْجِينَ اثْنَيْنِ .

وقد تظهر الكناية في هذا القسم إذا ذكرت له صفة واحدة .

ومن أمثلة ذلك : قول رسول الله ﷺ : ، والذي نفس محمد بيده ، إن الرجل من أهل الجنة ليتناول التمرة ليأكلها ، فما هي بواصلة إلى فيا حتى يُبدل الله مكانها بمثلها ، (٣) .

فقول رسول الله ﷺ : ، والذي نفس محمد بيده . . كناية عن موصوف هو الله سبحانه وتعالى ؛ لأن من صفاته عز وجل أن نفوس العباد جميعاً بيده ، يصرفها حيث يشاء ، ونفس محمد ﷺ واحدة من هذه النفوس ، فهي إذن بيد الله .

ولا شك في دقة التعبير الذي كُنِيَ به عن الله سبحانه وتعالى وقوته ؛ لأنه يدل دلالة حسية ملموسة على عظمة الله وقدرته .

ومن ذلك أيضاً قول حسان بن ثابت يرثي النبي ﷺ :

مَا بَالَ عَيْنِي لَا تُنَامُ كَأَمَّا كُجِلَتْ مَا قَبِيهَا بِكَحْلِ الْأُرْمَدِ (٤)

(١) البلاغة : فنونها وألفانها : علم البيان والهدىع ٢٥٠

(٢) القمر ١١ - ١٣ .

(٣) الطبراني ، والبخاري ، والنزار ، والمعالم .

(٤) الأرمَد : يقال : رماد أرمَد : أي جَدَّ دُمُوق .

جَزَعًا عَلَى الْمَهْدِيِّ أَصْبَحَ ثَلَوِيًّا بِأَخْبِرَ مَنْ وَطِئَهُ الْخَصَا لَا تَبْعُدُ
صَلَى الْإِلَهَ وَمَنْ يُطِيفُ بِعَرْشِهِ وَالطَّيِّبُونَ عَلَى الْمِبْلَازِ أَحْمَدُ
فقى قوله : من وطئ الحصى ، كناية عن موصوف ، هو الإنسان ، وقد وصف بصفة واحدة ، هي الدُّوس على الأرض ، وَوَطِئَ حِصَاهَا .

وهذه الكناية جيدة التعبير ، قوية الدلالة ، إذ تفيد العموم والشمول ، فرسول الله ﷺ أفضل الناس قاطبةً ، وخيرهم جميعاً من لدن آدم عليه السلام ، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وفي البيت الثالث كناية أخرى عن موصوف في قوله : ومن يطيف بعرشه ، حيث كنى حسان بذلك عن الملائكة الذين لا عمل لهم إلا عبادة الله ، وتسيبحة ، والطواف بعرشه .

والصفة التي نسبت إلى الملائكة صفة واحدة هي الطواف حول عرش الله سبحانه وتعالى ، وبذا تكون الكناية دالة على خضوع الملائكة التام ، وحسن عبادتهم له .

ومنها كذلك :

قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ يَرثِي حَمْرَةَ بِنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمِ النَّبِيِّ ﷺ ، الَّذِي اسْتَشْهَدَ فِي غَزْوَةِ
أَحَدِ سَنَةِ ثَلَاثٍ لِلْهَجْرَةِ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بِكَامَا وَمَا يُغْنِي الْبِكَاءُ وَلَا النَّوِيلُ
عَلَى أَنْتُمْ الْإِلَهَ غَدَاةً قَالُوا أَحْمَرَةَ ذَاكُمُ الرَّجُلُ الْفَتْوِيلُ

فقى قوله ، أسد الإله ، كناية عن موصوف هو حمزة رضى الله عنه ، وقد وصف بصفة واحدة ، هي كونه أسداً لله .

والكناية بهذا التعبير القرى معبرة تعبيراً دقيقاً عن شجاعة حمزة ، وشدة دفاعه عن دين الله ، وعن رسوله ﷺ ؛ حتى إنه لقب بأسد الله ، وأسد رسوله .

وقول ابن رواحة أيضاً :

شَهِدْتُ بِإِنَّ اللَّهَ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ مِنْ عَلٍ

فقوله : الذي فوق السموات من عل ، كناية عن الله جل في علاه ، وهي كناية معبرة عن معناها تعبيراً رائعاً ، كما أنها صورة فنية رائعة ، تبين عظمة الله ، وعلو شأنه .

وإذا كان الله فوق السموات من عل ، فإن رسوله ﷺ لا بد أن يكون ذا مكانة سامقة بين الخلق جميعاً .

وهناك كنايةان عبرتا عن معنييهما تعبيراً مُعْجِزاً ، وأوجزنا عبارتيهما إيجازاً دقيقاً ، وهما

قول الله تعالى في شأن رسوله ﷺ : « وَقَالُوا مَا يَهْدِي الرَّسُولَ بَأْكُلِ الطَّعَامِ وَمِشَى فِي الْأَنْوَابِ » (١) .

فقوله : « يأكل الطعام » ، كناية عن بشريته فهو ليس بملك من الملائكة ، وقوله : « ومشى في الأنواق » ، كناية عن أنه فرد عادي وليس بملك من الملوك .

ويعلق الثعالبي على هاتين الكنايتين بقوله : « يعني أنه ليس بملك ، ولا ملك » ، وذلك أن الملائكة لا يأكلون ، ولا يشربون ، والملوك لا يتسوفون ، ولا يتبذلون . فمجبوا أن يكون مثلهم في الحال ، يمتاز من بينهم في علو المحل والجلالة ، والله أعلم حيث يجعل رسالته (٢) .

أما القسم الثاني من أقسام الكناية فهو :

الكناية المطلوب بها نفس الصفة :

والتي يقال لها : الكناية عن صفة ، طبعا للإيجاز .

ويراد بهذا القسم ، أن تذكر الموصوف ، وتنسب له صفة ، ولكذك لا تزيد هذه الصفة ، وإنما تزيد لازمها (٣) أي صفة أخرى تستلزم هذه الصفة المذكورة وتدل عليها ، أو بمعنى آخر أن الصفة المذكورة تكون ردفا للصفة المرادة ، ودالة عليها .

ولعله من المفيد أن نتعرف على المراد بالصفة في هذا القسم من أقسام الكناية ، والبلاغيون يعنون بها هنا الصفة المعنوية ، وهي المعنى القائم بالغير ، كالجود والكرم وطول القامة ، لا خصوص مدلول التعت النحوي (٤) .

ولكي نوضح هذا القسم نضرب مثلا له ، وهو قولنا : عَضُ المذئب على أنامله . فقد ذكرنا الموصوف ، وهو المذئب ، ونسبنا له صفة هي العَضُ على الأنامل ، ولم نرد هذه الصفة المذكورة ، وإنما أردنا صفة تدل عليها ، وتسمى إليها ، وهي صفة التندم ؛ لأن التندم يصاحبه غالبا العَضُ على الأنامل ، أو الأصابع .

ولا جدال في قوة هذا التعبير الكنائي ، وجمال تأثيره ، وسرعة إدراكه ؛ لأنه حَوْلُ التندم من الحالة المعنوية التي نحتاج إلى أعمال الفكر حتى يتسنى الوقوف على حقيقتها - إلى الحالة الحسية التي يسهل إدراكها ؛ فالمحسوسات أسهل في الإدراك من المعنويات ، هذا بالإضافة إلى ذلك الدليل الذي يؤيد حدوث هذه الصفة ، وهو العَضُ على الأصابع .

ومن أمثلة ذلك القسم :

قول الله تعالى : « قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ لِي أَخْذُكُمْ مِنْ اللَّهِ وَآخِذْتُمْكُمْ بِظَهْرِي إِنْ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ » (١) .

يستنكر شعيب عليه السلام في هذه الآية على قومه الذين أرسل إليهم أن يكون رهنه وأهله أعز عليهم من الله ، ويقول لهم معللا ذلك الموقف منهم بأنهم نسوا الله .

ولو عبر شعيب بهذا التعبير الصريح عن نسيان قومه لله ، لما سما هذا التعبير ليصل إلى هذه الصورة ، الحسية للترك والإعراض التي تزيد في شناعة فعلتهم وهم يتركون الله ، ويعرضون عنه ، وهم من خلقه ، وهو رازقهم ، .. فهو البطر وجحود النعمة (٢) .

وقد ذكر في هذه الصورة الموصوف وهم قوم شعيب ، ونسب إليهم صفة ، وهي اتخاذهم الله وراءهم ، وهذه الصفة ليست المقصودة ، وإنما الصفة المقصودة هي صفة أخرى تقودنا إليها هذه المذكورة .

وقوله تعالى : « الَّذِينَ يُدْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ » (٣) .

والآية الكريمة تذكر شيئا من صفات المتقين ، وهو الإنفاق في جميع الأحوال التي يكونون عليها ، فسواء كانوا في حال سرور أو حزن ، أو حال مسرة ومضرة ، فإن واحد من هذه الأحوال لا يغير شيئا من طباعهم الخيرة ، وإنفاقهم الدائم .

ومنها كذلك : حديث أبي موسى الأشعري قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فلما قفلنا ، أشرقنا على المدينة ، فكبر الناس ، ورفعوا أصواتهم . فقال النبي ﷺ : إن ربكم ليس بأصم ، ولا غائب ، وهو بينكم وبين رعووس رواحلكم » (٤) .

والكناية عن الصفة في هذا الحديث الشريف هي قرب الله سبحانه وتعالى من المسلمين ، حيث عبر رسول الله ﷺ عن هذا المعنى بصورة حسية ملموسة سريعة الإدراك ، وقوية التأثير ، وذلك بقوله : « هو بينكم وبين رعووس رواحلكم » .

وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لتقومن الساعة ، وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما ، فلا يتبايعانه ، ولا يطويانه . ولتقومن الساعة ، وقد انصرف الرجل بلبن لقحته ، فلا يطعمه » (٥) .

(١) هود ٩٢ .

(٢) في ظلال القرآن ج ٤ / ٢٩٢٢ .

(٣) آل عمران ١٣٤ .

(٤) رواه الترمذي .

(٥) في الصحيحين : البخاري ومسلم .

(١) الفرقان ٧ .

(٢) الكناية والتعريف ٣٩ .

(٣) البلاغة : قوتها وأقناتها : علم البيان والبيوع ٢٤٥ .

(٤) حاشية النسفي : شروح التلخيص ج ٤ / ٢٥١ .



أرواحهم أن هذا الحديث الشريف يقوم على كتابتين عن صفة هي المفاجأة في قيام الساعة ؛
فالتأخير والراغب في شراء ثوب معين ، لن يستطيعا الاتفاق على بيعه ، ولن تمهلها الساعة حتى
ينتهي من طيه

والتعبير الكنائى في الحديث الشريف يرسم صورة قيام الساعة في مفاجأتها للناس ، وسرعها
كأروع ما تكون الصورة .

ومن الشواهد الشعرية للكتابة عن الصفة :

قول امرئ القيس :

ظلمتُ رذائى فوق رأبى فأعداً أعدُ الحصى ما نفضنى غيرائى

، فالمراد بعد الحصى ما وراءه من تبديد النفس بسبب ما استغرقها من الكرب والهم ؛ لأن
مسألة عد الحصى إذا أفرغناها من الدلالة على هذه الحالة النفسية ، لا يكون لها قيمة في سياق
الكلام (١) .

هذا بالإضافة إلى ما يرسمه هذا التعبير الكنائى من صورة حسية تنسب إلى هذا الرجل الذى
قد سيطر عليه الحزن من كل جانب ، أعمالا تبديه للرأى وكأنه فقد عقله ، وأخذ بأنى من الأعمال
بما يدل على وقوعه تحت حالة نفسية حادة ، فأخذ يعد الحصى ، وأخذ بأنى من الأعمال بما يدل
على وقوعه تحت حالة نفسية حادة ، فأخذ يعد الحصى ، ويبكى بكاء مستمرا .

وفي هذه الصورة ما فيها من تحويل للمعنى المجرد إلى صورة حسية تساعد على تفريها ،
وإدراكها أكثر مما لو بقيت معنى مجردا .

كما أن التعبير الكنائى في هذا البيت يعطيك المعنى المراد بالتعبير عنه ، وهو الحزن ،
ويعطيك في طياته الدليل الذى يؤكد سيطرة هذه الحالة على ذلك الإنسان .

وقول الشنفرى الأزدى ميديا إعجابه بصاحبته :

لقد أعجبتنى لا سقوطاً قناعها إذا ما مشئت ولا بذات تلتكت

فالشاعر صور إعجابه بهذه المرأة في كتابتين ؛ وردت أولاهما في الشطر الأول من هذا
البيت ، وهذه الصفة هي شدة حبالها ؛ حيث إنها لا تسقط قناعها عن وجهها عند مشيها .

أما الصفة الثانية فهي أنها لا تكثر التلفت إذا مشئت ؛ لأنه من فعل أهل الشك والريبة ، فهي
إن غير مشكوك في انتقالها من مكان إلى آخر .

وقد أدى التعبير الكنائى هاتين الصفتين أداء حسيا ، يستطيع المتلقى له إدراكه بطريقة أيسر

مما لو أدى أداء معنويا مجردا ، كما أن هذا النوع من التعبير يترك في النفس أثرا لا تحس به
في ذلك النوع الآخر من التعبير الصريح المباشر .

هذا بالإضافة إلى وجود التليل الذى قرى به الشاعر كلامه في رسمه للصفتين ، وهو عدم
سقوط قناعها في الصفة الأولى ، وعدم التلفت الكثير في الصفة الثانية .

ومن تلك الأمثلة كذلك :

قول الشنفرى أيضا :

إذا هو أمسى أب فرة عينه مآب السعيد لم يمل أين ظلمت (٢)

فالشنفرى يصور في هذا البيت صاحب هذه المرأة ، وقد عاد إلى بيته آخر النهار . فزير
العين ، مطمئن النفس ، لا يحتاج إلى أن يسأل امرأته : أين قضت سحابة يومها ؟ ؛ لأنه واثق
من أنها لم تبرح بيتها ؛ صيانة لنفسها عن التبدل .

وقد عبرت الكتابة عن هذه الصفة تعبيرا حسيا ، يتمثل في أن صاحب هذه المرأة لم يسألها :
أين قضت يومها ؟

وقول عبد الله بن رواحة :

وفينا رسول الله يلبو كتابه إذا الشق مغروف من الصبح ساطع
يحيث جاقى جنبه عن فرائبه إذا استثقلت بالكافرين المضاجع

قالبيب الثانى يحمل بين طياته كتابتين عن صفتين : الأولى : وقد وردت في شطره الأول ،
وهي كتابة عن قيام رسول الله ﷺ للصلاة والعبادة في جوف الليل ، والثانية ، وقد حواما الشطر
الثانى ، وهي تصف الكافرين بطول ساعات النوم وعمقه ، حتى إن مضاجعهم قد استثقلت بهم
وضجرت منهم .

وقد جاءت كلتا الصورتين حسية مجردة ، يسهل إدراكها ، بالإضافة إلى أن كل صورة
نصحب دليلا يؤكد وقوعها ، ويثبت اقتناع المتلقى بها .

وقول حسان يذكر السيدة عائشة رضى الله عنها :

حصان ززان ما وزن بريية ونصيح غزنى من لحوم الغوافل (٣)
فإن كنت أفجركم كما قد زعنتم فلا رفعت منطسى إلى أناملى

(١) فرة : نصبت على المفعولية ، أو على نزع الخافض .

(٢) حصان : أى عفيفة ، ززان : ذات ثياب ووقار وعباف ، ما وزن : ما نتهم ، غزنى : جملة .

(١) التصوير البياني : د . محمد أبو موسى ٢٦٤ .

ونقف عند عَجْز البيت التالي : لنجد أن حسان بن ثابت قد دعا فيه على نفسه بأن يُصاب بالشلل في يده ؛ إن كان حقا قد هجا أم المؤمنين ، كما قيل عنه .

والصفة واقعة في صورة حسية ، ومعها دليلها ، وهي جديرة بأن تؤثر وتنتج من يقرؤها ، أو يسمع إليها .

وقول حسان كذلك يرثى عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

فَجَعْنَا فِي رُوزٍ لَا تَذُرُّهُ بِالْبَيْضِ يَنْتَلُو الْمُحْكَمَاتِ مُنِيبِ
رَمَوْهُ عَلَى الْأَذَى غَلِيظٍ عَلَى الْعَذَا أَخَى ثَقَبٍ فِي النَّائِبَاتِ نَجِيبِ
مُطِيعٌ لِأَمْرِ اللَّهِ بِالْحَقِّ عَارِفٌ بَعِيدٌ الْأَنَامِ عِنْدَهُ كَقَرِيبِ

والأبيات تزخر بالكنايات ، فقد وصفه بأنه أبيض ، كناية نفاه عرْضه ، وبأنه يتلو المحكمات : كناية عن ورعه وتقواه ، وأنه أخو ثقبه : كناية عن اتصافه بالثقة ، واطمئنان الناس إليه ، وبأن بعيد الأنام عنده كقريبهم ، كناية عن المساواة ، والعدالة في حكمه .

أما القسم الثالث من أقسام الكناية فهو :

الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ، وهي المعروفة بالكناية عن النسبة . والمراد بالنسبة هو : إثبات أمر لأمر ، أو نفيه عنه ، (١) .

ويُفهم من هذا الكلام أن الكناية عن النسبة تقع في صورتين : الأولى صورة الإثبات ، والثانية صورة النفي .

ففي الصورة المثبتة : يراد بها (إثبات معنى من المعاني لشيء ، فيتركب التصريح بإثباته له ، ويثبتونه لما له به تعلق ، (٢) .

فإذا قلنا : الذكاء في عيني ووليد ، فإننا نريد أن نصف وليدا بالذكاء ، إلا أننا لم ننسبه إليه مباشرة ، ولكننا نسبناه إلى عيني ، وهما متصلتان به أتم اتصال .

وبذلك تكون قد وصفتنا وليدا بالذكاء عن طريق غير مباشر .

وكذا إذا قلنا : الكرم في بدي وائل ، فقد أثبتنا الكرم لبدي وائل ، والبدان متصلتان به أكمل اتصال ، وبذا تكون قد أثبتنا الكرم لوائل .

ويتضح من المثالين السابقين أننا قد ذكرنا في هذا القسم من أقسام الكناية - الصفة ، وذكرنا

الموصوف ، ولكننا لم نصرح بالنسبة الموجودة بينهما ، مع أنها هي المرادة ، بل ملأنا بالصفة ، عن الموصوف ذاته إلى ما له اتصال به ، (٣) .

ومن أمثلة الكناية عن النسبة في صورة الإثبات :

قول الشاعر :

لَيْسَ يَتَّبِعُ ظَلْمَهُ وَالْمَجْدُ يَمْشِي فِي رِكَابِهِ

فالشاعر هنا قد وصف معدوحو باليمن والمجد ، إلا أن هذا الوصف لم يأت بصورة مباشرة ، بل جاء عن طريق نسبته إلى ما له صلة بالممدوح ، وهو الركاب .

وقول الكميث يعدح بنى هاشم :

أَلَسَ بِهِمْ عَزَتْ مُزَيْنٌ فَاصْبِحَتْ وَفِيهِمْ جَبَاءُ الْمَكْرَمَاتِ الْمُسْتَنْبِ

فالشاعر الثاني كناية عن نسبة ا حيث جعل المكرمات في أخبية بنى هاشم ، وهو يريد نسبتها إليهم .

وقول الله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْثَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ * أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ﴾ (٤) .

فالمراد من قوله تعالى : فرطت في جنب الله ، - والله أعلم بمراده - ، أنه فرط في حق الله ، وعبادة الله ، وما أئجه ذلك ؛ لأنه إذا أثبت التفريط في جنب الله - وهذا لا يجوز حيث إنه جهة محسوسة - فقد أراد أن ينتقل منه إلى ما يصح وقوع التفريط فيه ، وهو حقوق الله التي أمر باتباعها ، (٥) .

ومن أمثلة الكناية عن النسبة كذلك :

قول جميل بن معمر يستعطف صاحبه بثينة :

أَمَا تَشْفِينُ اللَّهَ فِي جَنْبِ وَاِمَقِ لَهُ كَيْدَ حَرَىٰ عَنَيْكَ تَقَطَّعَ (٦)

إذ يريد أن يقول لها : أما تخافين الله في جنب وامق ، أى : في حقه الواجب عليك ، فالجنب كناية عن ذلك لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه ، فقد أثبتته فيه ، (٧) .

(١) الصورة بين البلاغة والتد : د . أحمد بسام ١١٥ .

(٢) الزمر ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) القرآن والصورة البيانية ٢٢٠ .

(٤) وامق : الرواق ؛ شديد المحبة . وحري : ذات حر واحتراق .

(٥) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(١) علم البيان : د . عبد العزيز عنيق ٢١٧ ، وانظر كذلك البلاغة : فنونها وأقسامها ٢٥٢ .

(٢) حسن التوسل ١٤٢ .

وقول الآخر :

وإذا صُحِبَتْ زَايُ الْوَفَاءِ مُجْتَمِعاً فِي بُرْذِكِ الْأَصْحَابِ وَالْخُلَطَاءِ

فقد أراد ، هذا الشاعر أن يصف الممدوح بالوفاء ، ولكنه لم يصرح بذلك ، بل عبر عنه بأسلوب الكناية عن التسمية ، فأثبت الوفاء لُبْرَدَه ، والبرد لا يصلح أن يكون محلاً للوفاء ، وإنما الذي يصح هو ما يحتويه برده ، أعنى الممدوح (١) .

وأما الصورة الثانية للكناية عن النسبة ؛ وهي الصورة المنفية ، فإن المراد بها هو نفي أمر عن أمر له اتصال بالموصوف بذلك الأمر .

فإذا قلنا : مثلك لا يبخل .

فقد نفينا البخل عن مثله ، ونحن نريد نفيه عن ذاته ، وذلك لأننا إذا نفينا صفة البخل عن ممد مسده ، وعن هو على أخص أوصافه ، فقد نفيناها عنه .

وكذا الحال عند قولنا لمسلم : المسلمون لا ينقضون العهد .

فإننا تصف هذا الرجل بأنه ينقض العهد عن طريق الكناية ؛ وذلك لأننا نفينا هذه الصفة عن المسلمين ، ولما كان ذلك الرجل واحداً منهم ، فقد نفينا عنه هذه الصفة .

ومن أمثلة هذا النوع :

قول الشنفرى الأزدى فى وصف امرأة بالعبفة :

بَيْتٌ بِمَنْجَاةٍ مِنَ التُّومِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَلَامَةِ خُلَّتْ

فقد نفى الشنفرى التوم عن بيت هذه المرأة ، وهو بذلك ينفي وقوع أى عمل فى هذا البيت يلام عليه ، ولما كانت تلك المرأة صاحبة هذا البيت ، فقد نفى عنها الشاعر التوم ، وبرأً ساحتها من الأفعال المشينة .

والمتمثل فى شواهد هذا القسم من أقسام الكناية يجد أنها ، تنفرد عن النوعين الآخرين ؛ بأن المعنى الأصلي للكلام لا يُراد فيها ، وبأننا نصرح فيها بنكر الصفة المراد إثباتها للموصوف ، وإن كنا نعمل بها عن الموصوف ذاته إلى ما له اتصال به (٢) .

ولا شك أن لهذا النوع من التعبير أثراً كبيراً وقيمة عظيمة فى إظهار الصورة وتجليتها ؛ فالماهرون بصناعة البيان ، قد يربطون إثبات معنى من المعانى لإنسان ، أو نفيه عنه ، فيعملون

عن طريق التصريح إلى طريق الكناية ، عن جعلها فيه ، إلى جعلها فى شيء بشتمل عليه ، وبذلك يتوصلون إلى ما أرادوا من الإثبات أو النفي ، لا عن الطريق الصريح والمكشوف ، بل عن طريق خفى وبيدق ، وذلك أفخم للأسلوب ، وأدعى لفضله (١) .

وإذا كنا قد عرفنا من خلال ما ذكرنا أننا مفهوم الكناية ، ووقفنا على أقسامها المختلفة لدى علماء البلاغة فى العصور المتعاقبة ، فإنه يحسن بنا أن نعرض على الكلام عن :

قيمة الكناية البلاغية :

ولا شك أن التعبير الكنائى ضرب من ضروب البلاغة الرائقة ، وفن من فنون البيان الرفيعة ، التى لا يقوى على الإمساك بناصيتها إلا كل من ملأ نفسه بالرائع من الأساليب العربية ، والجميل من التعبيرات الرصينة .

وقد قرأ فى نفوس البلاغيين منذ زمن بعيد أن الكناية أبلغ من الكلام الصريح فى الكثير من المواقف ، وهذا لا يعنى أن الكناية - عند التعبير بها عن معنى معين - تزيد شيئاً فى هذا المعنى لم يكن موجوداً فى التعبير الصريح ، وإنما تؤكد حدوث هذا المعنى ، وتزيد فى هذا التأكيد ؛ وذلك لأنها ، تعرض المعنى مصحوباً بالدليل ، ومفروناً بالبرهان (٢) .

ولا جدال أن سر هذا التأكيد قد جاء من ، أن كل عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أن إثبات الصفة بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد فى وجودها أكد وأبلغ فى الدعوى من أن تجيء إليها فتبينها هكذا سادجاً عُفْلاً ؛ وذلك أنك لا تدعى شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف ، وبحيث لا يُشك فيه ، ولا يُظن بالمخبر التجوز والغلط (٣) .

ومن أمثلة ذلك قول البحترى فى المديح :

يُحْضُونَ فَضْلَ الْأَخْطِ مِنْ حَيْثُ مَا يَدَا لَهُمْ عَنْ مَهِيْبٍ فِي الصُّوْرِ مُحَيَّبٍ

فإنه كنى عن إكبار الناس للممدوح وهيبهم إياه بغض الأبصار الذى هو فى الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال (٤) .

وقول جرير فى قبيلة تميم وهوانها على الناس :

وَقُضِيَ الْأَمْرُ حِينَ تَجِيْبُ تَيْمٌ وَلَا يُسْتَأْمَرُونَ وَهُمْ مُشْهُودٌ

(١) البيان فى ضوء أساليب القرآن ٢٧٤ .

(٢) البيان فى ضوء أساليب القرآن ٢٨٣ ، وانظر حسن للرسول ١٤٦ ، والبيان فى علم المعانى واليدع والبيان ٢٨٠ ، والقرآن والصور البيانية ٢٣٥ ، والبلاغة : فنونها وأقناتها ٢٦٦ ، والبلاغة الواضحة ١٣١ ، وعلوم البلاغة للمراعى ٣٢٠ ، وعلم البيان : د . عبد العزيز عتيق ٢٢٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ٧٢ .

(٤) البلاغة الواضحة ١٣١ ، وجواهر البلاغة للهائسى : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(١) القرآن والصورة البيانية ٢٢١ .

(٢) الصورة بين البلاغة والنقد : د . أحمد بسام ١١٥ .

فقد رماهم الشاعر بالذلة والهوان ، وأتى بالكناية دليلاً على صدق دعواه وتأييداً لما رماهم به ، فقد بلغ بهم الهوان أن الناس يحسمون الأمور وهم غائبون ، ولو حضروا لم يؤخذ برأيهم في شيء (١) .

وكذلك قول امرئ القيس :

ويضحى فقيث الجسك فوق فراشها نثوم الصُخى لم تثلطي عن تفضيل

فهو ، يصف الفاقة بالرفاهية والتنعيم ، فأتى بما يدل على هذا الترف ، فنكر أن المسك المغفوت يظل إلى الضحى فوق سريرها ، وأنها لا تغادر الفراش حتى هذا الوقت ، وأنها دائماً مرتدية رداء الزينة لا العمل (٢) .

وقد أصاب الشعراء الثلاثة حين لجأوا إلى الكناية للتعبير عن مرادهم ، ولو صاغوا تلك المعاني في الصريح من الألفاظ ، والمباشر من التراكيب لما وصلوا إلى ما وصلوا إليه عن طريق التعبير الكفائي من البلاغة والتأكيد ، حيث التليل يؤيد ما يقولون ، والبرهان يسند ما يهدفون إليه ، لأن نكر الشيء مع دليله أرفع في النفس من نكره بدون دليل (٣) .

وتظهر كذلك قيمة الكناية في أنها ، تبرز المعنى العجود في صورة محسوسة (٤) يكون لها في النفس أثر لا تجده ، ولا تحس به ، لو سبق المعنى في تعبير صريح .

• أتراك تشاهد لطف التعبير ، ودقة التصوير ، إذا تأملت الكناية بحمالة الحطب عن النمامة التي تقصد ذات البين ، وتهيج الشر في قوله تعالى يصف امرأة أبي لهب : ﴿ وَأَمْزَأَتْهُمُ خَمَلَةٌ الْخَطْبُ ﴾ (٥) ، فإنك وأنت تفروها بخيل إليك أنها ممسكة حطبتها بينها ، ومشعة ناراً تنوق العداوة والبغضاء بين قوم ، وتؤلب بعضهم على بعض (٦) .

• ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى تصويراً لحال صاحب الجنة عندما رأى جنته التي كان يعتز بها ، قد أهلكتها الله ، عقاباً له على شركه : ﴿ فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ (٧) .

فالكناية في الآية الكريمة هي في قوله تعالى : « يقلب كفيه » ، والصفة التي تلزم من تقليب الكفين هي الندم والحزن ، لأن التادم والحزين يعملان ذلك عادة .

فتقلب الكفين في مثل هذا الموقف كناية عن الندم والحزن .

فالمعنى الصريح هنا هو ، فأصبح نادماً حزناً ، وهذا أمر معنوي ، تدخلت فيه الكناية فجسمته ، وأظهرته للعيان في صورة رجل اعتراه الذهول من هول ما أصاب الجنة ، التي كان يعتز بها ، فوقف يقلب كفيه ندماً وحزناً على أمته المنهار أمام عينيه (٨) .

وواضح أن الكناية قد قامت هنا بتشخيص المعاني المجردة ، وتحويلها إلى صورة محسوسة ، ومعلوم ، أن تشخيص المعاني ، وتجسيد المشاعر والخواطر يكسبها قوة ، وبضاعف من تأثيرها في النفس .. لأن المعرفة الحسية أسبق من المعرفة العقلية ، فالأولى وسيلتها الحواس ، وهي تمد الإنسان بالمعرفة عن مظاهر الطبيعة المادية من حوله في سن مبكرة من حياته ، على حين يتأخر إدراكه للمعنويات والمجردات زمنياً عن ذلك ، ومن ثم فعالم المادة آمن بالنفس رحماً ، وأقدم لها صحبة ، وأكد عندها حرمة ، فإذا قُدِّمَتْ إليها المعاني والأفكار المتحركة بالعقل ، ثم نقلتها بعد ذلك إلى ما يماثل تلك المعاني والأفكار من مدرجات الحواس ، فأنت كمن يتوسل إليها للغريب بالحميم ، وللجديد الصحبة بالحبيب القديم (٩) . وما أشبهك حينئذ بمن ، يُخبر عن شيء من وراء حجاب ، ثم يكشف عنه الحجاب ، ويقول : ها هو ذا فأبصره تجده على ما وصفت (١٠) .

وما تفعله الكناية من تصوير حسى للأفكار المجردة ، بقربها من عالم الرسم والتصوير بدرجة كبيرة ، ويجعلها تؤثر في النفس بما تؤثر فيه اللوحات المرسومة .

فالمصور إذا رسم لك صورة للأمل ، أو اليأس ، بهرك وجعلك ترى ما كنت تعجز عن التعبير عنه واضحاً ملموساً .

وكذا البحتري حين قال مانحاً :

أوما رأيت المجد القى رخله في آل طلحة ثم لم يتحول

فإنه قد أبرز ، لك المعنى في صورة شاهدها ، وترتاح نفسك إليها (١١) .

ولعل أفضل قيمة للكناية ، وأحسن موضع لها تمييزها ، عن التقيح بما تُسبغ الآذان سماعه (١٢) ، وما فيها ، من حسن التلطف في أطراح الألفاظ المستهجنة (١٣) .

ويقع ذلك في الحال التي تكون فيها الألفاظ المعبر بها عن معنى معين من ذلك النوع الذي

(١) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٨٢ .

(٢) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

(٣) جواهر الكنز ١٠٠ .

(٤) القرآن والصور البلاغية الواضحة ٢٣٥ ، وانظر البلاغة الواضحة ١٣١ ، وعلوم البلاغة للمراغي ٣٢٠ ، وعلوم

البيان ٢٢٤ ، والبيان في ضوء أساليب القرآن ٢٨٤ .

(٥) المسد ٤ .

(٦) علوم البلاغة ٣٢٠ .

(٧) الكهف ٤٢ .

(١) علم البيان ٢٢٤ .

(٢) التعبير البياني ٦٠ .

(٣) أسرار البلاغة لعبد القاهر ١٠٢ .

(٤) البلاغة الواضحة ١٣١ .

(٥) جواهر البلاغة ٢٨٢ ، والبلاغة الواضحة ١٣٢ .

(٦) علوم البلاغة ٣٢٠ .

تنبؤ عنه الطبايع ، ويستحیی من ذكره ، فنأى الكناية لتخفى هذه الألفاظ عن الأعين ، وتعبير عن
بعض المعنى المراد بالألفاظ لا تخدش الحياء ، ولا تؤذى الأسماع .

وقد وردت أمثال هذه التعبيرات الكتابية المبهمة كثيرا في القرآن الكريم ، والحديث النبوي
الشريف ، والشعر العربي ، وأقوال الفصحاء .

فمن كتابات القرآن الكريم في هذا المجال : قول الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَجُودِيهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ
عَلَيْنَا ﴾ (١) ، حيث كنى عن الفروج بالجلود .

وقد يقول قائل : إن الله سبحانه وتعالى قد صرح بالفروج في قوله عن السيدة مريم : ﴿ وَالتى
أَخْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً للعَالَمِينَ ﴾ (٢) .

ويجب الزركشى على ذلك بقوله : ، أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي ، وإنما هو من لطيف
الكتابات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص . أى : لم يعلق ثوبها ريبة ، فهى ظاهرة
الأثواب .

وفروج القميص أربعة : الكُمان ، والأعلى ، والأسفل ، وليس المراد غير هذا ؛ فإن القرآن
لنزه معنى ، والطف إشارة ، وألمح عبارة ، من أن يريد ما ذهب إليه وهم الجاهل (٣) .

وقوله تعالى في أمر الوضوء : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تُجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ (٤) ، فكنى
بالعلامسة عن الجماع ؛ إذ لا يخلو منها غالباً (٥) .

وقوله تعالى في آية الصداق : ﴿ وَكَتِيفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ (٦) ،
فكنى بالإفضاء عن الدخول . وقيل : الإفضاء عبارة عن الخلوة .

والأول أصح ؛ لأن العرب إنما نكتى عما يفح ذكره في اللفظ ولا يتبح ذكر الخلوة (٧) .
ومنها أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْنَهُ التَّى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (٨) ، كناية عما تطلب

المرأة من الرجل .

(١) فصلت ٢١ .

(٢) الأنبياء ٩١ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) النساء ٤٣ ، والمائدة ٦ .

(٥) كتابات الأنبياء وإشارات البلاغة ٩ ص .

(٦) النساء ٢١ .

(٧) كتابات الأنبياء ٩ ص .

(٨) يوسف ٢٣ .

وواضح أن الكتابات القرآنية التى أسلفنا ذكرها - وأمثالها كثير - قد جاءت مبهمة الألفاظ ، عفيفة
العبارات ، متجاوزة عن الكلمات المستهجنة التى تنفر منها الطبايع السوية ، وتلبأها النفوس
السليمة .

ومن أحاديث رسول الله ﷺ التى تنبع من هذه العين الراقفة ، وتنبجس من هذا النبع الصافى
قوله ﷺ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يسقى ماءه زرع غيره .

وأراد الرسول الكريم بقوله : لا يتروجن حاملا من نكاح ، أو شبيهة ، فيكون قد سقى ماءه زرع
غيره (١) .

ولا شك في بُعد هذه الكناية اللطيفة بالألفاظها المحتشمة عن المعنى المستهجن لو عبّر عنه بالألفاظ
الصريحة .

ومنها ما روى أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فقالت : إن رفاعة طلقنى ، وبثت طلاقى ، وتزوجت
بعبد الرحمن بن الزبير ، وليس معه إلا هذبة الثوب . فقال لها النبي ﷺ تريدين أن ترجعى إلى
رفاعة ، لا ؛ حتى تذوقى عسيلته ، ويذوق عسيلتك (٢) .
فكنى عن الجماع بذلك (٣) .

فانظر إلى الكناتين اللتين وردتا في الحديث الشريف : ، وليس معه إلا هذبة الثوب ، و ، حتى
تذوقى عسيلته .. نجد أنهما قد ابتعدتا عن التعبير الصريح لهما ، وما فيه من استقياح ذكره ،
واستهجان التلظ به .

وكعادة العرب في الكناية عن المرأة بالألفاظ حسنة ، وأسماء رقيقة ، نجد أن رسول الله ﷺ
كنى عنهن بالقوارير ، وذلك أنه مر بالأنجشة ، وهو يحدو بنساء على بعير ، وكان حسن الصوت ،
فقال : بالأنجشة ، رققا بالقوارير (٤) .

وانطلاقا من هذا الغرض من أغراض الكناية ، واستحياها من ذكر المرأة باسمها ، أو باللفظ
الدال عليها ، راح الشعراء يكتنون عنها بكلمات رقيقة لاتخدش الحياء ، من مثل : السريحة ،
والنخلة ، والريحانة ...

فهذا عبید الله بن قيس الرقيات يقول :

لا أشم الزُّجَّحان إلا بعن — سننى كزماً إنما ينثم الكلاب

(١) كتابات الأنبياء ١٠ ص .

(٢) رواد البخارى ومسلم ، وأحمد في مستدرج .

(٣) كتابات الأنبياء ٩ ص .

(٤) رواد البخارى .

أى : أفنع من النساء بالنظر إليهن ، ولا أزيد عليه ، ولا أرتكب منهن محرماً (١) .

ويقول حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سُرْحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاءِ سُرُوقٍ

وأراد امرأة مالك .

والسرحة : الشجرة ، فكنتى عن المرأة بها (٢) .

ويقول رجل من بني مرة بن عوف يكنى عن امرأتين :

لِأُتَيْتُ أُورِدَ إِذَا كَانَ فِيكُمْ جَنَى فَانظُرَا مَنْ تُطْعِمَانِ جَنَّاكُمَا

ومن كلام فصحاء العرب الواقع تحت مظلة العفة للتعبير الكنائى ، والبعيد عن المستهجن من صريح اللفظ ماروى أن امرأة شكت إلى عمر رضى الله عنه قلة غشيان زوجها لها ، فقال الزوج : أنا أغسل عنها فى كل شهر مرة . فقال عمر رضى الله عنه : إن فى دون ذلك شفاءً للعاشق ، وخملاً للناثق (٣) .

ولأجدال أن هذا المنحى من مناحى استعمال الكناية يُقَدِّمُ للمعشوقين للكلام العربى الفصيح المنهج القويم ، الذى تبعده عن المستهجن من اللفظ الصريح ، والقبوح من العبارات المباشرة ، وهذه فائدة جليلة ، ومنفعة عظيمة لهذا الفن البلاغى .

هذا بالإضافة إلى ما فى هذا الطريق من طرق التعبير الكنائى من تزيين للتعبير ، وتحسين للألفاظ ، مما يجعل المعانى المعبر عنها بالأسلوب الكنائى سائقة فى الأذان ، مقبولة لدى النفوس .

ومما ورد فى تحسين اللفظ ، ما حكى أن المنصور رحمه الله كان فى البستان ، وكان معه الربيع . فقال له : ماهذه الشجرة ؟ فقال : شجرة الوفاق ، يأمرير المؤمنين .

وكانت شجرة الخلاف (٤) .

وقريب منه ما حكى أن الرشيد كان فى يده خيزران . فقال لبعض أصحابه : ماهذا ؟ فقال : أصول القنا ، يأمرير المؤمنين .

وتجنب أن يقول له : خيزران ؛ لأن اسم أمه كان خيزران .

(١) كُنَايَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ١٠ ى .

(٢) كُنَايَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ١٠ ى .

(٣) كُنَايَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ١٠ ش ، ١١ ى . والناثق : المرأة كثيرة الأولاد .

(٤) شجرة الخلاف : هى شجرة الصغصان .

وشبيه بذلك ما حكى أن المأمون كان فى يده مساويك . فقال لولد الحسن بن سهل : ما هذه ؟ فكره أن يقول : مساويك ، فقال : محاسنك (١) .

ألا ترى كيف وقعت هذه الكنايات المهذبة على أذان المستمعين ، فَحَسَّنَتْ المعنى وَجَمَلَتْه ، وجعلت النفس فرحاً له ، والقلوب تهفو إليه .

وكذلك تساعد الكناية أرباب القلم ، وأصحاب اللسان العربى المبين على البعد عما يُتَشَاءَمُ به من الكلمات ، والعدول عن الألفاظ المنطير منها إلى غيرها مما تنشط له النفس ، وَيَجْذَلُ إليه الفؤاد .

فمن ذلك قولهم كناية عن الموت : لحق فلان باللطيف الخبير .

وقول أبى العلاء المعرى فى نفس الكناية :

لَأَسْمَلُ عَنْ عَبْدِكَ أَيْنَ اسْتَقْرُوا لَجِىءَ الْقَوْمِ بِاللَّطِيفِ الْخَبِيرِ

وقولهم فى الكناية أيضاً عن ذلك : لبعق فلان إصبغه ، واستوفى أكله ، واصفرت أنامله .

وفى الكناية الأخيرة بقول لبيد :

وَكُلُّ أُنْثَى سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ذُوْهَيْتُهُ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَسَابِلُ

ومن الكنايات التى يتغافل بها كذلك : قولهم للفلاة مفازة ؛ لأن القفار فى ركوبها الهلال ، فكان حقها أن تسمى مهلكة ، ولكنهم حَسَّنُوا لفظها تكبيراً بها ، وعكسوه تقازلاً . وقولهم للذبيح سليم (٢) .

كما تظهر قيمة الكناية فى الإيجاز ، ودلالة الألفاظ القليلة على المعانى المتكاثرة .

وقد جاءت أمثلة عديدة من النثر ومن الشعر تؤيد هذا الإيجاز فى أداء التعبير الكنائى للمعانى المراد أدائها .

ومن تلك الأمثلة ما قاله رسول الله ﷺ حكايةً عن بعض النسوة فى حديث أم زرع ، حيث قالت : « زوجى ربيع العماد ، عظيم الرماد ، قريب البيت من الناد » .

فإنها أرادت مدح زوجها بتمام الخلق ، والتقدم على قومه ، ونهاية الكرم ، ولو عبرت عن هذه المعانى بالألفاظ ، لاحتاجت بإزاء كل معنى لفظاً يخصه ، فتكثر الألفاظ ، ولا يبدل كل لفظ إلا على معناه فقط ، وألفاظ الإرداف (الكناية) كل لفظ منها يبدل على جميع ما أزدت من صفات المدح على أفراد ؛ لأن قولها : ربيع العماد ، يبدل على تمام الخلق ؛ إذ بناءً البيوت على مقادير أجسام الداخلين لها غالباً ، ويبدل على عظم قدر صاحبه ؛ إذ لا يقدر على أن يرفع بيته على البيوت إلا من

(١) كُنَايَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ٥٩ ى .

(٢) انظر فى ذلك باب العدول عن الألفاظ المنطير منها إلى غيرها فى كُنَايَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وإشارات اللغاة .

فَنَزَّهُ مَرْتَعًا عَلَى الْأَفْدَارِ ، وَبَدَّلَ عَلَى الْكِرَامِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْوَفُودَ الضُّبُفَانَ يعمدون إلى قِصْدِ الْبُيُوتِ الْمَرْتَعَةِ دُونَ بُيُوتِ الصَّنَمِ (١) .

وكذلك عَظَّمَ الرَّمَادَ عَلَى عَظَمِ الْبَقَرِ ، وَعَظَّمَ الْكِرَامَ ، وَكَثَّرَ الثَّرْوَةَ .

ومثله قولها : « قُرْبِ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ » ؛ لِيَسْبِقَ إِلَيْهِ الضَّيْفُ ؛ لِأَنَّ الضَّيْفَ يَقْصِدُ النَّادِيَ ؛ وَهُوَ مَوْضِعُ مَجْمَعِ رِجَالِ الْحَيِّ لِلْحَدِيثِ ، فَإِذَا كَانَ الْبَيْتُ قَرِيبًا مِنْهُ ، كَانَ صَاحِبُهُ إِلَى الضَّيْفِ أَسْبَقَ (٢) .

فانظر إلى هذه المعاني الكثيرة التي اندرجت تحت ألفاظ الكنايات القليلة ، والتي يعجز التعبير المباشر ، وتقتصر الكلمات الصريحة عن الدلالة عليها ، والبوح بها .

ومن أمثلة الكناية الدالة على الإيجاز من الشعر قول امرئ القيس :

وَيُضْحِي فَيَبِثُ الْمَسْكَ فَوْقَ فَرَاثِبِهَا نَتُومُ الضَّحَى لَمْ تَنْطَلِقْ عَنْ نَفْسِي

فالكناية في قوله : « نَتُومُ الضَّحَى » وصفت هذه المرأة - رغم إيجازها - بعدة صفات : فهي مُنْعَمَةٌ مُرْتَفِعَةٌ ، عظيمة الثروة ، مخدومة ، عندها من يكفيها أمر بيتها من الخدم والحشم ؛ ولذلك فهي تنام حتى وقت الضحى .

ولو تجاوز امرؤ القيس عن هذه الكناية إلى التعبير الحقيقي ، واللفظ الصريح ، وقال : إن هذه المرأة لها من يخدمها ؛ لما استطاع هذا التعبير أن يصل إلى كل ما أدته الكناية من معانٍ وصفات .

ولذا فقد قال ابن أبي الإصبع المصري تعليقاً على هذه الكناية : « فوجب العذول عن لفظ المعنى إلى لفظ الكناية ؛ لدلالته - مع اختصاره - على المعاني التي لا يتدل عليها لفظ الحقيقة ؛ ولما يتضمن من زيادة الوصف » (٣) .

ومن شواهد الإيجاز ، ودلائل الاختصار في القرآن الكريم : الكناية عن أفعال متعددة ، بلفظ واحد (٤) .

وذلك كقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عِبَادِنَا فَلْتَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَإَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ ذَوَيْ أَلْبَانٍ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٥) .

فقد جاء قوله تعالى : « قَلْبَانِ لَمْ تَفْعَلُوا » بمعنى : قَلْبَانِ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِ سُورَةِ الْقُرْآنِ . وواضح أن الجملة القرآنية أوجز ، وأخصر كثيراً من الكلام الذي جاء في معناها .

ومما بدعونا إلى استعمال الكناية بدلا من الكلام الصريح ، أن التعبير الكنازي قد يستعمل أحيانا للستر والخفاء في المعاني التي يجمل إخفاؤها على الحاضر السامع ، على ألا يؤدي هذا الستر والخفاء إلى الغموض والتعمية .

فمن ذلك ما روي : أن جميلاً قال لكثير : لَوْ صَبَرْتَ إِلَى بُنْيَنَةٍ فَأَخَذْتُ لِي عَنْهَا مَوْعِدًا ، فَقَالَ : إِنَّ حَاشِيَةَ صَهْبَا كَثِيرَةٌ . فَقَالَ : إِنَّ الْحِيلَةَ تَأْتِي مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ . فَأَطْرَقَ كَثِيرٌ إِطْرَافَةً ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَفْعَلُ ، مَتَى كَانَ آخِرُ عَهْدِكَ بِهَا ؟ قَالَ : فِي يَوْمٍ كَذَا . قَالَ : فِي أَيِّ مَوْضِعٍ ؟ قَالَ : فِي رَادِ يَقَالُ لَهُ : وَادِي الثُّورِ ، وَأَصَابَ ثَوْبَهَا شَيْءٌ فَفُسِّلَتْهُ . فَأَتَى كَثِيرٌ الْحَيَّ ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ إِلَيْهِمْ ، حَتَّى أَتَى عَمَّ بَثِينَةَ ؛ فَحَادَثَهُ ، وَقَالَ : أَسْمَعُكَ أَبْهَاتًا فِي عِزَّةِ حَضْرَتِي ؟ قَالَ : هَانَهَا . فَأَعْلَى إِنْشَادُهُ ؛ لِتَسْمَعُ بَثِينَةَ ، وَقَالَ :

أَقُولُ لَهَا يَا عَزْرُ أَرْسَلْ صَاحِبِي عَلَى نَائِي دَارِ وَالرُّسُولُ مُوَكَّلُ
بَأَنْ تُجْعَلِي بِنِي وَبَيْنِكَ مَوْعِدًا وَأَنْ تَأْمُرِيَنِي مَا الَّذِي فِيهِ أَفْعَلُ
أَمَا تَتَذَكَّرِينَ الْعَهْدَ يَوْمَ لَقَيْتِكُمْ بِأَسْفَلِ وَادِي الثُّورِ وَالثُّوبِ يُغْسَلُ

فعلت أنه إياها يقصد بالعلامة ؛ فصاحت : اخصأ (٦) . فصاح بها عُمَّا : مَا خَسَأَتْ ؟
قالت : كَلْبًا كَانَ يُعْتَرِينَا لَيْلًا ، ثُمَّ رَأَيْتَهُ السَّاعَةَ .

فرجع كثيرٌ إلى جميل وقال : « لئنما الليلة ؛ فإنها قد ذكرت الليل » (٧) .

وأحيانا تقصد الكناية في استعمالها إلى المبالغة في وقوع الفعل ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لئن لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٨) .

فقوله تعالى : « وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ » كناية عن اشتداد الندم على قوم موسى ، وحسرتهم على عبادة العجل ، بعد ما ذهب موسى عليه السلام لمناجاة ربه وكلامه ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ اشْتَدَّ نَدَمُهُ وَحَسْرَتُهُ أَنْ يَعْضُ يَدَهُ غَمًا ، فَتَصِيرُ يَدُهُ مَسْقُوطًا فِيهَا ؛ لِأَنَّ فَاةَ قَدْ وَقَعَ فِيهَا (٩) .

وتسهم الكناية في رفع شأن الصناعات الخسيسة ، والإعلاء من مكانة الأشياء . الحفيرة ؛ وذلك بذكر بعض منافع هذه الأشياء ، وقوائد تلك الصناعات .

(١) اخصأ : يقال : خَصَأَ كَلْبٌ يَخْسُوهُ خَسًا وَخُسْرًا ؛ أَي طَرَدَهُ .

(٢) كتابات الأنبياء ٦٨ ص .

(٣) الأعراف ١٤٩ .

(٤) للكشاف ٦٠٦ ، وأبواب الربيع ج ٥ ، ٣١٢ .

(١) الصَّنَمُ : بالكسر هي النور المنجمية ، المنتظمة عن الناس .

(٢) تحرير التفسير ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣) تحرير التفسير ٢١٠ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٠٨ ، وأبواب الربيع ج ٥ ، ٣١٢ .

(٥) البقرة ٢٣ ، ٢٤ .

ومن ذلك ما قيل للحائك : ماصناعك ؟ قال : زينة الأحياء ، وجهاز الموتى .

وما قاله ابن الياقوتى فى صنعة أبيه :

أنا ابن الذى لا ينزل الذُّرُّ قَدْرَهُ وإن نزلت يوماً قَنُوفٌ تُعُودُ
تُرى النَّاسُ أفراجاً إلى ضَوْءِ نارِهِ فَمَنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهُ وتُعُودُ (١) .

هذا بالإضافة إلى أن من فوائد الكناية : التوسع فى اللغات ، والتفنن فى الألفاظ والعبارات ، وابتداع الصور الكنائية الجديدة .

فإننا إذا كنا عن الملوك بأنهم من قوم موسى ... وعن الجامع كل شيء بسفينة نوح ، وعن الكثير السفر بخليفة الخضر ... وعن النمام بالزجاجة (٢) ، وعن الخجل باحمرار الوجه ، والتلعثم فى الكلام ، وعن التشاؤم بالنظر إلى الدنيا من خلال نظارة سوداء ، وعن التهديد والوعيد بالإزهاق والأرعاء ، وعن الغضب بالتقريب بين الحاجبين - إننا إذا استعملنا هذه الكنايات ، والكثير من أمثالها ، اتسعت اللغة ، وزادت التعبيرات ، وكثرت الصور التى تنقل المشاعر والمعانى .

ويحسن بنا فى نهاية الكلام عن هذا الفن البياني المتميز أن نلقى بعض الضوء على : الكناية فى العصر الحديث :

وقد تعرضت البلاغة العربية بصفة عامة ، كما تعرض التعبير الكنائى - كفن من فنونها - بصفة خاصة ، إلى نقد عنيف ، وحرب ضروس ، وهجوم شرس من جانب بعض الباحثين فى العصر الحديث .

ولما كان هذا البحث خاصا بالكناية ، فإن الكلام فى شأن هذا الهجوم سيكون مقصورا عليها ، دون التعرض للبلاغة ، التى أعلن عن اختفائها من الدراسات الإنسانية ، وتقدم علم الأسلوب لملء الفراغ الكبير الذى تركته (٣) .

وأنى لعلم الأسلوب الغربى عن لغتنا أن يحل محل البلاغة التى نشأت واستحصت عودها لخدمة الأساليب العربية الرصينة ، وفى مقدمتها القرآن الكريم ، التى أخذت بأيدنا نتقف على وجه إعجازها البلاغى .

ومن ألوان الهجوم على الكناية ما قيل تعليقا على كنايات الكرم المشهورة : كثير الرماد ، جبان الكلب ، مهزول الفصيل ، تكاد الكناية تشحب قيمتها أمام التركيب اللغوى بوجه عام ، ثم إنها - كما عرفنا من نماذجها المتكررة لدى البلاغيين - خاضعة لعرف لغوى فى بيئة محددة ، ثم تتغير الأنماط الاجتماعية ، والأداء اللغوى ، وتتحول جميع نماذجها إلى تعبيرات منحطة ، تضطر لى

ندرك دلالتها أن نحوى الموتى ، أو أن نغيب عن وعينا ينبض عصرنا ولغته ، وتمثل بيئة بها طوليل النجاد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل ، وفى جميع الأحوال تظل تلك الدلالات اللغوية محدودة القيمة الفنية (١) .

وما قيل فى نفس الاتجاه : ومن الواضح أن طهو الطعام بالحطب ، وقيام الكلاب على حراسة البيوت ، واقتناء الإبل والنمى ترتبط جميعها بتقاليد الحياة العربية فى الصحراء منذ عهد بعيد ، وهى تعد غريبة على حياتنا اليوم ، ومن ثم لا يستسيغ الذوق المعاصر مثل هذه الأساليب التابعة منها (٢) .

وقد نما هذا الثمر غير واحد من الباحثين المحدثين (٣) .

وفى مجال مناقشة ماجاء فى هذه الأقوال من مذاتب للكناية ، ومطاعن فيها نقول :

إن أول مايقابلنا من ذلك قولهم إن قيمة الكناية تشحب أمام التركيب اللغوى ، ولأنك أن هذا الشحوب نسبي ، بمعنى أنه لا يكون بدرجة واحدة عند كل المتلقين للتعبيرات الكنائية ، وإنما يختلف ذلك باختلاف درجات الثقافة الأدبية لدى هؤلاء المتلقين .

ولما كان الأسلوب الكنائى لا يُنرس إلا فى المراحل المتقدمة من التعليم ، كالمرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية التخصصية ، وبعد أن يكون الدارس قد حصل على قدر من الدراسة الأدبية التى تساعده على تصور حالات البيئات الاجتماعية التى عاشها العرب فى عصورهم المختلفة .

وأعتقد أن أمثال هؤلاء الدارسين لا تشحب أمامهم تلك الكنايات المعبرة عن بيئة قائلها ، ككثرة الرماد ، وجبان الكلب ، وهزال الفصيل ، وتخضيب الكف ، وإمسالك القناة ...

وأما قول بعضهم بأن الكناية تخضع فى تعبيراتها لعرف لغوى فى بيئة محددة ... فهذا ليس بعيد بجزى بها ، وينتقص من شأنها ، لأن لكل بيئة عرفاً لغوياً معيناً ، فلا ضير إن على الكناية أن تأتى متوائمة مع البيئة والعصر اللذين نقال فيهما ، وتصدر عنهما .

... أما تحول جميع نماذج الكناية إلى تعبيرات منحطة بتغيير الأنماط الاجتماعية ، والأداء اللغوى ، فقول فيه شطط ، وتجاوز للحق ، وذلك لأن هناك عدداً جماً من الكنايات القرآنية ، والكنايات التى قالها رسول الله ﷺ ، وقائلها العرب والشعراء ، والتى لا يستطيع أن نقول أنها قد ارتبطت بعصر معين ، أو دلت على بيئة بذاتها ، رغم أنها صدرت فى العصر الإسلامى ؛ وذلك لأنها قد بنيت من عناصر ثابتة فى الإنسان ، أو الطبيعة ، لا تختلف باختلاف العصور ، ولا يتفاوت إدراكها لدى الناس ؛ وذلك كالكناية عن الغرور والتكبر بتصغير الخد فى قوله تعالى :

(١) فلسفة البلاغة : د. رجاى عبد ١٨١ .

(٢) التعبير البياني : د. شفيق السيد ١٣١ .

(٣) مثل الدكتور السيد أحمد فى المحلل إلى دراسة البلاغة العربية ١٧٦ ، والدكتور عبد الفتاح لاشين فى البيان فى ضوء أساليب القرآن ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(١) كنايات الأنبياء ٥ ى .

(٢) كنايات الأنبياء ٥ ى .

(٣) علم الأسلوب : د. صلاح فضل ٢٠٦ .

﴿ وَلَا تُصَفِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا ﴾ (١) .. والكناية عن المرأة (٢) بما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَن يُنْشَأُ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، والكناية عن العفة في قوله تعالى : ﴿ فِيهِمْ قَاصِرَاتُ الْعُرُوبِ لَمْ يُغْمِظْهُنَّ مِن قَبْلِهِمْ وَلَا جُنَاحَ ﴾ (٤) .

ومن الكنايات النبوية التي بنيت من عناصر ثابتة كذلك قول رسول الله ﷺ : « لقد أتى علي ثلاثون مابين يوم وليلة ، ومالي ولا ليلال من الطعام إلا شيء يواريه إبط بلال » (٥) ، في الدلالة على قلة ما كان يصيب من طعام ، وقوله عليه السلام : « من ضمن لي مابين لحبيه وما بين رجليه أضمن له الجنة » (٦) . وهناك الكثير من أمثال هذه الكنايات في الشعر وفي النثر ، والتي لا يمكن أن نقول عنها بأن تعبيرات محنطة ، والكثير الكثير من الكنايات التي يمكن أن يبتدعها الأدباء ملائمة للعصر الذي يعيشون فيه .

وحتى تلك الكنايات التي يمكن أن تكون مرتبطة بعصر بعينه ، أو مصورة لبينة بذاتها ، فهي ابنة لهذه البينة ، ومرآة لتلك العصر ، فإذا ما تغير العصر ، وتبدلت البينة ، فعلى أرباب اللسان ، وأصحاب البيان أن يقولوا من الكنايات ما يناسب بيئتهم ، ويلائم عصرهم ، فهم ليسوا مكرهين على أن يكرروا ما قاله غيرهم .

وإذا كانت الكناية قد اتسعت في العمانى للتعبير عن مشاعر المتكلمين والكاثرين ، وللدلالة على أحوال العصور المختلفة ، والبيئات المتعددة ، فإنها الآن أكثر اتساعاً ، وأرقى تعبيراً عن حال عصرنا الحديث ، وظروفه المتغيرة ، وعن مشاعر وأحاسيس شعرائنا وكتابنا ، ليستفيدوا بما في هذا الفن البياني من قدرات تعبيرية هائلة ، تستطيع أن تمدهم بالرائع من الصور ، والرائق من الأساليب ، التي تناسب الحياة في عصرهم الحديث .

وماذا لو بقيت هذه الكنايات القديمة ، لتكون شاهدة على روح عصر ، وتقاليد أمة ، وتراث شعب ، كما بقيت أمثال العرب الرائعة ، وحكمهم الصائبة ، ووصاياهم السديدة ، وخطيبهم البليغة .

فإذا تعللنا بالتجديد ، وممايرة روح العصر الحديث ، فهذا باب التجديد ، لا يزال مفتوحاً على مصراعيه ، فليلج من كان قادراً على الإتيان بتعابير كنانية جديدة ، تبقى على مر الزمان بقاء سابقاتها ، ولن يستطيع أحد ذلك إلا إذا امتلأ صدره بالقديم من تلك التعبيرات ، فهي المساعدة له على الإتيان بالرائع من الصور الجديدة ؛ فإن من لا قديم له لا جديد له .

على أنه يمكن أن تبقى الكنايات القديمة دالة بعباراتها على معانيها ، دون حاجة إلى الإبقاء على مافى هذه العبارات من أجسام وشخص ، ودلالة على المعنى الحقيقي ؛ بل يُنظر إلى المعنى المراد فقط ؛ لأن الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي ؛ للقطع بسحة قولنا : فلان طويل النجاد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل ، وإن لم يكن له نجاد ، ولا كلب ، ولا فصيل (١) .

وتكون الكنايات في هذه الحال شأنها شأن أمثال العرب ؛ حيث مازلنا حتى الآن نضرب بعض هذه الأمثال في المواقف المشابهة للقصص الأولى التي قيلت فيها ، ذاكرين ماتحملة من أسماء ، لم يعد لها وجود في حياتنا المعاصرة ، وبيئتنا الحديثة .

فنحن نقول في المواقف المناسبة : رجع بخفي حنين ، قطعت جبهة قول كل خطيب ، على أهلها جنت براقش ، هذا جزء سينار ... إلى آخر هذه الطائفة من الأمثال الرائعة ، والأقوال البليغة ، دون أن نتأفف منها ، أو نصقها بالجمود والتحجر ، أو بالعبارات المصكوكة ، والجمل الجاهزة ، التي استهلكنا ، ولم تعد الأذواق الحديثة تستسيغ استعمالها .

إننا نستعمل حتى الآن شيئاً من الأمثال السابقة ، أو ما يشبهها ، دون أن يكون هناك إسكافي يُدعى حنيناً ، أو امرأة تسمى جبهة ، أو كلبة يُطلق عليها اسم براقش ، أو بناء باسم سنمار ، وكذا الحال في التشبيهات التراثية ، كما نقول : أبلغ من سحبان ، أكرم من حاتم ، أحلم من الاحقف بن قيس ، فلماذا هذا الاستحسان لطول النجاد ، وكثرة الرماد ، وجبن الكلب ...؟؟

فما الذي يمنعنا من الإبقاء على تلك الكنايات وأمثالها ، لتكون - إن لم نستعملها - نموذجاً لنا - تساعدنا على ابتكار صور كنانية جديدة ، وذلك لأن العبارات - حتى ولو كانت معكوكمة أو جاهزة - لا تشيخ ، ولا تستهلك .

وهذا مضمون كلام ريفاتير ، أبرز باحث في الأسلوبيات في هذا النصف الثاني من القرن العشرين (٢) ، حيث يقول في عدم استهلاك العبارات المعكوكمة : « وفي هذا محاولة لتطبيق فكرة التقادم والشيوخوخة التي تعترى الأشياء ، والأشخاص ، والكلمات على النصوص ؛ فإذا كانت الأشياء تُستهلك ، والكلمات تنتور ، فإن هذا لا يحدث في النصوص ؛ لأن خواصها تبقى ثابتة ، ورسالتها تظل قائمة ، قابلة لأن تبوح بذاتها لمن يأتي لفك شفرتها » (٣) .

ومع هذا فليس هناك من يجبر أحداً على استعمال هذه الكنايات القديمة ، وعلينا أن نبتكر كنايات جديدة تتناسب مع حياتنا ، وتواءم مع بيئتنا ، على أن تبقى هذه (الكليشيات) رمزا لبينة اجتماعية معينة ، ومستوى ثقافي خاص ، وذلك كما يقول ريفاتير أيضا : « فإن الكليشية يحيل إلى السياق

(١) مختصر المعاني : للتفتازاني ٣٠٧ .

(٢) علم الأسلوب : د. صلاح فضل ١٢٣ .

(٣) علم الأسلوب ٢٧١ .

(١) لسان ١٨ .

(٢) التعبير البياني ١٣٢ .

(٣) الزخرف ١٨ .

(٤) الرحمن ٥٦ .

(٥) رواء الترمذي : رقم ٢٤٧٤ .

(٦) رواء البخاري : حديث رقم ٦١٠٩ .

الأكبر الذي ظهر فيه للمرة الأولى ، فيعمل حينئذ - كنص منثور - كإشارة لمستوى اجتماعي ،
وتقافى خاص ، (١) .

فلماذا هذه الحرب الضروس التي تُشَنُّ الآن على البلاغة العربية ، والحملة الشرسة للقضاء
عليها ، وتوريت قضايها لعلم الأسلوب الدخيل على لغتنا ، والذي نشأ في ساحة لغوية غير ساحتنا ،
ويراد إكراه لغتنا على مناهجه غير المناسبة لها .

لتبق البلاغة العربية ، خدمة لأساليبنا العربية ، ولناخذ من علم الأسلوب ما يتواءم مع تلك
الأساليب .

ولعل أقرب الفنون البيانية إلى الكناية هو :

التعريض :

وهناك أدلة كثيرة تؤكد هذا القرب بين الفنين :

فهذا عبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) ، صاحب البديع ، أول كتاب مؤلف في البلاغة ، يُعدُّ
التعريض والكناية لونا واحدا من محاسن الكلام والشعر ، ويضرب له الأمثلة التي تصلح - في
رأيه - لكلا الفنين (٢) .

وكذلك فعل أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) حين جمع بينهما في فن واحد ، وعرف هذا
الفن ، وهو الكناية والتعريض بقوله : « وهو أن يُكنَى عن الشيء ، ويعرَضُ به ،
ولايَصْرَحُ » (٣) .

وراضح أن العسكري جعل الكناية والتعريض في جانب واحد ، وجعل التصريح في الجانب
المقابل .

وهذا التنوع (المائة السابعة) بقول هو الآخر عن الكناية والتعريض : « وهما معنيان
متقاربان جدا ، وربما التيسر على كثير من الفضلاء أمرهما ، فمثل أحدهما بما يستحق أن يكون
مثالا للآخر » (٤) .

وأما عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) فقد شايح ابن المعتز في رأيه ، وذلك حين جعل الكناية
والتعريض شيئا واحدا ، وجعل الشواهد صالحة لهما معا ، فهو يقول : « مما هو إثبات للصفة على

(١) علم الأسلوب ٢٧١ .

(٢) البديع ٦٤ .

(٣) الصنائع ٤٠٧ .

(٤) الأنصبي القريب ٧٢ .

طريق الكناية والتعريض ، قولهم : المجد بين ثوبيه ، والكرم في برذنيه ، وذلك أن قائل هذا يتوصل
إلى إثبات المجد والكرم للممدوح بأن يجعلهما في ثوبه الذي يلبسه (١) .

والمتمأمل في كلام عبد القاهر السابق يترك أنه يتعرض بالقول لفن واحد سماه الكناية
والتعريض ، دون أن يجعل عطف التعريض على الكناية مفيدا للتغاير ، فهو إذن يقصد الكناية
وحدها .

والدليل على ذلك هو أن المتألمين النثرين اللذين ذكرهما لا يصلحان أن يكونا شاهدين من شواهد
التعريض ، وإنما هما من شواهد الكناية عن النسبة ، كما فهمها الجرجاني نفسه ، وغيره من
البلاغيين المتأخرين .

ومما أكد هذا الفهم لدى عبد القاهر أنه ذكر بعض الشواهد الشعرية لهذا النوع من الكناية (٢) ،
دون أن تكون صالحة للتمويل بها للتعريض .

كقول حسان :

بني المجد بينا فاستغرثت عماءه غلبنا فأغشى الناس أن ينحولوا
والذي يفخر فيه باستقرار المجد في قومه ، ويعجز الآخرين عن تحويله عنهم .

وقول البحتري :

أز مازلت المجد ألقى زحلته في آل طلحة ثم لم ينحول
ومع الآخر بمدح آل طلحة ببقاء المجد فيهم ، وعدم تحوله إلى غيرهم .

وكلا البيتين شاهد من شواهد الكناية عن النسبة .

هذا بالإضافة إلى أن عبد القاهر لم يترجم للتعريض ، ولم يشر إليه كفن بياني مستقل في كتابيه :
الدلائل والأسرار .

ورغم هذه الآراء التي سلفت ، والتي يظهر منها أن أصحابها لا يرون أن هناك فرقا بين الكناية
والتعريض ، إلا أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن التعريض وإن كان قريبا من الكناية ، ويمتدُّ
إليها بسبب ، غير أنه يفترق عنها من وجوه ، سنقف عليها فيما بعد إن شاء الله .

ولعل أول ما يهمننا في الكلام عن التعريض أن نبدأ بالوقوف على :

معنى التعريض اللغوي :

إذ يقال : عَرَضُ لفلان ، وبه : إذا قال فيه قولا ، وهو يعيبه .

(١) دلائل الإعجاز ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ٣١١ .

والمعاريض من الكلام : ما عُرِضَ به ، ولم يُصْرَحْ ، أو التورية بالشيء عن الشيء .
والتعريض خلال التصريح .

وفى المثل ، وهو حديث : إن فى المعارضين لمنزوحة عن الكذب . أى : سعة (١) .

وواضح أن المعنى اللغوى للتعريض يدل على الإخفاء ، وعدم التصريح .

وهذا هو الأساس فى :

معنى التعريض الإصطلاحى ، أو البلاغى :

والذى يراد به ، أن يُعال بالكلام إلى جانب فهمه بالسباق والقرائن ، وهو مأخوذ من العُرُض الذى هو الجانب . فإذا قلت قولاً له معنى ، وأنت تريد معنى آخر ، فكانك أشرت بالكلام إلى جانب هو معناه الأسمى ، وأنت تريد جانباً آخر ، هو المقصود ، الذى أفهمه بالقرائن والسباق (٢) .

فقولنا : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، تعريض بأن هذا المؤذى الذى لم يسلم المسلمون من لسانه ويده ، ليس بمسلم . وهذا المعنى لم يُذكر فى التركيب ، ولكنه فهم من سياق الكلام وقرائنه .

ومعنى ذلك أن التعريض : هو أن يكون هناك كلام له معنى أصلى ، ولكن المتحدث أو الكاتب يريد من هذا الكلام معنى آخر عن طريق السياق والقرائن ، ولا يريد المعنى الأسمى لهذا الكلام على الإطلاق ، بل ولا يفهم المعنى المراد من هذا الكلام ، بل تدل عليه القرائن ، ويشير إليه السياق .

وذلك كمن يقول أمام شخص : ما أتجيب الكذب : وهو يريد وصفه بهذه الصفة الذميمة .

فمعنى الجملة الأسمى - وهو التعجب من الكذب - ليس مراداً من المتكلم بحال ، ولكن المراد - والذى يفهم من السياق والقرائن - هو وصف هذا الشخص بصفة الكذب ، والثى لا تدل عليها الألفاظ .

وكقول الحجاج يُعْرَضُ بمن تقدمه من الأمراء ، متمثلاً بقول أحدهم :

لَسْتُ بِرِزَاعِى إِبِلٌ وَلَا غَنَمٌ وَلَا بَجْرَارٌ عَلَى ظَهْرِ وَضْمٍ (٣) .

(١) لسان العرب : عرض .

(٢) مواهب الفلاح : شروح التلخيص ج ٤ ، ٢٦٧ . وانظر حاشية السمرلى : شروح التلخيص ج ٤ ، ٢٦٨ .
وحسن التوسل ١٤٣ ، والبرهان فى علوم القرآن ج ٢ ، ٣١١ . وأنوار التزييع ج ٦ ، ٦٠ . وشرح الكافية التبتية ٢٥٠ ، وخزانة الأنب للمصطفى ج ٢ ، ٤٠٧ . والجامع الكبير ١٥٧ ، والمثل السائر ج ٣ ، ٦٦ .

(٣) وضم : هى خشبة الجزار ، بقى بها اللحم عن الأرض .

ويُفهم من هذا البيت الذى استشهد به الحجاج بن يوسف الثقفى أنه لا ينفى عن نفسه أنه كان راعياً لإبل ، ولا غنم ، ولا أنه كان جزاراً ، ولكنه عُرِضَ بذلك البيت بمن سبقه من القادة والأمراء ، بأنهم كانوا على هذه الصفة .

وبذلك يظهر أن المعنى الأسمى للبيت غير مراد ، وأن المعنى المراد هو التعريض بالسابقين من الأمراء ، وهذا ما لا يدل عليه كلام البيت ، وقد فهم ذلك المعنى بوساطة السياق .

ومن أمثلة التعريض التى جاءت فى القرآن الكريم : قول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِبْنَانُكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ (١) .

والمعنى : إنا لضالون ، أو مهتدون ، وإنكم لضالون أو مهتدون . وهو جل وعز يعلم أن رسوله المهتدى ، وأن مخالفه الضال ، وهذا كما تقول للرجل يكذبك ، وبخالفك : إن أحدنا لكاذب . وأنت تعنيه ، فكثيره من وجه هو أحسن من التصريح (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَى يَا بُرَاهِيمَ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ (٣) .

وهكذا عرفنا الكناية : معناها ، وأقسامها ، ونكرنا أمثلة لها عديدة ، وعرفنا بعد ذلك التعريض ، وأنه - رغم قرابه من الكناية - إلا أنه يختلف عنها من بعض المناحي ، ويستقل بذاته كفن بياتى ، له سماته الخاصة ، وصفاته المميزة .

ولذلك فإنه يلزمنا أن نتعرف على :

الفرق بين الكناية وبين التعريض :

حتى لا يختلط أمرهما على دارس البلاغة ، وتضطرب شواهدهما فى أذهان بعض المتذوقين للكلام العربى .

وأول هذه الفروق : أن التعريض أخفى من الكناية ؛ لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ ... بخلاف التعريض ، فإنه دلالاته من جهة القرينة والإشارة (٤) .

ومعروف أن دلالة اللفظ على المراد منه تكون أقرب إلى الفهم ، وأوضح فى الذهن من تلك الدلالة التى تنكئ على السياق ، وتعتمد على القرينة .

(١) سبأ ٢٤ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٦٦ .

(٣) الأنبياء ٦٢ .

(٤) الطراز ج ١ ، ٢٩٨ ، وانظر المثل السائر ج ٣ ، ٦٧ .

ومن ناحية أخرى فإن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في المركب ، بخلاف التعريض فإنه لا موقع له في باب اللفظ المفرد (١) .

ولاشك أن هذا الوجه من أوجه الخلاف يضح المجال أمام التعبير الكناني ؛ لأنه يشمل اللفظ المفرد ، والتراكيب ، في حين أنه يحدد مجالات التعبير بالتعريض ، التي تقف فقط عند المركب . هذا بالإضافة إلى أن الكناية قد يراد منها المعنى الحقيقي لفظها ، كما يراد منها المعنى الكناني ، في الوقت الذي لا يراد من التعبير بالتعريض المعنى الحقيقي للفظه الهنئ ، وذلك لأن دلالة التعريض تأتي - كما عرفنا - من جهة القرينة والتلويح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب (٢) .

وهكذا يبين لنا من خلال التفرفة بين الكناية والتعريض ، أن التعريض فن مستقل برأسه ، وليس تابعاً للكناية ، أو ذالبا فيها .

وليس أدل على ذلك من أن العرب كانت تلجأ إلى استعمال التعريض دون الكناية ؛ وذلك إذا شابت إخفاء ما تريد التعبير عنه من أغراض تستدعي هذا الإخفاء كالعتاب ، والنقد ، والسؤال ، والشكاية . وما مائل ذلك ؛ لعلم أرباب الكلام الفصيح من العرب بأن التعريض أخفى من الكناية ، وأعون على الوصول إلى المراد ؛ لما علمنا من أن دلالاته تعتمد على السياق دون اللفظ ، ولما في هذه الدلالة من إبهام على غير المقصود من الكلام .

ولما كنا قد عرفنا أن معنى التعريض يفهم من اللفظ بالسياق والقرائن والإشارات ، دون أن يراد المعنى الأصلي لعبارة ، فإننا لا نستطيع أن نقف على المراد من شواهد هذا الفن ، من مفهوم الحقيقة فقط ، ولا من المجاز ، ولا من الكناية ؛ لأن الحقيقة هو اللفظ المستعمل في معناه الأصلي ، والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط ، والكناية هو المستعمل في اللازم ، مع جواز إرادة الأصل (٣) .

فالتعريض إذن مخالف لكل هذه الأشياء ، ولذلك ، كان له من الأثر في النفوس ما لا يبلغه هذه الأمور (٤) .

ولعل هذا ما يدفعنا إلى التعرف على :

وجه حسن التعريض ومواضع استعماله :

لاشك أن وجه حسن التعريض ظاهر (١) ، وبلاغته واضحة ؛ فهو يساعد منشئ الكلام على إعلام السامع بما يريد على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب ، وذلك في مواطن معينة ، وأوقات مخصوصة ، ومواضع يعرفها البلغاء .

فمن مواضع استعمال التعريض :

التقوية بجانب الموصوف :

ويكون ذلك حين يراد رفع شأن الموصوف ، والإعلاء من مكانته .

ومن أمثله أن الحطولة لما سئل ، عن أشعر الناس ، ذكر زهيراً والنابعة ، ثم قال : ولو شئت لذكرت الثالث . يعرض بنفسه ، ولو صرح لم يفهم هذا التخصيم البلغاء ، كأنه قال الذي تُعروف واشتهر (٢) .

وعليه قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْ تِلْكَ الْاَلْفِ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ (٣) .

وقد أراد الله بقوله : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ محمداً ﷺ ، فلم يصرح بذكره ، بل عرض إعلاء قدره ، أي أنه العلم الذي لا يشبهه ، والمتميز الذي لا يُلْفَس (٤) .

ومنها الملاطفة :

ومن أمثلة هذا الغرض أن يقول الخاطب لمن يريد خطبته : إنك لجميلةٌ صالحة ، وصي الله أن يبسر لي امرأةٌ صالحة (٥) .

ومن تلك المواضع أيضا الاستعطاف والاستماعة :

وقد سماه ابن وهب ، التعريض للتخفيف ، وقال عنه : هو أن يكون لك إلى رجل حاجة ، فتجنيه مسلماً ، لا تذكر حاجتك ، فيكون ذلك اقتضاه له ، وتعريضاً بمرادك منه (٦) .

وفي ذلك يقول الشاعر :

أزوخ لبسليم عتقك وأغشى وحسبك بالسليم متى تقاضينا

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ، ٣١٣ .

(٢) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦١ ، والتبيان في علم المعاني والديع والبيان ٢٧٥ .

(٣) البقرة ٢٥٣ .

(٤) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦١ ، والتبيان ٢٧٥ .

(٥) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦١ ، والتبيان ٢٧٥ .

(٦) البرهان في وجوه البيان ١١٠ .

(١) الطراز ج ١ ، ٣٩٨ ، ونظر المثل السائر ج ٣ ، ٦٧ .

(٢) الطراز ج ١ ، ٣٩٧ .

(٣) حاشية النسوفي : شرح التلخيص ج ٤ ، ٢٩٨ .

(٤) البيان في ضوء أساليب القرآن ٢٨٥ .

وقد يكون التعريض للملامة والتوبيخ :

ومن أمثلة ذلك الاستعمال قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (١) .
ومعروف أن الذنب للولد ، دون المومدة ، ولكن جعل السؤال لها إهانة للولد ، وتوبيخا
على ما ارتكبه ، فأخرجه عن استعمال أن يُخاطب ، ويُسال عما فعله (٢) .

ومنها أيضا قوله تعالى لعيسى عليه السلام : ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْنِينَ مِنْ
ذَوِي اللَّهِ ﴾ (٣) .

والحقيقة أن عيسى عليه السلام وأمه لا ذنب لهما فيما أقدم عليه النصراني من عبادتهما ،
واتخاذهما إلهين من دون الله .

وأما ما جاء من خطاب الله تعالى لعيسى بن مريم بقوله : ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ... ﴾ فهو تعريض
بمن قام بهذه الفعلة النكراء ، وقد عدل عن خطابهم إهانة لهم وتوبيخا ، لانحرافهم عن عبادة الله
وحده .

وكذلك فإن التعريض يستعمل في الاستدراج :

والذي قال عنه ابن معصوم المدني : « وهو إرخاء العنان مع الخصم ليعثر ، حيث يراد تبيخه ،
وإفحامه ، وهو من مخادعات الأقوال ، والتصرفات الحمسة ، التي هي السحر الحلال ، حيث
يُسمعه الحق على وجه لا يفضيه ، كقول الله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا
تَعْمَلُونَ ﴾ (١) .

قَالَ سبحانه وتعالى لم يقل : عما تُجرمون ؛ احترازا عن التصريح بنسبة الجُرم إليهم ، واكتفاء
بالتعريض في قوله تعالى : « .. عما أُجْرَمْنَا ... » لئلا يلبسوا جلد النمر ، ولينفكروا في حالهم ،
وحال مخالفهم ، فيدركوا بالتأمل من هو على الحق منهما (٥) ، فلكل عمله ، ولكل تبعته ، ولكل
جزاؤه ، وعلى كل أن يتدبر مرقفه ، ويرى إن كان يفوده إلى فلاح أو إلى يوار (٦) .

ومن أمثلة الاستدراج أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ
مُّبِينٍ ﴾ (٧) .

فخطاب الله سبحانه وتعالى للمشركين في هذا القول الكريم ، والذي جاء على لسان رسول الله
ﷺ - يدل على أن إحدى الطائفتين : رسول الله ﷺ ، أو الكفار ، لعلى هدى أو في ضلال مبين .

ولما كان رسول الله ﷺ وأصحابه هم المهتدين ، فلم يبق إلا أن يكون الكفار هم الذين في ضلال
مبين ، ولكن رسول الله ﷺ لم يشأ أن يُجيبه الكفار بمصيرهم ، ويواجههم بضلالهم ، فكان هذا
الأسلوب من التعريض .

ولكى نقف على أثر هذا الفن البلاغي في التعبير ، تعالوا نستمع إلى تعليق سيد قطب على هذا
المنهج القويم في جدال الكافرين ، حيث يقول : « وهذه غاية النُصفة والاعتدال ، والأدب في
الجدال ، أن يقول رسول الله ﷺ للمشركين : إن إحدنا لا بد أن يكون على هدى ، والآخر لا بد
أن يكون على ضلال ، ثم يدع تحديد المهتدى منهما والضال ؛ ليثير التدبر والتفكير في هدوء لا تُغش
عليه العزة بالإثم ، والرغبة في الجدال والمحال .

الجدل على هذا النحو المهنذب الموحى أقرب إلى لعن قلوب المستكبرين المعاندين المتطاولين
بالجاه والمقام ، المستكبر على الإذعان والاستسلام ، وأجدر بأن يثير التدبر الهادي والافتتاح
العميق (١) .

ومنها كذلك قول حسان بن ثابت في مناظرته بعض من هجا رسول الله ﷺ :

أَتَهْجُوهُ وَلَمْ تَلْهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ لَخَيْرِكُمْ الْوَيْدَاءُ

فحسان بن ثابت يقول مخاطبا أبا سفيان بن الحارث : كيف تهجو محمدا ، ولست كفئا له ، ثم
يقول بعد ذلك معرضا بأبي سفيان : « فشرُّكم لخيركم الفداء » ، وهو يعلم تمام العلم بأن رسول
الله ﷺ هو الخير الخالص ، وأن أبا سفيان هو الشر المحض ، وعلى ذلك فسيكون هو الفداء
للسلوك الكريم .

إلا أن حسان لم يصرح بذلك تيكينا لأبي سفيان ، وإسماعا له الحق على وجه لا يفضيه ،
وبأسلوب لا يثيره ؛ لعل ذلك يوقفه على حاله التي هو عليها ، ويهصره بموقف رسول الله ﷺ .

ولعل أشهر ضروب التعريض واستعمالاته (٢) هو الاحتراز عن المفاشنة والمفاشنة ، أو كما
قال عنه ابن وهب : التعريض للاحتراز (٣) .

ويراد بهذا التصريح ، ترك مواجهة السفهاء والأندال بما يكرهون ، وإن كانوا لذلك مستحقين ؛
خوفا من بؤادهم وتسرعهم ، وإدخال ذلك عليهم بالتعريض ، والكلام اللين (٤) .

(١) في ضلال القرآن ج ٥ ، ص ٢٩٥ .

(٢) كما يرى ابن معصوم المدني في أنوار الربيع ج ٦ ، ص ٦٣ .

(٣) للبرهان في وجوه البيان ج ١١١ ، ص ١١٢ .

(١) التكويد ٨ ، ص ٩٠ .

(٢) أنوار الربيع ج ٦ ، ص ٦١ .

(٣) المعاندة ١١٦ .

(٤) سبأ ٢٥ .

(٥) أنوار الربيع ج ٦ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٦) في ضلال القرآن ج ٥ ، ص ٢٩٥ .

(٧) سبأ ٢٤ .

ومن أمثلة ذلك أن نقول معرضنا بالذى يؤذى المسلمين ، ويسومهم سوء المعاملة : ، المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، متوسلا بذلك إلى نفي صفة الإسلام عن هذا الرجل المؤذى للمسلمين ، ولو صرح له بذلك القائل لتعرض لأذى هذا الرجل كما تعرض له غيره من الناس . وكذا الحال فى قولك لمن لا يأمن الناس بوائقه : المؤمن من آمنه الناس على أموالهم وأعراضهم . ولو أن المتكلم صرح بما عرّض به ، وخلع عن الشخص المعنى صفة الإيمان لتعرض لأذى ، وليطشه ، ولما نجا من الإيقاع به .

وهكذا ندرك أن هذا الضرب من التعريض ، وسيلة ناجحة يستخدمها العالم البليغ فى تقويم من تأخذهم العزة بالإثم ، إذا أمروا بمعروف ، أو نهوا عن منكر ، وذلك بأن يوجه الخطاب إلى غيرهم بإنكار أمر يفعلونه .. (١) .

ولاشك أن التعريض - من خلال دراستنا السابقة له - يبدو أرجح من التصريح ، وأعلى مكانة من الكلام المباشر ، وذلك من عدة وجوه :

وأول هذه الوجوه ، أن النفس .. تميلها إلى استنباط المعانى تميل إلى التعريض شعفا باستخراج معناه بالفكر ، (٢) .

وبيان ذلك أن الذى يروم الوصول إلى المعنى الذى يخفيه التعريض وراء ألفاظه ، يحتاج إلى كد الذهن ، وبذل الجهد ، مما يؤدى إلى تعب النفس ، وبذا يكون هذا المعنى الذى يأن والتضح بعد ذلك التعب أعود على النفس بالمتعة واللذة بصورة أقوى من ذلك المعنى الذى يُدرك من الألفاظ بطريقة مباشرة ، ومن أول وهلة ، دون حاجة إلى بذل أذى جهد ، أو أقل تفكير .

هذا بالإضافة إلى ، أنه ليس للتصريح إلا وجه واحد ، وأما التعريض فله وجوه عديدة ، ولمرقى مختلفة فى عرض المعنى ، والكشف عنه ، (٣) .

والوجه الواحد للمعنى الذى تتقف عليه النفس من الكلام الصريح ، لا يعطيها الفرصة للمسبح فى الخيال ، وذلك بخلاف الوجوه العديدة للمعنى الذى يثيرها التعريض ، فإنها تكون مجالاً خصبا للخيال الذى تحلق فيه النفس ، فتزداد المتعة ، وتقوى اللذة .

وأما الوجه الثالث فى ترجيح التعريض على التصريح ، فإنه يكمن فى ، أن النهى صريحا يدعو إلى الإغراء ، بخلاف التعريض ، (٤) فإنه يعتمد عن الإغراء ، ولا يسلك طريقه .

قلو أنك قلت لرجل يشرب الخمر : لا تشرب الخمر فإن هذا النهى الصريح ، والقول المباشر ، قد يهزى هذا الرجل بالشراب ، ويدفعه إلى الاستمرار فيه ، أما لو عرّضت بتصرفات هذا الرجل ، وقلت لآخر : لا تشرب ذهاب عقلك بالمال ، ففعل هذا القول بعيد عقل هذا الرجل إليه ، ويصرفه عن شرب الخمر ، وعن دفع المال فيما يخمر العقل ويستره .

هذا هو التعريض : معناه ، والفرق بينه وبين الكناية ، وأوجه حسنة ، ومواضع استعماله ، وتمييزه على التعبير المباشر .

وهو بهذا يستحق أن يُسلك مع الكناية فى نظام واحد ، وذلك لأنه - كما عرفنا - فن بيانى مستقل بذاته .

أما الإشارة ، والرمز ، والأجاء ، والتلويح ، فقد عدّها السكاكى أنواعا من الكناية ، وليست فنونا قائمة برأسها .

وكذا فإن باب مثل ، والمجاورة ، والمماثلة أو التمثيل ، قد اندرج الكلام عنها فى ثنايا الكلام عن الكناية وأنواعها ، وأقسامها .

(١) البيان فى ضوء أساليب القرآن ٢٨٦ .

(٢) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦٧ .

(٣) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦٧ مع شيء من التصرف .

(٤) أنوار الربيع ج ٦ ، ٦٧ .

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - الإتيان في علوم القرآن
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ) .
عالم الكتب . بيروت
- ٢ - أسرار البلاغة
للإمام عبد القاهر الجرجاني .
تعليق : السيد محمد رشيد رضا .
دار المعرفة . بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢
- ٣ - الإشارات والتبهيهاات في علم البلاغة
لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني (٧٢٩ هـ) .
تحقيق : د. عبد القادر حسين .
دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة
- ٤ - الأقصى القريب في علم البيان
لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمر التتوخي (المائة السابعة) .
محل السيد محمد أمين الخانجي . بمصر والآسنة . مطبعة أولى ١٣٢٧ .
- ٥ - أنوار الربيع في أنواع البديع
لعلي صدر الدين بن معصوم المنني (١١٢٠ هـ) .
تحقيق : شاكر هادي شكر .
مطبعة التعمان . النجف الأشرف . الطبعة الأولى ١٩٦٩
- ٦ - الإيجاز :
دراسة بلاغية وروية نقدية .
د . محمود شاكر القطان ١٩٨٩ .
- ٧ - الإيضاح في علوم البلاغة : المعاني والبيان والبديع
للخطيب القزويني .
دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

٨ - البديع

لاين المعترز (ت ٢٩٦ هـ) .

اعتنى بنشره : إغناطيوس كراشكوفسكى (ت ١٩٥١ م) .
دار المسيرة . الطبعة الثالثة ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

٩ - البديع

لاين منقذ .

تحقيق : د . أحمد أحمد بدوى ، د . حامد عبد المجيد .
مكتبة ومطبعة مصطفى الهامى الحلوى بمصر .

١٠ - بديع القرآن

لاين أبى الإصبع المصرى (٥٨٥ - ٦٥٤ هـ) .

تحقيق : د . حفتى محمد شرف .
دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة . الطبعة الثانية .

١١ - البرهسان والعرجان وأنعميان والحولان

للجاحظ .

تحقيق : د . محمد مرسى الخولى .
مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الرابعة ١٤٠٧ .

١٢ - البرهان فى علوم القرآن

لنبر الدين محمد بن عبد الله الزركشى .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

دار المعرفة . بيروت . الطبعة الثانية .

١٣ - البرهان فى وجوه البيان

لأبى الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب .

تحقيق : د . حفتى محمد شرف .

مكتبة الشباب . المنيرة . القاهرة .

١٤ - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة .

لعبد المتعال الصعدي .

مكتبة الآداب بالجواميز . الطبعة الخامسة .

١٥ - البلاغة : تطور وتاريخ .

د . شوقى ضيف .

دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة ١٩٧٦ .

١٦ - البلاغة العربية : تاريخها . مصادرها . مناهجها .

د . على عشرى زايد .

مكتبة الشباب ١٩٨٢ .

١٧ - البلاغة العربية : فى ثوبها الجديد : علم البيان .

د . بكرى شيخ أمين .

دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٢ .

١٨ - البلاغة العربية : المعانى والبيان والبديع .

د . أحمد مطلوب .

نشر : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .

١٩ - البلاغة : فنونها وأقنائها : علم البيان والبديع .

د . فضل حسن عباس .

دار الفرقان للنشر والتوزيع . عمان . الأردن ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .

٢٠ - البلاغة الواضحة : البيان والمعانى والبديع .

لعلى الجارم ، مصطفى أمين .

مطابع دار المعارف بمصر . الطبعة الحادية والعشرون ١٣٨٩ - ١٩٦٩ .

٢١ - البلاغة والتطبيق .

د . أحمد مطلوب ، د . حسن البصير .

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى . العراق . الطبعة الأولى ١٩٨٢ - ١٤٠٢ .

٢٢ - البيان فى ضوء أساليب القرآن

د . عبد الفتاح لاشين .

دار المعارف . الطبعة الأولى ١٩٨٤ .

٢٣ - البيان والتبيين

للجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ)

تحقيق : عبد السلام محمد هارون .

مكتبة الخانجى بالقاهرة . الطبعة الرابعة ١٩٧٥ .

٢٤ - تاريخ الأدب العربى ج ٢

لكارل بروكلمان .

ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار .

دار المعارف بمصر .

- ٢٥ - تاريخ النقد الأدبي عند العرب .
د . إحسان عباس
دار الثقافة . بيروت . الطبعة الخامسة ١٤٠٦ - ١٩٨٦
- ٢٦ - تأويل مشكل القرآن
لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قنينة (٢١٣ - ٢٧٦ هـ) .
شرحه ونشره : السيد أحمد صقر .
دار التراث . القاهرة ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- ٢٧ - التبيان في علم المعاني والبديع والبيان .
لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (٧٤٣ هـ)
تحقيق : د . هادي عطية مطر الهلالي .
عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية . الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- ٢٨ - تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان (عجاز القرآن .
لابن أبي الإصبع المصري (٥٨٥ - ٦٥٤ هـ)
تحقيق : د . حفني محمد شرف . القاهرة ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
- ٢٩ - التصوير البياني
د . محمد أبو موسى
مكتبة وهبة . الطبعة الثانية ١٤٠٠ - ١٩٨٠ . القاهرة .
- ٣٠ - التعبير البياني : رؤية بلاغية نقدية .
د . شفيق السيد
دار الفكر العربي . الطبعة الثانية ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- ٣١ - التعريفات
للشريف علي بن محمد الجرجاني
دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- ٣٢ - التلخيص في علوم البلاغة
لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب
ضبطه وشرحه : عبد الرحمن البرقوقي
دار الفكر العربي
- ٣٣ - تلخيص المفاتيح في المعاني والبيان والبديع
لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ)
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر : الطبعة الأخيرة
- ٣٤ - التورية وخلق القرآن الكريم منها
د . محمد جابر فياض
دار المنارة للنشر . جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥
- ٣٥ - الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور
لضياء الدين بن الأثير الجزري
تحقيق : د . مصطفى جواد ، د . جميل سعيد
مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٥٦ - ١٣٧٥
- ٣٦ - جماليات الأسلوب : الصورة الفنية في الأدب العربي
د . فايز الداية
دار الفكر المعاصر . بيروت ، ودار الفكر . دمشق
الطبعة الثانية ١٤١١ - ١٩٩٠
- ٣٧ - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع
للسيد أحمد الهاشمي
دار الكتب العلمية . الطبعة السادسة
- ٣٨ - جواهر الكنز
لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي
تحقيق : د . محمد زغلول سلام
منشأة المعارف بالإسكندرية
- ٣٩ - حاشية الدموقى
مطبوعة في شروح التلخيص ج ٤
- ٤٠ - حاشية السيد علي شرح المسعد
مطبوعة في شروح التلخيص
- ٤١ - حاشية السيد علي المطول
مطبوعة على هامش المطول على التلخيص
- ٤٢ - حسن التوسل إلى صناعة التوسل
لشهاب الدين محمود الحلبي (ت ٧٢٥ هـ)
تحقيق : أكرم عثمان يوسف .
دار الرشيد للنشر . العراق ١٩٨٠

٤٢ - حلية المحاضرة في صناعة الشعر

لأبي علي محمد بن الحسن بن المظفر الحائمي
تحقيق : د. جعفر الكتاني . دار الرشيد للنشر . العراق ١٩٧٩

٤٤ - الحيوان

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ)
تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

٤٥ - خزائن الأدب وغاية الأرب

لتقي الدين أبي بكر علي ، المعروف بابن حجة الحموي
شرح : عصام شعيتو . مكتبة الهلال . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٧

٤٦ - دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير

د . عبد الواحد حسن الشيخ
مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع . إسكندرية

٤٧ - دلائل الإعجاز

لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)
تعليق : محمود محمد شاكر . مكتبة الخانجي بالقاهرة

٤٨ - ديوان حسان بن ثابت

تحقيق : د . سيد حنفي حسنين . مراجعة : حسن كامل الصيرفي الهيئة
المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٤ - ١٣٩٤

٤٩ - ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره

د . وليد قصاب

دار الضياء للنشر والتوزيع . عمان . الأردن . الطبعة الثانية ١٩٨٨

٥٠ - سر الصحابة

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ)
دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٢ - ١٤٠٢

٥١ - شرح الكافية البيديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع

لصفي الدين الحلبي (٦٧٧ - ٧٥٠ هـ)

تحقيق : د . نسيم نشاوي . دمشق ١٤٠٢ - ١٩٨٢

٥٢ - شرح المعلقات السبع

لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني
دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٥٣ - شروح التلخيص

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر

٥٤ - الصحابي

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)
تحقيق : السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة

٥٥ - صفوة البيان لمعاني القرآن

للشيخ حسنين محمد مخلوف
دار الكتاب العربي بمصر . الطبعة الأولى ١٣٥ - ١٩٥٦

٥٦ - الصناعتين

لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري
تحقيق : د . مفيد فميحة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٤

٥٧ - الصورة بين البلاغة والنقد

د . أحمد يسام سامي
المنارة للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٥٨ - طبقات الشافعية الكبرى

لأبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي
المطبعة الحسينية المصرية . الطبعة الأولى ١٣٢٤

٥٩ - الطراز

ليحيى بن حمزة بن علي العلوي (٧٤٩ هـ)
دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٦٠ - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح

ليهاء الدين السبكي . مطبوع في شروح التلخيص

٦١ - علم الأسلوب : مبادئه وإجراءاته

د . صلاح فضل . النادي الأدبي الثقافي بجده ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٦٢ - علم البيان

د . عبد العزيز عتيق

دار النهضة العربية . بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٦٣ - علوم البلاغة : البيان والمعاني والبدیع

لأحمد مصطفى المراغی

الطبعة السابعة . دار الفكر العربي ١٩٧٢

٦٤ - العمدة في صناعة الشعر ونقده

لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (٤٦٣ هـ)

(أ) تحقيق : مفيد فيحة . دار الكتب العلمية : بيروت . طبعة أولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣

(ب) حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١

٦٥ - فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور

د . رجاء عيد

منشأة المعارف بالإسكندرية

٦٦ - في ظلال القرآن

سيد قطب

دار العلم للطباعة والنشر . جدة . الطبعة الثانية عشرة ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٦٧ - القاموس المحيط

للفيروز ابادي (٨١٧ هـ)

مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٧

٦٨ - القرآن والصورة البيانية

د . عبد القادر حسين

عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٦٩ - قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث

د . محمد زكي العشماوي

الهيئة المصرية العامة للكتاب . فرع الإسكندرية . الطبعة الثالثة ١٩٧٨

٧٠ - قواعد الشعر

لأبي العباس أحمد بن يحيى نعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ)

تحقيق: د . رمضان عبد التواب . دار المعرفة . القاهرة ١٩٦٦

٧١ - قواعد الشعر

لأبي العباس أحمد بن يحيى نعلب (٢٩١ هـ)

شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خلفاوي

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٤٨

٧٢ - الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف

للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

ملحق بآخر الكشاف

٧٣ - الكامل

لأبي العباس محمد بن يزيد المرزوق

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة

٧٤ - الكشاف

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

دار المعرفة . بيروت . لبنان

٧٥ - كلمات القرآن : تفسير وبيان

للشيخ حسين محمد مخلوف

٧٦ - كتابات الأدباء وإشارات البلاغ

للقاضي أبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني (ت ٤٨٢ هـ)

مخطوطة مصورة مودعة في مكتبة كلية الآداب جامعة الإسكندرية برقم ٦٤٣ م

٧٧ - الكناية

للدكتور محمد جابر فياض

دار المنارة للنشر والتوزيع . جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٩ - ١٩٨٩

٧٨ - الكناية : أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي

لمحمد الحسن علي الأمين أحمد

المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٧٩ - الكناية والتعريض

لأبي منصور عبد الملك بن محمد النعالي (٤٣٠ هـ)

مطبوع بعد المنتخب من كتابات الأدباء وإشارات البلاغ

٨٠ - لسان العرب

لأبن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (٦٣٠ - ٧١١ هـ)

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر

- ٩٠ - معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب
مجدي رهبة ، كامل المهندس
مكتبة لبنان . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٤
- ٩١ - معجم مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)
تحقيق : عبد السلام محمد هارون
- ٩٢ - المعجم الوسيط
إخراج : مجمع اللغة العربية . القاهرة
- ٩٣ - مفاتيح العلوم
لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)
دار الكتب العلمية : بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- ٩٤ - من أسرار البلاغة في القرآن
د . محمود السيد شيوخون
مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- ٩٥ - المنتخب من كنهيات الأتباء وإشارات البلغاء
للقاضى أبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني (ت ٤٨٢ هـ)
دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤
- ٩٦ - مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح
لأبن يعقوب المغربي
مطبوع في شروح التلخيص
- ٩٧ - الموسوعة العربية الميسرة
بإشراف : محمد شفيق غربال
دار إحياء التراث العربي
- ٩٨ - نقد الشعر
لأبي الفرج قدامة بن جعفر
تحقيق : د . محمد عبد المنعم خفاجي : دار الكتب العلمية . بيروت
- ٩٩ - نهاية الأرب في فنون الأدب
لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (٦٧٧ - ٧٧٢ هـ)
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

- ٨١ - المعالفة في البلاغة العربية : تاريخها وصورها .
على سرحان القرشي
مطبوعات نادي الطائف الأدبي . الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٥
- ٨٢ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر
لضياء الدين بن الأثير
تحقيق : د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة
دار الرفاعي بالرياض . الطبعة الثانية ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- ٨٤ - مجاز القرآن
لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى التميمي (٢١٠ هـ)
علق عليه : د . محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي ، ودار الفكر ١٩٧٠ .
- ٨٣ - مختصر تاريخ البلاغة
د . عبد القادر حسين
- ٨٥ - مختصر تفسير ابن كثير
اختصار وتحقيق : محمد علي الصابوني
دار القرآن الكريم . بيروت . الطبعة السابعة ١٤٠٢ - ١٩٨١
- ٨٦ - مختصر المعاني
لمسعود بن عمر بن عبد الله : سعد الدين التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٦ هـ)
مطبوع بأسفل صحائف تلخيص المفتاح
- ٨٧ - المدخل إلى دراسة البلاغة العربية
د . السيد أحمد خليل
دار النهضة العربية للطباعة والنشر . بيروت ١٩٦٨
- ٨٨ - المطول على التلخيص للخطيب الدمشقي
شرح التفتازاني
مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ
- ٨٩ - المعجم الأنبي
لجيبور عبد النور
دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٤
- ٩٠ - معجم البلاغة العربية
د . بدوي طبانة
دار المنارة . جدة ، دار الرفاعي . الرياض . الطبعة الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨

فهرس الموضوعات

الصفحة	
٣	تقديم
٧	مفهوم الكناية فى اللغة
٠	الكناية
٢	غلبة الكناية على الاسم
٤	الفرض من استعمال الكناية
٧	مفهوم الكناية الإسطلاحي عبر العصور

المرحلة الأولى

٩	المفهوم اللغوى لمصطلح الكناية
٩	مسيويه
٠	أبو صبيدة
٣	الجاحظ
٠	استعمال الكناية عند الجاحظ
٢	الجاحظ والكناية
٧	ابن قتيبة
٠	ابن قتيبة والتعريض
٣	المبرد
١	ثعلب

المرحلة الثانية :

٣	المفهوم البلاغى للكناية
٣	ابن المعتز
٧	قدامة بن جعفر
٨	ابتكار قدامة لمصطلح الإرداف
٩	التعليق على ما قام به قدامة
٤	قدامة والإسطلاح

١٠٠-نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز

لفخر الدين الرازى

تحقيق : د . بكرى شيخ أمين . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٨٥

١٠١-النهاية فى غريب الحديث والأثر

للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير (٦٠٦)

تحقيق : محمود محمد الطناحى .

١٦	الكناية أبلغ من الإفصاح
١٩	الموازنة بين المعنى المباشر للعبارة وبين التصوير الكنائى
٢٠	المعنى ، ومعنى المعنى
٢١	أين وجد عبد القاهر جمال الكناية ؟
٢٤	الكناية عن نسبة
٣١	إثبات الصفة بالنفى
٣٣	تعليق
٣٦	الزمخشري
٣٨	الكناية عن موصوف
٣٩	الكناية عن صفة
٤١	الكناية عن نسبة
٤٣	قيمة الكناية وأثرها
٤٣	الفرق بين الكناية والتعريض

المرحلة الخامسة :

١٤٧	مرحلة التقعيد والتلخيص
١٤٨	فخر الدين محمد بن عمر الرازى
١٤٩	الكتابة عند الرازى
١٥٢	أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكى
١٥٤	تعريف الكناية
١٥٥	تفرقه بين المجاز وبين الكناية
١٥٦	التقسيم والتلاشى للكناية
١٥٧	التعريض
١٥٧	التلويح
١٥٧	الرمز
١٥٧	الإيماء والإشارة

المرحلة السادسة

١٦١	مرحلة التقليد والشرح
١٦٢	ضياء الدين بن الأثير
١٦٣	تعريفه للكناية
١٦٤	اشتقاق الكناية
١٦٥	مجازية الكناية وحقيقتها

٦٥	قدامة والوسائط
٦٦	أبو هلال العسكري
٦٧	الإرداف والتوايح
٦٨	المعائلة
٧٠	الكناية والتعريض
٧٣	ابن رشيق القيروانى
٧٤	الإشارة
٧٦	التفخيم
٧٧	الإيماء
٧٧	التعريض
٧٨	التلويح
٧٩	الكناية والتمثيل
٧٩	الرمز
٨٠	اللمحة
٨١	اللغز
٨٣	اللحن
٨٤	التعمية
٨٥	المصحوبة
٨٦	الحذف
٨٧	التورية
٨٨	التتبع
٩١	ابن سنان الخفاجى

المرحلة الثالثة :

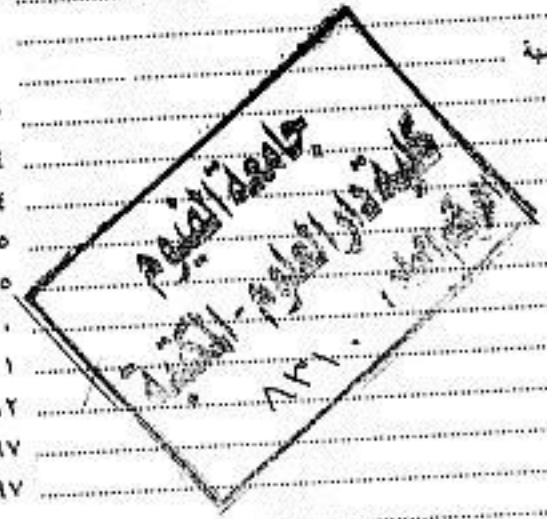
١٠٣	مرحلة التأليف المتخصص فى الكناية
١٠٦	كتاب الكناية والتعريض للعلملى
١١٢	كنايات الأبناء وإشارات البلغاء للجرجاني

المرحلة الرابعة :

١١٥	مرحلة التوضيح والتطبيق
١١٥	عيد القاهر الجرجانى
١١٦	تعريف عيد القاهر للكناية

الصفحة

علاقة الكناية بالاستعارة ١٦٦
اضطراب كلامه عن الصور البيانية ١٦٦
التعريض والفرق بينه وبين الكناية ١٦٨
أقسام الكناية ١٧٠
أقسام الإرداف عنده ١٧٢
فعل الميادهة ١٧٢
باب مثل ١٧٢
ما يأتي في جواب الشرط ١٧٢
الاستثناء من غير موجب ١٧٢
ليس مما تقدم بشيء ١٧٢
ما يفتح ذكره من الكناية ١٧٣
نقده لبعض صور الكناية ١٧٤
الخطيب القزويني ١٧٩
سبب تقيده بالخطيب ١٨٠
تأليفه لكتاب التلخيص ١٨٠
الكناية في التلخيص ١٨١
اختلاف الكناية عن المجاز ١٨١
أقسام الكناية ١٨٢
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ١٨٢
المطلوب بها صفة ١٨٢
تأليفه كتاب الإيضاح ١٨٤
معنى الكناية في الإيضاح ١٨٤
الفرق بين الكناية وبين المجاز ١٨٥
أقسام الكناية ١٨٥
الكناية والفنون الملحقة بها ١٩٠
ماترئضه من تعريف للكناية ١٩١
مجازية الكناية ١٩٢
تقسيم الكناية ١٩٧
الكناية عن موصوف ١٩٧
الكناية عن صفة ٢٠٠
الكناية عن النسبة ٢٠٤
قبيحة الكناية البلاغية ٢٠٧



الصفحة

٢١٦ الكناية في العصر الحديث
٢٢٠ التعريض
٢٢١ معنى التعريض اللغوي
٢٢٢ معنى التعريض الإصطلاحي
٢٢٣ الفرق بين الكناية وبين التعريض
٢٢٥ وجه حسن التعريض ، ومراضع استعماله
٢٢٥ التنويه بجانب الموصوف الملاحظة
٢٢٥ الاستعطاف والاستماعة
٢٢٦ العلامة والتوبيخ الاستدراج
٢٢٦ الاحترار عن المخاشنة والمفاحشة
٢٢٧ فهرس المصادر والمراجع ٢٣١



العدد
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧

رقم الأيداع بدار الكتب

١٩٩٣ / ٧٣٠٨

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر